جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (١٥٧)

# موقف مصر
# فى التجمعات الاقليمية

يوليو ٢٠٠٢

# موقف مصر فى التجمعات الإقليمية

# تقديم

تصدر هذه السلسلة ( قضايا التخطيط والتنمية ) عن معهد التخطيط القومى فى إطار إتاحة نواتجه الفكرية العلمية لتخذى القرار فى مختلف مواقع العمل الوطنى .. وللباحثين والدارسين وغيرهم من المهتمين بقضايا التخطيط والتنمية وصولاً إلى احتلال جمهورية مصر العربية موقعها اللائق بتاريخها ومكانتها على المستويات القومية والإقليمية والعالمية .

وتأتى هذه السلسلة فى إطار مهمة المعهد الأصيلة فى البحث و المشورة حول كل ما يتعلق بإعداد خطط التنمية الشاملة فى جمهورية مصر العربية و المساهمة فى اقتراح السياسات والحلول لما يعترض مسارات وأبعاد التنمية من مشكلات و ما تطمح إليه من منجزات. ومن ثم تقدم سلسلة ( قضايا التخطيط و التنمية ) نتاج جهود فرق بحثية علمية من داخل المعهد ، مع بعض خبرات الثقاة من خارجه فى دراسة الموضوعات التى يتفق عليها فى خطة البحوث السنوية للمعهد .

ولا يسعنا إلا أن ندعو القارئ الكريم إلى الاستفادة القصوى مما بين يديه فى هذه الدراسة ، وأن يسهم معنا فى إثراء العمل البحثى بالمعهد من خلال تعليقات علمية رصينة ومشاركته لنا فى حلقات البحث و النقاش كلما أعلن المعهد عن شىء منها فى حينه وطبقاً لخطة العمل به .

ولندعو الله جميعاً أن يوفقنا إلى خدمة قضايا تقدم وطننا الغالى ورفاهية مواطنيه .

ا.د. محمود عبد الحى صلاح

مدير معهد التخطيط القومى

# فهرس المحتويات


| | الموضوع | الصفحة |
|---|---|---|
| | المقدمـــــــة | ط |
| الفصل الأول | الشراكة المصرية الأوروبيـــــة | ١ |
| المبحث الأول | مضمون الاتفاقية وأهدافها | ٣ |
| | أولاً : أهداف اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية | ٣ |
| | ثانياً : المضمون العام لاتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية | ٤ |
| المبحث الثانى | تحرير التجارة فى اتفاقية الشراكة المصرية الاوروبية | ٥ |
| | أولاً : تحرير التجارة العامة | ٥ |
| | ثانياً : التجارة فى السلع الصناعية | ٥ |
| | ثالثاً : القدرة التنافسية للصناعة المصرية وبعض الإجراءات للحد من آثار انخفاض مستواها | ٨ |
| | رابعاً : التجارة فى السلع الزراعية والمنتجات الزراعية المصنعة | ٩ |
| المبحث الثالث | تقييم اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية (فيما يتعلق بالتجـــارة والصناعة) | ١٣ |
| | أولاً : درجة اختلاف بنود اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبيـــة عـــن الاتفاقـــات الأخرى المعقودة بين الاتحاد الأوروبى وبعض الدول العربية الأخرى | ١٣ |
| | ثانياً : تقييم اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية من حيث نطاقها وأبعادها | ١٥ |
| | ثالثاً : تقييم الاتفاقية فيما يتعلق بالنواحى المؤسسية والتنظيم | ١٧ |
| | رابعاً : تقييم هذه الاتفاقية فيما يتعلق بقواعد المنشأ | ١٨ |
| المبحث الرابع | الموقف الحالى لتجارة مصر الخارجية مع دول الاتحاد الأوروبى | ٢٢ |
| | أولاً : الميزان التجارى | ٢٢ |
| | ثانياً : أثر اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية على قطاع الصناعة التحويلية | ٢٧ |
| | ثالثاً : أثر اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية على صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة | ٢٨ |
| المبحث الخامس | بعض المكاسب المتوقعة من اتفاقية الشراكة المصريـــــة الأوروبية | ٣٦ |
| | أولاً : المكاسب المتوقعة للاتفاقية على قطاع التجارة الخارجية | ٣٦ |
| | ثانياً : المكاسب المتوقعة للاتفاقية على الاستثمار وأثر ذلك على النمو | ٣٧ |
| | ثالثاً : اتفاقية المشاركة والتعاون فى مجال المال والاستثمار | ٤٠ |
| المبحث السادس | الخاتمة والتوصيات | ٤٤ |
| | ١- تحديث النظام الضريبى وخفض معدلات الضرائب | ٤٤ |
| | ٢- تطوير الأسواق المالية وتنظيم سوق العمل | ٤٤ |

| | | |
|---|---|---|
| | ٣- اتساع مجالات الخصخصة | ٤٥ |
| | ٤- استقرار سعر الصرف | ٤٥ |
| | ٥- تخفيف الإجراءات الإدارية والروتينية | ٤٥ |
| | ٦- العمل على تكامل التجارة الإقليمية المتوسطية والعربية | ٤٥ |
| | الهوامش | ٤٦ |
| الفصل الثانى | التجمع الاقتصادى العربى :دروس تجربة وآفاق المستقبل | ٤٩ |
| المبحث الأول | نظرة تاريخية - استعراض وتحليل نصى | ٥٠ |
| المبحث الثانى | منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى | ٦٨ |
| المبحث الثالث | من تجربة الماضى إلى أفق المستقبل : كيف يمكن تطويـــــر العمل الاقتصادى العربى المشترك ؟ | ٧٨ |
| | أولاً : اختيار التنمية : قبل "حل المشكلات" | ٧٨ |
| | ثانياً : بين الارادة السياسية للتكامل٠٠وتجذر المصالح الاقتصادية الاجتماعية | ٨٠ |
| | ثالثاً : صيغة العمل الاقتصادى العربى المشترك : بين منطقة التجارة الحرة ومنطقة التكامل الانتاجى | ٨٣ |
| | الهوامش | ٨٦ |
| الفصل الثالث | موقف مصر فى تجمع الكوميـــــسا | ٨٩ |
| | مقدمة | ٩١ |
| المبحث الأول | نظرة عامة على إنجازات الكوميسا | ٩٣ |
| المبحث الثانى | الانطلاق من التعاون الاقتصادى الثنائى إلى إقامة منطقة للتجارة الحرة | ١١٤ |
| المبحث الثالث | هل تتوقع مصر أن تستفيد من إقامة منطقة للتجارة الحرة مع دول الكوميسا | ١٢٤ |
| | المراجع | ١٤٣ |
| الفصل الرابـــــع | مصر ومجموعة الخمس عشرة | ١٤٧ |
| | مقدمة | ١٤٩ |
| المبحث الأول | نشأة مجموعة الخمس عشرة وأهدافها وآلياتها | ١٥٠ |
| المبحث الثانى | مؤتمرات مجموع الخمس عشرة والحافز السياسى المصر | ١٥٢ |
| المبحث الثالث | واقع الإقليمية وتحديات العولمة وانعكاس ذلك على دول الجنوب ومجموعة الخمســة عشر | ١٥٧ |
| المبحث الرابع | البانوراما الاقتصادية لمجموعة الخمسة عشر | ١٦١ |
| | • السمات الجغرافية | ١٦١ |
| | • القوى البشرية | ١٦١ |
| | • أهم الموارد الطبيعية والأنشطة الاقتصادية الواعدة | ١٦٢ |

| | | |
|---|---|---|
| | • أهم الأنشطة الخدمية | ١٦٣ |
| | • أهم المؤشرات الاقتصادية | ١٦٣ |
| المبحث الخامس | العلاقات التجارية بين مصر ومجموعة الخمس عشرة- تجارة مصر مع دول المجموعة (١٩٩٠-٢٠٠٠) | ١٦٥ |
| المبحث السادس | علاقات الاستثمار فى مجموعة الخمس عشرة | ١٧١ |
| المبحث السابع | استخلاصات حول مجموعة الخمسة عشر | ١٧٦ |
| | أولاً : الأدوات | ١٧٦ |
| | ثانياً : المشروعات | ١٧٧ |
| | ثالثاً : المبادرات | ١٧٨ |
| المراجع | | ١٨٢ |
| الفصل الخامس | خاتمة (حول موقف مصر بين اتفاقيات التعاون المتعددة والجات) | ١٨٧ |
| | - موقف قوى ومنظمات إدارة العلاقات الاقتصادية الدولية | ١٨٩ |
| | - استنتاجان أساسيان | ١٩٠ |
| | - هل ينطبق هذان الاستنتاجان على التجمعات التى تناولتها الدراسة ؟ | ١٩١ |
| | - هل يعنى ذلك أن على مصر أن تنفض يدها من مثل هذه التجمعات ؟ | ١٩٢ |
| | - كيف يمكن التغلب على هذا التضارب والتداخل ؟ | ١٩٣ |
| ملاحق الفصل الأول | | ١٩٩ |
| ملاحق الفصل الثالث | | ٢٢٧ |
| ملاحق الفصل الرابع | | ٢٣١ |

# مقدمه

تهدف هذه الدراسة إلى عرض وتقييم لموقف جمهورية مصر العربية فى أهم التجمعات الإقليمية التى تشترك فى عضويتها. وتكمن أهمية هذا الهدف فى حقيقة أن اشتراك مصر فى هذه التجمعات ينطوى، بلا شك، على التزامات وحقوق قبل أطراف هذه التجمعات، فى كل تجمع على حدة، ومن ثم فاحتمالات التعارض بين هذه الالتزامات والحقوق واردة، إن لم تكن مؤكدة. وكلما قويت هذه الاحتمالات كلما كان أثرها قاطعاً فى الحد من فاعلية هذه المشاركة وجديتها من منظور مصالح الاقتصاد المصرى وفرص استفادته من التوجهات الإقليمية فى دعم قدراته على التعامل مع بيئة دولية اقتصادية لا يكاد يوجد بها موطئ قدم للكيانات الاقتصادية الصغيرة التى لا تتعاضد مع غيرها لمواجهة هيمنة التكتلات الاقتصادية الكبيرة والشركات متعدية الجنسيات على الاقتصاد العالمى بكل أبعاد حركته فى مجالات الاستثمار والإنتاج والمبادلات.

والحقيقة أن تعدد حلقات التعاون المصرى مع العالم الخارجى فى نطاقات جغرافية متعددة ، وفى أشكال اتفاقية جماعية وثنائية، يطرح تساؤلاً جوهرياً حول الأهداف المصرية من هذا التعاون: هل هى أهداف اقتصادية، أم أهداف سياسية، بالدرجة الأولى ؟

قد يسارع البعض بالاعتراض على مثل هذا التساؤل باعتبار أنه لا انفصال بين الأهداف الاقتصادية والأهداف السياسية فى عالم العلاقات الدولية منذ كانت، وعبر تاريخها الطويل، وعلى امتداد المستقبل المنظور وغير المنظور. وهو اعتراض ربما يكون فى محله إذا لم يكن هناك فرق بين أن تكون العربة خلف الحصان أم قبله ... بداهة الفرق موجود وواضح، ولكن أيهما العربة وأيهما الحصان ؟ قد يختلف المحللون لمسار تاريخ العلاقات الدولية فى الإجابة على هذا السؤال. ولا يهمنا فى هذا المقام أن نحسم هذا الاختلاف، فمن الممكن رصد شواهد من مسار العلاقات الدولية تؤكد هذه الإجابة أو تلك ولكن المؤكد أن العربة لم تكن أبدا قبل الحصان على امتداد هذا المسار.

ومضمون ذلك أن علاقات الدولة بغيرها من الدول قد تتخذ من الأهداف الاقتصادية قاطرة تجر وراءها أهدافاً سياسية، أو العكس قد تكون الأهداف السياسية هى التى تحرك وتوجه الأهداف الاقتصادية، ويكون الاختيار بين هذا البديل أو ذاك محكوما بمدى فاعلية أى منهما فى تحقيق النوعين من الأهداف معاً.

وإذا كان مثل هذا الاختيار مفتوحا أمام الدول المتقدمة فى عالم اليوم، فإن الدول النامية قد لا تملك سوى الانحياز لبديل الأهداف الاقتصادية كمدخل أكثر فاعلية، فى ظل ظروفها وما تمليه العولمة عليها من

تحديات ومخاطر، لتعزيز موقعها ومواقفها السياسية على الساحتين العالمية والإقليمية ولتفاعل إيجابى متصاعد بين أهدافها الاقتصادية والسياسية. يبرهن على ذلك أولا أن الاتحاد الأوروبى (وهو أبرز مثال للتجمع الإقليمى الناجح بين مجموعة من الدول المتقدمة) بدأ بتحقيق أهداف اقتصادية تنصرف إلى زيادة كفاءة تخصيص واستغلال الموارد بما يؤدى إلى تعظيم الناتج وتدعيم فرص تواصل النمو فى كافة الدول أطراف هذه التجمع. كما يبرهن على ذلك، ثانيا، أنه بعد الزخم والصخب الشديد الذى أثارته العولمة على امتداد تسعينات القرن العشرين عادت ــ مع نهاية هذا العقد وبداية القرن الحادى والعشرين ــ نغمة الإقليمية، بل والمحلية، لتكتسب زخماً متصاعداً حتى فى ظل العولمة وحتى فى أدبيات المنظمات الدولية، كالبنك الدولى والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، وليس لذلك من مدلول سوى أن ثقافيات وسياسيات العولمة لم تفلح فى اقتلاع الكوابح الاقتصادية على مستويات إقليمية متعددة للدول النامية فى أرجاء المعمورة، ومن ثم كان لا بد من العودة إلى الدعوة للعمل على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية على هذه المستويات الإقليمية أولا حتى تكون أهلا للتفاعل الإيجابى مع العولمة إذا ما كان لهذه الظاهرة أن تمتد وتتواصل أصداؤها فى كوكب الأرض الذى نعيش عليه.

وبالنسبة لمصر فإنها قد لا تخرج عن هذا الوضع العام للدول النامية من حيث حاجتها لأن تقود أهدافها الاقتصادية أهدافها السياسية فى علاقاتها الدولية، خاصة وأن هذه العلاقات لا يمكن أن تنسلخ عن تيارات العولمة ومتغيراتها ومعاييرها. وإذا كانت مشروعية وموضوعية هذه الحاجة ليست محل جدال إلا أن قيود الواقع على توفير متطلبات تلبيتها

وتحقيقها لا يمكن إغفالها. وهى قيود كثيرة فى حالة مصر وعلى نحو قد لا تدانيها فيه دولة نامية أخرى، ويكفى هنا أن نذكر بأمرين أولهما أن مصر شاءت أم أبت "ستظل فى رباط إلى يوم الدين" (كما ورد فى الأثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم)، وثانيهما أن مجالها الإقليمى العربى مقطع الأوصال لأسباب متعددة لا تخفى على أحد.

ومن هنا تتبادل الأهداف السياسية والأهداف الاقتصادية موقع الحصان والعربة فى العلاقات المتعددة للتعاون المصرى مع العالم الخارجى حتى وإن اتخذت هذه العلاقات شكل تجمعات اقتصادية دون سمة سياسية محددة . وإذا كان ذلك ليس إلا انعكاسا للموقع والموقف الفريد لمصر، فإن ذلك لا يمنع من ترتيب الأهداف والأولويات فى كل علاقة من هذه العلاقات، ومن ثم توجيه العمل والجهود بما يتناسب مع توزيع وطبيعة الأهداف والأولويات. كما لا يمنع أيضا من العمل على انتهاز كل الفرص للاستفادة من هذه العلاقات فى دفع مسيرة التنمية الاقتصادية وتعزيز إمكانيات تواصلها والارتقاء بمستواها.

وتحاول الدراسة الحالية تتبع مدى توافر ذلك فى علاقات التعاون المصرى متعدد الأشكال والأطـــراف من خلال التركيز على:

- موقف مصر فى المشاركة المصرية الأوربية، فى الفصل الأول.
- موقف مصر فى التعاون الاقتصادى العربى، فى الفصل الثانى.
- موقف مصر فى الكوميسا، فى الفصل الثالث.
- موقف مصر فى مجموعة الخمسة عشر، فى الفصل الرابع.
- مدى التوافق والتعارض بين هذه المواقف من خلال نتائج وتوصيات فى الفصل الخامس.

الفصل الأول

# الشراكة المصرية الأوروبيـة

إعداد

أ.د. سلوى مرسى محمد فهمى
أ.د. مجدى محمد خليفة
مركز العلاقات الاقتصادية الدولية

المبحث الأول

# مضمون الاتفاقية وأهدافها

ترجع بداية التعاون الاقتصادى المصرى مع الاتحاد الأوروبى إلى عام ١٩٧٧ ، حيث تم توقيع اتفاقية بين مصر والاتحاد الأوروبى فى ١٨ يناير ١٩٧٧ تهدف إلى تنظيم التبادل التجارى والتعاون الاقتصادى و المالى بين الطرفين ٠ وقد تضمنت هذه الاتفاقية منح عدداً من المزايا للصادرات المصرية لدول الاتحاد الأوروبى وذلك دون تقديم مصر لمزايا مماثلة لصادرات دول الاتحاد الأوروبى لمصر ٠

وقد نصت المادة رقم (٨٩) من هذه الاتفاقية على سريان هذه الاتفاقية لمدة غير محدودة ويجوز لأى من الطرفين إلغاء هذه الاتفاقية وذلك بإخطار الطرف الآخر بذلك ، ومن ثم يوقف العمل بهذه الاتفاقية بعد انقضاء ستة أشهر من تاريخ هذا الإخطار ٠

وفى إطار سياسة الاتحاد الأوروبى تجاه دول البحر المتوسط قام بطرح صيغة جديدة للتعاون بينه وبين دول شرق وجنوب البحر المتوسط شملت كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ٠ ومن ثم قام الاتحاد الأوروبى بتوقيع اتفاقات مشاركة مع كل من المغرب وتونس والأردن وجارى التفاوض مع كل من لبنان وسوريا والجزائر ٠

أما بالنسبة لمصر فقد بدأت المفاوضات بينها وبين الاتحاد الأوروبى منذ عام ١٩٩٥ وانتهت بالتوصل إلى اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية الحالية والتى يمكن إيجاز أهدافها ومضمونها فيما يلى :

## أولاً: أهداف اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية

١- تهيئة الظروف المناسبة لتحرير التجارة فى السلع والخدمات ورؤوس الأموال ٠
٢- إتاحة الإطار الملائم للحوار السياسى مما يساعد على تطوير العلاقات السياسية بين الطرفين ٠
٣- تطوير العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة بين الأطراف المختلفة وذلك من خلال الحوار والتعاون بينهم ٠
٤- المساهمة الفعالة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر ٠
٥- تشجيع التعاون الاقليمى بغرض تعزيز الاستقرار الاقتصادى والسياسى ٠
٦- زيادة التعاون فى العديد من المجالات الأخرى ذات الاهتمام المشترك ٠

## ثانياً : المضمون العام لاتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية

والجدير بالذكر انه بموجب هذه الاتفاقية يتم إقامة منطقة تجارة حرة بين مصر والاتحاد الاوروبى خلال فترة انتقالية لا تتجاوز أثنتى عشر سنة من دخول الاتفاقية حيز النفاذ ، يتم خلالها تحرير السلع الصناعية المتبادلة بينهما ، حيث تعفى صادرات السلع الصناعية الأوروبية لمصر من الرسوم الجمركية فور دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بينما تعفى صادرات السلع الصناعية الأوروبية لمصر من الرسوم الجمركية طبقاً للتوقيتات والقوائم المحددة بالاتفاقية ،

وفيما يختص بالسلع الزراعية فإنها تعامل طبقاً للقواعد المذكورة بالاتفاقية والتى تحدد حصص لبعض السلع التى تتمتع بمزايا جمركية ، هذا بالإضافة إلى تحديد مواسم محددة للتصدير للبعض منها ،

ومن ناحية أخرى فإن هذه الاتفاقية تنص على " قيام الطرفان خلال العام الثالث من تطبيق الاتفاقية بتحديد الإجراءات التى تطبق من بداية العام الرابع لتحرير جزء أكبر من تجارتهما من المنتجات الزراعية والسمكية والمنتجات الزراعية المصنعة " ،

والجدير بالذكر أن اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية تجيز لمصر اتخاذ إجراءات استثنائية لمدة محددة خلال المرحلة الانتقالية إذا تعرضت بعض صناعاتها لصعوبات خطيرة نتيجة لتحرير الواردات من الاتحاد الأوروبى من السلع المماثلة ،

هذا بالإضافة إلى تضمين الاتفاقية لتطبيق قواعد الجات ومنظمة التجارة العالمية الخاصة بمكافحة الدعم والإغراق وإجراءات الوقاية ،

كما تتضمن هذه الاتفاقية أيضاً منح كل من الطرفين للطرف الأخر معاملة الدولة الأولى بالرعاية فى قطاع تجارة الخدمات طبقاً لالتزام كل منهما فى نطاق أحكام الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات الملحقة باتفاقية منظمة التجارة العالمية ، هذا بالإضافة إلى دراسة الطرفين مد نطاق الاتفاقية ليشمل حق إنشاء الشركات داخل أراضى الطرف الآخر وتحرير توريد الخدمات على أن يتم مراجعة الموقف فيما لا يتجاوز خمس سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ،

وأخيراً تهدف هذه الاتفاقية إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال والخبرات والتكنولوجيا إلى مصر والى زيادة التعاون الاقتصادى والعلمى والفنى بهدف تعزيز الجهود المصرية لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متواصلة من خلال نقل المشورة والخبرات والتدريب وتقديم المعونة المالية والإدارية والفنية لتطوير قطاعات الاقتصاد المصرى ،

المبحث الثانى

# تحرير التجارة فى اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية

## أولاً : تحرير التجارة العامة

طبقاً لهذه الاتفاقية فإن منطقة التجارة الحرة بين مصر ودول الاتحاد الأوروبى تكون تدريجية وخلال فترة انتقالية لا تتجاوز ١٢ سنة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ . كذلك فإنه طبقاً لهذه الاتفاقية يتم إلغاء القيود الكمية على واردات كل من الطرفين بمجرد سريان هذه الاتفاقية ، وكذلك الرسوم الأخرى والقيود على الصادرات . هذا بالإضافة إلى تعهد الطرفان بعدم فرض قيود فى المستقبل على الواردات وعدم التمييز بين الإنتاج المحلى ونظيره المستورد . كذلك لا يحول هذا الاتفاق دون الدخول فى ترتيبات تكاملية أخرى مثل اتحاد جمركى أو مناطق حرة أو اتفاقات حدودية إلا فيما يتعارض مع هذه الاتفاقية ويمكن التشاور مع الأطراف الأخرى فى شأن هذه الأمور .

## ثانياً : التجارة فى السلع الصناعية

يتم بمقتضى هذه الاتفاقية تحرير التجارة فى المنتجات الصناعية بين الطرفين من كل القيود الكمية والتعريفة الجمركية وفقا لجداول سلعية وزمنية موضحة فى الاتفاقية ومحددة كما يلى :

### (١) بالنسبة للصادرات المصرية للاتحاد الأوروبى

طبقاً لهذه الاتفاقية يتم إعفاء الصادرات المصرية لدول الاتحاد الأوروبى من السلع الصناعية من الرسوم الجمركية ، وكذلك أية رسوم أخرى ذات أثر مماثل ودون أية قيود كمية أو قيود أخرى لها أثر مماثل وذلك فور دخول الاتفاقية حيز التنفيذ . هذا بالإضافة إلى إلغاء نظام الحصص بالنسبة للغزل والمنسوجات ويصبح تصديرها بدون حصص .

### (٢) بالنسبة لصادرات الاتحاد الأوروبى لمصر

طبقاً لهذه الاتفاقية يتم إعفاء صادرات دول الاتحاد الأوروبى لمصر من السلع الصناعية من الرسوم الجمركية وكذلك أية رسوم أخرى ذات أثر مماثل ودون أية قيود كمية أو قيود أخرى لها أثر مماثل وذلك خلال فترة انتقالية ، وطبقاً لبرنامج زمنى محدد ، وهذه السلع مدرجة فى أربعة قوائم ويتم تطبيقها كالتالى :

أ- القائمة الأولى

يتم إلغاء الرسوم الجمركية على هذه القائمة تدريجياً خلال ثلاث سنوات من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ (وتضم هذه القائمة السلع التى يتراوح معدل التعريفة الجمركية المفروضة عليها من ١ إلى ٥٠٪ ) (١) ويتم التخفيض بنسب سنوية متساوية تبلغ ٢٥٪ من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ طبقاً للجدول التالى :

جدول رقم (١)

نسبة التخفيضات فى التعريفة الجمركية للمجموعة السلعية

فى القائمة الأولى عبر سنوات الاتفاق (نسبة مئوية)

| السنوات / نسبة التخفيض | دخول الاتفاق حيز التنفيذ | سنوات الاتفاق | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ١ | ٢ | ٣ | ٤ | ٥ | ٦ | ٧ | ٨ | ٩ | ١٠ | ١١ | ١٢ |
| نسبة التخفيض (%) | ٢٥ | ٢٥ | ٢٥ | ٢٥ | | | | | | | | | |

• المصدر : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، سبتمبر ٢٠٠٠ .

ب- القائمة الثانية

ويتم إلغاء الرسوم الجمركية على هذه القائمة تدريجياً فى خلال ست سنوات ابتداء من السنة الرابعة لدخول الاتفاقية حيز التنفيذ ، وتضم هذه القائمة الصناعات المغذية أى السلع الوسيطة والمدخلات (٢) والتى تتراوح معدلات التعريفة المفروضة عليها ما بين (١٠ و ٣٠٪) ، ويتم تخفيض الرسوم الجمركية على هذه السلع بنسبة ١٠٪ ابتداء من السنة الرابعة ثم تزداد هذه النسبة إلى ١٥٪ ابتداء من السنة الخامسة وحتى السنة العاشرة طبقاً للجدول التالى :

جدول رقم (٢)

نسبة التخفيضات فى التعريفة الجموكية للمجموعة السلعية

فى القائمة الثانية عبر سنوات الاتفاق (نسبة مئوية)

| السنوات / نسبة التخفيض | سنوات الاتفاق | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ١ | ٢ | ٣ | ٤ | ٥ | ٦ | ٧ | ٨ | ٩ | ١٠ | ١١ | ١٢ |
| نسبة التخفيض (%) | | | | ١٠ | ١٥ | ١٥ | ١٥ | ١٥ | ١٥ | ١٥ | | |

• المصدر : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، سبتمبر ٢٠٠٠ .

ج- القائمة الثالثة

تتعلق هذه القائمة بالمنتجات النهائية والتى يفرض عليها تعريفة جمركية تتراوح ما بين ٣٠ و ٤٠% (٣) .

ويتم تخفيض الرسوم الجمركية على هذه القائمة تدريجيا حيث تبدأ بـ ٥% لمدة عامين اعتباراً من السنة السادسة لسريان هذه الاتفاقية ثم تزداد بعد ذلك إلى ١٥% لمدة خمس سنوات و ١٠% فى السنة الأخيرة .

جدول رقم (٣)

نسبة التخفيضات فى التعريفة الجمركية للمجموعة السلعية

فى القائمة الثالثة عبر سنوات الاتفاق (نسبة مئوية)

| السنوات | سنوات الاتفاق | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة التخفيض | ١ | ٢ | ٣ | ٤ | ٥ | ٦ | ٧ | ٨ | ٩ | ١٠ | ١١ | ١٢ | ١٣ |
| -نسبة التخفيض (%) | | | | | | ٥ | ٥ | ١٥ | ١٥ | ١٥ | ١٥ | ١٥ | ١٠ |

• المصدر : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، سبتمبر ٢٠٠٠ .

د- القائمة الرابعة

يستغرق تخفيض هذه الرسوم الجمركية على هذه القائمة ١٦ سنة من بدء سريان اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية حيث يتم تخفيض الرسوم الجمركية على هذه القائمة تدريجياً بعد مرور ست سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ (أى اعتبارا من السنة السابعة) بنسبة ١٠% سنوياً حتى يتم إلغائها بالكامل فى السنة السادسة عشر ، والجدول التالى يوضح ذلك :-

جدول رقم (٤)

نسبة التخفيضات فى التعريفة الجمركية للمجموعة السلعية

فى القائمة الثالثة عبر سنوات الاتفاق (نسبة مئوية)

| السنوات | سنوات الاتفاق | | | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة التخفيض | ١ | ٢ | ٣ | ٤ | ٥ | ٦ | ٧ | ٨ | ٩ | ١٠ | ١١ | ١٢ | ١٣ | ١٤ | ١٥ | ١٦ |
| نسبة التخفيض (%) | | | | | | | ١٠ | ١٠ | ١٠ | ١٠ | ١٠ | ١٠ | ١٠ | ١٠ | ١٠ | ١٠ |

• المصدر : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، سبتمبر ٢٠٠٠ .

وتضم هذه القائمة السلع التالية : عربات رحلات ومعسكرات مجهزة للمعيشة وعربات السير على الثلج وعربات ملاعب الجولف وما يماثلها من مركبات ، وسيارات ركوب يتم الاشتعال فيها بالشرر سعة أكثر من ٣٠٠سم$^{3}$ ولا يتجاوز ١٥٠٠سم$^{3}$ ، وسيارات ركوب يتم الاشتعال فيها بالضغط سعة أكثر من ١٣٠٠سم$^{3}$ ، ومقطورات ونصف مقطورة وعربات أخرى غير آلية الحركة وأجزاؤها .

## ثالثاً: القدرة التنافسية للصناعة المصرية وبعض الإجراءات للحد من آثار انخفاض مستواها

إن إزالة الرسوم الجمركية على السلع المماثلة للمنتجات المصرية سوف يؤدى إلى تأثر القدرة التنافسية لمنتجات العديد من الصناعات المصرية مما قد يسبب كثيراً من الصعوبات لتلك الصناعات ، لذلك فقد تضمنت هذه الاتفاقية بعض الإجراءات لمعالجة هذه الآثار ، وهذه الإجراءات هى :

١- لاشك أن القطاع الصناعى المصرى سيستفيد من النفاذ الفورى للأسواق الأوروبية مع تأجيل المنافسة فى السوق الداخلى ارتباطاً بالفترة الانتقالية التى تحددها الاتفاقية كما سبق وأن ذكرنا .

٢- فى حالة حدوث بعض الصعوبات لمنتج معين نتيجة لإجراءات تحرير الواردات المصرية من الاتحاد الأوروبى تراجع الإجراءات الخاصة به من جانب لجنة مشاركة ، ويمكن تحديد جداول التحرير بما لا يتخطى الفترة الانتقالية . أما إذا لم تتخذ لجنة المشاركة قراراً فى خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم طلب مراجعة الجدول الزمنى ، يمكن لمصر تعليق الجدول الزمنى مؤقتاً لمدة لا تتجاوز سنة واحدة .

٣- يمكن لمصر اتخاذ تدابير استثنائية محدودة المدة لزيادة الرسوم الجمركية أو إعادة فرضها على منتجات محددة للصناعات الجديدة والوليدة أو المعاد هيكلتها أو تلك التى تواجه صعوبات خطيرة يترتب عليها مشاكل اجتماعية حادة . على أن تطبق هذه التدابير لمدة لا تزيد عن ٥ سنوات إلا إذا أجازت لجنة المشاركة مدة أطول . ويوقف تطبيق هذه التدابير بانتهاء الحد الأقصى للفترة الانتقالية .

٤- فى حالة إلحاق ضرر بأى من الصناعات الوطنية ، يمكن إعادة فرض رسوم جمركية عليها بشرط ألا تزيد هذه الرسوم عن ٢٥% من قيمة الواردات على ألا تتجاوز القيمة الكلية للواردات المفروض عليها الرسوم ٢٠% من الواردات الكلية من جملة الواردات .

٥- لا يجوز تطبيق هذه الإجراءات على أى منتج انقضى أكثر من ثلاث سنوات على إلغاء كافة الرسوم الجمركية والقيود المفروضة عليها .

٦- يجب أن تقوم مصر بإخطار لجنة المشاركة بأى إجراءات استثنائية تعتزم تطبيقها مع تقديم برنامج زمنى لإلغاء الرسوم الجمركية التى تزيدها على أن يتضمن هذا البرنامج إلغاء هذه الرسوم الجمركية

بمعدلات سنوية متساوية بحيث يبدأ فى موعد لا يتجاوز العام الثانى لتطبيقها . كما يجوز للجنة أن تقرر وضع برنامج زمنى مختلف .

٧- يجوز للجنة المشاركة نتيجة للصعوبات التى قد تواجهها الصناعات الجديدة التصديق استثنائياً على الإجراءات التى تتخذها مصر لمدة أقصاها ٤ سنوات بعد انقضاء الاثنى عشر سنة الانتقالية .

## رابعاً : التجارة فى السلع الزراعية والمنتجات الزراعية المصنعة

تنص اتفاقية الشراكة المصرية الأوربية على قيام كل من مصر والاتحاد الاوروبى على التنفيذ التدريجى لتجارتهما فى المنتجات الزراعية والسمكية والمنتجات الزراعية المصنعة التى تهم كلا الطرفين .

كذلك تنص هذه الاتفاقية على قيام كل من مصر والاتحاد الاوروبى خلال العام الثالث من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بدراسة الموقف بغرض تحديد الإجراءات التى تطبق من جانب كل منهما اعتباراً من بداية العام الرابع لتنفيذ هذه الاتفاقية وذلك بهدف التحرير التدريجى بصورة أكبر لتجارتهما فى المنتجات الزراعية والسمكية والزراعية المصنعة .

وطبقاً لهذه الاتفاقية فإنه فى حالة إجراء تعديلات على الإجراءات أو القواعد المتفق عليها فإنه يتعين على الطرف المختص إخطار لجنة المشاركة بهذه التعديلات هذا بالإضافة إلى أنه فى حالة قيام الاتحاد الأوروبى أو مصر بتعديل الترتيبات المنصوص عليها فى هذه الاتفاقية عند تطبيقها فإن هذا يقتضى منح الوارادات التى لها منشأ الطرف الآخر أفضلية مماثلة لتلك التى ينص عليها هذا الاتفاق .

١- البروتوكولات الأساسية لتحرير التجارة فى السلع الزراعية

وقد تضمنت هذه الاتفاقية ثلاث بروتوكولات أساسية الأول منها للصادرات الزراعية المصرية إلى دول الاتحاد الاوروبى فى حين خصص الثانى لصادرات دول المجموعة الاوروبية إلى مصر ، أما البروتوكول الثالث والأخير فقد اختص بالتجارة فى السلع الزراعية المصنعة .

### وتتضمن هذه البروتوكولات الثلاث النقاط التالية (٤) :

أ - مضاعفة الحصص الزراعية بنسبة ٢٥٤% فوراً على أن تزيد إلى ٦٥٠% بالتدرج .

ب- تخفيض الرسوم الجمركية خارج المواسم المحددة .

ج - منح تخفيضات للكميات التى تزيد عن الحصص المقررة وتوفير حصص فى منتجات جديدة .

د - السماح لتمييز تفضيلى جزئى لنحو ١٣% من الصادرات الزراعية الأوربية لمصر وقد أدى ذلك إلى إلغاء بعض الرسوم على بعض المنتجات وتخفيضها على البعض الآخر .

هـ – تغطية الاتحاد الأوروبى لحوالى ١٠٠% من الصادرات المصرية وذلك مقارنةً بالحصص الزراعية التى كانت متاحة فى اتفاق ١٩٧٧ والتى كانت تقدر بحوالى ١٢% فقط.

وتضم السلع الرزاعية المصرية المصدرة للاتحاد الاوروبى العديد من السلع المتنوعة مثل الطماطم والبطاطس والبصل والجزر والخضروات المجمدة والبلح والبرتقال والماندارين والليمون والكمثرى والبرقوق والمانجو والفراولة والفول السودانى وغيرها من السلع الزراعية الاخرى (٥) ٠

فى حين تضم قائمة الواردات من المنتجات الزراعية من الاتحاد الأوروبى العديد من السلع الزراعية مثل الحيوانات الحية ولبن الأطفال الرضع والجبن والتفاح والكريز وبذرة عباد الشمس وجوز النخيل وبذر السمسم وزيت فول الصويا وغيرها من المنتجات الأخرى (٦) ٠

٢- القوائم الأساسية للصادرات المصرية من السلع الزراعية المصنعة

لقد نص مشروع اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية بين مصر والاتحاد الأوروبى على إعفاء بعض الصادرات المصرية من السلع الزراعية المصنعة من الرسم الجمركى النسبى المفروض على العمليات التصنيعية لتلك السلع بنسبة تتراوح من ٢إلى ١٢% هذا بالإضافة إلى تخفيض رسم المكون الزراعى لبعض السلع الزراعية بنسبة ٣٠% وذلك فى حدود الحصص المحددة فى ثلاث قوائم أساسية كما يلى :

أ- القائمة الاولى

تتعلق القائمة الأولى بصادرات السلع الزراعية المصرية المصنعة المعفاة من الرسم الجمركى النسبى على العمليات التصنيعية (٧) .

ب- القائمة الثانية

تتعلق القائمة الثانية بالسلع الزراعية المصنعة المفروض عليها فى الاتحاد الأوروبى رسم جمركى نسبى ورسم على المكون الزراعى وتعفى الصادرات المصرية من الرسم النسبى فقط (٨) ٠

ج- القائمة الثالثة

تتعلق القائمة الثالثة بالسلع الزراعية المصنعة المفروض عليها رسم جمركى نسبى ورسم على المكون الزراعى فى الاتحاد الأوروبى . وتعفى الصادرات المصرية من الرسم الجمركى النسبى ونسبة ٣٠% فقط من الرسم على المكون الزراعى فى حدود الحصص المحددة لكل منها (٩) .

وفيما يتعلق بواردات مصر من السلع الزراعية المصنعة من دول الاتحاد الأوروبى اشتملت الاتفاقية على القوائم الثلاث التالية :

أ- القائمة الاولى

تتعلق هذه القائمة بالواردات من السلع الزراعية التى يتم الغاء الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ذات الاثر المماثل من الاتحاد الأوروبى وذلك بعد عامين من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ (١٠) .

ب- القائمة الثانية

وتضم هذه القائمة (١١) السلع التى تخضع للرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل المفروضة على الواردات من السلع الزراعية من الاتحاد الأوروبى إلى مصر والتى تخضع لثلاث أنواع من التخفيضات :

١- ٥% من الرسوم الأساسية بعد عامين من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ .

٢- ٢٠% من الرسوم الأساسية بعد ثلاث أعوام من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ .

٣- ١٥% من الرسوم الأساسية بعد أربعة أعوام من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ .

ج - القائمة الثالثة

وتتضمن هذه القائمة السلع (١٢) التى تخضع للرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل المفروضة على الواردات من السلع الزراعية من الاتحاد الأوروبى إلى مصر والتى تخضع لثلاث أنواع من التخفيضات :

١- ٥% من الرسوم الأساسية بعد عامين من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ .

٢- ١٠% من الرسوم الأساسية بعد ثلاث أعوام من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ .

٣- ٢٥% من الرسوم الأساسية بعد أربع أعوام من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ .

و أخيراً وبعد استعراضنا لأهم مكونات اتفاقية الشراكة المصرية الأوربية فيما يتعلق بتحرير التجارة فى السلع الصناعية والسلع الزراعية تجدر الإشارة إلى انه يوجد بعض الأحكام العامة التى سوف تطبق على هذه الاتفاقية مثل عدم فرض قيود كمية جديدة أو قيود أخرى ذات أثر مماثل على التجارة بين البلدين عند دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ كذلك سوف تطبق على تجارة الطرفين المعدلات الإلزامية لمنظمة التجارة العالمية أو تلك المطبقة اعتبارا من أول يناير ١٩٩٩ أيهما أقل هذا بالإضافة إلى عدم تجاوز التفضيلات المطبقة لصادرات مصر والتفضيلات المطبقة بين الدول الأعضاء . كما انه يحظر على الطرفين

إجراء أى تدابير أو ممارسات ذات طبيعة داخلية قد تؤدى إلى التمييز بين منتجات أحد الطرفين والمنتجات المشابهة الناشئة فى اراضى الطرف الآخر .

هذا بالإضافة إلى أن هذا الاتفاق لا يحول كما سبق وان ذكرنا دون تأسيس إتحادات جمركية أو مناطق تجارة حرة أو ترتيبات للتجارة الحدودية على أن يتم التشاور فى هذا الخصوص فى مجلس المشاركة بهدف الحفاظ على مصالح كل من الطرفين .

المبحث الثالث

# تقييم اتفاقية الشراكة المصرية الاوروبية فيما يتعلق بالتجارة والصناعة

سنقوم فى هذا المبحث بدارسة تقييم اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية فيما يتعلق بالتجارة والصناعة وذلك من حيث المدى الزمنى والشمولية وقواعد المنشأ وكذلك الإطار المؤسس والتنظيمى . ولكن قبل دراسة هذا التقييم سنقوم بدارسة مدى اختلاف بنود هذه الاتفاقية عن مثيلاتها فى بعض الدول العربية الأخرى التى سبقتنا فى إبرام هذه الاتفاقية ونخص بالذكر كل من تونس والمغرب والأردن .

## أولاً : درجة اختلاف بنود اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية عن الإتفاقات الأخرى المعقودة بين الاتحاد الأوروبى وبعض الدول العربية الأخرى .

١- فيما يتعلق بالإطار الزمنى للاتفاقية

بالنسبة للإطار الزمنى للاتفاقية المصرية الأوروبية فقد ذكرنا أن الإطار الزمنى لتحرير السلع الصناعية ذات المنشأ الأوروبى يمتد إلى ستة عشر عاما بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ فى حين أن هذا الإطار الزمنى مدته اثنى عشرة عاماً فقط لكل من تونس والمغرب والأردن .

٢- فيما يتعلق بالسلع الصناعية

لو نظرنا فى البداية إلى اتفاقية الشراكة التونسية الأوروبية فيما يتعلق بالسلع الصناعية فسنجد أن الواردات الصناعية ذات المنشأ الأوروبى طبقا لهذه الاتفاقية تنقسم إلى أربع مجموعات نسبية تضم المجموعة الأولى المنتجات غير الحساسة والتى تخص السلع الرأسمالية والوسيطة والتى تعفى من التعريفات الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل عند دخول الاتفاقية حيز التنفيذ .

وتضم المجموعة الثانية السلع شبة الحساسة والتى تخفض الجمارك عليها بنسبة ١٥% سنويا بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وتضم هذه القائمة الآلات وباقى المدخلات الوسيطة . فى حين تضم المجموعة الثالثة المنتجات الحساسة وتتحدد نسبة التخفيض الجمركى لهذه المنتجات بمعدل ٨% سنوياً وتكتمل فى نهاية العام الثانى عشر . أما القائمة الرابعة والأخيرة فيبدأ التحرير فيها بعد مرور أربع سنوات من سريان الاتفاقية ويبدأ هذا التخفيض بنسبة ١٢% ثم يستمر بمعدل ١١% سنويا حتى يكتمل فى نهاية العام الثانى عشر . هذا بالإضافة إلى أن الاتفاقية التونسية الأوروبية قد حددت قائمة

بالمنتجات الأكثر حساسية كقائمة استثنائية من المنتجات الصناعية يعاد النظر فيها بواسطة مجلس المشاركة وذلك بعد مرور أربع سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ (١٣) .

## واذا نظرنا إلى الاتفاقية المغربية الأوربية

فسنجد أن تحرير الواردات الصناعية ذات المنشأ الأوروبى قد تم تقسيمها إلى عدة مجموعات : مجموعة سلع يتم إزالة الرسوم الجمركية عليها بمجرد سريان الاتفاق ومجموعة أخرى يتم إزالة الرسوم الجمركية عليها تدريجيا . هذا بالإضافة إلى إزالة الرسوم الجمركية على بعض السلع بنسبة ١٠% وعلى البعض الآخر بنسبة ٢٥% سنويا منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ . والجدير بالذكر انه بالنسبة لصناعة الملابس والمنسوجات فقد تعهدت المغرب بإلغاء الأسعار التمييزية لها تدريجياً خلال ثلاث سنوات من بدء سريان الاتفاقية (١٤) .

## وإذا نظرنا أخيراً إلى اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية

فسنجد أن هذه الاتفاقية قد عالجت الواردات الأردنية من السلع الصناعية ذات المنشأ الأوروبى عن طريق ثلاث قوائم رئيسية تضمنت القائمة الأولى منها السلع المستثناة من التحرير الجمركى وتضم السجائر والسيارات المستعملة ومعجون الطماطم والملابس المستعملة والأثاث والأحذية والسجاجيد وغيرها من السلع الأخرى .

فى حين تضمنت القائمة الثانية السلع الناشئة فى دول الاتحاد الأوروبى والتى تستوردها الأردن وتفرض عليها رسوماً تتراوح مابين ٥% و ١٠% وقد تم الاتفاق على إلغاء هذه الرسوم بنسبة ٢٠% سنوياً اعتباراً من السنة الأولى لدخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ وتشمل هذه القائمة السلع الاستهلاكية الأساسية والتجهيزات الطبية والمواد الخام الصناعية وقطع الغيار والمدخلات الصناعية والأدوية والأسمدة وغيرها من السلع الأخرى .

أما القائمة الثالثة والأخيرة فقد تضمنت الواردات من السلع الصناعية الناشئة فى دول الاتحاد الأوروبى والتى تفرض عليها الأردن رسوماً تتراوح مابين ٢٠% إلى ٤٠% وقد تم الاتفاق على تخفيض هذه الرسوم بمعدل ٥ر١٢% سنوياً ابتداء من العام الخامس لدخول الاتفاقية حيز التنفيذ وتشمل هذه القائمة بدائل السلع الصناعية المنتجة محلياً (١٥) .

والجدير بالملاحظة أن هذه الاتفاقات الثلاث للشراكة بين الاتحاد الأوروبى وكل من تونس والمغرب والأردن قد تضمنت بعض السلع الصناعية الحساسة التى تستثنى من الاتفاق فى حين أن هذا البند غير موجود فى اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية .

٣- فيما يتعلق بالسلع الزراعية والانتاج السمكى

لقد نصت اتفاقات الشراكة الأوروبية مع كل من المغرب وتونس والأردن على إجراء التحرير التدريجى للسلع الزراعية والإنتاج السمكى والجدير بالذكر أن البروتوكولات الخاصة بهذا الشأن قد تضمنت تفصيلات لمنتجات معينة داخل حصص وأطر زمنية محددة وعند تجاوز هذه الحصص تخضع السلع الزراعية أما لتعريفة جمركية مخفضة تتراوح مابين ٢٠% إلى ٨٠% أو تخضع لتعريفة الدولة الأولى بالرعاية .

وهذا بالإضافة إلى السماح لكل من تونس والمغرب بفرض رسوم جمركية على المكون الزراعى لبعض المنتجات الزراعية ذات المنشأ الأوروبى وقد يأخذ المكون الزراعى شكل قيمة ثابتة من الرسوم هذا بالإضافة إلى إمكانية تخفيض الرسوم على المكون الزراعى فى حالة المنتجات المصنعة وفى حدود حصة معينة ( المادة ١٠ من الفصل الأول )

والجدير بالذكر أن هذه المادة السابعة غير مدرجة فى اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية هذا بالإضافة إلى أن المادة رقم (١٣) من الاتفاقية المصرية لا تحتوى على التدرج فى تحرير الإنتاج السمكى حيث أشار نص هذه المادة على تحقيق أكبر تحرير للتجارة فى المنتجات الزراعية والسمكية والزراعية المصنعة مما قد يكون لذلك ضرراً فى المستقبل بالنسبة لصادرات مصر من الإنتاج السمكى .

## ثانياً : تقييم اتفاقية الشراكة المصرية الأوربية من حيث نطاقها وأبعادها

لقد تضمنت هذه الاتفاقية الأبعاد الاقتصادية لكل من الطرفين من حيث تهيئة المناخ المناسب من أجل تحرير التجارة بين الطرفين فى السلع الصناعية وكذلك فى التجارة فى السلع الزراعية . كذلك تضمنت هذه الاتفاقية منح كل طرف للطرف الآخر معاملة الدولة الأولى بالرعاية فى قطاع التجارة فى الخدمات طبقا لالتزام كل منهما بأحكام الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات الملحقة باتفاقية منظمة التجارة العالمية على أن يتم دراسة توسيع نطاق هذه الاتفاقية لتشمل حق إنشاء الشركات وتحرير توريد الخدمات على أن يتم مراجعة الموقف فيما لا يتجاوز خمس سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ .

كذلك تهدف هذه الاتفاقية إلى زيادة التعاون الاقتصادى والعلمى والفنى وتدفق رؤوس الأموال والخبرات والتكنولوجيا بهدف تعزيز الجهود المصرية وذلك لتحقيق النمو الاقتصادى والاجتماعى عن طريق نقل الخبرات والاستشارات وتقديم المعونات الإدارية والفنية والمالية لتطوير الاقتصاد المصرى فى مختلف القطاعات كما سبق وان ذكرنا .

ورغم تضمين هذه الاتفاقية للعديد من المزايا للاقتصاد المصرى إلا أنها لم تتضمن إيضاحاً لحقوق المستثمرين كذلك لم تتضمن إطاراً زمنياً لتحرير الخدمات ومن ثم لم يوضع فى الاعتبار تحرير تجارة الخدمات كهدف أساسى فى هذه الاتفاقية . كذلك لم تتضمن هذه الاتفاقية شكلاً محدداً لحق التأسيس للاستثمار المباشر الأجنبى حيث تشترط هذه الاتفاقية تحرك تدفقات رؤوس الأموال بما يتفق والقانون الحالى للاستثمار من حيث حرية تحويل الأرباح للخارج هذا بالإضافة إلى استمرار تطبيق القوانين المضادة للإغراق رغم التزام كل من الطرفين بمبادئ التنافسية فيما يتعلق بالأنشطة المختلفة المرتبطة بالتجارة (١٦).

يمكن القول أن تحرير التجارة فى السلع الصناعية بين مصر والاتحاد الأوروبى يقوم على تقسيم هذه السلع إلى أربع جداول رئيسية ، كما سبق وان ذكرنا ، وطبقاً لهذا التقسيم فإن مصر عليها إلغاء الرسوم الجمركية على واردات المدخلات والمكونات وكذلك السلع الرأسمالية والمواد الخام التى تمثل عصب التطوير والتحديث للصناعة المصرية وذلك خلال ثلاث سنوات من دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ والجدير بالذكر أن هذه القائمة تمثل حوالى ٥٥% من واردات مصر من الاتحاد الأوروبى .أما بقية السلع الرأسمالية الأخرى والسلع النصف مصنعة والسلع الاستهلاكية النهائية فيتم إلغاء الرسوم الجمركية عليها حتى نهاية الفترة الانتقالية كما هو موضح فى الجداول والملاحق المرفقة بهذا الفصل ..

والجدير بالذكر أن تحرير هذه السلع كان يجب أن يستند على معيار الميزة النسبية للمجموعات السلعية المختلفة وليس على معيار فئات التعريفة الجمركية . لذلك كان من الأفضل أن تتم تخفيضات التعريفة الجمركية بمعدلات متساوية ولفترات زمنية متساوية لكافة المجموعات السلعية وذلك تجنباً للآثار الناجمة عن زيادة معدلات الحماية الفعلية لبعض المنتجات .

وأخيراً تجدر الإشارة إلى أنه طبقاً لهذه الاتفاقية فإن القطاع الصناعى المصرى يستطيع النفاذ الفورى إلى الأسواق الأوروبية فى حين لا يستطيع العديد من صناعات الدول الأوروبية النفاذ إلى الأسواق المصرية إلا بعد انتهاء الفترة الانتقالية التى تحددها الاتفاقية هذا بالإضافة إلى إمكانية قيام مصر ببعض الإجراءات الوقائية لحماية منتجاتها الصناعية لمدة ثلاث أو خمس سنوات وكذلك إعادة فرض بعض الرسوم الجمركية فى حالة وجود أضرار تهدد الصناعة الوطنية . وعلاوة على ما سبق فإن هذه الاتفاقية تتضمن قيام الدول

الأوروبية بتنظيم برامج مختلفة لتحديث قطاع الصناعة لزيادة قدراته على التصدير والمنافسة العالمية في المدى المتوسط والمدى الطويل هذا بالإضافة إلى تنظيم العديد من البرامج الأخرى لتحديث نظم التعليم والصحة والعديد من القطاعات الأخرى .

## ثالثاً : تقييم الاتفاقية فيما يتعلق بالنواحى المؤسسية والتنظيمية

تنص الاتفاقية على إنشاء مجلس مشاركة يتكون من أعضاء مجلس الاتحاد الأوروبى ولجنة الجماعات الأوروبية وأعضاء من الحكومة المصرية وطبقاً لهذه الاتفاقية فإن هذا المجلس يجتمع على المستوى الوزارى مرة كل سنة أو كلما تطلبت الظروف ذلك ويكون لهذا المجلس سلطة اتخاذ القرارات لتحقيق أهداف الاتفاقية وتكون قرارات مجلس المشاركة ملزمة للطرفين .

كذلك تنص هذه الاتفاقية على أنه فى حالة وجود أى نزاع بين الطرفين يتعلق بتطبيق أو تفسير هذه الاتفاقية فإن على كل طرف أن يحيل هذا النزاع إلى مجلس المشاركة، وفى حالة عدم إمكانية تسوية الخلاف يجوز لأي طرف أن يبلغ الطرف الآخر بتعيين محكم على أن يعين الطرف الأخر محكم فى خلال شهرين وكذلك يعين مجلس المشاركة محكم ثالث . والجدير بالذكر أن قرارات لجنة المشاركة تكون بالاتفاق بين الطرفين فى حين أن قرارات المحكمين تكون بأغلبية الأصوات . وقد أشارت هذه الاتفاقية انه لا مانع من اتخاذ كلا الطرفين بعض الإجراءات والتدابير اللازمة التى يراها ضرورية لمنع إفشاء المعلومات التى قد تتناقض مع مصالحها الأمنية أو تلك التى تتصل بإنتاج أو تجارة الأسلحة والذخيرة أو المواد الحربية أو البحوث والتطوير أو الإنتاج الذى لا غنى عنه لأغراض الدفاع وذلك بشرط ألا تخل هذه التدابير بأوضاع المنافسة للمنتجات المدنية (١٧) .

وفى هذا الصدد نستطيع القول انه طبقاً لهذه الاتفاقية فإن مجلس المشاركة المصرية الأوروبية لم يتضمن تمثيل رجال الأعمال أو الجمعيات أو الاتحادات المهنية أو المنظمات الأهلية مما يضعف بالتالى دور هذا المجلس نظرا لأهمية هذه الاتحادات والمنظمات ورجال الأعمال فى المجتمع المصرى ومن ثم أهميتها فى التأثير على قرارات هذا المجلس .

هذا بالإضافة إلى أن هذه الاتفاقية لم تتضمن منع أى طرف من الطرفين من تطبيق أى قرارات تهدف إلى الحيلولة دون التهرب الضريبى أو معارضة حق أى من الطرفين فى تطبيق التشريعات الضريبية على دافعى الضرائب . كذلك لم تتضمن هذه الاتفاقية القواعد اللازمة للتنسيق بين المؤسسات واللوائح والتنظيمات الداخلية لزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية مما يحد من قدرة هذه الاتفاقية على نمو وتدفق الاستثمارات الأجنبية .

## رابعاً : تقييم هذه الاتفاقية فيما يتعلق بقواعد المنشأ

يتضمن البتروكول رقم (٤) فى اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية قواعد المنشأ بالنسبة لكل من البلدين وتنقسم الشروط المحددة لهذا البروتوكول إلى قسمين : شروط عامة، وشروط تبين الحد الأدنى لعمليات التصنيع الواجب إدخالها على المدخلات التى ليس لها صفة المنشأ حتى تكتسب هذه المنتجات صفة المنشأ .

**وإذا نظرنا إلى القسم الأول ، أى الشروط العامة ، فسنجد أن هذه الشروط تتضمن الآتى :**

١- بالنسبة لواردات المدخلات التى ليس لها صفة المنشأ والتى تستخدم فى تصنيع منتجات لها صفة المنشأ الوطنى لمصر أو لدول الاتحاد يتم حظر رد الرسوم الجمركية عليها أو الإعفاء منها على أن يسرى هذا الحظر لمدة ست سنوات كما انه يجوز لمصر بعد دخول الاتفاقية سريان التنفيذ تطبيق رسم جمركى قيمته ٥% على المنتجات الواقعة فى الفصول من (٢٥) إلى (٤٩) ومن (٦٤) إلى (٩٧) من نظام التصنيف السلعى الموحد ، وكذلك تطبيق رسم جمركى قيمته ١٠% على المنتجات الواقعة فى الفصول من (٥٠) إلى (٦٣) من هذا النظام .

والجدير بالذكر أن هذه القواعد هى نفس قواعد اتفاق عام ١٩٧٧ بالإضافة إلى بعض القواعد الجديدة مثل قاعدة تغيير البند الجمركى وقاعدة تراكم المنشأ الإقليمى ٠هذا بالإضافة إلى أن هذه الاتفاقية تعتمد على التراكم متعدد الأطراف وكذلك التراكم الثنائى .

ويقصد بالتراكم الثنائى أن المواد التى لها صفة منشأ مصر تعتبر مواد لها صفة منشأ الاتحاد الأوروبى عند دخولها فى تصنيع منتج يتم إنتاجه هناك فى حين أن المواد التى لها صفة منشأ الاتحاد الأوروبى تعتبر مواد لها صفة منشأ مصر عند دخولها فى تصنيع منتج يتم إنتاجه فى مصر .

اما التراكم متعدد الأطراف فيعتبر أن المواد التى لها صفة منشأ فى كل من الجزائر وقبرص والأردن ولبنان ومالطة وتونس والمغرب وتركيا والضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل تعتبر كأنها من منشأ أوروبى أو مصرى عندما تدخل فى تصنيع منتج يتم إنتاجه فيها .

والجدير بالذكر انه يشترط للاستفادة من التراكم متعدد الأطراف أن توقع الدولة اتفاقية منطقة تجارة حرة مع الدولة أو الدول الأخرى التى ترغب فى أن يتم التراكم معها كذلك يلزم استخدام جميع الدول قواعد منشأ مطابقة تماما لقواعد المنشأ المطبقة مع الاتحاد الأوروبى .

وقد كان للصناعة المصرية عدة مطالب بالنسبة لقواعد المنشأ التى تضمنها فروع الاتفاقية وهذه المطالب تتمثل فى الاتى :

١- السماح برد الرسوم الجمركية ( الدورباك ) أو الإعفاء منها بالكامل على المدخلات التى ليس لها صفة المنشأ الوطنى بدون قيد زمنى .

٢- السماح بالتراكم الكامل بين جميع الدول العربية الموقعة على اتفاقات شراكة مع الاتحاد الأوروبى وليس التراكم متعدد الأطراف وذلك لأنه طبقاً للتراكم الكامل يتم احتساب جميع العمليات الصناعية التى أجريت على المدخلات ، فى حين انه فى حالة التراكم متعدد الأطراف فإنه يجب استكمال جميع عمليات التصنيع المطلوبة على المدخلات فى الدولة التى تم انتاج المدخلات فيها ، أما إذا لم تستوف جميع هذه العمليات فإنه لا يتم حساب العمليات التى أجريت على تلك المدخلات .

٣- تعتبر نسبة الحد الأعلى للمكونات التى ليس لها صفة المنشأ المسموح باستخدامه فى إنتاج السلع التى لها صفة المنشأ نسبة منخفضة فى بعض السلع ، لذلك يجب زيادة هذه النسبة خلال المرحلة الانتقالية .

هذا بالإضافة إلى ضرورة تعديل المرحلة الإنتاجية لبعض المنتجات التى يمكن استخدام المدخلات التى ليس لها صفة المنشأ وذلك خلال المرحلة الانتقالية (١٨) .

والجدير بالذكر أن البروتوكول رقم (٤) الصادر من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والخاص بتعريف المنتجات التى لها صفة المنشأ الوطنى قد تضمن التفصيل الكامل لقواعد المنشأ للسلع المختلفة .

وقد تضمن هذا البروتوكول عدة تعديلات مثل :

أ- تعديل قواعد المنشأ الخاصة بعشر صناعات داخل قطاعات السلع الهندسية والكيماويات والالكترونيات بما يسمح بتصدير منتجات هذه القطاعات بنسبة مكون محلى أقل وذلك بصفة استثنائية وخلال فترة انتقالية محددة .

ب- الاتفاق على تبادل الآراء حول تسهيل قاعدة المنشأ الخاصة بالملابس الجاهزة أو المنسوجات أو الأقمشة والغزول وذلك خلال فترة انتقالية مدتها ستة سنوات من تاريخ توقيع الاتفاقية وذلك فى إطار حصة محددة – وبحيث يتم إضفاء صفة المنشأ على الملابس المصرية الجاهزة المصدرة إلى أوروبا معفية من الجمارك دون شرط استخدام منسوجات أو أقمشة مصرية أو أوروبية المنشأ وهذا يعنى اكتساب صفة المنشأ للملابس ابتداء من المنسوجات أو الأقمشة بدلا من الغزول

وكذلك اكتساب صفة المنشأ للمنسوجات أو الأقمشة التى تتم عليها عملية الصباغة أو الطباعة وليس الطباعة فقط هذا بالإضافة إلى اكتساب صفة المنشأ للغزول ابتداء من الألياف الصناعية بدلاً من الكيماويات .

**ومن دراستنا لقواعد المنشأ طبقا لاتفاقية الشراكة المصرية الاوروبية نستطيع القول:**

١- يتوقع ان تكون الاستفادة من قواعد المنشأ محدودة وذلك إذا لم ترتبط بتنمية قطاع المنتجات الوسيطة التى لم تحظ باهتمام كاف حتى الآن .

٢- عدم موافقة الاتحاد الأوروبى على طلب مصر بالسماح بالتراكم الكلى مع الدول العربية التى لها منطقة تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبى يؤدى إلى تحديد مكسب التراكم سواء المتعدد الأطراف أو الكامل للمنشأ مع الاتحاد الأوروبى فقط مما يؤدى إلى حرمان الصناعة المصرية من إمكانيات التكامل العربى حيث إن هذا يتطلب إجراء العديد من التعديلات الجوهرية على هيكل الإنتاج الصناعى وهذا يستلزم استثمارات ضخمة يصعب توفيرها بضمان تكامل العمليات التصنيعية فى ظل اعتبار دول الاتحاد الأوروبى كدولة واحدة المنشأ وهذا يتطلب ضرورة تفعيل دور الاتحاد الأوروبى فى تقديم العون المالى الضرورى لإجراء التعديلات الجوهرية فى هيكل الصناعة المصرية وذلك للاستفادة من تراكم المنشأ .

كذلك لابد من السماح بتعديل هذه المادة لإعطاء الفرصة لاكتساب المنشأ عن طريق ربط عمليات التكامل الصناعي بين مصر وغيرها من الدول العربية فى نطاق اتفاق التجارة الحرة العربية .

٣- ان رفض المفوضية الأوروبية لطلب مصر في استرداد الرسوم الجمركية خلال كل المرحلة انتقالية يؤدى إلى نتائج سلبية بالنسبة للاقتصاد المصرية حيث أن ذلك سوف يؤدى إلى :

أ- خلق ميزة نسبية فى المدى الطويل لكل من تونس والمغرب فى مجال الغزل والنسيج والجلود والملابس والأحذية وذلك فى ظل تزايد أنشطة المشاركة فى الإنتاج وهو نشاط كبير حالياً فى الدولتين ومن المنتظر أن يزدهر أكثر خلال سريان الاتفاقية .

ب- يتوقع بعد سريان تطبيق اتفاقية المشاركة المصرية الاوربية وتطبيق مصر لمعدل رسم جمركى ١٠% على المنتجات النسيجية سواء أكانت الغزل أو المنسوجات أو الملابس أو المنتجات المشابهة ، ان يؤدى هذا الى ارتفاع تكلفة الصادرات وذلك نظرا لعدم استفادة المصريين من الإعفاء الجمركى على المكونات.

ج- عدم موافقة الاتحاد الأوروبى على منح مصر استثناء إنتقالى مؤقت من قواعد المنشأ للسماح لصناعة الكساء وإكسسوارات الملابس بأن يتم تصنيعها من قماش بدلا من الغزل سوف يؤدى إلى الإضرار بصناعة المنسوجات والملابس . وهذا يتطلب من الاتحاد الأوروبى توفير تسهيلات تسويقية للمنتجات المصرية .

د- أن القواعد المتشددة للمنشأ سوف تفيد بشكل مباشر الأطراف المتعاقدة الأكثر تصنيعاً (دول الاتحاد الأوروبى ) والتى يتوفر لديها الخبرات الكافية للتحقق من استيفاء شرط المنشأ وتحديد مصادر منشأ المدخلات ومن ثم لن تكون مضطرة للحصول على المدخلات ذات المنشأ خارج الجماعة وهذا سيؤدى بالطبع إلى تشجيع تدفق الاستثمارات إلى داخل دول الاتحاد الأوروبى .

وهذا كان يتطلب بالضرورة اتساع مفهوم المنشأ التراكمى ليشمل دول أخرى ذات قواعد صناعية وطاقات كامنة للتوسع .

وأخيراً يمكن القول أن المشاكل المرتبطة بقواعد المنشأ سوف تجبر العديد من دول البحر المتوسط ومن بينها مصر على الدخول فى أنشطة إنتاج أقل ملاءمة من الأنشطة المستندة على تنوع مصادر الخامات حيث إن تعريف المنشأ بدلالة العمليات المسبقة سوف يمنح شركات التجارة الأوروبية الأكثر تصنيعاً حق تحديد العمليات التى تنمو وتتطور داخل دول البحر المتوسط .

المبحث الرابـــع

# الموقف الحالى لتجارة مصر الخارجية مع دول الاتحاد الأوروبى

إن التحليل المبدئى لتجارة مصر الخارجية ( الصادرات والواردات ) مع دول الاتحاد الأوروبى يوضـح لنا أن الميزان التجارى مع دول الاتحاد فى غير صالح مصر ٠

## أولاً : الميزان التجارى

رغم زيادة صادرات مصر للعديد من دول الاتحاد الأوروبى خلال السنوات القليلـة الماضـية إلا أن وارداتها من هذه الدول تفوق بكثير صادراتها إليها ، وهذا ما سنحاول توضيحه الآن ٠

توضح بيانات الفترة منذ عام ١٩٩٧ حتى عام ٢٠٠٠ (جدول رقم ٥) أن صادرات مصـر إلى دول الاتحاد تمثل حوالى ٤٠% من اجمالى صادراتها ، وتحتل ايطاليا مركز الصدارة بالنسبة لصـادرات مصـر إلى دول الاتحاد الأوروبى حيث بلغت نسبة صادرات مصر إليها حوالى ١١,٤% من اجمـالى صـادرات مصر خلال عام ١٩٩٧ فى حين بلغت هذه النسبة ٦,٩% لألمانيـا الاتحاديـة ، و٦,٨% لهولنـدا ، و ٣,٩% لفرنسا ، و٢,٩% أسبانيا، و٢,٧% لليونان خلال نفس العام ٠ وقـد اسـتمرت ايطاليـا فى احتلال مركز الصدارة بالنسبة لصادرات مصر خلال بقية السـنوات ١٩٩٨ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ ، وقد كان أعلى معدل لها خلال عام ٢٠٠٠ حيث بلغت هذه النسبة ١٦,٣% مقابل ٦,٤% لهولنـدا ، و٦% لفرنسا ، و٣,١% لأسبانيا ، و٢,٦% لألمانيا الاتحادية ٠

ويوضح الجدول رقم (٦) أن واردات مصر من دول الاتحاد الأوروبى خلال الفترة من عـام ١٩٩٧ حتى عام ٢٠٠٠ قد بلغت حوالى ٣٨% من اجمالى وارداتها ، وتحتـل ألمانيـا الاتحاديـة المركـز الأول بالنسـبة لواردات مصر من دول الاتحـاد الأوروبى حيث بلغت نسبة واردات مصر منها حوالى ٨,٧% خلال عام ١٩٩٧ واستمرت تقريباً على نفس النسبة خلال الأعوام التالية حتى عـام ٢٠٠٠ ثم يليهـا ايطاليا حيث تراوحت نسبة واردات مصر منها من ٦ر٦% إلى حوالى ٧% خلال فترة الدراسة ثم تليها فرنسا والتى تراوحت نسبة واردات مصر منها ما بين ٤% و ٦% خلال نفس الفترة وبعد فرنسا نجـد المملكة المتحدة والتى تراوحت واردات مصر منها ما بين ٢,٦% و ٣,٥% ومن بعدها هولنـدا الـتى سجلت نسبة الواردات منها ما بين ٢,٢% و ٢,٩% خلال نفس الفترة ٠

ومما سبق يمكن القول أنه وإن كانت صادرات وواردات مصر من بعض دول الاتحاد الأوروبى مثل ايطاليا وألمانيا وفرنسا وهولندا وأسبانيا تمثل نسبة معقولة إلا أن هذه النسبة تعتبر ضئيلة جداً بالنسبة للعديد من دول الاتحاد الأوروبى مثل ايرلندا والدنمارك والسويد وفنلندا ولوكسمبورج وبلجيكا والبرتغال والنمسا كما هو موضح فى كل من الجدولين (٥) و (٦) ٠

أما عن الميزان التجارى لمصر مع دول الاتحاد الأوروبى فإن الجدول رقم (٧) يوضح وجود عجز مع هذه الدول (باستثناء اليونان خلال عامى ١٩٩٧ و ١٩٩٩ والبرتغال) ٠ ومن الواضح أن هذا العجز يتحقق بصفة أساسية مع كل من ألمانيا وفرنسا وايطاليا والمملكة المتحدة وايرلندا وفنلندا ٠

ومن ثم يتحتم على مصر العمل على زيادة صادراتها الى دول الاتحاد الأوروبى خاصةً بعد إبرام اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية وذلك حتى تحد من عجز الميزان التجارى مع هذه الدول ، وهذا يتطلب بالطبع دراسة أسباب انخفاض الصادرات المصرية إلى دول الاتحاد الأوروبى والعمل على تحسين جودة وكفاءة الصادرات المصرية حتى تستطيع منافسة منتجات الدول الأخرى داخل أسواق دول الاتحاد الأوروبى ٠

جدول رقم (٥)

اجمالى الصادرات المصرية الى دول الاتحاد الأوروبى (*) خلال الفترة من عام ١٩٩٧ حتى عام ٢٠٠٠

بالمليون جنيه

| السنة | ١٩٩٧ | | | ١٩٩٨ | | | ١٩٩٩ | | | ٢٠٠٠ | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| البلد | الصادرات المصرية الى | اجمالى الصادرات المصرية | النسبة % | الصادرات المصرية الى | اجمالى الصادرات المصرية | النسبة % | الصادرات المصرية الى | اجمالى الصادرات المصرية | النسبة % | الصادرات المصرية الى | اجمالى الصادرات المصرية | النسبة % |
| بلجيكا | ٢١٣,٦ | ١٣٠٨٣,٨ | ١,٦ | ٢٢٠,٢ | ١٠٨٦٣,٦ | ٢ | ١١٧,٢ | ١٢٠٥٠,٢ | ١ | ١٣٥,١ | ١٦٣٥٠,٧ | ٠,٨ |
| الدنمارك | ٣٧,١ | ١٣٠٨٣,٨ | ٠,٣ | ١٥,١ | ١٠٨٦٣,٦ | ٠,١ | ٢٠,٨ | ١٢٠٥٠,٢ | ٠,٢ | ١٥,٧ | ١٦٣٥٠,٧ | ٠,١ |
| المانيا الاتحادية | ٩٠٣,١ | ١٣٠٨٣,٨ | ٦,٩ | ٤٣٣,٧ | ١٠٨٦٣,٦ | ٤ | ٣٦٩,٩ | ١٢٠٥٠,٢ | ٣,١ | ٤٢٩,٦ | ١٦٣٥٠,٧ | ٢,٦ |
| اليونان | ٣٥٧ | ١٣٠٨٣,٨ | ٢,٧ | ٣٠٦,٥ | ١٠٨٦٣,٦ | ٢,٨ | ٣٥١,٩ | ١٢٠٥٠,٢ | ٢,٩ | ٢٥٠,٣ | ١٦٣٥٠,٧ | ١,٥ |
| اسبانيا | ٣٨٠,٣ | ١٣٠٨٣,٨ | ٢,٩ | ٢٠٩,١ | ١٠٨٦٣,٦ | ١,٩ | ٤٠٥,٢ | ١٢٠٥٠,٢ | ٣,٤ | ٥١٣ | ١٦٣٥٠,٧ | ٣,١ |
| فرنسا | ٥٠٨,٤ | ١٣٠٨٣,٨ | ٣,٩ | ٤٣٢,٥ | ١٠٨٦٣,٦ | ٣,٩ | ٤٥٦,٩ | ١٢٠٥٠,٢ | ٣,٨ | ٩٦٩,١ | ١٦٣٥٠,٧ | ٦ |
| ايرلندا | ١١,٢ | ١٣٠٨٣,٨ | ٠,١ | ١٤ | ١٠٨٦٣,٦ | ٠,١ | ١٩,٨ | ١٢٠٥٠,٢ | ٠,٢ | ١٦,٧ | ١٦٣٥٠,٧ | ٠,١ |
| ايطاليا | ١٤٨٩,١ | ١٣٠٨٣,٨ | ١١,٤ | ١١٨٧,٥ | ١٠٨٦٣,٦ | ١٠ | ١٢٠١,٣ | ١٢٠٥٠,٢ | ١٠ | ٢٦٦٤,٣ | ١٦٣٥٠,٧ | ١٦,٣ |
| لوكسمبرج | | ١٣٠٨٣,٨ | | ٠,٨ | ١٠٨٦٣,٦ | | ٠,٠٠٨ | ١٢٠٥٠,٢ | | ٠,٤ | ١٦٣٥٠,٧ | |
| هولندا | ٨٩٩,٣ | ١٣٠٨٣,٨ | ٦,٨ | ٨٤٧,٤ | ١٠٨٦٣,٦ | ٧,٨ | ٨٤٩,٧ | ١٢٠٥٠,٢ | ٧,١ | ١٠٤٢,٦ | ١٦٣٥٠,٧ | ٦,٤ |
| النمسا | ١٢,١ | ١٣٠٨٣,٨ | ٠,١ | ٨,٨ | ١٠٨٦٣,٦ | ٠,١ | ١١,٤ | ١٢٠٥٠,٢ | ٠,١ | ٨,٤ | ١٦٣٥٠,٧ | ٠,١ |
| البرتغال | ١٣٨ | ١٣٠٨٣,٨ | ١,١ | ١٠٦,٩ | ١٠٨٦٣,٦ | ١ | ٩٧,١ | ١٢٠٥٠,٢ | ٠,٨ | ٩٣,٤ | ١٦٣٥٠,٧ | ٠,٦ |
| فنلندا | ٣,٥ | ١٣٠٨٣,٨ | | ٣,٣ | ١٠٨٦٣,٦ | | ٣,٤ | ١٢٠٥٠,٢ | | ٣,١ | ١٦٣٥٠,٧ | |
| السويد | ١٣,٧ | ١٣٠٨٣,٨ | ٠,١ | ١١,٢ | ١٠٨٦٣,٦ | ٠,١ | ٨,٣ | ١٢٠٥٠,٢ | ٠,١ | ٧,٦ | ١٦٣٥٠,٧ | |
| المملكة المتحدة | ٣٠٧ | ١٣٠٨٣,٨ | ٢,٣ | ٣٧٢,٨ | ١٠٨٦٣,٦ | ٣,٤ | ٣٠١,٧ | ١٢٠٥٠,٢ | ٢,٥ | ٤٠٧,٤ | ١٦٣٥٠,٧ | ٢,٥ |

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ٠

(*) لا يشمل : ١- تجارة المناطق الحرة مع العالم الخارجى ٠ ٢- الصادرات والواردات تحت نظام السماح المؤقت والدوريك ٠

(=) النسبة أقل من ٠,١% ٠

## جدول رقم (٦)

### اجمالى واردات مصر من دول الاتحاد الأوروبى (*) خلال الفترة من عام ١٩٩٧ حتى عام ٢٠٠٠

بالمليون جنيه

| السنة | ١٩٩٧ | | | ١٩٩٨ | | ١٩٩٩ | | | ٢٠٠٠ | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| البلد | الواردات المصرية من | اجمالى الواردات المصرية | النسبة % | الواردات المصرية من | اجمالى الواردات المصرية | النسبة % | الواردات المصرية من | اجمالى الواردات المصرية | النسبة % | الواردات المصرية من | اجمالى الواردات المصرية | النسبة % |
| بلجيكا | ٦٩٢,٢ | ٤٤٨٨٥,٨ | ١,٥ | ٧٨٥,٧ | ٥٦٠٢٥,٩ | ١,٤ | ٧٧٦,٦ | ٥٤٣٩٩,٣ | ١,٤ | ٦١٤,٥ | ٤٨٦٤٥,٤ | ١,٣ |
| الدنمارك | ٣٥٨,٢ | ٤٤٨٨٥,٨ | ٠,٨ | ٣٦٧,٢ | ٥٦٠٢٥,٩ | ٠,٧ | ٤١٤,٥ | ٥٤٣٩٩,٣ | ٠,٨ | ٥١٣,٧ | ٤٨٦٤٥,٤ | ١,١ |
| المانيا الاتحادية | ٣٨٩١ | ٤٤٨٨٥,٨ | ٨,٧ | ٤٩٩١,١ | ٥٦٠٢٥,٩ | ٨,٩ | ٤٧١٠,١ | ٥٤٣٩٩,٣ | ٨,٧ | ٤٢٩٨,٤ | ٤٨٦٤٥,٤ | ٨,٨ |
| اليونان | ٣٥٣,٧ | ٤٤٨٨٥,٨ | ٠,٨ | ٣٨٦ | ٥٦٠٢٥,٩ | ٠,٧ | ٢٦٩ | ٥٤٣٩٩,٣ | ٠,٥ | ٣٤٩,٦ | ٤٨٦٤٥,٤ | ٠,٧ |
| اسبانيا | ٧٥٢,٧ | ٤٤٨٨٥,٨ | ١,٧ | ٨٥٧,٥ | ٥٦٠٢٥,٩ | ١,٥ | ١١٣٨,٦ | ٥٤٣٩٩,٣ | ٢,١ | ٧٤٥,٥ | ٤٨٦٤٥,٤ | ١,٥ |
| فرنسا | ٢٧٤٢,٧ | ٤٤٨٨٥,٨ | ٦,١ | ٣١٣٨,٣ | ٥٦٠٢٥,٩ | ٥,٦ | ٢٣٨٠,٦ | ٥٤٣٩٩,٣ | ٤,٩ | ٢٠١٤,١ | ٤٨٦٤٥,٤ | ٤,١ |
| ايرلندا | ٤٧٦,٦ | ٤٤٨٨٥,٨ | ١,١ | ٦٣٧,١ | ٥٦٠٢٥,٩ | ١,١ | ٧٢٩,٦ | ٥٤٣٩٩,٣ | ١,٣ | ٧٣٩,٤ | ٤٨٦٤٥,٤ | ١,٥ |
| ايطاليا | ٣١٦١,٤ | ٤٤٨٨٥,٨ | ٧ | ٣٧٧٨ | ٥٦٠٢٥,٩ | ٦,٧ | ٣٥٧٥,٨ | ٥٤٣٩٩,٣ | ٦,٦ | ٣٢٣٩,٥ | ٤٨٦٤٥,٤ | ٦,٧ |
| لوكسمبرج | ٩,٥ | ٤٤٨٨٥,٨ | | ٤ . | ٥٦٠٢٥,٩ | | ٣ | ٥٤٣٩٩,٣ | | ١,٨ | ٤٨٦٤٥,٤ | |
| هولندا | ١٢٨٩,٣ | ٤٤٨٨٥,٨ | ٢,٩ | ١٢٢٨,٦ | ٥٦٠٢٥,٩ | ٢,٢ | ١٢٧٣,٢ | ٥٤٣٩٩,٣ | ٢,٣ | ١١٩٤,٨ | ٤٨٦٤٥,٤ | ٢,٥ |
| النمسا | ٢٨٥,٢ | ٤٤٨٨٥,٨ | ٠,٦ | ٣٦٣,٩ | ٥٦٠٢٥,٩ | ٠,٦ | ٣٤٥,٦ | ٥٤٣٩٩,٣ | ٠,٦ | ٢١٣,٦ | ٤٨٦٤٥,٤ | ٠,٤ |
| البرتغال | ٣٩,٦ | ٤٤٨٨٥,٨ | ٠,١ | ٣٤ | ٥٦٠٢٥,٩ | ٠,١ | ٢٤,٨ | ٥٤٣٩٩,٣ | | ٢٤,٥ | ٤٨٦٤٥,٤ | ٠,١ |
| فنلندا | ٦١٥,٦ | ٤٤٨٨٥,٨ | ١,٤ | ٨٠٧,١ | ٥٦٠٢٥,٩ | ١,٤ | ٧٠٢,٥ | ٥٤٣٩٩,٣ | ١,٣ | ٥٩٧,٨ | ٤٨٦٤٥,٤ | ١,٢ |
| السويد | ١٠١٩,٢ | ٤٤٨٨٥,٨ | ٢,٣ | ١١٨٨,٩ | ٥٦٠٢٥,٩ | ٢,١ | ١٠٥٧,٩ | ٥٤٣٩٩,٣ | ١,٩ | ٧٨٣,٥ | ٤٨٦٤٥,٤ | ١,٦ |
| المملكة المتحدة | ١٤٥١,٦ | ٤٤٨٨٥,٨ | ٣,٢ | ١٧٥٥ | ٥٦٠٢٥,٩ | ٣,١ | ١٦٢٧,٥ | ٥٤٣٩٩,٣ | ٣ | ١٢٥٢,٦ | ٤٨٦٤٥,٤ | ٢,٦ |

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

(*) لا يشمل : ١- تجارة المناطق الحرة مع العالم الخارجى . ٢- الصادرات والواردات تحت نظام السماح المؤقت والدوربك .

(=) النسبة أقل من ٠,١% .

جدول رقم (٧)

الميزان التجارى لجمهورية مصر العربية مع دول الاتحاد الأوروبى (*)

خلال الفترة من عام ١٩٩٧ حتى عام ٢٠٠٠

| البلد | ١٩٩٧ | ١٩٩٨ | ١٩٩٩ | ٢٠٠٠ |
|---|---|---|---|---|
| بلجيكا | ٤٧٨,٦- | ٥٦٥,٥- | ٦٥٩,٤- | ٤٧٩,٤- |
| الدنمارك | ٣٢١,١- | ٣٥٢,١- | ٣٧٣,٧- | ٤٩٨- |
| ألمانيا الاتحادية | ٢٩٨٧,٩- | ٤٥٥٧,٤- | ٤٣٤٠,٢- | ٣٨٦٨,٨- |
| اليونان | ٣,٣ | ٧٩,٥- | ٨٢,٩ | ٩٩,٣- |
| أسبانيا | ٣٧٢,٤- | ٦٤٨,٤- | ٧٣٣,٤- | ٢٣٢,٥- |
| فرنسا | ٢٢٣٤,٣- | ٢٧١٥,٨- | ٢٢٢٣,٧- | ١٠٤٥- |
| ايرلندا | ٤٦٥,٤- | ٦٢٣,١- | ٧٠٩,٨- | ٧٢٢,٧- |
| ايطاليا | ١٦٧٢,٣- | ٢٦٩٠,٥- | ٢٣٧٤,٥- | ٥٧٥,٢- |
| لوكسمبرج | ٩,٥- | ٣,٢- | ٢,٩٩٢- | ١,٤- |
| هولندا | ٣٩٠- | ٣٨١,٣- | ٤٢٣,٥- | ١٥٢,٢- |
| النمسا | ٢٧٣,١- | ٣٥٥,١- | ٣٣٤,٢- | ٢٠٥,٢- |
| البرتغال | ٩٨,٤ | ٧٢,٩ | ٧٢,٣ | ٦٨,٩ |
| فنلندا | ٦١٢,١- | ٨٠٣,٨- | ٦٩٩,١- | ٥٩٥,٧- |
| السويد | ١٠٠٥,٥- | ١١٧٧,٧- | ١٠٤٩,٦- | ٧٧٥,٩- |
| المملكة المتحدة | ١١٤٤,٦- | ١٣٨٢,٢- | ١٣٢٥,٨- | ٨٤٥,٢- |

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

(*) لا يشمل : ١- تجارة المناطق الحرة مع العالم العربى .

٢- الصادرات والواردات تحت نظام السماح المؤقت والدورباك

## ثانياً : أثر اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية على قطاع الصناعة التحويلية (١٩)

من المتوقع أن تؤدى اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية إلى زيادة حدة المنافسة فى العديد من القطاعات الصناعية مما يؤدى إلى توسيع بعض الصناعات وإنكماش البعض الآخر وذلك نتيجة لإعادة تخصيص الموارد المحلية لزيادة النمو الاقتصادى .

والجدير بالذكر أنه من الصعب التكهن بالفروع الصناعية التى سوف تتأثر نتيجة لهذه الاتفاقية وذلك لأن هذا التأثر يتوقف على العديد من المحددات مثل طبيعة الصناعة ، ومرونة سوق العمل ، استثمارات القطاع الخاص ، مستويات الحماية ، حجم الواردات ..الخ .

وإذا نظرنا إلى فروع الصناعة التحويلية فسنجد أن العديد منها يعتمد على العالم الخارجى بشكل كبير لتلبية احتياجاته مثل الصناعات الكيماوية والهندسية وغيرها من الصناعات الأخرى مما أدى إلى ارتفاع نسبة الواردات الصناعية الوسيطة والاستثمارية إلى اجمالى الواردات إلى أكثر من ٧٠% خلال السنوات القليلة الماضية .

وإلى جانب الصناعات السابقة نجد بعض الصناعات الأخرى مثل صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والصناعات المعدنية والصناعات الغذائية والمشروبات والطبع والنشر لا تعتمد بنفس الدرجة على الواردات إذ أن نسبة المكون الاستيرادى فى هذه الصناعات تتراوح ما بين ٢٥ إلى ٣٠% وهى وإن كانت تعد مرتفعة نسبياً إلا أنها أقل بكثير من الصناعات الكيماوية والهندسية كما سبق وأن ذكرنا .

وبالإضافة إلى ما سبق تشير الدراسات إلى انخفاض نسبة الاستيراد من مستلزمات الإنتاج (الوسيطة) لبعض السلع الهامة مثل الأسمدة والمنظفات الصناعية والمصنوعات الخزفية والحديد والصلب والأسمنت والورق إلى أكثر من ١٠% خلال السنوات القليلة الماضية .

وأخيراً تجدر الإشارة أى أنه يوجد بعض الصناعات التى تتجاوز نسبة صادراتها إلى الناتج أكثر من ١٠% مثل صناعات الغزل والنسيج وتكرير البترول فى حين أن بعض الصناعات الأخرى لم تتجاوز نسبة صادراتها إلى الناتج ١٠% مثل الصناعات الغذائية والمنتجات الخشبية وغيرها من الصناعات الأخرى التى تواجه منافسة شديدة من الواردات .

وكما هو معلوم فإن كفاءة القطاع الصناعى تزداد كلما زاد نصيبه من الصادرات إذ أن هذا يعتبر أحد الشروط الأساسية للمنافسة فى الأسواق العالمية .

## ثالثا : أثر اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية على صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة

بالرغم من تمتع مصر بميزة نسبية عالية بالنسبة لصناعة الغزل والمنسوجات القطنية والمفروشات المنزلية والسجاد بالمقارنة بكل من تركيا وتونس والمغرب وإسرائيل إلا أن صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة تواجهها فى مصر العديد من المشكلات مثل سيطرة القطاع العام على نسبة كبيرة من هذه الصناعة وانخفاض المستوى الفنى للعمالة وارتفاع تكلفتها وعدم مسايرة العديد من المصانع للتطور التكنولوجى فى الإنتاج والذى يؤدى إلى خفض مستويات التكاليف ورفع مستويات الكفاءة والجودة فى الدول المنافسة وكذلك انخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية فى العديد من شركات القطاع العام والخاص ومن ثم ارتفاع معدلات الهالك ووجود العديد من الطاقات الإنتاجية العاطلة .

هذا بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الشحن وانخفاض مستوى الخدمات فى الموانئ المصرية مما يؤدى إلى ارتفاع التكاليف ومن ثم عدم القدرة على المنافسة الدولية .

ومع وجود مثل هذه المشاكل التى تواجه صناعة الغزل والنسيج والملابس فى مصر نتساءل عن مدى تأثير اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية على هذه الصناعة فى مصر ؟ هل يا ترى ستؤدى هذه الاتفاقية إلى حل هذه المشاكل التى تحد من القدرة التنافسية لهذه الصناعة على المستوى العالمى أم أنها لن تستطيع حل هذه المشاكل ومن ثم ستظل قدرتها التنافسية محدودة ؟

نظراً للميزة التنافسية التى تتمتع بها صناعة الغزل والمنسوجات المصرية كما سبق وأن ذكرنا فإنه من المتوقع أن تؤدى اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية إلى زيادة القدرة التنافسية لهذه الصناعة فى أسواق دول الاتحاد الأوروبى . وطبقا لإحصاءات عام ١٩٩٨ فإن صادرات مصر من الغزل والمنسوجات والملابس القطنية تقدر بحوالى ٢٦% من اجمالى الصادرات المصرية إلى دول الاتحاد الأوروبى (٢٠) .

ورغم ارتفاع صادرات مصر من الغزل والمنسوجات إلى دول الاتحاد الأوروبى خلال السنوات الماضية إلا أن القدرة التنافسية لصادرات مصر من الغزل والمنسوجات داخل سوق الاتحاد الأوروبى مقارنةً بالدول الأخرى الموقعة على اتفاقيات الشراكة الأوروبية (تونس والمغرب وتركيا وإسرائيل ) سوف تتحدد خلال السنوات القادمة بالقواعد المنصوص عليها في اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية وخاصةً قواعد المنشأ التى تحتوي علي العديد من القيود أمام صناعة الغزل والمنسوجات والملابس فطبقا لقواعد المنشأ يشترط استخدام غزول تتصف بصفة المنشأ (مصنعة فى مصر أو مستوردة من إحدى دول الاتحاد الأوروبى أو دولة أخرى وقعت اتفاقاً للتجارة الحرة مع كل من مصر والاتحاد الأوروبى ثم انتجت هذه الخامات طبقاً لنفس قواعد المنشأ المطبقة فى مصر) .

وبالنسبة للمنسوجات التى تحتوى على خيوط المطاط فإن قواعد المنشأ تسمح بأن يتم تصنيع هذه الأقمشة من غزل أحادى غير متصف بصفة المنشأ وهذا الشرط لا يمثل مشكلة بالنسبة لمصر .

أما بالنسبة للمنسوجات التى لا تحتوى على خيوط المطاط فإن قواعد المنشأ تسمح بالالتزام بأحد الشرطين التاليين (٢١) :

١- أن يتم التصنيع باستخدام خيوط صناعية أو ألياف طبيعية أو مواد كيماوية أو لب النسيج أو خامات صنع الورق .

٢- يمكن أن يتم التصنيع باستخدام أقمشة لا تتصف بصفة المنشأ بشرط أن يتم طباعة هذه الأقمشة على أن تكون الطباعة مصحوبة بعمليتى إعداد أو تجهيز وبحيث لا تتعدى قيمة القماش غير المطبوع ٤٧,٥% من السعر النهائى للمنتج .

وإذا نظرنا إلى الشرط الأول فسنجد أنه غير مسموح استخدام غزول لا تتصف بصفة المنشأ وهذا الشرط قد يؤدى إلى وجود بعض المشاكل بالنسبة لمصر وذلك لأن الإنتاج المحلى غير قادر على الوفاء باحتياجات التصدير وخاصة فيما يتعلق بالجودة ومواعيد التسليم ، أما الشرط الثانى والخاص بالطباعة فإنه أيضاً يمثل مشكلة بالنسبة لمصر وذلك لأن عمليات الطباعة غير متقدمة فيها ومن ثم لا تستطيع المنافسة داخل سوق دول الاتحاد الأوروبى .

وإذا نظرنا إلى صناعة نسيج التريكو والكروشيه فسنجد أن قواعد المنشأ تسمح باستخدام الألياف الطبيعية والخيوط الصناعية والمواد الكيماوية ومواد صناعة الورق إلا أنها لا تسمح باستخدام الغزل الذى لا يتصف بصفة المنشأ والذى يستخدم على نطاق واسع فى هذه الصناعة مما قد يسبب بعض المشاكل لتصدير منتجات صناعة التريكو أو الكروشيه المصرية داخل السوق الأوروبى .

وإذا كانت قواعد المنشأ تسمح باستخدام الغزل الذى لا يتصف بصفة المنشأ فى صناعة الملابس إلا أنها لا تسمح باستخدام المنسوجات المستوردة ومن ثم فإن هذا سوف يشكل عائقاً كبيراً أمام صادرات مصر من الملابس الجاهزة للسوق الأوروبى ، وذلك لأن جزءاً كبيراً من صناعة الملابس المصرية يعتمد على المنسوجات المستوردة وذلك لضمان الجودة .

كذلك فإن قواعد المنشأ قد اشترطت شرطين أساسيين بالنسبة للستائر والبياضات المطرزة والسماح لهما باستخدام غزول أحادية غير مبيضة فى حالة الستائر والبياضات ، وكذلك السماح باستخدام

منسوجات غير مطرزة على ألا تتعدى قيمة هذه المنسوجات ٤٠% من سعر المنتج النهائى ، وهذان الشرطان لا يمثلان أى عائق بالنسبة لصناعة الستائر والبياضات المصرية .

وأخيراً إذا نظرنا الى قواعد المنشأ بالنسبة لصناعة السجاد فى مصر فسنجد أن هذه القواعد لا تسمح باستخدام الخيوط الصناعية التى لا تتصف بصفة المنشأ عدا البوليبروبولين ، وهذا الشرط لا يمثل مشكلة بالنسبة لشركات القطاع العام حالياً لأنها تقوم بتصنيع السجاد من الصوف الخالص ، فى حين أنه يمثل مشكلة بالنسبة لشركات القطاع الخاص التى تعتمد فى هذه الصناعة على الخيوط الصناعية المستوردة من أسيا .

وبعد دراستنا لقواعد المنشأ الخاصة بصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة طبقا لاتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية نستطيع القول أن هذه القواعد تخدم القطاع الصناعى فى دول الاتحاد الأوروبى أكثر من مصر وذلك حتى تضمن هذه الدول سوقاً لمنتجاتها .هذا بالإضافة إلى أن التزام مصر بهذه القواعد واستخدامها لغزول وألياف صناعية ومنسوجات مستوردة من الاتحاد الأوروبى سوف يؤدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج ، وهذا بالطبع سوف يحد من قدرتها التصديرية ومن ثم سيكون فى غير مصلحتها .

لذلك كان لابد من إدخال العديد من التعديلات على قواعد المنشأ المقترحة من قبل الاتحاد الأوروبى مثل السماح باستخدام الخيوط الصناعية فى بعض الصناعات مثل الغزل والمفروشات المنزلية وكذلك السماح باستخدام الغزل الأحادى الصناعة فى بعض الصناعات مثل المنسوجات والسجاد والتريكو والكروشيه واستخدام المنسوجات المستوردة فى إنتاج الملابس . كذلك كان لابد من السماح بالتدرج فى استخدام المواد بنسب متساوية على مدار المرحلة الانتقالية وكذلك استخدامها بدرجات متفاوتة طبقاً للأهمية النسبية لكل منها .

هذا بالإضافة إلى أهمية رفع الكفاءة للصناعات الوطنية الخاصة بانتاج الغزول والخيوط الصناعية وذلك عن طريق الاستفادة بالتمويل المتاح من الاتحاد الأوروبى واستخدامه فى رفع كفاءة العاملين فى هذه الصناعات وتدريبهم على أحدث الوسائل العلمية والتكنولوجية الخاصة بصناعة الغزل والنسيج والطباعة .

وبالإضافة إلى العقبات التى يمكن أن تواجهها صناعة الغزل والمنسوجات والملابس نتيجة لقواعد المنشأ الخاصة باتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية فإن هذه الصناعة سوف تواجهها عقبات أخرى نتيجة لاتفاقية الجات . وذلك لأن إلغاء نظام الحصص طبقاً لاتفاقية الجات سوف يؤدى إلى تعرض الصادرات المصرية من الغزل والمنسوجات والملابس إلى منافسة شديدة مع العديد من الدول مثل الهند وإندونيسيا وباكستان وكوريا والأرجنتين ودول جنوب شرق آسيا وشرق ووسط أوروبا .

أما عن حجم الواردات المصرية من المنسوجات والملابس الجاهزة فمن المتوقع أن تكون ضئيلة خلال المرحلة الأولى من تنفيذ الاتفاقية نتيجة لزيادة الحماية على هذه الصناعة فى المرحلة الأولى إلا أن ذلك لن يستمر طويلاً وسيبدأ فى الانخفاض التدريجى حتى نهاية العام السادس عشر .

كذلك فإنه من المتوقع وطبقاً لاتفاقية الجات إلغاء الهوامش التفضيلية مما يؤدى إلى منح الواردات الأوروبية معاملة تفضيلية للنفاذ إلى الأسواق المصرية إلا أنه من غير المتوقع زيادة واردات الغزول من الاتحاد الأوروبى بشكل كبير وذلك لأن حصة الاتحاد الأوروبى من اجمالى الواردات المصرية من الغزول لا تتعدى ١٠% . كذلك من المتوقع زيادة الواردات من الأقمشة للاستهلاك النهائى أو الملابس الجاهزة من دول الاتحاد الأوروبى إلا أن هذه الزيادة سوف تتوقف على مرونة هذه الواردات للتعريفات الجمركية .

وأخيراً يمكن القول أنه من المتوقع أن تساعد اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية على تطوير صناعة الغزل والمنسوجات والملابس ومن ثم زيادة فرص العمل المتاحة فى هذه الصناعة وذلك عن طريق إتاحة الفرصة لمعرفة واستخدام أحدث الطرق الفنية والتكنولوجية الخاصة بهذه الصناعة ومن ثم العمل على تطوير البنية الأساسية للمعلومات عن الأسواق وقنوات التصدير هذا بالإضافة إلى التسهيلات التى يمكن أن تقدمها دول الاتحاد الأوروبى لتحسين عمليات الصباغة والطباعة والتجهيزات عن طرق دعم إعادة الهيكلية وإنشاء وحدات جديدة تخدم تطور هذه الأنشطة فى مصر .

يعتبر الاتحاد الأوروبى أحد الأسواق الهامة للمنتجات الزراعية المصرية حيث يستوعب نحو ٤٠% من الصادرات الزراعية المصرية ويمد قطاع الزراعة المصرى بنحو ٣٥% من إحتياجاته الخارجية كما يشير جدول رقم (٢) .

أيضاً يشير الجدول رقم (٢) إلى أن متوسط صادرات مصر من السلع الزراعية يبلغ ٣٠٢مليون دولار سنوياً خلال الفترة ٩٦-٢٠٠٠ منها ٤٠% للسوق الأوروبى ، ٦٠% للأسواق الأخرى . فى حين تبلغ الواردات الزراعية نحو ١ر٨ مليار دولار فى المتوسط سنوياً خلال نفس الفترة منها ٣٥% من السوق الأوروبى ونحو ٦٥% من الأسواق الأخرى .

وهذا يشير إلى أهمية سوق دول الإتحاد الأوروبى بالنسبة للاقتصاد المصرى بوجه عام وبالنسبة للمنتجات الزراعية بوجه خاص .

جدول رقم (٢)

أهم التجارة السلعية الزراعية وتوزيعها خلال الفترة ٩٦- ٢٠٠٠

القيمة بالمليون دولار

| البيان | ١٩٩٦ | ١٩٩٧ | ١٩٩٨ | ١٩٩٩ | ٢٠٠٠ | متوسط الفترة | الاتحاد الأوروبى % | دول أخرى % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الصادرات الزراعية | ٣٤٥ | ٢٤٧ | ٣٥٦ | ٢٨٦ | ٢٧٨ | ٣٠٢ | ٤٠ | ٦٠ |
| *خضر ونباتات طازجة ومبردة | ١٣٧ | ١٠٢ | ١٠٧ | ٩٦ | ٩٧ | ١٠٨ | ٣٠ | ٧٠ |
| * حبوب | ١١٨ | ٧٢ | ١٣٥ | ٨٨ | ١٠٦ | ١٠٤ | ٢٠ | ٨٠ |
| *فواكه وحمضيات | ٢٦ | ٢٦ | ٧٠ | ٤٨ | ٢٥ | ٣٩ | ١٥ | ٨٥ |
| *مثلجات أخرى | ٦٣ | ٤٧ | ٤٣ | ٥٤ | ٥٠ | ٥١ | ٤٥ | ٥٥ |
| الواردات الزراعية | ٢١٠٧ | ١٦٦٧ | ١٦٢٠ | ١٧٣١ | ١٨١٣ | ١٧٨٨ | ٣٥ | ٦٥ |
| • خضر ونباتات طازجة ومبردة | ١٢١ | ١٠٦ | ٩٩ | ١٧٢ | ١٧٨ | ١٣٥ | ٤٥ | ٥٥ |
| • حبوب | ١٦٨٦ | ١٢١٣ | ١٢٠١ | ١٢٦٠ | ١٢٦٨ | ١٣٢٦ | ١٥ | ٨٥ |
| • فواكه وحمضيات | ٣٢ | ٣٧ | ٥٠ | ٥٤ | ٦٩ | ٤٨ | ٢٠ | ٨٠ |
| منتجات اخرى | ٢٦٩ | ٣١٠ | ٢٧٠ | ٢٤٥ | ٢٩٨ | ٢٧٨ | ٥٥ | ٤٥ |
| عجز الميزان التجارى الزراعى | ١٧٦٢ | ١٤٢٠ | ١٢٦٤ | ١٤٤٥ | ١٥٣٥ | ١٤٨٦ | ٣٨ | ٦٢ |

• المصدر : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية – تقرير التجارة الخارجية المجمع – المجلد (١) العدد (٣) – اكتوبر ٢٠٠١ .

أيضاً نجد أن الميزان التجارى الزراعى يعكس خللاً كبيراً ، حيث يحقق عجزاً بلغ نحو ١ر٥ مليار دولار معظمها لصالح دول الاتحاد الأوروبى التى تستحوذ على نحو ٣٨% من اجمالى العجز المتحقق .

وهذه البيانات تؤكد أهمية عقد اتفاق الشراكة المصرية الأوربية لأنه يساعد على تحسين أداء الصادرات الزراعية المصرية فى السوق الأوربية وسوف تعطى الصادرات الزراعية المصرية فرصة تنافسية مع السلع الأوروبية المماثلة مثل البطاطس والبرتقال والأرز مما سوف يساعد على زيادة الصادرات الزراعية إلى السوق الأوربية . ومن خلال دراسات وتحليلات أخرى فإن المكاسب المصرية المحتملة من الاتفاق سوف تزداد نتيجة لحجم التعاملات التجارية ونتيجة للظروف المناخية والإنتاجية في مصر والتى سوف تساعد على دفع قيمة الصادرات المصرية إلى دول الاتحاد الأوروبى خاصةً الصادرات

الزراعية منها [1] . ويتوقف ذلك على أن تتفاعل الزراعة المصرية مع الاحتياجات الأوروبية وتنتج السلع ذات الاهتمام الأوروبى بالكيفية والأسلوب الذى يطلبه المستهلك الأوروبى ، وهذا يحتاج إلى دراسات سوقية جيدة لاحتياجات المستهلك الأوروبى من السلع الزراعية وأذواق المستهلك الأوروبى .

ويشير جدول رقم (٣) إلى بيانات الربع الأخير من عام ٢٠٠١ لنسبة الاستخدام فى الحصة الجمركية لصادرات السلع الزراعية إلى الاتحاد الأوروبى حيث يلاحظ الاتى :

- نسبة استخدام الحصة لصادرات البطاطس المصرية بلغت نحو ٣ر٨١ %.
- نسبة استخدام الحصة لصادرات البرتقال المصرى إلى دول الاتحاد الأوروبى بلغت نحو ١٠٠% .
- نسبة استخدام الحصة لصادرات البصل الطازج بلغت نحو ٥٥% .
- نسبة استخدام الحصة لصادرات البصل المجفف بلغت نحو ١٠٠%
- نسبة استخدام الحصة لصادرات الثوم الطازج بلغت ١ر٧١%.
- نسبة استخدام الحصة لصادرات الشمام والخرشوف بلغت صفر %.
- نسبة استخدام الحصة لصادرات الخيار المصرى للسوق الأوربية بلغت نحو ٩ر٢%.

يشير الجدول رقم (٣) أيضاً إلى وجود قصور فى أداء بعض الصادرات الزراعية المصرية لأنها تهدر فرص تصديرية وحصص يمكن استغلالها والاستفادة منها ويرجع ذلك إلى ضعف المصدرين ، سواء كان ضعف معلوماتى أو ضعف أدائى ، بالرغم من أن معظم الحصص تم الاستفادة منها ، إلا انه يفترض الاستفادة الكاملة منها لأن سوق دول الاتحاد الأوروبى تعتبر من حيث الموقع قريبة من السوق المصرى بالإضافة إلى الأذواق المتشابهة إلى حد ما .

---

[1] جامعة الدول العربية : الندوة القومية حول أثر اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبى على مسارات التنمية العربية ... مرجع سابق .

جدول رقم (٣)

نسبة استخدام الحصة المقررة

للصادرات الزراعية المصرية للسوق الأوروبية

| المحصول | فترة التصدير | الحصة طن | الصادرات الفعلية طن | نسبة الاستخدام |
|---|---|---|---|---|
| بطاطس مبكرة | ٢٠٠١/١/١ – ٢٠٠١/٣/٣١ | ١٠٩٧٦٠ | ٨٩٢٤٤ | ٨١,٣ |
| برتقال طازج | ٢٠٠١/٧/١ – ٢٠٠٢/٦/٣٠ | ٧٨٤٠ | صفر | صفر |
| برتقال طازج | ٢٠٠١/١٢/١ – ٢٠٠١/٥/٣١ | ٨٠٠٠ | ٨٠٠٠ | ١٠٠ |
| بصل طازج | ٢٠٠١/٢/١ – ٢٠٠١/٥/١٥ | ١٢١٢٠ | ٦٦٥٨ | ٥٥ |
| بصل مجفف | ٢٠٠١/١/١ – ٢٠٠١/١٢/٣١ | ٥٨٨٠ | ٥٨٨٠ | ١٠٠ |
| فاصوليا خضراء | ٢٠٠١/١١/١ – ٢٠٠١/٤/٣ | ٧٦٨٠ | ٧٦٨٠ | ١٠٠ |
| ثوم طازج | ٢٠٠١/١/٢ – ٢٠٠١/٥/٣١ | ١٩٢٠ | ١٣٦٤ | ٧١ |
| خيار | ٢٠٠١/١/١ – ٢٠٠١/٢/٢٨ | ١٢٠ | ٣,٥ | ٢,٩ |
| خرشوف | ٢٠٠١/١٠/١–٢٠٠١/١٢/٣١ | ١٢٠ | صفر | صفر |
| ثوم مجفف | ٢٠٠١/١/١–٢٠٠١/١٢/٣١ | ١٢٠٠ | ٦٠,٨ | ٥,١ |
| شمام | ٢٠٠١/١/١ – ٢٠٠١/٣/٣١ | ١٢٠ | صفر | صفر |

• المصدر : وزارة التجارة والاقتصاد – مرجع سابق .

## وبالإضافة إلى ما سبق لوحظ الآتـــــي :

- رفع حصة صادرات مصر من البطاطس من ١١٠ ألف طن فى الاتفاقيـــة إلى ١٣٠ ألـــف طـــن فى السنة الأولى لتنفيذ الاتفاقية و ١٩٠ ألف طن فى السنة الثانية و ٢٥٠ ألف طن بدء من الســـنة الثالثة لتنفيذ الاتفاقية خاصة العروة الشتوي المبكر والتي ينتهي تصديرها في ٣/٣١ من كل عام .
- رفع حصة مصر من صادرات البرتقال من ٨٠٠٠ طن حاليا إلى ٥٠ ألف طـــن فى الســـنة الأولى إلى ٥٥ ألف طن فى السنة الثانية و ٦٠ ألف طن بدءا من السنة الثالثة لتنفيذ الاتفاق.
- تمتع حصة مصر من صادرات الأرز بتخفيض جمركي ٢٥% مما يعطي للأرز المصري أهمية وميـــزة تنافسية في سوق دول الاتحاد الأوروبي .

- زيادة حصة مصر من صادرات الفراولة من ٥٠٠ طن فى السنة الأولي لتنفيذ الانفاق إلى ٧٥٠ طن فى السنة الثانية إلى ١٥٠٠ طن بدء من العام الثالث لتنفيذ الاتفاق .

هذا بالإضافة إلى الإعفاءات التى سبق الحديث عنـــها ســـواء إعفـــاء ١٠٠% أو ٥٠% أو ٣٠% تخفيض فى التعريفات الجمركية للقوائم التى سبق الحديث عنها .

المبحث الخامس

# بعض المكاسب المتوقعة
# من اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية

من المتوقع أن تؤدي اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية إلى تحقيق العديد من المكاسب وخاصةً في مجال الاستثمار والتجارة الخارجية والصناعة والزراعة والخدمات وغيرها من المجالات الأخرى وسنحاول الآن الإشارة إلى بعض هذه المكاسب المتوقعة فى كل من التجارة الخارجية والاستثمار .

## أولاً : المكاسب المتوقعة للاتفاقية علي قطاع التجارة الخارجية

تشير الدراسات الأولية إلى وجود العديد من المكاسب التي يمكن أن تتحقق في قطاع التجارة الخارجية المصري نتيجة لتوقيع مصر على اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية .

فلو نظرنا في البداية إلى الرسوم الجمركية فسنجد انه طبقاً لهذه الاتفاقية سيتم إعفاء الكثير من مستلزمات الإنتاج والآلات من الرسوم الجمركية مما سيمكن المشروعات الإنتاجية المختلفة من تخفيض تكاليفها ومن ثم سيمكنها من زيادة قدرتها التنافسية مع دول الاتحاد الأوروبى هذا بالإضافة إلى تحسين إنتاجيتها ، وبالإضافة إلى الرسوم الجمركية فإن هذه الاتفاقية ستعمل على تخفيض العديد من الحواجز غير الجمركية الأخرى مثل الرقابة على الجودة والتثمين والتصنيف والإجراءات الروتينية المعوقة .

والجدير بالذكر أن تأثير تحرير تجارة مصر الخارجية نتيجة لهذه الاتفاقية يتوقف على العديد من المتغيرات مثل هيكل الأسواق المحلية وتوافر اقتصاديات الحجم فى الإنتاج وكما نعلم فإنه كلما انخفضت حدة المنافسة داخل السوق وارتفعت قوة الشركات المحلية كلما أمكن زيادة الرفاهية الاقتصادية داخل الدولة هذا بالإضافة إلى دور الدولة في القضاء علي العديد من العوائق الإدارية والإجراءات الروتينية التي تتسبب فى ضياع الجهد والوقت .

لذلك فإنه لابد من تخفيض تكلفة المعاملات الاقتصادية ، ومن المتوقع ان تساعد هذه الاتفاقية علي الوصول إلى ذلك وهذا يتطلب بالطبع توحيد النظم والإجراءات الإدارية المتعلقة بمستوي المنتج وإصدار الشهادات والمستندات المتعلقة بالتخليص الجمركى هذا بالإضافة إلى التنسيق والتعاون بين مصر ودول الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالعديد من الموضوعات التنظيمية والإجراءات الإدارية . ويتوقع أن يؤدى تخفيض التكاليف الإدارية نتيجة لهذه الاتفاقية إلى تخفيض التكاليف الإجمالية للمشروعات الإنتاجية ومن ثم زيادة فرص التصدير وزيادة فرص تحقيق الأرباح مما يترتب عليه ارتفاع مستوى المعيشة ..

وأخيراً يمكن القول أن تحرير التجارة الخارجية نتيجة لاتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية سوف تؤدي إلى خلق فرص تجارية ( استبدال الإنتاج المحلي بالواردات من دول الاتحاد الأوروبى ) وتحول التجارة ( إحلال الواردات من خارج الاتحاد الأوروبى بسلع أوروبية ) وهذا يتوقف على مرونة الطلب واستجابة السوق المحلي كما سبق وأن ذكرنا . وتقدر الدراسات المختلفة ارتفاع حجم الصادرات والواردات فى المدى القصير بنسبة تتراوح مابين ٢٠% إلى ٣٠% ترتفع في المدى الطويل إلى معدل يتروح مابين ٣٠ إلى ٤٠% مع الأخذ في الاعتبار أن زيادة الاستثمارات سوف تؤدي إلي زيادة تدفق التجارة بين مصر ودول الاتحاد الأوروبي (٢٢) .

## ثانياً : المكاسب المتوقعة للاتفاقية علي الاستثمار واثر ذلك على النمو

نظراً لأهمية الاستثمارات المحلية والأجنبية ودورها فى التنمية الاقتصادية فإن الحكومة تعمل على زيادة هذه الاستثمارات ، بالإضافة إلى تشجيع إعادة رؤوس الأموال المصرية من الخارج .

والجدير بالذكر أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد مصدراً هاماً للمعرفة والتكنولوجيا ، كما أن له دور هام في خلق فرص العمل وزيادة النشاط التجارى . وقد بلغت نسبة الاستثمار الاجمالى إلى الناتج المحلى الاجمالى طبقاً لإحصاءات عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ حوالي ٣ر٢٢%( ٢٣ ) وهذه النسبة تعتبر أقل بكثير عما هي عليه فى الدول ذات التوجه التصديري مثل دول شرق وجنوب آسيا والتى تراوحت فيها هذه النسبة قبل الأزمة مابين ٣٥% إلى ٤٠% .

أما الاستثمار الأجنبي فى مصر فإنه يعد هامشيا إذ انه قد بلغ ٨ر١% فقط من إجمالي الناتج المحلى طبقاً لإحصاءات عام ١٩٩٨ (٢٤) .

## والسؤال الآن هل ستؤدى اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية إلى زيادة الاستثمارات في مصر أم لا ؟

من المتوقع أن يؤدى تحرير التجارة نتيجة لاتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية إلى وجود العديد من الآثار الديناميكية الغير مباشرة نتيجة لتحسن كفاءة التخصص وكذلك الرصيد المتاح من العمالة ورأس المال . فالزيادة فى الدخل الناتجة عن التحرير سوف تؤدى إلى زيادة معدل الادخار للفرد ومن ثم زيادة الاستثمار . هذا بالإضافة إلى زيادة الاستثمار نتيجة لخفض تكلفة التجارة والتحسن العام فى نظام الحوافز . كذلك من المتوقع أن يؤدى تحرير التجارة إلى زيادة فى تراكم عدد من عوامل الإنتاج مثل المعرفة ورأس المال البشرى .

وإذا كنا لا نجد العديد من الشواهد بالنسبة لأثار التحرير على النمو طويل الأجل فمن المحتمل أن الجزء الأكبر يعتمد على حجم تدفق الاستثمار الأجنبى . وإذا نظرنا إلى تجارب كل من البرتغال وأسبانيا بعد انضمامها للاتحاد الأوروبى نجد أنها توضح إمكانية تأثير الاستثمار فى الأجل المتوسط بشكل فعال إذا كان المناخ الإقتصادى مواتياً – ففى البرتغال ارتفعت مساهمة الاستثمار الأجنبى المباشر فى الناتج المحلى الاجمالى من ٨ر٠% في منتصف الثمانينات إلى حوالى ٣% بعد الانضمام إلى دول الاتحاد الأوروبى ، فى حين ارتفعت مساهمة الاستثمار الاجنبى المباشر فى الناتج المحلي الاجمالي لأسبانيا من ١ر١%إلى ١ر٢% بعد انضمامها إلى دول الاتحاد الأوروبى وقد أدى ذلك إلى ارتفاع معدلات النمو الحقيقى في الناتج المحلى الاجمالى وفي الدخل الحقيقى للفرد ، كما زاد ايضاً اندماج كل من الاقتصاد البرتغالى والأسبانى فى الاقتصاد العالمى – وفى كلا البلدين كان تركيز الاستثمار الاجنبي المباشر على قطاعات التمويل والعقارات وكذلك قطاع الخدمات ، فضلاً عن بعض القطاعات التقليدية للتصدير مثل النسيج والملابس (٢٥) .

وطبقاً للدراسات المختلفة فإنه من المتوقع أن تؤدى اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية إلى زيادة حجم الاستثمارات في مصر وذلك عن طريق التأثير في التوقعات وزيادة الثقة فى الإصلاح ومعالجة العديد من العوائق مثل تكلفة الوساطة المالية وأعباء الضرائب . هذا بالإضافة إلى أن تخفيض تكاليف التجارة وتشجيع المنافسة سوف يؤدي إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية ومن ثم زيادة التجارة السلعية والخدمية وتوفير فرص اكبر للمستثمرين لاستغلال المزايا الجغرافية و الإقتصادية في الدولة . إلا انه من ناحية أخرى فأن تخفيف الحواجز التجارية قد يؤدي إلى تخفيض الحافز على تدفق الاستثمار المباشر إلى مصر خاصةً وأن المشروعات الأوروبية قد لا تجد سبباً قوياً يدعوها للإنتاج في مصر خاصةً فى ظل ارتفاع تكاليف الخدمات ومن ثم يرتفع الحافز لديها لتركيز إنتاجها داخل الاتحاد الأوروبي وهذا ما يطلق عليه اثر المركز والأطراف (٢٦) . ولما كانت مصر ليس لديها اتفاقات تجارة حرة مع كافة الدول فى منطقة البحر المتوسط ، فضلاً عن ارتفاع تكاليف المعاملات الإقتصادية وتكاليف نقل المنتجات التجارية فيما بين دول المنطقة ، فإن المنشات الأوروبية التى تفكر فى إقامة استثماراتها فى مصر سوف تواجهها مشكلة ارتفاع التكاليف ومن ثم قد تكون هذه المشكلة عائقا أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى مصر .لذلك لابد من توافر عدد من الأسس الضرورية للوصول إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر وهذه

الأسس تتلخص في الآتى :

١- الشفافية والمصداقية في تنفيذ برامج الإصلاح الإقتصادي مما يؤدي إلى تعزيز ثقة المستثمرين .

٢- أهمية تحول دور الدولة من الإنتاج إلى التنظيم مما يؤدى إلي زيادة مساهمة القطاع الخاص وتشير التجارب إلى أن التعاون الإقليمى للاتحاد الأوروبى قد أدي إلى تعديل دور الدولة فى النشاط الإقتصادى وتركيز هذا الدور على بناء الاستثمار البشرى مثل التعليم والصحة مما أدى إلى تطور القدرات التكنولوجية وإيجاد بيئة ملائمة للاستثمار .

٣- لابد من إجراء المزيد من التحرير للعديد من القيود الإدارية والبيروقراطية وتعديل بعض القوانين والنظم التجارية والضريبية وذلك لتعظيم المنافع الاقتصادية المتوقعة .

٤- أن تحقيق المنافع الإقتصادية والتجارية مازال يعتمد على الجانب المؤسسى في اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية وهو يتعلق بتشجيع الاستثمار وحق تأسيس المشروعات وتحرير الخدمات . هذا بالإضافة إلى وجود العديد من الفرص الاستثمارية فى قطاع الخدمات وخاصةً قطاعى السياحة والتشييد . أما في مجال الاستثمار فإن المشروعات المشتركة تعد من أهم الآليات الناجحة في تشجيع التعاون المصري الأوروبي . وقد بدأ بالفعل التعاون المشترك بين مصر ودول الاتحاد الأوروبي فى العديد من المجالات والمشروعات العملاقة مثل تصنيع السيارات والصناعات الكهربائية والالكترونية والكباري والجراجات المتعددة الطوابق وقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية وتطوير الموانى والمطارات وغيرها من المشروعات الأخرى .

ويمكن القول أنه من المتوقع أن تساعد اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية على زيادة النمو الاجمالي لإنتاجية العوامل وذلك عن طريق تسهيل الحصول على التكنولوجيا ويمكن ان يتم ذلك عن طريق الاستثمار فى سلع رأسمالية جديدة مادام هناك إلغاء للرسوم الجمركية وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر واتفاقات التراخيص للحصول على التكنولوجيا ( والتي يمكن تشجيعها جزئيا عن طريق إتباع إجراءات فعالة ، وزيادة حماية حقوق الملكية الفكرية وزيادة الانتقال غير الرسمي للتكنولوجيا وحقوق المعرفة نظرا لتسهيل الروابط بين المنشآت الأوروبية والمصرية وكذلك زيادة التعاقدات التى يتم بموجبها تصنيع السلع في مصر ثم إعادة تصديرها مرة أخرى إلى الاتحاد الأوروبى وهذه الوسيلة كانت إحدى الوسائل الهامة لنمو الصادرات الى دول وسط وشرق أوروبا وقد سلكت كل من تونس والمغرب هذا الطريق لتنمية صادراتها . لذلك لابد مع تشجيع مصر علي اتباع هذه الوسيلة الأخيرة ( تصنيع السلع فى مصر وإعادة تصديرها ) وللوصول إلى ذلك لابد من العمل على تقليص الإجراءات البيروقراطية

والروتينية وكذلك تكاليف النقل حتى يؤدي ذلك إلى زيادة مقدرة الشركات المصرية في الحصول على مثل هذه التعاقدات ومن ثم زيادة الصادرات المصرية ..

ونختتم هذا الفصل بالتعرف على الموقف الفعلى لتعاون الاتحاد الأوروبى مع مصر فى مجال المال والاستثمار ، وهو ما يكشف عن الاهتمام بتنشيط الآثار المتوقعة لاتفاقية الشراكة فى مجال الاستثمار .

## ثالثاً : اتفاقية المشاركة والتعاون فى مجال المال والاستثمار

بدأت دول الاتحاد الأوروبى الإصلاحات المالية بداية بإلغاء الرقابة على الصرف الأجنبى عام ١٩٧٩ ثم إنشاء الاتحاد المالى الأوروبى عام ١٩٨٤ وإصدار الورقة البيضاء عام ١٩٨٥ وتحديد جدول زمنى للإصلاحات المالية الأوربية – ثم صدور الوثيقة الأوروبية عام ١٩٨٦ والتى بمقتضاها تم البدء فى تعديل اتفاقية روما والتى تبعها إصدار التوجه المصرفى الأول عام ١٩٨٨ والتى بمقتضاه تم إلغاء جميع الحواجز على حركة رؤوس الأموال ثم التوجه المصرفى الثانى عام ١٩٨٩ والذى صدر فى ظل اتفاقية بازل عام ١٩٨٨بين الدول الصناعية حيث حددت نسبة الملاءة للبنوك التجارية وذلك لتوحيد طرق الرقابة على البنوك التجارية وتبع ذلك العديد من التطورات المصرفية والمالية والتى انتهت الى تشكيل لجنة ديلور لوضع هيكل الاتحاد النقدي للدول الأوربية وتم بدء المرحلة الأولى عام ١٩٩٠ ثم كان اجتماع ماستريخت عام ١٩٩١ والذى تم تحديد جدول زمنى لإصدار وحدة النقد الأوروبية اليورو والتى صدرت عام ١٩٩١ كنظام محاسبى تبعها عام ١٩٩٧ صدور العملة النقدية وبدأ التداول فى الأسواق وتم البدء بالتعامل بها فى الأسواق على أن تحل محل العملات النقدية لجميع دول الاتحاد الأوروبى عام ٢٠٠١ .

كل هذه التطورات كانت وراء سعي الاقتصاد المصرى لتحسين أوضاعه المالية استعداداً لاتفاق المشاركة الأوربية من حيث تخفيض معدل التضخم وإلغاء التشوهات السعرية فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى التى انتهجته مصر بداية من عام ١٩٩١ والذى نجحت من خلاله مصر فى تحسين أوضاع السوق المالية من حيث تخفيض معدل التضخم ليصل إلى ٢,٥% وخفض سعر فائدة البنوك لتشجيع الاستثمار الخاص وتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة لتصل إلى ٣% من الناتج المحلى الاجمالى .

هذا بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار الأجنبى من خلال العديد من القوانين خاصة قانوني ٢٣٠ لعام ١٩٨٩ والقانون ٨ لعام ١٩٩٧ وذلك لعلاج الثغرات التى واجهت العديد من القوانين بداية من القانون ٤٣ لعام ١٩٧٤ فى شأن تنظيم استثمار رأس المال العربى والاجنبى فى مصر والمعدل بالقانون ٣٢ لعام ١٩٧٧ ثم العديد من القوانين التى هيأت الظروف الاقتصادية فى مصر لاستقبال وتشجيع الاستثمار الاجنبى سواء كان مباشر أو غير مباشر .

## ١٠٣ التعاون المالى بين مصر ودول الاتحاد الاوربى

إن التعاون المالى بين مصر ودول الاتحاد الأوروبى ذو أهمية نظراً لان حجم الاستثمار الاجنبى المتدفق إلى السوق المصرية يبلغ نحو ٢ر١مليار دولار تمثل الاستثمارات الواردة من دول السوق الأوربية نحو ٤٥% منها وفقاً لبيانات عام ٢٠٠٠ ، مما يشير إلى أهمية السوق الأوربية للاستثمارات فى السوق المصرية . لهذا فإن الاتفاق قد قدم لمصر حزمة من الإجراءات التى تهدف إلى زيادة انسياب رؤوس الأموال من والى مصر والسوق الأوروبية حيث ركزت على الاتى [١] :

- تشجيع الاصلاحات التى تهدف إلى تحديث الاقتصاد.
- الارتقاء بالبنية الأساسية الاقتصادية .
- تشجيع الاستثمار الخاص والأنشطة التى تخلق فرص عمل .
- الاستعداد للنتائج الاقتصادية الخاصة بمصر نتيجة إقامة منطقة تجارة حرة تدريجية وذلك عن طريق الارتقاء بالصناعة وإعادة هيكلتها وتعزيز القدرات الإنتاجية التى تؤدى إلى إنتاج سلع تصديرية جيدة .
- الإجراءات المصاحبة للسياسات المنفذة فى القطاع الاجتماعي .
- تعزيز قدرات مصر فى مجال حماية حقوق الملكية الفكرية .
- الإجراءات التكميلية لتنفيذ الاتفاقات الثنائية لمنع وإحكام الرقابة على الهجرة غير المشروعة .
- الإجراءات المصاحبة لصياغة وتنفيذ قانون المنافسة والإجراءات السابقة سوف تساعد على ضمان حرية انتقال رأس المال بينهما للاستثمار المباشر فى الشركات التى يتم تأسيسها طبقا لقوانين الدولة المضيفة مع إمكانية تحويل الأرباح الناتجة عن هذه الاستثمارات .

أيضاً نص الاتفاق على انه فى حالة وجود عجز فى ميزان المدفوعات لأى من الدول نتيجة لزيادة تدفقات رؤوس الأموال فإن الدول المتبادلة عليها تطبيق إجراءات حمائية وفق للشروط الواردة فى اتفاقية الجاتس GATS حيث يؤكد الطرفان الاتى :

- التزام كل من الطرفين بأحكام الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات الملحقة بالاتفاقية المنشئة لمنظمة التجارة العالمية وعلى الأخص معاملة الدولة الأولى بالرعاية .
- أيضاً لا يتم تطبيق شرط الدول الأولى بالرعاية على المزايا الممنوحة من أحد الطرفين فى ظل أحكام اتفاقية ما وفقا لما ورد فى المادة (٥)من الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات أو فى ظل الإجراءات المعمول بها على أساس هذه الاتفاقية .

---

[١] وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية – شرح لبنود تحرير التجارة ... مرجع سابق

- المزايا الأخرى الممنوحة بموجب قائمة إعفاءات الدول الأولى بالرعاية المرفقة من جانب أحد الطرفين بالاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات .
- يراعى مجلس المشاركة التوصيات اللازمة لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية ويعمل على تنفيذها بالنسبة لدول المشاركة فى نطاق اتفاقية التجارة العامة الخاصة بالجاتس ..

## ٢٠٣ آفاق التعاون المالى بين مصر ودول الاتحاد الأوروبى

في إطار التعاون المالى بين مصر ودول الاتحاد الأوروبى فإن الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة تتمتع بسهولة انسياب وحماية بين الدول (الأطراف) فى ظل مبادئ اتفاقية الجاتس ، بالإضافة إلى التزام الاتحاد الأوروبى فى إطار الاتفاقية بتقديم الدعم الفنى والمساعدات المالية اللازمة لتحديث العديد من القطاعات الاقتصادية فى مصر والتى تساعد على إنتاج سلع ذات مواصفات قياسية جيدة بالإضافة إلى دعم القطاع المالى المصرفى وتطوير التعاون فى مجال الاستثمار ومن خلال الاتفاقية تمتعت مصر بعدد من الاتفاقيات التمويلية نذكر منها :

- المساهمة فى تمويل برنامج الخصخصة بمساعدة قدرها ٤٣ مليون يورو .
- المساهمة فى تطوير القطاع الخاص بتمويل قيمته ٤٥ مليون يورو .
- المساعدة في إصلاح القطاع المالي المصري وتطويره بتمويل قدره ١١,٧ مليون يورو.
- تمويل القطاع الخاص لتحديثه وتطويره بتمويل قدره ٥٢,٥ مليون يورو .
- المساهمة فى تمويل الصندوق الاجتماعى للتنمية بما قيمته ١٢٢,٥مليون يورو .
- دعم برنامج السكان فى صعيد مصر بتمويل قدره ١٠ مليون يورو .
- حصلت مصر على ماقيمته ٦٨٥ مليون يورو تحت مظلة برنامج **MEDA** و تم استخدامها فى :
  - ١٥٥ مليون يورو للصندوق الاجتماعي للتنمية
  - ١٠٠ مليون يورو للتعليم الأساسى.
  - ٢٥٠ مليون يورو لبرنامج تحديث الصناعة .
  - ١١٠ مليون يورو لإصلاح القطاع الصحى .
  - ٢٩ مليون يورو لمواجهة مخاطر رؤوس الأموال .
  - ٤١ مليون يورو لدعم أسعار الفائدة .

- هذا بالإضافة إلى برنامج مشروع اليورو متوسطية والذى يساعد فى تحديث شبكة اتحادات أصحاب الأعمال فى دول حوض البحر الأبيض المتوسط ويشترك فيه اتحاد الصناعات المصرية .
- المساهمة فى مشروع تحديث الصناعة المصرية وبرنامج تطويرالتكنولوجيا وبرنامج تطوير التجارة .

- تخصيص ٥,٢ مليار يورو كمنح حتى عام ٢٠٠٦ لدول حوض البحر الأبيض المتوسط.
- تسهيلات مقدمة من بنك الاستثمار الأوروبى تبلغ نحو ٦ مليار يورو حتى عام ٢٠٠٦
- قدم بنك الاستثمار الأوروبي الى مصر نحو ٢ مليار يورو فى صورة قروض بأسعار فائدة منخفضة لتمويل مختلف القطاعات الاقتصادية.

وهكذا نجد أن دول الاتحاد الأوروبى من خلال اتفاقية المشاركة سوف تقدم للاقتصاد المصري العديد من المساعدات والدعم التى من شانها أن تساعد على تنمية قطاعات الاقتصاد الوطنى أو تطوير إنتاج معين ليصل إلى المستوى المطلوب فى أسواق دول الاتحاد الأوروبى كما يحدث فى تطوير منتج البطاطس وتنقيتها من العفن البنى فلقد ساهم دول الاتحاد الأوروبى بمنحة قدرها ٦ مليون يورو لعلاج مرض العفن البنى و إيجاد مناطق فى مصر خالية تماما من العفن البنى وأيضاً مساهمته فى برنامج تحديث الصناعة المصرية وغيرها من القطاعات التى سبق ذكرها .

## المبحث السادس

# الخاتمة و التوصيات

بعد دراستنا لاتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية وأثرها على بعض قطاعات الاقتصاد المصرى يمكن القول أنه من المتوقع أن تساعد هذه الاتفاقية فى زيادة الانفتاح الاقتصادي فى مصر ومن ثم جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتخفيض تكاليف الإنتاج ومن ثم زيادة التصدير وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات المصرية . كذلك من المتوقع أن يؤدى تحرير التجارة نتيجة لهذه الاتفاقية إلى زيادة الدخول ومن ثم زيادة المدخرات وزيادة الاستثمارات هذا بالإضافة إلى توقع زيادة تراكم عدد من عوامل الإنتاج مثل المعرفة ورأس المال البشرى .

ومما سبق يمكن القول ان اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية لا تعتبر غاية فى حد ذاتها و أنها هي مجرد أداة لابد من الاستفادة منها والعمل على استخدامها في المساعدة على ارتفاع معدل النمو الاقتصادي لذلك فإن نجاح هذه الاتفاقية والاستفادة منها إلى أقصى درجة يتطلب قيام الدولة ببعض الإجراءات والسياسات الضرورية وهذه الإجراءات تتمثل فى الآتى :

١- تحديث النظام الضريبى وخفض معدلات الضرائب

إن تخفيض معدلات الضرائب لن يؤدى فقط إلى زيادة الادخار وإنما سوف يؤدي أيضاً إلى زيادة الاستثمار خاصةً فى ظل مناخ مناسب ومحفز للاستثمار ، مما يتطلب تبسيط العديد من القرارات والقوانين الخاصة بالاستثمار .

٢- تطوير الأسواق المالية وتنظيم سوق العمل

لا يوفر السوق المالى المصرى للمستثمرين العديد من الخدمات التى قد تتوفر لهم فى بعض الدول الأخرى المجاورة لذلك لابد من العمل على توسيع قطاع الخدمات المصرفية والعمل على تطوير أسواق الأسهم والسندات حتى يساعد ذلك على خلق التنافس بين البنوك المختلفة .

أما فيما يختص بسوق العمل فلابد من العمل على زيادة درجة مرونته وذلك عن طريق تعديل العديد من اللوائح الإدارية والاهتمام بالتأمينات الاجتماعية والصحية لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

٣- اتساع مجالات الخصخصة

إن تنفيذ برنامج الخصخصة الذى بدأته الحكومة منذ فترة قد أدى إلى زيادة كفاءة استخدام رأس المال الحالى وتوقف تدفق الموارد إلى الشركات والمنشآت الخاسرة وهذا من شأنه زيادة المدخرات ومن ثم زيادة الاستثمارات المحلية وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية . كذلك فإن وجود برنامج الخصخصة قد ساعد على وضوح الرؤية للعديد من المستثمرين الأجانب كما أنه كان مؤشراً لهم لانسحاب الحكومة من بعض قطاعات النشاط الاقتصادي . لذلك فإنه لابد من اتساع مجالات الخصخصة ليشمل بعض القطاعات الأخرى مثل البنية الأساسية كالطرق والمطارات والاتصالات السلكية واللاسلكية وخدمات الموانى .. وهذا سوف يؤدي بالطبع إلى الحد من الخسائر التى قد تتحملها الموازنة العامة من العديد من هذه المشروعات الخدمية ، إلا إن خصخصة هذه المشروعات لابد أن تكون مشروط بالالتزام المشترين بالتوسع والتطوير وتخفيض تكاليف وأسعار خدماتها لتكون فى متناول الجميع كما حدث في بعض البلاد الأخرى .

٤- استقرار سعر الصرف

لابد من العمل على استقرار سعر الصرف فى مصر وذلك لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية واستقرار النشاط الاقتصادى .

٥- تخفيف الإجراءات الإدارية والروتينية

أن زيادة الإجراءات الإدارية والروتينية وتعقيدها يؤدى إلى زيادة التكاليف الاستثمارية للمشاريع المختلفة هذا بالإضافة إلى ضياع الكثير من الوقت والجهد للحصول على هذه الإجراءات لذلك لابد من العمل علي تخفيف هذه الإجراءات والحد منها حتي نستطيع جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية .

٦- العمل علي تكامل التجارة الإقليمية المتوسطية والعربية

يجب العمل علي تحرير التجارة الإقليمية المتوسطية والعربية وذلك عن طريق التخلص من الحواجز التجارية الموجهة ضد الشركاء الإقليميين في التجارة بأسرع ما يمكن وذلك لتشجيع الاستثمارات التى تقوم بها المنشآت المحلية والأجنبية الراغبة في خدمة الأسواق الإقليمية والتي تريد الاستفادة من موقع مصر الجغرافي والتنوع النسبى للقاعدة الصناعية فيها .

# الهوامش

١- انظر الملحق رقم (١)

٢- انظر الملحق رقم (٢)

٣- انظر الملحق رقم (٣)

٤- وزارة الخارجية – وحدة المشاركة المصرية الأوروبية – القاهرة – أغسطس ٢٠٠٠

٥- انظر الملحق رقم (٤)

٦- انظر الملحق رقم (٥)

٧- انظر الملحق رقم (٦)

٨- انظر الملحق رقم (٧)

٩- انظر الملحق رقم (٨)

١٠- انظر الملحق رقم (٩)

١١- انظر الملحق رقم (١٠)

١٢- انظر الملحق رقم (١١)

-١٣

Commission of The European Communities, Proposal for a Decision of the Council and the Commission on the Conclusion of a Euro Mediterranean Agreement establishing an association between the European Communities and Their Member states of the one part and the Republic of Tunisia on the other part, Brussels ٣١-٥-١٩٩٥ – Com . (٩٥) ٢٣٥ Final ٩٥/٠/٣٢ (A.V.C.)

-١٤

Commission of The European Communities, Proposal for a Decision of the Council and the Commission on the Conclusion of the Euro Mediterranean Agreement establishing an association between the European Communities and Their Member states of the one Part and the Kingdom of Morocco on the other Part . Brussels ٢٠/١٢/١٩٩٥, Com (٩٥) Final ٩٥/٠/٣٦٣(A.V.C.)

-١٥

Yusuf Mansur, the Jordan EC Association Agreement Analysis of Process and out come , Arab Economic Journal No.١٦،١٩٩٩

-١٦

**European Union EC/ Egypt Association Agreement Initialied Special ISSUE, News letter of the Delegation of the European Commission in Egypt 2000**

١٧- وزارة الخارجية – وحدة المشاركة المصرية الاوربية – المرجع السابق ذكره

١٨-وزارة الإقتصاد والتجارة الخارجية – مشروع اتفاقية المشاركة المصرية الاوربية سبتمبر ٢٠٠٠ .

١٩- فادية محمد عبد السلام : المشاركة المصرية الأوروبية – سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٤٠ ، معهد التخطيط القومى ، يناير ٢٠٠١ .

٢٠- المرجع السابق ذكره .

٢١-رشا عبد الحكيم : اثر اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية علي صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة – المركز المصري للدراسات الإقتصادية .

٢٢-المرجع السابق ذكره .

٢٣- احمد جلال وبرنارد هو كمان : مصر واتفاقية المشاركة مع الاتحاد الاوروبي – المركز المصري للدراسات الاقتصادية .

٢٤-المرجع السابق ذكره .

٢٥-البنك الاهلي المصري – النشرة الإقتصادية – العدد الثالث – المجلد الرابع والخمسون – عام ٢٠٠١ .

٢٦-وزارة الإقتصاد والتجارة الخارجية الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر والتوقع الإقتصادي له في السنوات القادمة – عام ٢٠٠٠

-٢٧

**Annette De Klein , Mick Riardan A back ground Note : Lessons from the experience of Portugal, Spain and Greece . Accession to the European union, International Economics Departments . Analysis and Prospects Division Word Bank , Dec . 1995 .**

الفصل الثانـــى

# التجمع الاقتصادى العربى

## ( دروس التجربة وآفاق المستقبل )

إعداد

أ.د. محمد عبد الشفيع عيسى

مستشار بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية

## المبحث الأول

# نظرة تاريخية – استعراض وتحليل نصى

تجمع الدول العربية روابط عديدة بحكم انتمائها الى دائرة تاريخية – حضارية مشتركة ، وقد تجسد هذا الانتماء سياسياً وتنظيمياً من خلال إنشاء جامعة الدول العربية بمقتضى بروتوكول الإسكندرية عام ١٩٤٤ ثم إبرام ميثاق الجامعة عام ١٩٤٥ . وفى عام ١٩٥٠ عقدت اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى ، ثم اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت عام ١٩٥٣ . وفى أواخر عام ١٩٥٧ عقدت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ، وتكون بناءً عليها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، وهو الذى أصدر قراراً بإنشاء السوق العربية المشتركة – القرار رقم ١٧ بتاريخ ١٩٦٤/٨/١٤ . وانضم إلى هذه السوق فى بدايتها أربع دول عربية أعضاء فى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وهى : الأردن وسوريا والعراق ومصر . ثم اتسعت دائرة العضوية لتشمل ثلاث دول أخرى هى : ليبيا ، اليمن وموريتانيا ، بينما بقيت أربع دول أعضاء فى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ولم تنضم للسوق وهى : السودان والصومال والإمارات ( التى أعلنت الانسحاب من الاتفاقية ولكنها لم تستكمل إجراءات الانسحاب ) وأخيراً فلسطين والتى تقوم باتخاذ إجراءات الانضمام إلى السوق .

وقد صدرت قرارات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بالتحرير الكامل للتجارة بين دول (السوق) من كافة الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية . وحسب ما يذكر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية فى تقرير حديث له ( فقد ظلت " السوق " فى حالة تطبيق كامل – نصاً وروحاً – حتى أواخر السبعينات ) [(١)] . وقد كانت ( السوق ) فى حقيقتها وجوهرها منطقة للتجارة الحرة ، أى منطقة للتبادل الحر المعفى من القيود الجمركية والقيود غير الجمركية .

وحسب تأكيد مجلس الوحدة الاقتصادية العربية فإن تلك (السوق) – بهذا المعنى– قامت قانونياً وفعلياً بين الدول الأطراف بها ، وإن لم ينص صراحة على هذه التسمية [(٢)] .

---

(١) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، تقرير حول آخر التطورات والمستجدات الخاصة بالسوق العربية المشتركة القائمة فى ظلال اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٢/١/٦ ، ص ٣ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٣ .

وعلى هذا تتبين حدود " الخبرة التاريخية " للسوق العربية المشتركة فيما يلى :

(١) نطاق العضوية والذى لم يتعد أربع دول بصفة أساسية ، خلال مرحلة (التطبيق) الكامل للسوق .

(٢) أن المدى الزمنى لتطبيق (السوق) لا يتعدى عشر سنوات تقريباً ، أو أكثر قليلاً ، وهى تغطى الفترة منذ بدء التطبيق فى أول يناير ١٩٦٥ (ثم قرار اختصار مراحل السوق فى ٦٨/٥/١٩) حتى بدء تجمد نشاط (السوق) عقب الملابسات السياسية المتعلقة بالصراع مع إسرائيل اعتباراً من ١٩٧٧ .

(٣) أن تطبيق السوق لم يتجاوز تحرير التجارة المتبادلة بين أطرافها ، أى العائدة لمنشأ وطنى من أحدها ، إلى توحيد المعاملة الجمركية للسلعة العائدة للأطراف الأجنبية عنها، أو ذات المنشأ الأجنبى ، وبعبارة أخرى فإن العلاقة بين الدول أعضاء السوق لم تتطور إلى (اتحاد جمركى) .

لماذا ؟ ربما لاختلاف الظروف فى العالم العربى عنه فى أوروبا التى انبثقت منها الخبرة التقليدية للتكامل الاقتصادى والى استقى منها " بيلا بالاسا " نظرية للتكامل الاقتصادى وفق ما يعرف بالتسلسل النمطى للمراحل الستة : من التفضيل التجارى ، إلى منطقة التجارة الحرة ، إلى الاتحاد الجمركى ، ثم السوق المشتركة ، ثم الوحدة الاقتصادية ، وأخيراً الاتحاد الاقتصادى التام .

وأيا كانت الأسباب فالثابت أن محاولة انتهاج سبيل التكامل وفق الخبرة و (النظرية) الغربية لم تنجح ، وظل مشروع التكامل حبيس المرحلة الأولى وفق التسلسل السابق . ويعبر عن هذا السبيل بالمدخل التجارى . وهو ما يعنى أن المدخل التجارى لم يحقق المرجو منه فى الحالة العربية .

ربما يمثل هذا استنتاجاً مبكراً .. ولا بأس وفق منهج الاقتصاد السياسى أن يبدأ هذا البحث بجملة خلاصات مستقاة من الخبرة التطبيقية على سبيل ( الاستنباط ) الذى يتلوه (استقراء) لخطى التجربة كما حدثت فى الواقع ، لينتهى البحث بجمع أطراف الفرضيات المستنبطة مع الخبرات المستقرأة والمقارنة بينها للتحقق من مدى صحتها وهو ما يسمى (اختبار الصدق) [١] .

## المدخل التجارى والتكامل الاقتصادى : استعراض تاريخى وتحليلى للنصوص [٢] :

كان تعثر أو تجمد تطبيق السوق العربية المشتركة من بين العوامل المحركة للبحث عن بديل يعتبر أكثر ملاءمة لتفعيل العمل الاقتصادى العربى المشترك .

---

[١] أنظر : أوسكار لانج ، الاقتصاد السياسى ـ ١ ـ القضايا العامة ، ترجمة د. راشد البراوى ، مراجعة اسماعيل صبرى عبد الله ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ١٢٠ .

[٢] أنظر فى نصوص الاتفاقيات المرجع الوثائقى التالى والذى نعتمد عليه فى استعراضنا هنا ، الادارة العامة للشئون الاقتصادية لجامعة الدول العربية ، مجموعة الاتفاقات والمعاهدات الاقتصادية المعقودة فى نطاق جامعة الدول العربية ، اكتوبر (تشرين أول) ، ١٩٧٤ .

وربما كان تأسيس (السوق العربية المشتركة) على اتفاقية الوحده الاقتصادية العربية مثيرا لخشية بعض الأطراف العربية مما قد يعتبر نوعاً من ( الطموح الزائد عن الحد ) ، انطلاقاً من الربط بين التكامل التجارى وهدف (الوحدة) الاقتصادية . ومن جهة أخرى فإن محصلة التجربة العربية التكاملية فى المجال الاقتصادى أشارت إلى أهمية تجاوز جوانب القصور التى برزت من خلال محاولات تطبيق اتفاقيات سابقة فى هذا المجال .

وفيما يلى نحاول استعراض الاتفاقيات الأساسية فى العمل الاقتصادى العربى المشترك حسب التسلسل التاريخى .

## البعد الاقتصادى فى بروتوكول الاسكندرية وميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى

نقرأ فى بروتوكول الإسكندرية الموقع فى ٧ أكتوبر ١٩٤٤ بمدينة الإسكندرية ، وفى الفقرة (ثانياً) مما تم الاتفاق عليه ما يلى :

تتعاون الدول العربية تعاوناً وثيقاً فى : الشئون الاقتصادية والمالية بما فى ذلك التبادل التجارى والجمارك والعملة وأمور الزراعة والصناعة.. الخ .. الخ .

وقد تم التأكيد على ما ورد فى هذه الفقرة ضمن المادة رقم (٢) من ميثاق جامعة الدول العربية (المبرم فى ٢٢ مارس ١٩٤٥) . وتم النص فى المادة رقم (٤) على أن تؤلف لجنة خاصة تمثل فيها الدول المشتركة فى الجامعة وتتولى وضع قواعد التعاون ومداه وصياغتها فى شكل مشروعات اتفاقات ..الخ .

وفى الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى (١٧ يونيو ١٩٥٠) تنص المادة السابعة على أنه (استكمالاً لأغراض هذه المعاهدة .. تتعاون الدول المتعاقدة على النهوض باقتصاديات بلادها واستثمار مرافقها الطبيعية وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية .. وبوجه عام على تنظيم نشاطها الاقتصادى .. الخ) .

كما نصت المادة الثامنة على أن (ينشأ مجلس اقتصادى من وزراء الدول المتعاقدة المختصين بالشئون الاقتصادية ..)

وفى عام ١٩٥٩ تمت الموافقة على بروتوكول خاص بشأن ( إسباغ كيان ذاتى على المجلس الاقتصادى – المنصوص عليه فى معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى ) . ويقصد بالكيان الذاتى ما تم النص عليه فى المادة الثالثة من هذا البرتوكول : ( إن الارتباط بعضوية المجلس الاقتصادى لا يخضع

العضو المرتبط بطريق مباشر أو غير مباشر للالتزامات الخاصة بمجلس الدفاع المشترك أو الهيئات واللجان المرتبطة به) ٠

وقصد بهذا النص الفصل بين الالتزامات المترتبة على الشق العسكرى من اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى وبين ترتيبات تطوير التعاون الاقتصادى فى حد ذاته ٠٠ وبعبارة أخرى فإن القبول بالترتيبات الأخيرة لا يلزم عنه ارتباط بالالتزامات الأولى ٠ ويؤكد ذلك ما تم النص عليه من إمكان قبول عضوية دول عربية فى المجلس الاقتصادى ، من غير أعضاء جامعة الدول العربية ( المادة الرابعة ) ٠

مما سبق يتضح لنا أن بروتوكول الإسكندرية وميثاق الجامعة ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى هى الوثائق الثلاثة التى وضعت الأركان التأسيسية للعمل الاقتصادى العربى المشترك ، من خلال الاتفاق التعاقدى الملزم قانوناً بمباشرة وتقوية التعاون الاقتصادى العربى ٠

وبعبارة أخرى فإن هذه الوثائق قد ترجمت التراضى بين ادارات الأطراف المتعاقدة من الحيز السياسى القائم على مبدأى السيادة الوطنية والرابطة العربية العامة إلى الحيز العملى والاقتصادى القائم على المزج بين مبدأى المنفعة المشتركة والمساعدة المتبادلة ٠

## وتمت هذه الترجمة من خلال اتفاقات تعاقدية محددة أهمها :

اتفاقية بشأن تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية (١٩٥٣) ، واتفاقية بشأن تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية (١٩٥٣) ، واتفاقية بشأن اتخاذ جدول موحد للتعريفة الجمركية (١٩٥٦) ٠

ويظهر عقد الخمسينات حساسية شديدة من جانب العمل الاقتصادى العربى المشترك إزاء المتغير السياسى ٠ ومن الأدلة على ذلك أن النصف الأول من الخمسينات وحتى ١٩٥٧ قد شهد دفعة كبيرة لذلك العمل ، بالنظر إلى وجود نوع من (التراضى العام) بين الدول العربية – المستقلة فى ذلك الوقت – إزاء المشكلات الكبرى التى تعترض تطورها ، وفى مقدمتها القضية الفلسطينية ، فضلاً عن أنها كانت تبدأ من نقاط متقاربة إلى حد ما فى معراج التطور الاقتصادى والاجتماعى ، حيث كانت اقتصاداتها تتميز بغلبة الطابع الزراعى والمعدنى التقليدى على هياكل الإنتاج : فلم يكن البترول قد اكتشف فى عدد منها ،وإن اكتشف فلم يكن قد استغل على نطاق تجارى واسع بعد ٠٠ كما لم تكن عمليات التنمية – المدفوعة من الدولة – قد انطلقت بعد فى عدد آخر من الدول التى ستشهد فى فترة لاحقة محاولات تنموية متباينة ٠٠ وأخيراً فلم يكن ثمة انقسام سياسى حاد يفصل بين أطراف (الصف) العربى ، وخاصةً أن ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى مصر لم تكن قد اكتسبت ملامحها المميزة التى عرفت بها بعد ذلك فى الستينات ٠

وكانت ذروة العمل الاقتصادى العربى المشترك هى عقد اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية عام ١٩٥٧ ، بعد أن وافق عليها (المجلس الاقتصادى) المنصوص عليه ، كما أشرنا – فى معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى .

ومنذ عام ١٩٥٣ – العام التى شهد عقد كل من اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت واتفاقية تسوية مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال – وحتى ١٩٥٧ تم إجراء التعديل الأول للاتفاقية الأولى (١٩٥٤) ، ثم التعديل الثانى (١٩٥٦) ، ثم التعديل الثالث (١٩٥٧) ، بينما أجرى التعديل الرابع – وهو الأخير – عام ١٩٥٩ . وتمت هذه التعديلات جميعا من خلال إبرام اتفاقيات خاصة بكل منها .

وكذلك الحال بالنسبة لاتفاقية (تسديد المدفوعات وانتقال رؤوس الأموال) – حيث أجرى التعديل الأول عام ١٩٥٤ .. بينما أجرى التعديل الثانى – وهو الأخير – عام١٩٥٩ ولا ننسى أن الاتفاقية بشأن اتخاذ جدول موحد للتعريفة الجمركية قد تمت الموافقة عليها عام ١٩٥٦ .

ما يمكن استنتاجه مما سبق أن فترة السنوات الخمسة من ١٩٥٣ إلى ١٩٥٧ شهدت أكبر تحرك اقتصادى عربى لوضع أسس ما يسمى (المدخل التجارى) للتكامل ، من خلال الاتفاقيات وتعديلاتها المتتابعة ..

## ومن استعراض نصوص الاتفاقيات وتعديلاتها يمكن أن نلاحظ ما يلى :

أولاً : أن اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت فى صيغتها الأولى – بملحقيها – وعبر تعديلاتها الأربعة ، كانت تعكس إلى حد كبير واقع الاقتصادات العربية فى ذلك الوقت ، وتطوره التدريجى عبر الزمن .

فقد نصت هذه الاتفاقية على سريان أحكامها على المنتجات الواردة فى جدولين محددين : الجدول ( أ ) الذى يتضمنه ملحق رقم (١) للاتفاقية وهو خاص بالمنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية ، وتعفى من الرسوم الجمركية على الاستيراد كما لا تخضع لرسوم فى البلد المستورد تفوق الرسوم المفروضة على المنتجات المحلية المماثلة. وقد شملت المنتجات التى تضمنها الملحق قائمة ذات طيف عريض يضم أغلب السلع الزراعية والحيوانية والمعدنية (وباختصار : السلع الأولية) المنتجة فى البلدان العربية ..

وكذلك الحال بالنسبة للجدول ( ب ) الذى تضمنه ملحق رقم (٢) والخاص بالمنتجات الصناعية ذات المنشأ العربى ، ويسرى عليها تفضيل تجارى يتمثل فى تطبيق معدل للتعريفة الجمركية مخفض

بنسبة ٢٥% من التعريفة النافذة فى البلد العربى المستورد – وبالنظر فى السلع المحددة فى الجدول المذكور يتضح أنها تنحصر فى المواد الغذائية المجهزة غالباً بطرق بسيطة ، والغزول والمنسوجات ، وبعض الصناعات الخفيفة فى فروع الأخشاب والجلود والكيماويات ومواد البناء والمنتجات المعدنية التعدينية كالرخام والعقيق .

ثانياً : إن التعديلات الأربعة على الاتفاقية عكست أمرين مهمين :

١. توسيع وتنويع المنتجات الواردة فى الجداول الخاضعة للإعفاءات والتفضيلات التجارية بما يعكس التطور الزراعى والصناعى فى الدول العربية ، أى بما يعكس "التعقد" فى هياكل الإنتاج وارتفاع معدلات النمو الاقتصادى الكلى .

ففى التعديل الأول خصص الملحق رقم (١) لإضافة سلع جديدة إلى قائمة المنتجات الزراعية والحيوانية والمعدنية ، بينما جرت إعادة تركيب الجدول ( ب ) على هيئة جدولين جديدين( ب ) و ( ج ) ، وبحيث تحدد نطاق التخفيض الجمركى للسلع المدرجة فى الجدول ( ب ) بـ ٢٥% بينما تستفيد السلع المدرجة فى الجدول( ج ) بتخفيض أكبر نسبة ٥٠% . وقد حذفت بعض السلع من الجدول ( ب ) القديم ونقلت إلى الجدول( ج ) ، بالإضافة إلى السلع الجديدة المستحدثة فى هذا الجدول الأخير .

ويعكس التركيب الجديد لجداول الخفض الجمركى ما حدث من تطور صناعى فى الدول العربية بحيث استبقيت نسبة ٢٥% للسلع التى يتوقع أن يحدث فيها تنافس عال بين الدول العربية وبعضها البعض ، بينما اختصت نسبة الـ ٥٠% للسلع التى لا يتوقع أن يحدث فيها درجة عالية من المنافسة أى (سلعاً متماثلة) .

وفى جميع الأحوال تحددت قاعدة المنشأ الوطنى بنسبة ٥٠% كمكون عربى من المواد الأولية والمستلزمات الوسيطة واليد العاملة .

وجرى الأمر على هذا النحو أيضاً فى التعديلات التالية حيث شهدنا سلعاً جديدة تضاف إلى كل من الجدول ( ب ) و ( ج ) لتتمتع بنسبة خفض ٢٥% و ٥٠% على التوالى ، وسلعا أخرى تنقل من ( ب ) إلى ( ج ) .. كل ذلك بما يعكس التوسع فى إنتاج سلع صناعية جديدة ، وبما يعكس درجة التماثل أو التنافس بين الدول العربية فى إنتاج هذه السلع . والأمر الملفت للانتباه ، (ظهور) منتجات مصنعة متطورة نسبياً من الناحية التكنولوجية لأول مرة على قائمة السلع المستفيدة من الاتفاقية ، وبما يعكس ظهورها لأول مرة أيضاً فى قائمة الإنتاج الصناعى العربى

أصلاً فى معظم الدول العربية الأعضاء • ومثال ذلك : المضخات ، وهياكل الألمنيوم والمبردات، والأسمنت ومنتجات الصلب والغاز المسال •

٢. بروز ظاهرة التوسع فى التحفظات وطلبات الاستثناءات التى تقدمها الدول العربية الأعضاء ، للإعفاء من تطبيق بعض مواد الاتفاقية أو انطباقها على سلع بعينها •

وقد برزت هذه الظاهرة مع التطور الاقتصادى والصناعى القطرى فى كل من الدول العربية منفردة ، وبصورة متوازية حيناً ومتقاطعة حيناً آخر ، مما أخذ ينقل الدول العربية فى جملتها – عبر الزمن – من دول ذات اقتصادات متكاملة بصورة تاريخيا (نتيجة اختلاف معطيات الموارد أو عوامل الإنتاج رغم محاولات الدول التى استعمرتها إدماجها فيها وفصلها عن بعضها بعضاً) إلى دول ذات اقتصادات متماثلة ، ومن ثم متنافسة – بالفعل أو بالإمكان – من منظور التبادل التجارى •

لذلك سعت دول عديدة إلى التحفظ على بنود اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت ، إما لاستثناء سلع معينة ، وهى الحالة الغالبة ، أو للتحفظ على بعض عناصر التفضيل التجارى مثل الإعفاء من رسوم التصدير • ونلاحظ فى هذا السياق تقديم تحفظات على (التعديل الرابع) للاتفاقية المذكورة من كل من مصر والعراق والسعودية والأردن •

وتتأكد دلالة تلك الظاهرة – ظاهرة التوسع فى التحفظات – من حقيقة أخرى وهى السعى إلى تقليل نطاق الصلاحيات الممنوحة للمجلس الاقتصادى ، المنوط به تنفيذ الاتفاقية ومراقبة تطبيقها ، مقابل توسيع صلاحيات أجهزة الدول العربية المنفردة أو ما سمى بالسلطات التنفيذية ، وهو ما يتضح من (الاتفاق بشأن تحديد تفاصيل تنفيذ أحكام المادة السادسة من التعديل الأول لاتفاقية تسهيل التبادل التجارى) والموقع فى ١٩٥٩/١٢/٩ – وتتضمن المادة المشار إليها تنظيماً متبادلاً لتجارة الترانزيت – كما يتضح ذلك أيضاً من البرتوكول الملحق بالاتفاقية المذكورة بشأن تعديل الجداول الملحقة بها ، والموقع فى ١٩٦٠/٣/١٣ ، وحيث جعل تنفيذ التعديلات منوطاً بقرار (تصدره السلطة التنفيذية فى كل من الدول المتعاقدة) •

ثالثاً: تعكس نصوص وتعديلات ( الاتفاقية بشأن تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الموال بين دول الجامعة العربية ) لعام ١٩٥٣ ، والتعديل الأول لها ( عام ١٩٥٤ ) ، والتعديل الثانى (١٩٥٩) الأثر المشاهد للتطور المنفصل لاقتصادات الدول العربية، المتوازى والمتقاطع كما ذكرنا . وتباين مستويات ومعدلات النمو الاقتصادى ، والاختلاف فى النظم الاقتصادية والهياكل الإنتاجية •

وقد عكست الاتفاقية ابتداء الدرجة المعتدلة لتفتح أسواق الدول العربية علي السوق العالمية ، بحيث قصرت إمكانية تمويل مخصصات السيولة علي الحسابات المصرفية الدائنة دون الوسائل الأخرى للتمويل ( المادة الأولي / بند ٢ / فقرة أ ) .

ثم انعكست التطورات الاقتصادية التي شهدتها الدول العربية علي نصوص الاتفاقية من خلال التعديل الأول والتعديل الثانى . وكانت الفترة الفاصلة بين التعديلين ( وهي الفترة التي شهدت – كما أشرنا دفعة أولية قوية فى وضع أسس التعامل الاقتصادي العربي من المدخل التجارى) فترة حافلة بهذه التطورات ، والتي تمثلت أهم انعكاساتها علي الاتفاقية فيما يلى :

١- النص في التعديل الأول علي تقييد حرية تحويل الحسابات الدائنة الواردة في الاتفاقية ، بحيث أصبحت مقصورة علي التحويل إلى البلاد المتعاقدة فقط ، واستبعاد ما ذكر في النص الأصلي قبل التعديل من إمكان التحويل إلى ( بلد آخر) ٠يضاف إلي هذا : نص التعديل الثاني علي إعفاء رؤوس الأموال المنقولة من أية ضرائب أو رسوم ، بعد أن كان الإعفاء قاصرا علي الإعفاء من ضرائب استثنائية ( تفرض بمناسبة هذا الانتقال للتقييد من حريته ) .

٢- توسيع نطاق استخدام رؤوس الأموال المنقولة بحيث لا يشمل فقط مشاريع الإعمار علي نحو ما ورد في النص الأصلي للاتفاقية الأولية ، ولكن يشمل كلا من مشاريع (التنمية والأعمار) وفق التعديل الثانى ٠ ويلفت النظر هنا جعل التنمية سابقة على الإعمال في جملة مركبة واحدة ، بعد أن كان التعديل الأول قد أضاف التنمية الاقتصادية بين قوسين بعد الأعمار .. ولهذا التغيير في الصياغة اللفظية مغزاه العميق ، حيث أصبحت التنمية يعترف لها ولأول مرة بموضع علي رأس جدول الأعمال الاقتصادى للدول العربية .

٣- مع بروز الاقتصاد الموجه ثم المخطط في عدد من الدول العربية بعد ١٩٥٦ ، وخاصةً فى مصر ثم فى سوريا ( بعد الوحدة مع مصر عام ١٩٥٨) ، وكذا فى العراق ( بعد ثورتها ١٩٥٨) – أجازت الاتفاقية بتعديلها الثانى (١٩٥٩) للدولة المستثمر فيها رأس المال المنقول أن تفرض ضرائب على عائد رأس المال ( الفقرة ٣ من المادة الأولى ) كما قررت حق كل دولة من الدول العربية المتعاقدة فى ( وضع ما تراه من القواعد والقوانين بقصد حماية رؤوس أموالها أو رؤوس الأموال المنقولة إليها من التسرب إلى خارج البلاد المعنية وكذا استعمالها في الأغراض المحددة لها ) ٠ وبعبارة أخري فقد اعترف التعديل الثانى للاتفاقية بمشروعية الرقابة علي حركة حساب رأس المال ، لمواجهة ظاهرة ( هروب رأس المال) ، و ( المضاربة ) .. الخ .

رابعاً : إن الاتفاقية بشأن اتخاذ جدول موحد للتعريفة الجمركية لعام ١٩٥٦ ، تعكس آخر خطوة من خطوات تأسيس الهيكل التشريعي – التنظيمي للعمل العربي المشترك في أوائل وأواسط الخمسينات ، من المدخل التجاري . فبعد تنظيم تيار المبادلات ( باتفاقية تسهيل التبادل التجاري ) وتنظيم تيار المدفوعات ( باتفاقية تسوية المدفوعات ) يأتى الدور علي النظام الجمركي والذي أتت الاتفاقية المشار إليها هنا لتضع حلقة هامة من حلقاته وهي السعي إلي وضع جدول موحد للتعريفة ، هو الجدول الملحق بالاتفاقية والذي وافق عليه ( المجلس الاقتصادي) بالفعل .

إن الجدول الموحد للتعريفة قاصر كما هو واضح علي نسق تبويب التعريفة ، أي توزيع بنودها علي الأقسام والفصول الفرعية ، بالإضافة إلى الملاحظات والقواعد العامة لتفسيرها . ولم يكن من بين أهداف راسمى سياسات ( المدخل التجاري) في ذلك الوقت التفكير فى إقامة ( حائط جمركى) موحد إزاء العالم الخارجي . فقد تركت هذه المهمة الأخيرة والتي يعبر عنها بـ ( الاتحاد الجمركي) لتصبح جزء من ( القفزة الكبيرة ) علي الصعيد النظري دائماً التي أنجزت عام ١٩٥٧ ... من خلال ( اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ) .

والحقيقة أن هذه الاتفاقية الأخيرة ، وفي توقيت الموافقة الأولية عليها من المجلس الاقتصادي عام ١٩٥٧ ، تمثل نقطة فاصلة بين مرحلتين : مرحلة المدخل التجاري الذي يبدو أنه كان قد وصل إلى نهاية حدوده ، من خلال نصوص الاتفاقيات وتعديلاتها ، من حيث اتساع درجة الشمول السلعى من جانب أول ، واللجوء المتزايد إلى التحفظ والاستثناء على القوائم السلعية المشمولة بالإعفاء والتفضيل من جانب ثان .

فقد تبين فيما يبدو أن تنظيم التبادل التجاري من خلال التيارين العينى والنقدى ، ليس كافياً فى حد ذاته لمقابلة احتياجات النمو والتنمية فى الدول العربية من السلع ومن خدمات عوامل الإنتاج .

تبينت هذه الحقيقة في عام ١٩٥٧ ، ولو بصورة مجملة وأولية ، ولم يكن هناك ما يحول دون تبينها ، إذ لم يكن هناك من التباين في النظم الاقتصادية ، ومن التفاوت في معطيات الموارد ، ما يحول دون الاتفاق علي معايير مشتركة للتكامل الاقتصادي العربى بمعناه الواسع في الأجل الطويل ، والذي يتجاوز صيغة ( منطقة التجارة الحرة ) إلى صيغة أكثر عمقاً وتعقيداً كما سوف نرى : صيغة ( الوحدة الاقتصادية) .

## اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية

وافق المجلس الاقتصادي بجامعة الدول العربية ( والمنشأ كما هو معروف طبقاً لنصوص معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي ) على ( اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية ) يوم ١٩٥٧/٦/٣ وكان المجلس الاقتصادى يضم كل الدول العربية ( المستقلة ) في ذلك الوقت ، وانضمت إلى موافقة المجلس الدول التي استقلت فيما بعد مثل تونس والجزائر والمغرب والكويت .

ولكن الأمر الملفت للانتباه أن التوقيع علي هذه الاتفاقية من قبل مندوبي حكومات الدول العربية قد تأخر خمس سنوات كاملة ، وكان ذلك بالتحديد يوم ١٩٦٢/٦/٦ حين تم التوقيع من قبل مندوبى حكومات خمس دول هي الأردن وسوريا ومصر والكويت والمغرب، وتلاها العراق واليمن في العام التالى ، وتأخر توقيع السودان حتى ١٩٦٨ .

وكانت هناك دول أبدت موافقتها الأولية ضمن المجلس الاقتصادي ولكنها لم توقع علي الاتفاقية ، مثل المملكة العربية السعودية وليبيا ( المملكة الليبية المتحدة ) وقد تأخر التوقيع الليبي حتى عام ١٩٧٥ بعد قيام ثورة الفاتح بعدة أعوام . كما لم توقع تونس والجزائر رغم الموافقة الأولية .

أما التصديقات فقد أخذت تتوالى منذ عام ١٩٦٢ بدءً من الكويت التى كانت قد حصلت حديثاً على استقلالها عن بريطانيا بدعم عربى قوى وخاصةً من ( الجمهورية العربية المتحدة ) فى ذلك الوقت وحدث أكبر عدد من التصديقات فى الفترة من ١٩٦٤ إلى ١٩٦٧ .

فما السبب في هذه الفجوة الزمنية بين الموافقة ، والتوقيع ، والتصديق ..؟ يبدو أن السبب يكمن فى أن الاتفاقية حين تمت الموافقة عليها أول مرة كانت أحكامها موافقة بشكل عام لواقع الحال فى البلاد العربية كما أشرنا أكثر من مرة ، حيث التقارب في مستويات التطور الاقتصادى وفى النظم الاجتماعية والسياسية ولكن مع بدء ظهور التباين والتفاوت بين الدول العربية ، ربما أصبح الحال أقرب إلى تمثيل صحة القول السائر : راحت السكرة وجاءت الفكرة .

والدليل علي ذلك أن عدداً من الدول وافق ثم لم يوقع ، والبعض وقع ولم يصدق ، أو صدق بعد وقت طويل والبعض صدق وانضم إلى تلك الوحدة الاقتصادية العربية ثم انسحب مثل الكويت ..والبعض التحق مؤخراً بالاتفاقية وبالقرار الصادر عنها بإقامة السوق العربية المشتركة ثم قدم طلباً بالانسحاب ، مثل دولة الأمارات العربية المتحدة ...

إن أحكام الاتفاقية التى بدت مقبولة من معظم الدول العربية فى حينها ، قد تكشفت فى صورة غير مقبولة من بعض هذه الدول بعد خمس سنوات أو أكثر ، نظراً لتغير ظروفها الاقتصادية ، بينما ظهرت

فى صورة شديدة ( المقبولية ) لدى عدد آخر من الدول العربية تغيرت ظروفه السياسية بصورة ملموسة فى أوائل الستينات .

## فما هي أهم الأحكام التي تضمنها الاتفاقية ؟

## إن أهم الأحكام يتضمنها الفصل الأول من الاتفاقية والمكون من مادتين :

المادة الأولي : وتنص علي تحديد هدف الاتفاقية في التالي : إقامة وحدة اقتصادية كاملة بين دول الجامعة العربية تضمن بصورة خاصة :

١- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال .

٢- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية

٣- حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي

٤- حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافق والمطارات المدنية .

٥- حقوق التملك والإيصاء والإنشاء .

أما المادة الثانية : فتنص على ( الوسائل) وأهمها :

١- جعل البلاد العربية المتعاقدة منطقة جمركية واحدة ...

٢- توحيد سياسة الاستيراد والتصدير ...

٣- عقد الاتفاقات التجارية واتفاقات المدفوعات مع البلدان الأخرى بصورة مشتركة .

٤- تنسيق السياسات الاقتصادية والمتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية .

٥- تنسيق تسريح العمل والضمان الاجتماعي .

٦- تنسيق تشريع الضرائب والرسوم ..

٧- تنسيق السياسات النقدية والمالية .

من هذه الأحكام يتبين لنا أن الاتفاقية قد انتقلت بضربة واحدة من الفكرة الأساسية التي سيطرت علي عقول صانعى القرارات في مجال الاقتصادي العربي المشترك منذ إنشاء جامعة الدول العربية فى منتصف الأربعينات حتى أوسط الخمسينات ، وهي فكرة الدخول إلى التكامل من بوابة التجارة ، إلى فكرة جديدة تماماً هى السعى إلى تحقيق التكامل من أوسع أبوابه . وبعبارة أخرى ، فقد تم الانتقال علي الصعيد النظرى من استهداف ( منطقة التجارة الحرة ) والتى تتلو التفضيل الجمركي ، إلى استهداف ( الوحدة الاقتصادية ) التى يسبقها كل من الاتحاد الجمركى والسوق المشتركة على التوالى .

وتبدو الأهداف المسطرة فى المادة الأولى وكأنها أقرب ألى فكرة ( السوق المشتركة)، بينما تبدو الوسائل في المادة الثانية – أقرب إلى " الاتحاد الجمركى" ( في الفقرة الأولى من المادة ) وإلى مفهوم " الوحدة الاقتصادية " والذي يتعرض إلى تنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية والنقدية ( فى بقية فقرات المادة ) .

هذا المزيج من خطوات الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة والوحدة الاقتصادية، يبدو أنه صمم لتلافى القصور الناجم عن مدخل ( منطقة التبادل الحر ) أو بتغيير فلسفي ، لتجاوزه كيفياً ولم يبق إلا أن يتوج هذا المسعي علي الصعيد النظرى باستهداف ( الاندماج الاقتصادي العام ) والذي يجمع وحدة الاقتصاد بوحدة العملة النقدية واستكمال التشريع الاجتماعي المتجانس والتأطير السياسى على نحو ما تصنع أوروبا الآن (الاتحاد الأوروبى )٠

ولم تغفل الاتفاقية إقامة (آلية ) تكفل تطبيق نصوصها ، فنصت علي إنشاء هيئة دائمة تدعى ( مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ) أناطت بها ( جميع المهام والسلطات المنصوص عليها فى الاتفاقية من الناحية الإدارية ، والناحيتين التنظيمية والتشريعية ).. وسرعان ما قام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، بممارسة اختصاصه التشريعى التنظيمى فأصدر قراره الهام بتاريخ ١٩٦٤/٨/١٣ والخاص بـ ( السوق العربية المشتركة ) ٠٠هنا ظهر أن أمر تحقيق الوحدة علي الصعيد الاقتصادى هو جد كله ، لا هزل فيه ، شاء من شاء وأبى من أبى ... ! وهكذا لم ينضم إلي السوق حال إقرارها سوى أربع دول هى مصر وسوريا والعراق بالإضافة إلى الأردن .

## السوق العربية المشتركة

تعتبر " السوق العربية المشتركة " الوعاء القانونى – التنظيمى لاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ، وبعبارة أخرى فهي بمثابة ( الآلية ) لتنفيذ هذه الاتفاقية .يتضح ذلك لأول وهلة من تضمين ديباجة قرار إنشاء السوق لأحكام المادة الأولى من (الاتفاقية ) والتى تنص على : حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال ، حرية تبادل البضائع والمنتجات ، حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادى ، وحرية النقل والترانزيت .

وعدا عن الفصل الأول من قرار السوق والمتضمن للتعريفات والإصطلاحات المستخدمة فى النص ، فإن الفصل الثانى والمتضمن لـ ( المبادئ العامة ) يمثل ترديداً لما ورد في نصوص اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ، أما الفصول من الثالث إلى السابع فإنها تتضمن الأحكام التفصيلية لنسب الإعفاء الجمركى على السلع الزراعية والصناعية وتسوية المدفوعات وطريقة تنفيذها .

وفيما يلي نقتطف من تقرير حديث أصدره مجلس الوحدة الاقتصادية بهذا الشأن :

( .. بدأ تطبيق " السوق العربية المشتركة " أول يناير ١٩٦٥ طبقا لجدول زمنى يشتمل علي مراحل متدرجة . وقد صدر فيما بعد قرار المجلس رقم ٣٧٢ بتاريخ ١٩٦٨/٥/١٩ ، بتقليص مراحل " السوق " التى كانت تحدد خطوات تحرير التجارة بثمانية مراحل ( من ١٩٦٥/١/١ إلى ١٩٧١/٧/١) إلى ست مراحل انتهت فى ١٩٧٠/١/١ – وهذا يعني تحقيق نجاح فى المراحل الأولى ويبرر اختصار المدة المقررة للمراحل الأخيرة .. وبذلك اكتمل التحرير الكامل للتجارة بين دول ( السوق) من كافة الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية – وعلى ذلك فإن ( السوق ) تعتبر فى طبيعتها وجوهرها كمنطقة تجارة حرة – قد قامت قانونياً وفعلياً فى هذا التاريخ بين الدول الأطراف بها ...) [1]

إذاً حسب رواية الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، و ( العهدة علي الراوى) ، كما يقولون ، فإن ما يمكن اعتباره ضمناً ( منطقة تجارة حرة عربية صغرى ) قامت فى أول عام ١٩٧٠ .

ويبدو لنا أن الرواية صحيحة . ففيما يتصل بالمنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية نصت المادة العاشرة من قرار إنشاء ( السوق ) علي حكم هام ، تستمد أهميته من أمرين : أولهما أنه استمد مرجعيته من ( اتفاقية لهيكل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت ) وثانيهما انه أجري خفضاً مبرمجاً فيى الرسوم الجمركية ( والرسوم والضرائب الأخرى ) وفحوي النص إعفاء المنتجات الواردة في الجدول ( أ ) الملحق بالاتفاقية الأخيرة من كافة الرسوم والضرائب ، بالإضافة إلى إعفاء المنتجات غير الواردة فى الجدول المذكورة بمعدل ٢٠% سنوياً ابتداء من أول عام ١٩٦٥ . وعلى هذا افترض استكمال إعفاء المنتجات المذكورة بحلول الأول من يناير عام ١٩٧٠ .

أما فيما يتصل بالمنتجات الصناعية فقد نصت المادة الحادية عشرة المعدلة علي إعفاء المنتجات الواردة في الجدول ب الملحق ( باتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت ) بنسب أعلي مما ورد فى الاتفاقية الأخيرة وبحيث يستكمل الإعفاء بنسبة ١٠٠% من الرسوم الجمركية ( وكافة الرسوم والضرائب الأخرى ) بحلول ١٩٧٠/١/١ _ أما المنتجات غير الو رادة في هذا الجدول فتخفض كافة الرسوم عليها بنسبة ١٠% سنويا تبدأ من أول عام ١٩٦٥ وتزداد إلى ٢٠% سنوياً ابتداء من أول عام ١٩٦٩ .

---

[1] ) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، تقرير حول آخر التطورات والمستجدات الخاصة بالسوق العربية المشتركة القائمة فى نطاق اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ، القاهرة ٢٠٠٢/١/٦ ، ص٢ .

هذا ما ذكره قرار السوق بخصوص تحرير التبادل لكل من السلع الزراعية والسلع الصناعية ومن الواضح من نص الفقرة الأخيرة من المادة الحادية عشرة ، وفق ما ذكر أن المنتجات الصناعية غير الواردة في الجدول ( ب ) المشار إليه ، لم يكن ليكتمل تحريرها بحلول أول يناير ١٩٧٠ .

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن النصوص الواضحة بشأن نسب التخفيض الجمركي لم يقابلها نصوص بنفس القدر من الوضوح حول إلغاء القيود غير الجمركية ، وهي كثيرة ، عدا عن إشارة عابرة إلى ( التحرير من القيود ) وخاصةً فى المادة الرابعة عشرة التي تناولت ضوابط طلبات ( الاستثناء) التى يمكن للدول أن تقدمها للإعفاء من تطبيق أحكام قرار ( السوق) و عدا عن إشارة واحدة صريحة ، وتتعلق بمنع ( الدعم ) مهما كان نوعه، لصادرات أية دولة إلى الأطراف الأخرى المتعاقدة ( عندما يكون هناك إنتاج مماثل في البلد المستورد للسلعة التي منح الدعم لها ) وفق ما ذكرت المادة الثامنة ، الواردة ضمن الفصل الثانى ( المبادئ العامة ) وقد جري التأكيد عليها في نص المادة الثالثة عشرة والتي تطلبت قيام كل دولة من الدول الأطراف المتعاقدة بإيداع مجلس الوحدة الاقتصادية : ( قائمة حصرية بالمنتجات الوطنية والتي تتمتع بدعم أيا كان نوعه ، ومقدار هذا الدعم ، وإبلاغ مجلس الوحدة الاقتصادية عن كل تغيير يطرأ علي هذه القائمة ) ..

ولا علم لنا بمدي تطبيق النص الوارد بشان الدعم ، ولا بشأن أية قيود غير جمركية قد يكون تم الاتفاق علي إزالتها .. ومن ثم يمكن أن نتقبل رواية الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية بتحفظ وقد يكون لدينا من الأسباب ما يحملنا علي التساؤل عن مدي دقة الحكم الذي ساقته بالقول إنه ( تم التحرير بالكامل للتجارة بين دول السوق من كافة الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية )[1] ، ولنا أيضا أن نتساءل عن مدي دقة حكم آخر بأنه ( ظلت السوق – في حالة تطبيق كامل – نصاً وروحاً حتي أواخر حقيبة السبعينات)[2].

ورغم قبولنا المتحفظ لما قيل بشأن تطبيق قرار ( السوق ) فان هذا لا ينفي القول بأنها كانت تمثل المظهر الوحيد تقريباً للعمل الاقتصادى العربى المشترك فى المجال التجارى طوال عقد السبعينات . وكان مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، والذي أصدر قرار السوق وأصبح مسئولاً عن التطبيق ، هو ( الفاعل الأهم في المجالات الأخرى للعمل الاقتصادى العربى المشترك ، ابتداء من تبنى فكرة إنشاء صندوق للنقد العربي ( ١٩٧٥– ٧٦) مروراً بإقامة شركات كل من الشركة العربية للصناعات الدوائية والشركة العربية للزراعة والإنتاج الغذائى ( ١٩٧٦) وإقامة اتحادات صناعية متخصصة كالاتحاد العربى لمنتجى

---

[1] ) الموجع السابق ص٢

[2] ) نفس المرجع ، ص ٣ .

الأسمدة الكيماوية ، والصناعات النسيجية ... الخ ، وانتهاءاً بوضع برنامج ـ وإن كان نظرياً – للتنسيق بين الخطط الانمائية العربية ، وإتمام الدراسات الخاصة بهذا البرنامج خلال الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٠ .

وهكذا فإن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، وقراره بالسوق العربية المشتركة ، كانا يمثلان لعقد كامل قوة الدفع الرئيسى فى ( التكامل الاقتصادى العربى ) وشهد نفس العقد -- السبعينات وخاصةً النصف الأول منه – توسعاً فى قاعدة عضوية كل من المجلس والسوق .

وقد بلغ عدد الدول الأعضاء في المجلس في نهاية ١٩٧٥ ثلاث عشرة دولة هى : الأردن ، ودولة الإمارات ، والسودان ، وسوريا ، والصومال ، والعراق والكويت وليبيا ، ومصر ، وموريتانيا ، واليمن ، واليمن الجنوبية ( وكان هذا هو وضعها حتي إتمام الوحدة اليمنية ) وأخيرا فلسطين ومن بين هذه الدول كانت هناك ستة دول استكملت إجراءات انضمامها في عامين اثنين هما ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ وهذه الدول هى : دولة الإمارات ، والصومال، وليبيا ، وموريتانيا ، اليمن الجنوبية ، فلسطين .

وبالتوازي مع اتساع قاعدة عضوية ( المجلس ) في السبعينات اتسعت قاعدة السوق في السبعينات لتشمل ثلاث دول جديدة بالإضافة إلى الدول الأربع المؤسسة ، وهذه الدول الثلاثة هي ليبيا واليمن وموريتانيا ، يلى دولة رابعة هى دولة الإمارات – والتى أعلنت انسحاباً مبدئياً كما أشرنا أنفاً .

بيد أن توسع عضوية السوق يجب ألا يخفى عن النظار حقيقة هامة وهي أن ( العمود الفقرى ) للسوق فى منتصف الستينات تكون من مصر وسوريا والعراق ، أضيفت إليها فى منتصف السبعينات ليبيا واليمن . وهذه الدول جميعاً والتي تشكل غالبية أعضاء السوق جمعتها ظروف مشتركة أو متشابهة أهمها :

١- إنها دول غير نفطية عموماً ، عدا دولة واحدة ( شبة نفطية ) هي العراق .. وهذه الصفة تنطبق أيضاً علي الدولتين الأخيرتين فى السوق وهما الأردن وموريتانيا .وأن الانضمام المؤقت لدولة نفطية واحدة وهى ( دولة الإمارات ) لا يلغى القاعدة ، بل يثبتها تماماً ، بإعلان الانسحاب .

هذه السمة المشتركة التي اتضحت تماما بعد منتصف السبعينات تجعل من المبرر أن تشير السؤال التالي : هل أن انقسام ( العالم العربى ) بعد فورة أسعار النفط عام ١٩٧٣إلى ( دول غنية ) و ( دول فقيرة ). دول النفط من جهة ودول الزرع والضرع و( الصناعة الي حد ما ) -- من جهة ثانية – قد القى بظلاله على السوق العربية المشتركة ... فبدت السوق وكأنها سوق الفقراء ؟

٢- أن الدول أعضاء السوق بما فيها موريتانيا في ذلك الوقت ومع استبعاد الأردن فقط كانت تتشابه فى توجهات النظام الاقتصادى والاجتماعى والسياسى ، وخاصة بالنظر إلى أن النظم السياسية

الحاكمة فيها كانت تستند بصورة أو بأخرى – إلى ما كان يسمى ( الشرعية الثورية ) ثورة ٢٣ يوليو فى مصر ، ثورة ٨ مارس (آذار) فى سوريا ، ثورة ١٤ يوليو ( تموز) فى العراق ، ثورة ٢٦ سبتمبر فى اليمن ، ثورة الفاتح من سبتمبر في ليبيا ، بالإضافة إلى الحركة ( الثورية ) التى قادت إلى استقلال موريتانيا عن فرنسا .

ومن مقتضيات النظام الاقتصادي في هذه الدول الاستناد إلى القطاع العام الإنتاجى والتخطيط المركزى،ولو كان فى صورة برنامج استثماري إلزامى أساساً،بالإضافة إلى سيطرة الدولة على (القمم الحاكمة) فى الاقتصاد وخاصةً النظام المصرفي،والسيطرة على المعلمات الاقتصادية الأساسية ولاسيما سعر الفائدة وسعر الصرف ومعدلات الأجور والريع والربحية.. كل ذلك مع قيام جهاز الدولة بوظائف اجتماعيةمتنوعة من خلال الدعم السلعى والخدمى،وتشغيل الخريجين وبرامج التعليم والصحة العامة.. الخ.

٣– تقارب مستويات الناتج القومي الاجمالي ومعدلات نموه ، وخاصةً بين مصر والعراق ، وأيضاً جميع الدول الأخرى فى السوق وبعضها البعض .

هذه الظروف المشتركة أو المتشابهة جعلت من الممكن أن تقوم السوق ، وأن تتطور باتجاه التطبيق بدرجات مختلفة .

ولكن هذا التوجه في مسار ( التكامل) – استنادا إلى اتفاقية الوحدة الاقتصادية وقرار السوق ، لم يستوعب المشهد الاقتصادى العربى كله ، استيعاباً كاملاً ؛ خلال تلك الفترة الزمنية المهمة منذ منتصف أواخر الستينات ، حتي آخر السبعينات أو مطلع الثمانينات . فهناك أمر آخر مهم ..

## التعاون الاقتصادى العربى

إن رابطة الانتماء العربى تفرض فى كل مرحلة مقتضاياتها الواجبة .ولذلك وبرغم تقطع آصرة العمل العربى المشترك على المستوى القومى العام ، بانحصار المسار التكاملى ضمن مجموعة بعينها من الدول كما رأينا ، فإن عدوان ١٩٦٧ قد أوجد مجموعة من الحقائق الجديدة . لقد أعقب هذا العدوان عمل عربى مشترك قوى جداً ، على الجبهة السياسية ، ممثلاً فى توقف النزاع بين مصر والسعودية واليمن ، وعقد مؤتمر الخرطوم فى أغسطس ١٩٦٧ والذى أسفر عن تقرير الدعم العربى من الدول العربية البترولية لدول المواجهة (مصر وسوريا والأردن – وخاصةً مصر) [1] .

---

[1] د.محمد عبد الشفيع عيسى التعاون الاقتصادى العربى قبل حرب أكتوبر ، ورقة مقدمة الى ندوة حرب اكتوبر بمناسبة مرور ٢٥ عام ، ١٩٧٨ .

كان هذا الدعم عاملاً حاسماً لصمود مصر الاقتصادى فى معركتها التى أطلقت عليهـا (إزالـة آثـار العدوان) من خلال (حرب الاستنزاف) والإعداد لحرب أكتوبر ١٩٧٣ . ولا ينبغى أن نغفل هنا القرار العربى العام برفع أسعار البترول بعد الحرب الأخيرة ، وحظر تصديره إلى الولايات المتحدة الأمريكية .

أما فى مجال العمل الاقتصادى العربى المشترك بالمعنى المحدد فقد أنشئ (الصـندوق العـربى للانمـاء الاقتصادى والاجتماعى) ومقره الكويت عام ١٩٦٨ – أى بعد عدوان ٦٧ بعام واحد ليحل فعلياً محـل (المؤسسة المالية العربية للإنماء الاقتصادى التى تم التوقيع عليها عام ١٩٥٧) .

ومن المعروف أن هذا الصندوق قد لعب دوراً بالغ الأهمية فى تمويل المشروعات الإنتاجيـة فى الـدول العربية ذات العسر المالى.. وجنبا إلى جنب مع إنشاء هذا الصرح المالى الضخم الذى قـدمت الـدول العربية النفطية فى الخليج الشطر الأعظم من حصص رأسماله ، تم إنشاء المنظمة العربية للتنمية الزراعية عام ١٩٧٠ ، ومركز التنمية الصناعية لدول الجامعة العربية عام ١٩٧٢ (والذى قدر له أن يتطور فيما بعـد إلى المنظمة العربية للتنمية الصناعية) ..

ولا ننسى أن عديداً من مشروعات الاتفاقيات التى أعدها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ( بخصوص الاستثمارات العربية المتبادلة ، وضمان الاستثمار .. الخ ) قد تحولت إلى اتفاقيات عربية عامـة تبناهـا المجلس الاقتصادى بجامعة الدول العربية .

فهكذا أخذ يكتمل بناء العمل العربى على ساقين : تكامل من ناحية ، وتعاون (أو تمول بتعبير أدق) من ناحية أخرى .

ولكن الرياح فى أواخر عقد السبعينات قد أتت بما لا تشتهى السفن ، فقد عصفت خلافات سياسـية حادة (على خلفية التسوية السلمية للصراع العربى الإسرائيلى ) بوحدة العمود الفقرى الذى استند إليـه الجهد التكاملى وخاصةً بعد ١٩٧٧ . وهو العمود الفقرى المكون من مصر والعراق وسـوريا ، وبـدا المشهد العربى – بعد انتقال مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية من القاهرة إلى تونس – وكأن العمـل الاقتصادى العربى المشترك يتخذ وجهة نظر جديدة كلياً ، ليبدأ تقريباً من الصفر .

ولذا تبنى مؤتمر القمة العربى فى عمان ١٩٨٠ (والمسمى بمؤتمر القمة الاقتصادى) اسـتراتيجية للعمـل الاقتصادى العربى المشترك ، وأعقبه إنجاز اتفاقية شاملة كبرى – على غرار اتفاقـات سـبقت – وهـى الاتفاقية المعقودة فى تونس عام ١٩٨٢ : اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية .

وقد افتتحت هذه الاتفاقية عهداً جديداً ، أو عهداً مستأنفاً ، على طريق سبق ولوجه مـراراً : طريـق المدخل التجارى ، بالتوجه إلى بناء منطقة تجارة حرة .. مرة أخرى ..! وهذا ما سنراه ، ونكـرس لـه المبحث الثانى من هذه الدراسة .

المبحث الثانـــى

# منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

## الطريق إلى اتفاقية تونس عام ١٩٨٢ ٠٠ والبرنامج التنفيذى لعام ١٩٩٧

فى مطلع الثمانينات بدت الدول العربية مهيأة لمولد جسم جديد فى مسار العمل الاقتصـــادى العـــربى المشترك ، بملامح معينة ٠

فقد تقاربت مواقف الدول العربية إزاء التسوية السلمية للصراع العربى الإسرائيلى ، ولم يبـــق إلا أن تعود الجامعة العربية إلى مصر أو تعود مصر إلى الجامعة العربية لكى يلتئم الشمل العربى الرسمى ٠ وقد تهيأ الظرف منذ نهاية ١٩٨١ ومطلع ١٩٨٢ لحدوث تحسن فى مناخ العلاقة المتبادلة بـــين مصـــر وشـــقيقاتها العربيات ٠ وإنطلاقاً من (استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك) المشار إليهـــا ، بـــدا أن الـــدول العربية فى طريقها للاتفاق على طريقة للخروج من مأزق تجمد مسيرة العمل المذكور فى عقد السبعينات ، طريقة تجمع ولا تفرق ٠

وقد أقامت الدول العربية النفطية فى الخليج إطاراً للعمل الاقليمـــى المشـــترك فى مطلـــع الثمانينـــات هو (مجلس التعاون الخليجى) ، باعتباره تجمعاً للدول العربية الغنية يقوم على روابط أعمق من تلك الـــتى تقوم عليها العلاقات بين الدول العربية بشكل عام ، وهى علاقات تنحصر اقتصادياً فى التبادل التجـــارى إلى حد كبير ٠

لم يبق إذن للدول العربية الأخرى سوى أن تستأنف المحاولة على طريق (المدخل التجارى) ، وأن تتخذه مدخلاً مقبولاً من الدول الغنية والفقيرة فى آن معاً ، وأخذ يحدث نوع من التناسق بين دول غنية تتجمـــع معاً ، ودول فقيرة أو متوسطة الدخل تتلقى العون ٠ لأسباب اقتصادية أو عسكرية – من تلـــك الـــدول الغنية ٠ وفى نفس الوقت هيأت حرب الخليج الأولى (١٩٨٠-٨٩) سبيلاً جديداً للتعـــاون العـــربى – العربى على الصعيد الرسمى ، بشكل غير ظاهر فى مراحله الأولى ، سواء بين العراق ودول مجلس التعـــاون الخليجى أو بين العرق ومصر ٠ ولا ننسى أن العراق لعب دوراً تنشيطياً بارزاً فى عملية تبنى (استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك) عام ١٩٨٠ ٠

على هذه الخلفية السياسية تمت موافقة حكومات الدول العربية في ٢٧ فبراير ١٩٨٢ بتونس ( مقر جامعة الدول العربية حينئذ ) – ولم تكن مصر قد (عادت) للجامعة بعد – على ( اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية ) .

وقد مضى عقد الثمانينات وكأنه عقد (الأمر الواقع الجديد) الذى كرس الانقسام بين دول اليسر ودول العسر ، ولكنه شهد قبولاً من الجميع تقريبا بهذا الواقع فى ظل ضغوط سياسية تفرضها أحداث الصراع العربى الإسرائيلى التى تجددت انعكاساتها على ساحة لبنان، و أحداث حرب الخليج الأولى رغم ما أدت إليه من صدع بين دولتين من دول العمود الفقرى للسوق المشتركة وهما سوريا والعراق .

ومع انخفاض أسعار البترول عام ١٩٨٦ أخذت الدول النفطية ، خاصةً غير الخليجية ، تعانى من خفض مخصصات موازناتها العامة للاستثمار الإنتاجى والإنفاق الاجتماعى ، كما هى حالة الجزائر ، وقد قلل هذا من مستوى الحركية السياسية والاقتصادية العربية ، بحيث أصبح الواقع السياسى العربى مهيأً لبدائل جديدة ، لا تتجاوز الأمر الواقع كلياً وإنما تتكيف معه .. وقد مهد الطريق أمام مثل هذه البدائل : استعادة مصر لموقعها فى الجامعة العربية وعودة المقر إلى القاهرة ..

ولذلك وفى عام ١٩٨٩ قام تجمعان فرعيان هما مجلس التعاون العربى فى المشرق ( يضم مصر والأردن والعراق واليمن ) ، واتحاد المغرب العربى ( ويضم ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا ) .

وهكذا بدا أن الأمور قد استقرت على قاعدة الأمر الواقع ، أى على التعايش مع الانقسام ، وقد تبلورت هذه المرة من حول ثلاثة تجمعات اقليمية فرعية : مجلس التعاون الخليجى ، ومجلس التعاون العربى ، واتحاد المغرب العربى .

ولكن تفاعلات تحت السطح قذفت بالحمم إلى عنان السماء ، فوقعت حرب بعدها انفرط عقد ( مجلس التعاون العربى ) ، وكانت أحداث الجزائر الداخلية قد اتخذت منحنى خطيراً فى مطلع ١٩٩٢ ، فتهيأت الأمور لجمود مبرر فى مسيرة العمل الاقتصادى العربى المشترك على المستويين العام والفرعى .

ولكن أحداث الصراع العربى الإسرائيلى ، وخاصة الصراع الفلسطينى – الإسرائيلى بعد ما سمى ( اتفاق أوسلو ) قد فرضت نفسها على الجميع مرة أخرى ، فانعقد مؤتمر القمة العربى فى القاهرة عام ١٩٩٦ . وتنادى الجميع بضرورة العثور على صيغة جديدة بعد فترة الجمود التى رانت على العمل الاقتصادى ، فكان من الطبيعى أن تنطلق الدعوة إلى إعادة تفعيل اتفاقية تونس لعام ١٩٨٢ .

## الاطار القانونـــى لمنطقة التجارة الحرة ..

## .. بين اتفاقية تونس (١٩٨٢) والبرنامج التنفيذى (١٩٩٧) [١]

استندت اتفاقية تونس إلى مرجعية مؤتمر القمة العربى الحادى عشر الذى عقد فى العاصمة الأردنية عمان فى نوفمبر ١٩٨٠ والذى سبقت الإشارة إليه أكثر من مرة . وبناءً على ذلك أصدر المجلس الاقتصـــادى والاجتماعى بجامعة الدول العربية القرار رقم ٨٤٨ فى دورته الثلاثين فى فبراير ١٩٨١ بالموافقـــة علـــى الاتفاقية التى وضعتها لجنة الخبراء الحكوميين و التى اجتمعت فى الرياض فى مايو ١٩٨٠ ، كمـــا أقرتهـــا اللجنة الوزارية السداسية التى شكلت للنظر فيها فى فبراير ١٩٨١ . وكان المجلس الاقتصادى لجامعـــة الدول العربية قد أصدر قبل ذلك قراره رقم ٧١٢ بتاريخ ٢٢ فبراير ١٩٧٨ بوضـــع اتفاقيـــة جديـــدة لتسهيل التبادل التجارى بين دول الجامعة (تساير الأوضاع الاقتصادية المتطورة فى الوطن العربى) .

وكما أشرنا أنفاً فإنه بناء على تكليف مؤتمر القمة العربى فى القاهرة ( ٢١-٢٣ يونيو ١٩٩٦) – وبعد نحو خمسة عشر عاماً من اتفاقية تونس (وهى مدة جد طويلة كما هو واضح بالمعايير العالمية ) اتخذ المجلـــس الاقتصادى والاجتماعى فى دورته التاسعة والخمسين قراره رقم ١٣١ بتـــاريخ ١٩٩٧/٢/١٩ ( تأكيـــداً لقرارين سابقين لنفس المجلس بتاريخ ١٩٩٥/٩/١٣ و ١٩٩٦/٣/٦ على التوالى ) .

وكان القرار الجديد عقب مؤتمر قمة القاهرة قراراً مزدوجـــاً ، بإصـــدار إعـــلان وبرنـــامج تنفيـــذى ( أو برنامج عمل ) ، وأما الإعلان والبرنامج التنفيذى فإنهما يتعلقان نصاً بـــ ( إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ) .

ولم يكن فى اتفاقية تونس ما يشير إلى هذا الهدف المحدد ، أو هذه " المهمة المحددة " بتعبير أدق . وإنمـــا اكتفت الاتفاقية فى المادة الثانية – ضمن الأحكام العامة – بصياغة هدفها الرئيســـى فى تحريـــر التبـــادل التجارى .

.. هذا كله من جهة أولى .. ومن جهة ثانية فإن اتفاقية تونس اكتفت بحكم عام حول المدى الزمنى للتطبيق ، إذ نصت فى المادة السابعة على أن (يكون التخفيض النسبى "فى الرسوم والضـــرائب" متـــدرجاً ولمدة زمنية محدودة تلغى بانتهائها جميع الرسوم الجمركـــية والضرائب ذات الأثر المماثل المفـــروضة على

---

[١] انظر : جامعة الدول العربية : اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية ، وانظر أيضا : جامعة الدول العربية ، اعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والبرنامج التنفيذى .

التبادل التجارى بين الدول الأطراف) . هذا فى حين أن قرار المجلس الاقتصادى فى شقه الأول الخاص بـ ( الإعلان ) قد نص فى مادته الأولى على ما يلى :

" لإعلان عن قيام منطقة تجارة حرة عربية كبرى خلال عشر سنوات ابتداء من ١٩٩٨/١/١" وقد أتى ( البرنامج التنفيذى ) فى فقرته الثانية حول (تحرير التبادل التجارى) ليضفى مزيداً من التحديد حول هذا الهدف بالنص على (تخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بنسب سنوية متساوية على أن يتم إنجاز التحرير الكامل لكافة السلع العربية مع نهاية الفترة المحددة لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٣) وفى فقرته ( ثالثاً ) نص على (ألا تخضع السلع العربية التى يتم تبادلها فى إطار هذا البرنامج إلى أية قيود غير جمركية تحت أى مسمى كان) ..!

..ومن حيث أسس التنفيذ فقد تم النص فى الفقرة " أولاً " من البرنامج على المبدأ المستقر حديثاً فى أدبيات مناطق التبادل الحر ، وهو مبدأ " المعاملة الوطنية " حيث ذكر فى البند الرابع من تلك الفقرة ما يلى :

" تعامل السلع العربية التى تدخل التبادل وفقاً لهذا البرنامج ، معاملة السلع الوطنية فى الدول الأطراف فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية والرسوم والضرائب المحلية) .

وعن الآلية فقد نص فى البند السابع على أن ( الرسوم الجمركية والضرائب التى سوف يطبق عليها الإعفاء التدريجى هى الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل السارية فى كل دولة طرف بتاريخ ١٩٩٨/١/١) – إضافةً – فى الآلية دائماً – إلى ما ذكر فى البند الثالث حول أن ( تتم مراجعة نصف سنوية لتطبيق هذا البرنامج من قبل المجلس الاقتصادى والاجتماعى ) .

وإذن فقد قطع البرنامج التنفيذى شوطاً معتبراً فى مضمار الاستهداف والآلية ، فلم يبق إلا التطبيق .. ولكن هل تم التطبيق ؟ وفى صياغة ربما أقرب إلى واقع الحال : كيف تم التطبيق ..؟.. إن (الشيطان يكمن فى التفاصيل ..) كما يقولون ..وقد بدأ ذلك ( الشيطان ) ينفذ أو يتسرب فى ثنايا التطبيق متذرعاً بسلطان النصوص ، ونصوص البرنامج التنفيذى بالذات . فهذا البرنامج لم يعن العناية الواجبة بالتفاصيل وخاصةً فيما يتعلق بالآتى :

١- تحرير تبادل السلع الزراعية : فقد ذكر (البرنامج) أن التحرير المتدرج ينطبق على قوائم السلع الزراعية والحيوانية والمواد الخام – ثم ما لبث أن نص على أن ( تحدد مواسم الإنتاج " الروزنامة الزراعية " لعدد من السلع الزراعة التى لا تتمتع فيها هذه السلع بالإعفاءات

والتخفيضات من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل ) • كما نص على ألا تسرى أحكام البرنامج على المنتجات والمواد المحظور استيرادها أو تداولها أو استخدامها فى أى من الدول الأطراف •• الخ) •

٢- القيود غير الجمركية : هنا نجد أن البرنامج وإن كان قد نص على آلية لمتابعة تطبيق النص على إلغاء هذه القيود ، وذلك من خلال (لجنة المفاوضات التجارية ) – إلا أنه لم يكفل لمثل هذه اللجنة ، ولا للجنة أخرى دعا إليها لتسوية المنازعات ، صلاحيات محددة لفرض الالتزام بإحكام البرنامج ، تحت إشراف المجلس الاقتصادى والاجتماعى •

٣- قواعد المنشأ : لم يتضمن البرنامج تحديداً نهائياً لقواعد المنشأ التى يجب اعتمادها فى تطبيق التبادل الحر للسلع التى سبق إعفاؤها قبل تاريخ نفاذ البرنامج ، واكتفى بالإحالة إلى قواعد مؤقتة سبق وضعها [1] لحين وضع قواعد المنشأ بواسطة اللجنة المختصة بذلك •

٤- وأما أكبر الثغرات التى نفذت منها الشياطين إلى ( أبراج) التبادل التجارى فهى تتعلق بما لم ينتبه إليه البرنامج فى حينه : أقصد طلبات الدول الأطراف للاستثناء من تطبيق أحكام البرنامج وفقاً لقواعد أخذت تقدمها فيما بعد ، وقد أخذت المشكلات تتكشف أثناء عملية التطبيق •

## الموقف التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

### أولاً : من حيث العضوية

لنبدأ باتفاقية تونس : لقد انضمت إليها جميع الدول العربية ماعدا الجزائر وجيبوتى وجزر القمر ، أما منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ( الإعلان والبرنامج التنفيذى ) فقد انضمت إليها ١٤ دولة فقط هى : الأردن ، الإمارات ، البحرين ، تونس ، السعودية ، سوريا ، العراق ، عمان ، قطر ، الكويت ، لبنان ، ليبيا ، مصر والمغرب •

وعن طريق المقابلة فإن الدول التى لم تنضم إلى ( منطقة التجارة ) هى الدول الثلاث التى لم تنضم أصلاً إلى اتفاقية تونس بالإضافة إلى كل من السودان وموريتانيا وفلسطين واليمن والصومال •

---

[1] أنظر : الادارة العامة للشئون الاقتصادية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، قواعد المنشأ العربية لأغراض تطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية •

وفى تحليل موقف العضوية نلاحظ ما يلى :

١- إن (منطقة التجارة) تشمل فى عضويتها – بالإضافة إلى جمهورية مصر العربية – كلا من :

أ – دول مجلس التعاون الخليجى الستة ( السعودية وعمان والإمارات والبحرين وقطر والكويت ) .

ب – دول المشرق العربى الأربعة ( العراق والأردن وسوريا ولبنان ) .

جـ – معظم الدول الأعضاء فى اتحاد المغرب العربى (ثلاثة من اجمالى خمسة : والثلاثة هى ليبيا وتونس والمغرب) .

٢- إن (منطقة التجارة) لم تنضم إليها مجموعة الدول العربية المسماة بالأقل نمواً بل يمكن القول أن المجموعة الوحيدة التى لم تنضم إلى (المنطقة) هى مجموعة الدول الأقل نمواً – بالإضافة الى الجزائر . وإن تلك المجموعة (إن صح أن نعتبرها "مجموعة") كلها – حصراً – لم تنضم إلى الاتفاقية وتشمل : جيبوتى وجزر القمر والسودان وموريتانيا واليمن والصومال وكذا فلسطين .

فهل يعتبر هذا نوعاً من ( الاحتجاج الصامت ) من الدول العربية الفقيرة على ( مدخل التجارة ) لأنه ليس لديها ما تتاجر فيه ، وإن ما تحتاج إليه هو الأخذ بيدها على طريق التنمية ( بالمساعدة – والاستثمار – و الإنتاجى) .. ؟ أم أن العزوف عن الانضمام أمر غير مقصود نجم عن قسمة تلقائية بين أصحاب الدخول العليا والمتوسطة ، وأصحاب الدخول المنخفضة . سواء كان هذا أو ذاك ، فالنتيجة واحدة وهى أن منطقة التجارة الحرة العربية – بقاعدة عضويتها الحالية – ليست الطريق إلى بناء جماعة اقتصادية عربية متجانسة ، اللهم إلا إذا نجحت فى أن تكون ( مركز جذب ) للأقطاب السالبة فى الكتلة العربية نحو قطب نمو تراكمى فعال مستقبلاً .

٣- من زاوية أخرى يمكن القول أن الدول التى لم تنضم إلى ( منطقة التجارة ) – باستثناء اليمن وفلسطين – هى الدول العربية فى إفريقيا شمالاً وشرقاً وغرباً ، فى الشمال : الجزائر . وفى الغرب : موريتانيا . وفى الشرق : السودان والصومال وجيبوتى بالإضافة إلى جزر القمر ذات الموقع الجغرافى الخاص .

.. ولما كانت إفريقيا العربية تشكل أغلب ما فى الوطن العربى سكانا ومساحة وموارد طبيعية ، فمعنى هذا أن ( منطقة التجارة ) تعانى من خلل رئيسى فى تركيبها العضوى . وربما نستدل على ذلك من ابتعاد أو استبعاد الدولتين العربيتين الكبيرتين : الجزائر والسودان .

مما سبق يمكن القول ان تصحيح الخلل فى بنيان عضويه (منطقه التجاره) يكمن فى التحاق الدول المنضمة إلى اتفاقية تونس بـــ (المنطقة) على أن يتم استكمال البنيان بإضافة الجزائر ٠

## مشكلات التطبيق

تتبعت الجهات المختصة فى جامعة الـــدول العربيـــة – وفى مقدمتـــها الإدارة الاقتصـــادية بالأمانـــة العامة – المشكلات المختلفة التى اعترضت التطبيق الفعلى لمنطقة التجـــارة الحـــرة العربيـــة الكـــبرى ، وتتوفر مادة وثائقية هامة فى هذا المجال يمكن التعرف على ثمارها بصورة دورية فى (التقريـــر الاقتصـــادى العربى الموحد) [1] ٠

وقد رصد هذا التقرير ، الخاص بعام ٢٠٠٢ ، الموقف التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من ثلاثة زوايا : جوانب التطبيق ، وعقبات التنفيذ ، والتحديات المتبقية لتطوير (المنطقة) ٠

**فإما <u>جوانب التطبيق المختلفة</u> ، فإن أهمها ما يلى :**

(١) الروزمانة الزراعية : ويقصد بها جدولة الخفض الجمركى خلال العام بما يتناسب مع مواســـم الإنتاج ، وبتعبير آخر : عدم تطبيق التخفيض التدريجى من الرسوم الجمركيـــة والرســـوم والضرائب ذات الأثر المماثل خلال فترات زمنية محددة ٠

وقد حدثت (بعض التجاوزات) مثل : منع استيراد عدد من السلع الزراعية كليـــة ، أو منع الاستيراد طوال العام (مع أن قواعد الرزمانة الزراعية العربية لا تجيز ذلك) [2] ٠

(٢) الاستثناءات : لقد نصت (اتفاقية تونس) فى المادة ١٥ على ما يلى : (لا يجوز لأيـــة دولـــة طرف أن تطلب فرض بعض الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثـــل أو القيـــود الكميـــة والإدارية أو الاحتفاظ بالقائم منها وذلك بصفة مؤقتة ، لضمان نمو إنتاج محلى معين علـــى أن يقر المجلس الاقتصادى ذلك وللمدة التى يحددها) ٠

وقد أتاح هذا النص للدول أن تطلب استثناءات من تطبيق أحكام البرنامج ٠ وقد حصلت ست دول عربية على استثناءات لعدد من السلع التى تنتجها من التخفيض التدريجى السنوى عند استيرادها من دول عربية أعضاء فى المنطقة ، وهذه الدول هى الأردن وتونس وسوريا ولبنان ومصر والمغرب ٠

---

[1] أنظر : جامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، عام ٢٠٠١ ، ص ص ٢٠٩-٢١٩ ٠
- وتقرير عام ٢٠٠٠ ، ص ص ١٩٩-٢٠٨ ٠
- وتقرير عام ١٩٩٩ ، ص ص ١٧١-١٧٥ ٠

[2] التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ٢٠٠٢ ، ص ٢١١ ٠

أما عقبات التطبيق – وفق توصيف التقرير الاقتصادى العربى الموحد [1] – فتشمل ما يلى :

١- غياب الشفافية والمعلومات حول التعامل التجارى ٠

٢- التمييز فى المعاملة الضريبية ، بما فى ذلك فرض ضريبة على السلع المستوردة تختلف نسبتها عن النسبة المفروضة عن الانتاج المحلى ٠

٣- القيود غير الجمركية ، وينتج عن تطبيقها الحد من كمية الواردات – عن وضعها فى حالة التجارة العادية ، ومن ذلك :

أ – القيود الفنية واشتراطاتها ، وهى مجموعة القيود الناتجة عن التشدد فى تطبيق المواصفات والمقاييس المحلية على السلع المستوردة ٠

ب- القيود الكمية والإدارية ٠

ج- القيود النقدية ٠

## التحديات المتبقية أمام تطوير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

١- قواعد المنشأ التفصيلية ومعاملة منتجات المناطق الحرة ٠٠ وقد أعدت أخيراً مجموعة لقواعد المنشأ وتمت الموافقة الأولية عليها فى مؤتمر القمة العربى ببيروت فى مارس ٢٠٠٢ ٠

٢- تفعيل آلية فض المنازعات ٠

٣- ضرورة وضع قواعد المنافسة وتنظيم الاحتكار ٠٠ ( ولا توجد فى الدول الأعضاء قوانين للمنافسة وتنظيم الاحتكارات باستثناء تونس والمغرب والجزائر ٠٠ ويجرى فى كل من الأردن ومصر إعداد مثل هذا القانون ) ٠

٤- إدماج تجارة الخدمات ضمن نطاق التغطية لمنقطة التجارة الحرة العربية الكبرى ٠

٠٠٠فى هذا الإطار الشامل لمنطقة التجارة – وللسوق العربية المشتركة من قبل – كيف تبدو صورة تجارة مصر عربياً ٠٠ ؟ وكيف لها أن تتطور كماً ونوعاً ؟ وضمن أى أفق للمستقبل ٠٠؟

---

[1] المرجع السابق ، ص ص ٢١٣ – ٢١٥ ٠

## تجارة مصر مع الدول العربية الأخرى

بلغت تجارة مصر مع بقية الدول العربية حصة تساوى نحو ١٠% من اجمالى تجارتها الخارجية ، وفيما يلى بيان بمقادير الصادرات والواردات بين مصر وسائر الدول العربية- والتى تشمل أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والسوق العربية المشتركة ودولا عربية أخرى :

قيم الصادرات والواردات بين مصر وبقية الدول العربية

خلال عشر سنوات (١٩٩٠ -١٩٩٩)

(القيمة بالألف دولار (فوب)

| العام | الصادرات | الواردات |
|---|---|---|
| ١٩٩٠ | ٢٧٢١١٥ | ١٩٩٤٢٧ |
| ١٩٩١ | ٤٤٣٢٤٠ | ٢٦٧٦٠٦ |
| ١٩٩٢ | ٥٤٥١٧٨ | ٢٥٢٣٩٤ |
| ١٩٩٣ | ٥٣٤٥١٥ | ٢١٥٦٦٢ |
| ١٩٩٤ | ٥١١٣٨٧ | ٣٤٠٤٥٩ |
| ١٩٩٥ | ٤٨٠٠٤٠ | ٤٤٩٦٤٩ |
| ١٩٩٦ | ٤٩٧٦٩٣ | ٥١٠٠٦٩ |
| ١٩٩٧ | ٥٠٢٤٧٨ | ٦٩١٦٦٠ |
| ١٩٩٨ | ٥٥٨٤٤٦ | ٨٩٨٩١٥ |
| ١٩٩٩ | ٤٧٠٩٧٥ | ١٠٠٩٦٢٥ |

• المصدر : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (الإدارة العامة للشئون الاقتصادية – إدارة الإحصاء) ، المجموعة الإحصائية لدول الوطن العربى ، العدد التاسع ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، جدول ٦-١ ، ص ص ٢١٤ – ٢١٧ .

ومن حيث هيكل الصادرات ، أو تركيبها النوعى ، فإن أهم البنود السلعية لصادرات مصر العربية هو الوقود المعدنى ، أما البترول والغاز الطبيعى : فقد شكل ٣٦,٥% تقريباً من اجمالى الصادرات من مصر إلى الدول العربية الأخرى[١] .. ، و يلى ذلك : المواد الكيماوية بنسبة ١٩,٧% . إذن فإن صادرات الطاقة والكيماويات معاً تشكل نحو ٥٦% من اجمالى الصادرات المذكورة .

(١) المرجع السابق ، جدول ٦-٣ ، ص ٢٢٤ .

وتمثل الصادرات الطاقوية والكيماوية مواد أولية فى الأغلب ، ومستلزمات وسيطة ذات تكنولوجيا بسيطة . وهذا ما يعكس هيكل الناتج المحلى الاجمالى لجمهورية مصر العربية على كل حال ، حيث تغلب عليه – سلعياً – المنتجات الأولية وخاصة من البترول .. بينما لا تمثل المصنوعات المتطورة تكنولوجيا نسبة هامة أو مذكورة ، وخاصةً صناعات الآلات ومعدات النقل ، وبصفة أخص المكونات الالكترونية – وما يتصل بها من أعمال أو (خدمات) ، وتمثل فئة الآلات ومعدات النقل أقل من ١% من صادرات معه إلى سائر الدول العربية (٠,٩٣%) .

وأما جانب الواردات فإن الصورة التفصيلية تكشف عن حصة مرتفعة للآلات ومعدات النقل .. ! (أقل بقليل من ٢٥%) [١] . وربما يعكس هذا الرقم القيمة المرتفعة نسبياً للسيارات والآليات المستوردة بصحبة ملاكها العاملين فى دول الخليج عموماً والسعودية خصوصاً ، أو مستورة (بدون تحويل عملة) ..

وعلى كل فإن هذا يعكس الطابع العفوى – أو غير المبرمج – لتجارة الواردات المصرية من بقية الدول العربية .. ويتطلب الأمر تطوير هيكل متسق للتجارة المتبادل بما يعكس الحاجات الإنمائية المشتركة بشكل دقيق .

ولكن هل يمكن تطوير مثل هذا الهيكل للتجارة العربية المتبادلة ؟ بعبارة أخرى : لماذا لم يتحقق ذلك فى الماضى ، وكيف يمكن تحقيقه فى المستقبل ؟ هذا ما نتناوله فى المبحث الختامى ..

---

(١) نفس المرجع ، جدول ٦-٦ ، ص ٢٣٣ .

المبحث الثالث

# من تجربة الماضي إلي آفاق المستقبل : كيف يمكن تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك ؟

## أولاً : اختيار التنمية .. قبل ( حل المشكلات )

بقيت (الآفات) الرئيسية التى تعرض العمل الاقتصادي المشترك للتآكل السريع ، علي حالها طوال نصف القرن الأخير والتي هي كل عمر هذا العمل . وعلي أي حال فإن ما حدث بشان تطبيق اتفاقية ( تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت ) لعام ١٩٥٣ هو ما يحدث الآن لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري (١٩٨١) ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبري (١٩٩٧) وكذا السوق العربية المشتركة ١٩٦٤- ...)

**إن ما كان يفترض أنه قوة دافعة للتكامل الاقتصادى العربى أصبح وكأنه يؤدى وظيفة عكسية :**

ونقصد توفر الموارد المالية وانتهاج سياسات حافزة للنمو الاقتصادي ، فقد أدى ذلك إلى تشجيع الأنظمة الحاكمة فى الدول العربية على ( حراسة ) الموارد الخاصة بكل دولة و( الحفاظ ) على المستوى المحقق للنمو فيها ، كأمر له الأولوية الأولى أو المطلقة ، مما أدي إلي انتهاج سياسات للأجل القصير فى مواجهة مهام تستلزم بطبيعتها سياسات للأجل الطويل . ونقصد بسياسات الأجل القصير الحيلولة دون أية شبهة ( تهديد ) لما تعتبره كل دولة ( مواردها ) الخاصة و ( مستوى نموها ) الخاص ، علماً بأن ذلك يتم بطبيعة الحال من خلال نمط للعلاقات الاقتصادية الخارجية تغلب عليه العلاقة المباشرة بين كل دولة عربية علي حدة ومجموع العالم الصناعي المتقدم ، العالم ( غير العربى ) بطبيعة الحال . هذا في حين أن عملية التكامل تقتضي التضحية بمنافع عاجلة من اجل تحقيق مصالح آجلة ، وتقتضي ، من ثم ، الحد من العلاقات مع العالم الخارجى ( والتي تمثل قرابة ٩٠ % من إجمالى المعاملات الاقتصادية الخارجية ) مقابل تنمية العلاقات مع سائر بلدان العالم العربي، والتي لا تمثل المعاملات المتبادلة في إطارها أكثر من ١٠ % من إجمالى المعاملات الخارجية فى أفضل الأحوال .

وتجدر الإشارة إلى أنه حتي نسبة الـ ١٠% الخاصة بالعلاقات الاقتصادية العربية – لا تقوم علي حسابات اقتصادية تنموية من جانب الدول العربية المعنية في أغلب الأحوال – وإنما تقوم علي حسابات سياسية ظرفية .. ونقصد أن إجراء المعاملات من جانب دولة مع الدولة الأخرى ، ومعدل نمو هذه

المعاملات ، ومستواها ، وتركيبتها تتوقف علي مدي توفر ( الرغبة ) السياسية والثقة في تحقق منفعة جارية من جراء ذلك .

إن ذلك يعنى أن ( تبادل المنافع السياسية ) يسبق فى الأولوية ( المصالح التنموية المشتركة ) وهو تعبير أوسع وأعمق من مجرد ( تبادل المصالح الاقتصادية ) إن الاعتبار السياسى إذن يسبق الاعتبار التنموى الشامل ، بما فيه الاقتصادى أو الاقتصادى – الاجتماعى . أو أن حرص كل دولة على ( الوضع القائم ) أهم لديها من إحداث تغيير تنموى شامل .

فهل يعني هذا أن الدول العربية لم تتخذ قط قراراً خلال نصف القرن المنصرم بأن تعطى الأولوية للتنمية المجتمعية الشاملة قبل المصالح الجزئية ، سواء من منظور (حل مشكلات خانقة مؤقتة ) أو ( تخفيف الضغوط ) أو تسيير مصالح منبثقة لجماعات وقوي متنفذة في الهيكل الاقتصادى – الاجتماعى ؟

## ربما يمكن التوصل الي استنتاج كهذا ، وهو استنتاج خطير الشأن :

أن التكامل الاقتصادى العربى قضية ( مؤجلة ) إلى أن يحسم أمر التنمية الاقتصادية للمجتمع العربى . وطالما لم يحسن الاختيار التنموى فسوف يظل التكامل يراوح مكانه كما رواح خمسين عاماً أو يزيد .

بعبارة أخرى أن الدول العربية تتعامل مع قضية التكامل بطريقة إدارة الأزمات ، فى ظل التعايش مع الأزمات نفسها ( أزمات التعامل ذاته ) ، ولا تتعامل بطريقة المواجهة القاطعة للأزمة من أجل حلها نهائياً . لذلك تري الدول العربية – تحت الضغط الاجتماعى القوى للانتماء العربى الضرورى – تبحث دائماً عن مخارج التصريف الضغط ، والانتقال بالآتى منه من مستوي إلى آخر ، بحيث تظل المحاولة قائمة على الدوام لاستمرار فى المباراة مع عامل الزمن ..

وكلما أظهر الزمن مشكلة ، تسابقت الدول العربية إلى التعامل معها ، من أجل إبقاء التعامل مع الأزمة كخط مسيطر علي النشاط التكاملى ، مع الحرص علي ألا يفلت الزمام من ( الدول ) فتخسر السباق مع الوقت ولا يكون لديها ما تفعله .

تأكيدا لما سبق فإن الدول العربية لم تتحلل أبدا من وضع الاتفاقيات والتوقيع عليها ، والتصديق ، والبدء في التنفيذ أو ( التظاهر ) بالتنفيذ ، حتي يقضي الله أمراً كان مفعولاً بتغيير الظروف ، فتتوقف عن محاولة التنفيذ أو عن التظاهر بالتنفيذ . وسرعان ما يظهر عامل الضغط الإجماعي للانتماء العربى ، فتخرج من جراب أدبيات التكامل الدولى اتفاقيات أخري سرعان ما تتعامل معها كما تعاملت مع ما قبلها ... وهكذا دواليك ..

نظرة عجلى علي الصفحات السابقة كلها تبين لنا تلك المسيرة اللولبية المرهقة ( المرهقة للقارئ أو للمراقب وليس " لصانع الألعاب نفسها !! ) من بروتوكول الإسكندرية إلى ميثاق الجامعة ، إلى معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى ، إلى اتفاقية تسهيل التبادل .. الخ ، وتعديلاتها الأربعة ، واتفاقية تسديد المدفوعات ، والجدول المدون للتعريفة ، والمؤسسة الحالية العربية للتمويل ، وصندوق النقد العربى ، واتفاقية الوحدة الاقتصادية ، تطور السوق المشتركة ، واتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى – تونس ، والإعلان والبرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة ... وهلم جرا ..

فهل يدل كل ذلك علي شيء ؟ نعم يدل و أول ما يدل عليه أن الوطن العربى لا تنقصه الوثائق ، ولا تنقصه الحركة الدائبة كحركة راكب الدراجة يخشي السقوط إن هو توقف ولو لبرهة عن تحريك العجلات ، إنما الوطن العربي ينقصه قرار بالاختيار .. اختيار التنمية قبل " حل المشكلات " .

## ثانياً : بين الإرادة السياسية للتكامل ... وتجذر المصالح الاقتصادية الاجتماعية

قد أوجدت الدول العربية لنفسها ( مخارج ) محتملة من كل مأزق .. أى اتخذت ( الاحتياطات ) أو ( الاستعدادات ) اللازمة لمواجهة ما يستجد عل طريق الأزمة من أزمات . وأحدث هذه الأزمات ، أزمة تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبري .

وكان أكثر ما احتاطت به الدول العربية لمواجهة الأزمة هو تصميم المدخل قبل المخرج . والمدخل هو التجارة ، أو ما اصطلح علي تسميته ( بالمدخل التجارى ) .

فالمدخل التجاري باب واسع ذو انزلاقات متعددة ، أي من نوع ( الأبواب المروحية)المعروفة ، حيث كل باب يتلوه باب يتزلق إلى باب آخر .. وهكذا . أول الأبواب هو الجمرك ، أو التعريفات والرسوم الجمركية ، يتلوه باب هو : الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل . وبعده باب القيود غير الجمركية . وهذا الباب الأخير نفسه ينقسم إلى بوابات فرعية ، منها : بوابة للقيود الإدارية ( مثل ضرورة الحصول علي أذون بالاستيراد من الجهة المختصة أو تراخيص ) – وبوابة للقيود المالية ( أهمها استخدام أداة الضريبة والدعم أو الإعانة : إذ تستطيع كل حكومة أن تتلاعب بالضريبة خفضا ورفعا للتمييز من اجل أو ضد صناعة أو فرع اقتصادي معين ، وكذلك الحال في الدعم والإعانة : فبالمنح والمنع يمكن تشجيع أو تثبيط المنتجين المحليين في وجد المنافسين الآخرين من خارج الدولة ) وثمة بوابة للقيود التقنية وخاصة المواصفات والاشتراطات الصحية والبيئية واعتبارات السلامة والأمان . وآخر بوابة هى القواعد المنشأ حيث يلزم توفر مكون محلى بنسبة محددة لاعتبار السلعة المتاجر بها عربية المنشأ .. وهكذا وثمة بوابات أخري يمكن فتحها أو إغلاقها أو أحكام إغلاقها عند اللزوم ، ولو على سبيل لزوم ما لا يلزم :

مثل التشدد في إجراءات الفحص الجمركي وحساب التعريفة و" التخليص " على السلعة والشحن والتأمين وتكلفة النقل ... الخ ..

وبما أن كل دولة عربية ، تعتبر نفسها قلعة محصنة فإنها تفرض ما تمليه اعتبارات صنع القرار من وجهة نظر هذه الدولة في مواجهة الدول الأخرى الأطراف المتعاقدة فى اتفاقيات التجارة ، الثنائية ومتعددة الأطراف جميعاً . لذلك تصبح سياسات الائتمان وسعر الفائدة وسعر الصرف وعائد التملك والربح والأجور والضريبة والإعانة والتصرف في الأراضي – أسلحة بتارة في معركة التبادل ( الحر ... )

وفى النهاية أن الأمر كله لن يخرج عن مجال التجارة . والتجارة هي مبادلة المتوفر لدى الدول من فائض الإنتاج المحلى ( أو المخصص قصدا للتصدير في حالات أخرى ) . مقابل ما تعجز الدولة عن توفيره محلياً فتحصل عليه من الخارج ..

أما تنمية رصيد الدولة من السلع والخدمات ، أما بناء ( ثروة الأمم ) نفسها ، باصطلاح آدم سميث ، فذلك ما يخرج عن طوق التجارة ويدخل في ساحة التنمية ، وهو ما لا تتناوله الاتفاقات المنتظمة فى سلك ( المدخل التجارى ) .

وقد تحاشت الدول العربية قدر المستطاع ( انزلاق ) عملية التكامل إلى الساحة ( الخطرة ) للتنمية ، لأن هذه الساحة تحتمل إقامة صيغة مختلفة ( لتقسيم العمل الإنتاجى ) أى " توزيع الأدوار " فى التخصص السلعى والخدمى بين الدول العربية وفقاً لقاعدة المزايا الديناميكية ، النسبية والتنافسية ، بما قد يفرض إغلاق فروع منتجة ضعيفة الكفاءة فى بلد ما ، لقاء توسيع فروع منتجة مناظرة مرتفعة الكفاءة في بلد آخر .. وهو ما يضر بالقطع في الأجلين القصير والمتوسط بمصالح منتجين حاليين وتجار حاليين وموردى خدمات محليين ، ذوي علاقات تشابكية معقدة مع منتجين أجانب غير عربى ، وتجار غير عرب ، وموردى خدمات أجانب غير عرب أيضاً . وكل هذا له جماعاته وقواه التى حققت مكاسبها عبر الزمن من خلال النمط الحالى للعلاقات الاقتصادية الخارجية المستقرة ، حيث أكثر من ٩٠% من المعاملات يتم مع أوروبا وأمريكا وشرق آسيا – فلما ذا تتوسع في التعامل مع هذا ( القادم الجديد) الذى يحمل من المخاطر على مصالحها المباشرة العاجلة ما يحمل ؟ ..

ولطالما تحدثنا نحن وتحدث آخرون من المهتمين بقضايا التكامل الاقتصادى العربى بل و ( الوحدة العربية ) حول العامل المركزي لافتقاد الإرادة السياسية لتحقيق التكامل والوحدة ... وهذا حق، ولكن آن لنا أن ندرك أن الإرادة السياسية ترتبط بمصالح اجتماعية ، وأن افتقاد الإرادة يعود فى الأغلب الأهم

إلي استقرار بعض المصالح الرئيسية علي نحو لا يتفق وبناء صيغة جديدة للتكامل الاقتصادى العربى ، من قاعدته بالذات : أي من صيغة التخصص الإنتاجى أو تقسيم العمل .

وقد وجدت محاولات عدة لبناء هذه الصيغة من خلال تجمعات اقتصادية إقليمية فرعية نشأت فى الثمانينات أو قبلها أو بعدها ، ولكنها محاولات لم يحالفها حظ كبير ، نظراً لعدم الجدية في بناء الآلية اللازمة لنجاحها ... وأهم آلية في هذا الشأن : آلية التوزيع العادل (أو المتكافىء نسبياً ) للمكاسب ، والتعويض المجزى عن الخسائر .. فطالما أن التكامل يترتب عليه عبر الزمن ، أي في السياق الديناميكي ، انتفاع أطراف أكثر من غيرها، أو تحقيق منافع صافية لطرف وخسائر صافية لطرف أو أطراف أخرى ، فإن هذا يستلزم إيجاد صيغة محسوبة بدقة لتوزيع المنافع بطريقة أكثر عدالة ، والتعويض عن الخسائر بطريقة أكثر نجاحاً ..

ولم تتوفر مثل هذه الآلية في الحالة العربية قط ، فكيف نتوقع أن يتحمس المنتجون أو التجار لما قد يؤذيهم ؟

فهل أن عدم إيجاد الآلية مقصود ، حتي لا تتورط أجهزة الدول العربية فيما قد يوردها موارد عدم اليقين ، بالدخول في لجة الصراع المعقد بين ما هو عربي وما هو دولى ، أو بتعبيرات هذه الأيام : بين الأقلمة والعولمة ؟

ربما . ولكن الأكيد ، أن قوي المصالح المتجذرة فى ( الوضع الراهن ) هي سيدة الموقف . وأن توفر إرادة التكامل رهين ببناء صيغة جديدة للمصالح ، عبر جهد دؤوب .. ولكن هل أن النخبة العربية قادرة ( وهل هي راغبة أصلاً ) فى تحمل العناء من أجل بناء التنمية فى الأجل الطويل ؟

أم أن النخبة العربية ليست من القوة والصلابة بحيث تضحى بالمنافع واللذات العاجلة من أجل مكاسب مؤكدة فى المستقبل البعيد ؟

ولقد تكون هناك – بل من المؤكد أن هناك أسبابا قوية كامنة وراء هذا الميل لدي النخبة العربية للعمل من أجل المدي القصير ، أو الرؤية الضيقة ، أسباباً من عسف القوي الخارجية والتحديات الدولية الهائلة المفروضة علي الجميع ، أو أسباباً من التاريخ القريب: والبعيد من إرث الاعتداء المتواصل عبر قرون من قوي أجنبية ( تتارية أو صليبية مشرقا في فلسطين والشام ، ومغرباً في الأندلس والساحل المتوسطى ) ومن إرث حكومات ( العسكريتاريا) التي تذرعت بالتحديات الأجنبية لمركزة تسلطها المبني علي خلق المنافع من لدن التشبث بالسلطة انطلاقاً من ممارسة لعبة ( السلطة بالقوة ) وخاصةً خلال عهدى المماليك والأتراك العثمانيين ، ثم الاحتلال الغربى الحديث --- هذا كله صحيح .. ولكن أليست

مواجهة هذا كله أمراً واجباً ، و إلا كيف ستتحقق التنمية بمعناها الجامع المانع للمجتمع العربي في الأجل الطويل ؟

وإنها لتنمية تشبه ما يعتبر من قبيل القيام بثورة علي الأفكار البالية ، ولكن هذا هو بداية الطريق إلى ( المدخل التنموى) للتكامل الاقتصادي العربى ....

## ثالثاً: صيغة العمل الاقتصادى العربى المشترك : بين منطقة التجارة الحرة ومنطقة التكامل الإنتاجى

من بين أدوات علم النفس فى دراسة (الشخصية) ما يسمى ( الحيلة ) **Trick** ، ويقصد بها لجوء الفرد إلى أنماط سلوكية ( هروبية ) تمثل حيلة سيكولوجية ، غير معترف بها ، للتخلص من المأزق الذى يفرضه (الموقف) .

**شىء قريب من هذا نجده فى مضمار التكامل الاقتصادى العربى ، فقد اتفقت الدول العربية اتفاقاً غير مقصود ، على انتهاج (المدخل التجارى) أساساً ، فيما يعتبر بطريق غير مباشر ، بمثابة ( حيلة سيكولوجية ) للهروب من مواجهة ( الموقف ) الذى تفرضه ضرورة الانتماء العربى من أجل التكامل ثم الوحدة فى نهاية المطاف .**

ويتجلى لنا ذلك من خلال تأمل صيغة المدخل التجارى نفسها كأداة للعمل الاقتصادى العربى المشترك . فقد أسفرت التجربة الطويلة لهذا العمل ، والتجربة القريبة لتنفيذ ( منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ) أن المشكلات التى ثارت على طريق التنفيذ، كعقبات رئيسية فى وجهه هى مشكلات بطبيعتها لا تجدى فى مواجهتها الطرق المستمدة من المدخل التجارى ، أى من ( اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى ) ومن ( الإعلان والبرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة ) . إنما تمكن مواجهة هذه العقبات فقط ، ونكرر : فقط ، من خلال تجاوز المدخل التجارى كله إلى المدخل التنموى العربى التكاملى . وبعبارة أخرى إن منطقة التجارة الحرة لا ينبغى أن ينظر إليها من خلال اعتبارها مجرد منطقة للتجارة ، وإنما منطقة للإنتاج المشترك أيضاً ، ومنطقة للسياسات المشتركة فى جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية داخلياً وخارجياً ، أى سياسات للوحدة الاقتصادية باختصار .

وباستخدام (رطانة) نظرية التكامل الاقتصادى الغربية ، فإن التوجه إلى بناء منطقة للتجارة الحرة يجب أن يكون ممزوجاً ، فى صميم تركيبه الداخلى ، بالتوجه نحو (المراحل) الأخرى وفق التسلسل الخطى الكلاسيكى للتكامل فى المنظور التقليدى . نحو الاتحاد الجمركى ، والوحدة الاقتصادية ، والاتحاد التام .

فلا يمكن تنمية التجارة حقاً ، خلق التجارة **Trade Creation** وليس مجـرد تحويـل التجـارة **Trade Diversion** (هذا التحويل الذى ما عاد ممكناً إلى حد كبير فى ظل قيود اتفاقـات منظمـة التجارة العالمية ) ، لا يمكن ذلك إلا إذا انتهجت الدول أعضاء ( منطقة التجارة ) سياسة جمركية مشتركة وسياسة إنتاجية – استثمارية مشتركة ، وسياسة مشتركة للتوظف ، وسياسـات مشـتركة للضـرائب والإعانات ، ولأسعار الفائدة والصرف ، وللتصرف فى الأراضى ، بل وللعملة وللضـمان الاجتمـاعى ، وأيضاً للسياسة الخارجية والدفاعية ..!؟ وقد أدركت الدول الصناعية ذلك ، فأصبحت كـل منـاطق التجارة الحرة التى تنتهى بالحروف الثلاثة **FTA** مثل **NAFTA** و **LAFTA** وكذا صيغة التجمـع الاقتصادى والآسيوي – الباسفيكى (آبك) **APEC** – أصبحت كلها تمزج بين مدخل التجارة ومدخل الإنتاج ومدخل توحيد السياسات ..

ولنتساءل ببساطة : كيف يمكن تنمية التجارة إذا اقتصرنا على خفض الجمارك وأبقينا على القيود غـير الجمركية ؟

وغير ذلك كثير ..

ولقد أفادت الأنباء بأن (المغرب) قد توقفت – مؤقتاً – عن تطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى والبرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، نظراً لما واجهته السلع المغربيـة مـن عوائـق ومشكلات فى الأسواق العربية ، وخاصة من جراء القيود غير الجمركية .. وجـاء فى الأنبـاء أيضـاً ( أن المغرب أكدت أن صناعاتها الوطنية لم تستطع منافسة العديد من دول الخليج التى تتلقى دعمـاً مـن الدولة فى حين ترتفع تكلفة الإنتاج فى المغرب فى ظل إنعدام أو نقص الدعم من الحكومة ، خاصـةً وأنهـا تستورد الطاقة وعلى رأسه البترين .. وأن ذلك سوف يؤدى إلى إلحاق أضرار جسيمة بالصناعة الوطنية المغربية وأنه يتعارض مع مبدأ التوزيع العادل للمنافع والأعباء المترتبة على تطبيق الاتفاقية)[1] .

ويشكو القطاع الخاص المصرى من ظواهر قريبة مما ذكر (ويقدم أمثلة على ذلك من قائمة الأعباء الـتى توضع على الصناعة المصرية مقارنةً بمثيلاتها فى دول الخليج ، من حيث التعريفة الجمركيـة علـى الآلات والخامات وقطع الغيار ومستلزمات الإنتاج المستوردة ، بالإضافة إلى ضريبة المبيعات ، ورسوم خـدمات الاستيراد ، وتكلفة القروض والفوائد والضرائب على فوائد القروض الأجنبية وضرائب الأرباح التجارية والصناعية ورسم تنمية موارد الدولة واشتراكات التأمينات الاجتماعية ، وتكـاليف تفريـغ الحاويـات

---

[1] جريدة الأهرام ، ٢٠٠٢/١/١٩ ، ص ٢٢ .

فى الموانى .. وجميعها تحمل تمييزاً لصالح الصناعات ذات المنشأ الخليجى بالمقارنة مع الصناعات ذات المنشأ من جمهورية مصر العربية)[1] .

وهنا الوردة .. فلنقفز هنا .. ! كما قال جوته على لسان بطله الروائى ، أى فلنقفز قفزة محسوبة من منطقة التجارة الحرة بالمفهوم الكلاسيكى الذى عفا عليه الزمن إلى منطقة التكامل الإنتاجى والوحدة الاقتصادية بالمفهوم العصرى الذى يتلألأ الآن فوق جبين أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا الشرقية .

فهل نستطيع ..؟ غير أن هذا حديث آخر .. !

---

[1] نفس المرجع .

# الهوامـــش

١- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، تقرير حول آخر التطورات والمستجدات الخاصة بالسوق العربيـــة المشتركة القائمة فى نطاق اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٢/١/٦ ص ٣ .

٢- المرجع السابق ، ص٢.

٣- أنظر : أوسكار لانج ، الاقتصاد السياسي -١- القضايا العامة ، ترجمة د. راشد البراوى ، مراجعة اسماعيل صبري عبد الله ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص١٢٠،

٤- أنظر فى نصوص الاتفاقيات المرجع الوثائقي التالي والذي نعتمد عليه في استعراضـــنا هنـــا ، الإدارة العامة للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية ، مجموعة الاتفاقات والمعاهدات المعقودة فى نطاق جامعـــة الدول العربية ، أكتوبر ( تشرين أول ) ١٩٧٤ .

٥- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، تقرير حول آخر التطورات والمستجدات الخاصة بالسوق العربية المشتركة القائمة فى نطاق اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ، مرجع سابق

٦- د/ محمد عبد الشفيع عيسى ، التعاون الاقتصادي العربي قبل حرب أكتوبر ، ورقة مقدمة إلى نـــدوة حرب أكتوبر بمناسبة مرور ٢٥ عاما ، ١٩٩٨،

٧- أنظر : جامعة الدول العربية : اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ، وانظر أيضا : جامعة الدول العربية ، إعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والبرنامج التنفيذى .

٨- أنظر : الإدارة العامة للشئون الاقتصادية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، قواعد المنشأ العربيـــة لأغراض تطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية .

٩- أنظر : جامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحـــد ، عـــام ٢٠٠١، ص ص ٢٠٩- ٢١٩ :

- تقرير عام ٢٠٠٠ ، ص ص ١٩٩- ٢٠٨ .
- تقرير عام ١٩٩٩ ، ص ص ١٧١-١٧٥.

١٠- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠١ ص ٢١١.

١١- المرجع السابق ، ص ص ٢١٣ - ٢١٥ .

١٢- المرجع السابق مباشرة .

١٣- المرجع السابق جدول ٦-٣ ، ص ٢٢٤ ٠

١٤- نفس المرجع السابق جدول ٦-٦ ، ص ٢٢٣ ٠

١٥- جريدة الأهرام ، ٢٠٠٢/١/١٩ ، ص٢٢ .

١٦- نفس المرجع السابق ٠

الفصل الثالـــث

# موقف مصر فى تجمع الكوميسا

إعداد

أ.د. فادية محمد عبد السلام
المستشار بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية
معهد التخطيط القومى

## مقدمـــة

تأسست جماعة الكوميسا فى عام ١٩٩٤ لتحل محل منطقة التجارة التفضيلية لشرق وجنوب أفريقيـــا والتى ظهرت الى حيز الوجود فى عام ١٩٨١ وذلك فى إطار منظمة الوحدة الإفريقية ، وتعد الكوميســـا واحدة من أكثر تجمعات التعاون الاقتصادى الإقليمى نجاحاً فى أفريقيا ، حيث تعـــززت بخلـــق مجموعـــة من المؤسسات المالية المتخصصة مثل بنك التجارة والتنمية وبيت مقاصة وكذلك بإنشاء شـــركة لإعـــادة التأمين ، وتغطى اتفاقية الكوميسا عدداً كبيراً من القطاعات والأنشطة • ولكن تحدد الهـــدف الرئيســـى لإنشائها فى الأجل المتوسط ٣-٥ سنوات فى تشجيع التكامل الإقليمى من خلال التجارة والاستثمار •

**وعليه يمكن صياغة الأهداف الرئيسية والمؤشرات المرتبطة عبر ثمانية محاور :**

(١) التنمية البشرية وتكامل أسواق العمل •

(٢) التجارة وتكامل الأسواق •

(٣) التعاون فى الإنتاج الصناعى والزراعى •

(٤) تحقيق التكامل المالى والنقدى •

(٥) تنمية البنية الأساسية فى النقل والمواصلات •

(٦) تنمية مصادر الطاقة والموارد الطبيعية •

(٧) الأمن الغذائى •

(٨) توحيد الاهتمامات الإقليمية المرتبطة بالسلام والأمن والبيئة والنوع ، أســـلوب الحكـــم والإدارة والقضايا الثقافية والاجتماعية ومحاربة الإيدز (AIDS) •

وتعتبر مصر من أكثر دول العالم تواصلا مع التكتلات الاقتصادية • وتحتل الأجندة الأفريقية أولويـــة على قائمة اهتمامات مصر • حيث شاركت مصر فى تقديم مقترحات تخص خلق آلية لفـــض المنازعـــات والصراعات الإفريقية وأنشأت معهداً فى القاهرة للتدريب على فض المنازعات والحفاظ على السلام •

ولتتويج هذه الرغبة انضمت مصر عام ١٩٩٨ إلى جماعة الكوميسا ، وتسعى الورقة الحاليـــة لتقيـــيم خبرة مصر وموقفها من الكوميسا وذلك من خلال الآتى :-

(١) المبحث الأول: نظرة عامة على إنجازات الكوميسا •

ويتناول الأهداف والهيكل التنظيمى وإنجازات الكوميسا ثم يستعرض بالمناقشة الحوافز السياســـية والاقتصادية المبررة لتوقيع مصر على اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة•

(٢) المبحث الثانى: الانطلاق من التعاون الاقتصادى الثنائى إلى إقامة منطقة للتجارة الحرة ، وتركز على تحليل علاقات التجارة الثنائية الحالية وموقف موازين التجارة بين مصر وشركائها من الجماعة .

(٣) المبحث الثالث: هل تتوقع مصر أن تستفيد من إقامة منطقة للتجارة الحرة مع دول الكوميسا ؟ ويجيب المبحث على هذا التساؤل من خلال محورين :

المحور الأول: المراجعة النقدية لاطار اتفاقية انشاء منطقة التجارة الحرة من منظور الاطار الزمنى ، درجة الشمول ، قواعد المنشأ ، آليات تسوية المنازعات ، المظاهر التنظيمية والمؤسسية والإجراءات الوقائية والتعويضية .

المحور الثانى :

أ - المكاسب الاستاتيكية المترتبة على خلق التجارة وتحويلها .

ب- المكاسب الديناميكية المرتبطة بالتغيرات فى الاستثمار والنمو .

والواقع أن تقييم خبرة مصر وجهودها مع تجمع الكوميسا يتطلب بيانات متخصصة وتفصيلية تغطى العديد من القطاعات والأنشطة فضلا عن ضرورة إجراء مقابلات مع المسئولين فى وزارتى الخارجية والتعاون الدولى . ويلاحظ أن معظم المعلومات والبيانات المتحصل عليها لم تكن كافية لتحقيق الأهداف العريضة للدراسة . حيث اقتصرت بيانات التجارة الدولية بين مصر والدول أعضاء الكوميسا على سنة واحدة . ولذلك فإنه يتعين العمل على توفير بيانات تفصيلية ولعدد من السنوات من خلال الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .

## المبحث الأول

# نظرة عامة على انجازات تجمع الكوميسا

يأتى انضمام مصر للسوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) فى مرحلة يشهد فيها الاقتصاد العالمى العديد من المتغيرات فى إطار التوجه المتزايد نحو العولمة وتحرير التجارة واقتصاديات السوق المفتوحة والانخراط فى كيانات وتكتلات اقتصادية إقليمية عملاقة ، وعلى ذلك كان انضمام مصر للكوميسا محط اهتمام صانعى القرار فى مصر حيث ظلت تطالب بالانضمام لتجمع الكوميسا إلا أن معارضة كل من السودان و أثيوبيا قد حال دون ذلك نظراً لضرورة توافر الإجماع لقبول الأعضاء الجدد ، غير أن مصر قد نجحت فى النهاية فى الحصول على موافقة المجلس الوزارى لتجمع الكوميسا بالإجماع فى نوفمبر ١٩٩٧ على طلبها بالانضمام للتجمع .

ويعد قبول مصر بالإجماع عضواً فى مجموعة الكوميسا حدثا اقتصادياً هاماً بمختلف المقاييس الاقتصادية ، لأنه يعد أول تجمع اقتصادى تنضم إليه مصر فعلياً على المستوى الإفريقى ، وتهتم مصر فى الوقت الحاضر بزيادة حجم التبادل التجارى مع الدول الأعضاء فى مجموعة الكوميسا ، وتعتبر الكوميسا (*) ثمرة محاولات بدأت فى الستينات والسبعينات بدعم من منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة UNECA .

- عام ١٩٦٥ عقدت اللجنة الاقتصادية اجتماعات لوساكا للتوصية بإنشاء السوق سعياً لدعم التكامل الاقتصادى الإقليمى .

- عام ١٩٧٨ عقد اجتماع لوزراء التجارة والتخطيط بلوساكا أوصى بإنشاء تجمع اقتصادى شبه إقليمى يبدأ بإقامة منطقة تجارة تتحول خلال عشر سنوات إلى سوق مشتركة وتم تشكيل لجنة حكومية للتفاوض على معاهدة إنشاء منطقة للتجارة التفضيلية للاستفادة من وفورات الحجم الكبير للأسواق .

- فى ديسمبر ١٩٨١ تم التوقيع على المعاهدة المنشئة لمنطقة التجارة التفضيلية PTA التى تحولت إلى سوق مشتركة وتم توقيع اتفاق إنشائها فى نوفمبر ١٩٩٣ فى كمبالا / أوغندا وتم التصديق عليها فى ليلونجوى فى ديسمبر ١٩٩٤ .

---

(*) يتسم العدد من دول الكوميسا بانتمائها لأكثر من تجمع اقليمى فى ذات الوقت ولكل من التجمعات برنامجه الخاص للتخفيضات الجمركية مما يخلق المشاكل بشأن اختيار الدولة العضو الذى تعطى له الأولوية فى تطبيق برامجه ، مثال ذلك :-

- تتمتع عشر من دول الكوميسا بعضوية تجمع السادك - تجمع أربع دول من الكوميسا بعضوية الاتحاد الجمركى للجنوب الافريقى ، تتكون جماعة شرق أفريقيا من كينيا ، أوغندا ، وتنزانيا وهم أعضاء فى الكوميسا .

- والجدير بالذكر إن إنشاء الكوميسا يتفق مع أهداف خطة لاجوس التى تبنتها منظمة الوحدة الإفريقية بهدف تشجيع التكامل الاقتصادى الإقليمى للوصول إلى إقامة الجماعة الاقتصادية لإفريقيا ٠

## اعضاء الكوميسا

ضمت المجموعة فى عضويتها ٢١ دولة (بدون مصر) ، من شرق وجنوب إفريقيا وهى انجولا ، بوروندى ، جزر القمر ، الكونغو ، اريتريا ، كينيا ، ليسوتو ، مدغشقر ، ملاوى ، موريشيوس ، موزمبيق ، ناميبا ، رواندا ، سيشل ، السودان ، زيمبابوى ، زامبيا، أوغندا ، تنزانيا ، سوازيلاند وإلى جانب هذه الدول يوجد أربعة دول لم توقع بعد على اتفاقية تأسيس الجماعة وهذه الدول هى بتسوانا ، الصومال ، جيبوتى ، جنوب افريقيا ٠

## الأهداف المستقبلية لجماعة الكوميسا

### تهدف هذه الجماعة إلى تحقيق الآتى :

- العمل على زيادة الاستغلال المشترك للموارد المتاحة بالجماعة من خلال التعاون فى كافة المجالات الاقتصادية ٠
- الوصول إلى درجة عالية من التكامل الاقتصادى عن طريق إزالة معوقات التجارة الإقليمية والاستثمارات وتدعيم الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء وزيادة المنافسة بينها ٠
- تبنى برامج وسياسات اقتصاد كلى مشترك لرفع مستويات المعيشة لشعوب الجماعة ٠
- مساعدة الدول الأعضاء على تطبيق الإصلاحات الاقتصادية اللازمة لزيادة إندماجها فى الاقتصاد العالمى فى ظل قوانين منظمة التجارة العالمية والأعراف الدولية الأخرى ٠

### ولتحقيق هذه الأهداف اتفقت الدول الأعضاء على اتخاذ الاجراءات التالية :

- إنشاء منطقة تجارة حرة مع بداية عام ٢٠٠٠ ٠
- إنشاء اتحاد جمركى مع بداية عام ٢٠٠٤ ٠
- تحرير انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات بين الدول الأعضاء ٠
- إنشاء اتحاد للمدفوعات مع التخطيط لإنشاء اتحاد نقدى وعملة موحدة ٠
- تحقيق حرية حركة رجال الأعمال وذلك بوضع ترتيبات لتأشيرة دخول مشتركة تشمل حق التأسيس فى الدول الأعضاء وإتباع سياسة زراعية تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتى ٠

## الهيكل التنظيمى [1] للكوميسا

### يتكون الهيكل الادارى مما يلى :

- قمة رؤساء الدول والحكومات (وتعقد مرة سنوياً وقد عقدت القمة الرابعة عام ١٩٩٩) .
- المجلس الوزارى (ويعقد مرتين سنوياً) .
- اللجان الحكومية (وتعقد مرتين سنويا) .
- اللجان الفنية .
- السكرتارية .
- لجنة محافظو البنوك المركزية .
- بنك السوق المشتركة لدول شرق وجنوبى افريقيا .
- شركة إعادة التأمين .
- محكمة عدل الكوميسا .
- غرفة المقاصة .
- مؤسسة الجلود والمنتجات الجلدية .
- منظمة الأعمال لشرق وجنوبى أفريقيا .
- اتحاد جمعيات الأعمال النسائية .

## انجازات مجموعة الكوميسا

نجحت الكوميسا بوصفها خلفا لمنطقة التجارة التفضيلية فى إحراز تقوم تجاه التكامل الاقتصادى خاصةً فيما يتعلق بقطاعات التجارة والجمارك والنقل وتنمية أوجه التعاون فى المجال الحالى . وهذا فضلاً عن تحقيق تقدم فى القطاعات الإنتاجية الصناعية والزراعية ، وفيما يلى نستعرض فى نقاط بعض إنجازات الكوميسا [2] :

أ – تم فى ٣١ أكتوبر ٢٠٠٠ "إعلان منطقة الكوميسا للتجارة الحرة" بمشاركة تسع من الدول الأعضاء وهى مصر ، السودان ، كينيا ، جيبوتى ، زامبيا ، زيمبابوى ، مالاوى ، مدغشقر ، موريشيوس ، ويتيح الانضمام لمنطقة التجارة الحرة الاعفاء الكامل للتجارة البينية بين هذه الدول من الرسوم الجمركية (جدول رقم ( ١) .

---

(١) وزارة التعاون الدولى ، قطاع التعاون العربى والافريقى ، تقرير معلومات حول السوق المشتركة ، الدول شرق وجنوب افريقا (غير محدد التاريخ ، وغير منشور) .

(٢) وزارة الخارجية ، وحدة شئون الكوميسا ، منطقة الكوميسا للتجارة الحرة : انطلاقة نحو الاستثمار ، تقرير شامل حول اجتماعات القمة العادية السادسة للكوميسا والاجتماعات التحضيرية ، القاهرة ، ١٦-٢٣ مايو ٢٠٠١ ، ص ١١-١٣ .

ب- من المقرر أن تكون سيشل قد انضمت إلى منطقة التجارة الحرة فى أول يونيو ٢٠٠١ بينما أكدت كلا من بوروندى والكونغو الديمقراطية انضمامها فى أكتوبر ٢٠٠١ وأعربت أوغندا عن استعدادها للانضمام بمجرد انتهاء الدراسة الخاصة بآثار منطقة التجارة الحرة على الحصيلة الجمركية والصناعة والزراعة ٠

ج- وفيما يتعلق بالدول الأخرى غير الأعضاء بالمنطقة تتمتع تجارة مصر معها وفقا لمبدأ المعاملة بالمثل ٠

بنسب الإعفاء التالية :

- ٨٠% مع كل من ارتيريا ، جزر القمر ، أوغندا ٠
- ٧٠% مع الكونغو الديمقراطية ٠
- ٦٠% مع كل من رواندا ، بوروندى ٠

## جدول (١)

### نسب الخفض الجمركي للدول اعضاء الكوميسا

| الدول التى اعلنت انضمامها لمنطقة التجارة الحرة | الدول الغير منضمة لمنطقة التجارة الحرة | |
|---|---|---|
| اعفاء جمركي تام اعتبارا من ٢٠٠٠/١٠/٣١ | البلد | نسبة الخفض الجمركي |
| جيبوتى | سيشل | تنضم إلي منطقة التجارة الحرة في ٢٠٠٠/٦/١ |
| مصر | اوغندا | %٨٠ |
| كينيا | جزر القمر | %٨٠ |
| مدغشقر | ارتيريا | %٨٠ |
| مالاوي | الكونغو الديمقراطية | %٧٠ |
| موريشيوس | رواندا | %٦٠ |
| السودان | بوروندي | %٦٠ |
| زامبيا | انجولا | --- |
| زيمبابوي | اثيوبيا | --- |
| | ناميبيا وسوازيلاند | تنتظران التشاور حول مد الاعفاء الممنوح لهما من المعاملة بالمثل في التخفيضات الجمركية . |

- المصدر : وزارة الخارجية ، مكتب السفير / ابراهيم على حسن مساعد وزير الخارجية للشئون الإفريقية بتاريخ ٢٠٠٠/١١/٧ .

د – لا تتمتع كل من انجولا واثيوبيا بأية تخفيضات جمركية عملا بمبدأ المعاملة بالمثل بينما حصلت كل من ناميبيا وسوازيلاند فى مايو ٢٠٠٠ على استثناء من الالتزام بمبدأ المعاملة بالمثل من منح تخفيضات جمركية للدول الأعضاء لحين دراسة أوضاعها فى ظل عضويتها فى الاتحاد الجمركى للجنوب الافريقى SACU.

هـ– أعلنت موريشيوس قرارها بمنح كافة الدول اعضاء الكوميسا من غير أعضاء منطقة التجارة الحرة تخفيضاً جمركياً بنسبة ٩٠% من جانب واحد بينما أعلنت كل من كينيا وزامبيا منح الكونغو الديمقراطية تخفيضاً جمركياً بنسبة ٧٠% دون الالتزام بمبدأ المعاملة بالمثل رغم عدم قيام الكونغو الديمقراطية بالالتزام بخفض رسومها الجمركية بنسبة ٧٠% . وهو ما التزمت به فى الاجتماع السابع للجنة التجارة والجمارك .

و– يتم التعامل بين مصر ودول الكوميسا على أساس ٤٥% مكون محلى (القيمة المضافة) كشرط لاكتساب المنشأ على أساس مبدأ المعاملة بالمثل بحيث تخضع كل من الصادرات والواردات المصرية لهذه النسبة.

ز – تعتبر الكوميسا هى التجمع الاقتصادى الإقليمى الأول والوحيد فى إفريقيا الذى ينجح فى إقامة منطقة للتجارة الحرة حيث ترتب عل إنشاء هذه المنطقة زيادة حجم التجارة البينية بين دول الكوميسا من ٨٣٤ مليون دولار امريكى فى عام ١٩٨٥ إلى ٤٢٠٠ مليون دولار امريكى فى عام ١٩٩٨ بواقع معدل نمو سنوى يبلغ ١٤% . ومن ناحية أخرى يبرز جدول رقم (٢) نسبة التجارة البينية داخل تجمع الكوميسا والتى وصلت إلى حوالى ٤% من اجمالى تجارتها مع العالم الخارجى عام ١٩٩٩ وذلك بعد توقيع اتفاق انشاء منطقة التجارة الحرة وذلك مقابل ٥% عام ١٩٩٦ ، وهذا يعكس نسبة للتجارة البينية على جانبى الصادرات والواردات على الترتيب ٦% ، ٣% على الترتيب وهى تعد نسب متواضعة جداً مقارنة بنسبة التجارة البينية العربية والتى لا تقل عن ٨% . وقد ساعد التخفيض التدريجى للتعريفات الجمركية فضلا عن انخفاض تكلفة النقل بتجمع الكوميسا بحوالى ٢٥% نتيجة لتطبيق معايير الكوميسا لتسيير النقل [1] على تحقيق نسبة التجارة البينية المشار إليها بين دول هذا التجمع .

---

(١) المرجع السابق مباشرة ، ص ١٣ .

## جدول (٢)

## التجارة البينية لدول الكوميساCOMESA

مليون دولار ٢٠ عضوا

| الدول | الصادرات | | الواردات | | قيمة التجارة | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ١٩٩٦ | ١٩٩٩ | ١٩٩٦ | ١٩٩٩ | ١٩٩٦ | ١٩٩٩ |
| كينيا | ٥٥٤ | ٥٦٢ | ١٨ | ٣١ | ٥٧٢ | ٥٩٣ |
| اوغندا | ٦ | ٣ | ٣٤٢ | ٣٤١ | ٣٤٨ | ٣٤٤ |
| زيمبابوي | ٢١٥ | ١٩١ | ٧٥ | ٥٥ | ٢٩٠ | ٢٤٦ |
| زامبيا | ١٧٧ | ٨٦ | ١١٨ | ٩٢ | ٢٩٥ | ١٧٨ |
| مصر | ٢٨ | ٣٨ | ١٣٠ | ١٤٠ | ١٥٨ | ١٧٨ |
| ملاوي | ٤٨ | ١٨ | ١٣٢ | ١١٥ | ١٨٠ | ١٣٣ |
| السودان | ١٩ | ٣٧ | ٥١ | ٧٩ | ٧٠ | ١١٦ |
| اثيوبيا | ٤٠ | ٦٥ | ٧٤ | ٢٧ | ١١٤ | ٩٢ |
| الكونغو الديمقراطية | ٢٠ | ٦ | ٩١ | ٨٠ | ١١١ | ٨٦ |
| رواندا | ١ | ٣ | ٥١ | ٦٣ | ٥٢ | ٦٦ |
| جيبوتي | ٢٧ | ٥ | ٤٣ | ٥٨ | ٧٠ | ٦٣ |
| موريشيوس | ٧٤ | ٣٢ | ٥٣ | ٣٠ | ١٢٧ | ٦٢ |
| بوروندي | ٤ | ١ | ١٢ | ١٨ | ١٦ | ١٩ |
| مدغشقر | ١٤ | ١٠ | ٧ | ٧ | ٢١ | ١٧ |
| سيشل | ١ | ٠ | ٩ | ١٥ | ١٠ | ١٥ |
| انجولا | ٠ | ٠ | ١١ | ٨ | ١١ | ٨ |
| الكاميرون | ٠ | ٠ | ٧ | ٦ | ٧ | ٦ |
| اجمالى | ١٢٢٨ | ١٠٥٧ | ١٢٢٤ | ١١٦٥ | ٢٤٥٢ | ٢٢٢٢ |
| اجمالي العالم | ١٩٧٠٠ | ١٨٨٠٠ | ٣٢٦٠٠ | ٣٤٦٠٠ | ٥٢٣٠٠ | ٥٣٤٠٠ |
| نسبة مئوية | %٦ | %٦ | %٤ | %٣ | %٥ | %٤ |

- تعتبر بيانات ناميبيا ، اريتريا ، سوازيلاند غير متوفرة .
- المصدر :

Arab Republic of Egypt , Ministry of Economy & Foreign Trade, Economic Digest , Cairo 2001 , p.14

ذ- ساعد بنك السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا على حفز الاستثمار وتقديم تسهيلات ائتمانية لتشجيع التجارة فى هذه الدول باعتمادات بلغت ٣٤٥ مليون دولار امريكى فى الفترة من ٩٢-١٩٩٦ بينما بلغ رصيد استثماراته فى المشروعات ١٤٨ مليون دولار خلال عام ١٩٩٦/٩٥ . وكشف أحدث تقرير للبنك عن قيامه بضخ ٧٠٠ مليون دولار فى مشروعات تنموية خلال عام ١٩٩٨ ، كما شهد العام نفسه زيادة حجم أنشطة تمويل التجارة بمعدل ٣٢,٤% ، كذلك ارتفع رأس المال لشركة إعادة التأمين التابعة للكوميسا ليبلغ ٦,٠٧ مليون دولار وارتفع الدخل الصافى للشركة ليصل الى ٧,٥ (١) مليون دولار . وقد نجحت فى الوقت الحالى بتغطية صفقات فى ١٩ دولة داخل الكوميسا .

ص - قواعد المنشأ في مجموعة الكوميسا : حيث ينص بروتوكول قواعد المنشا علي ان السلع تكتسب صفة المنشأ الوطنى فى إحدى الحالات التالية :

١- إذا كانت السلعة تامة الإنشاء فى الدولة العضو .

٢- إذا كانت قيمة المدخلات من منشأ غير وطنى لا تزيد عن ٦٠% من قيمة السلعة وألا تقل القيمة المضافة التى تمت فى الدولة العضو عن ٤٥% من قيمة السلعة .

٣- بعض منتجات الدول الأعضاء والتى لها أهمية خاصة لعملية التنمية الاقتصادية فى الدول الأعضاء والتى يحددها المجلس الوزارى للكوميسا وتكون القيمة المضافة فى هذه السلع هى ٢٥% .

## وتكمن خطورة قواعد المنشأ السابقة فى الآتى :

- إن معظم السلع التى تشملها هذه القوائم هى سلع هندسية وآلات ومعدات فى الغالب لا تنتج فى الدول أعضاء الكوميسا ولكن يتم إدخالها الى بعض الدول الأعضاء ويتم إعادة تصديرها وهذه السلع تشتمل بالتحديد على ٨٥ بنداً جمركيا .

- إن المجلس الوزارى لا يتبع فى موافقته على هذه السلع مبدأ أهمية هذه السلع لعملية التنمية فى الدول الأعضاء على أساس احتياجاتها الفعلية ولكن السلع الموافق عليها فى هذه القائمة يمكن اعتبارها تهم عملية التنمية فى جميع الأعضاء بصفة عامة ودون دراسة مسبقة .

- من الملاحظ أنه ليس هناك توجهاً فى مجموعة الكوميسا لرفع نسبة الـ ٢٥% اللازمة لموافقة المجلس الوزارى لإكساب السلع صفة المنشأ الوطنى وهو من حقوق المجلس الوزارى

---

١) بنك الاسكندرية ، تجمع الكوميسا .. يفتح آفاقا جديدة للاقتصاد المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الحادى والثلاثون ، ١٩٩٩ ، ص ٦٦ .

للكوميسا ولكن على عكس ذلك هناك اتجاه لخفض نسبة الـ ٤٥% كحد أدنى للقيمة المضافة للسلع لإكسابها صفة المنشأ وذلك بحجة تشجيع الاستثمارات فى الدول الأعضاء .

ولكن هذا التوجه فى تحديد قواعد المنشأ من الممكن أن يحدث ضرراً للدول الأعضاء حيث يؤدى ذلك إلى فقدان الدول الأعضاء للحصيلة الجمركية على سلع واردة من دول ليست أعضاء فى الكوميسا وهو ما يعنى انتقال المزايا إلى طرف ثالث وهو ما يتعارض مع أهداف التكتل الاقتصادى وفى نفس الوقت تتعرض السلع الوطنية المماثلة لمنافسة شديدة تؤثر عليها وهو ما يتوقع معه تأثيرات سلبية على السلع المصرية ويمكن إرجاع ذلك إلى ضعف خبرة دول الكوميسا فى مجال قواعد المنشأ وهو ما يعطى لمصر فرصة كبيرة للقيام بنقل خبرتها التى اكتسبتها خلال المفاوضات مع الاتحاد الأوروبى فى إطار اتفاقية المشاركة المصرية/الأوروبية وكذلك خبرتها فى اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية مع العديد من الدول العربية وفى إطار منطقة التجارة الحرة الكبرى العربية . وقد نجحت مصر بالفعل فى إدخال فقرة جديدة على اتفاقية الكوميسا تتيح لها عدم السماح بنفاذ بعض السلع إلى داخل مصر مستفيدة من النسبة المنخفضة للقيمة المضافة وهى نسبة الـ ٢٥% .

## توحيد وتوفيق الاجراءات والوثائق الجمركية فى الكوميسا

يتم حالياً فى إطار الكوميسا تنفيذ عدد من البرامج الفنية فى مجال توحيد وتوفيق الإجراءات والوثائق الجمركية فى دول الكوميسا ومنها [1] :

- برنامج توحيد وثائق الكوميسا للإفراج الجمركى .
- برنامج توحيد إجراءات الإفراج الجمركى والتعريفة الجمركية الموحدة .
- نظام صك الضمان الجمركى **COMESA Customs Guarantee Scheme** .
- برنامج تعميم استخدام النظام الذاتى لبيانات وإدارة الجمارك **ASYCUDA** المطور من قبل الـ **UNCTAD** ونظام فهرسة المعلومات التجارية **EUROTRACE** المطور من قبل الاتحاد الأوروبى .

وفيما يتعلق بموقف مصر من تنفيذ هذه البرامج فيتم حاليا دراسة ربط نظام الإحصاء الجمركى فى مصر بنظم دول الكوميسا الأخرى من خلال نظام **EUROTRACE** حيث أن نظام **ASYCUDA** يناسب فقط الدول ذات الحجم المحدود فى التعامل التجارى الخارجى وبالتالى لا يؤخذ به فى مصر كما تقوم مصلحة الجمارك بالعمل وفقاً لنظام الإفراج الجمركى

---

[1] وزارة الخارجية ، وحدة شئون الكوميسا ، .. مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥ .

COMESA CUSTOMS DECLARATION CD الـذى يسـتخدم فى وثـائق الصادرات والواردات والتخزين ٠

## الموضوعات النقدية والمالية

تستهدف مؤسسة مقاصة الكوميسا تسهيل تسوية المدفوعات بين دول التجمع الناتجة عن تجارة السلع والخدمات وفقاً لآلية عمل المؤسسة حيث يكون لكل دولة حساب لدى غرفـة المقاصـة يـتم خصـم الالتزامات وإضافة الاستحقاقات له ، وتستخدم الدول عملاتها المحلية فى تسوية حساباتها فيما بينها وتتقدم الدول ست مرات على مدار العام لدفع استحقاقاتها أو لسحب رصيدها الدائن بالدولار الامريكى عـن طريق فرع البنك المركزى الامريكى بنيويورك ، كما يتم منح كل دولة تسهيلات ائتمانية بحـد أقصـى ٢٠% من متوسط تجارتها فى المنطقة خلال آخر ثلاثة أعوام ويتم احتساب المديونية بالوحدة النقدية لمنطقة شرق وجنوب إفريقيا ESACU والتى تعادل وحدة الـ SDR فى صندوق النقد الدولى ٠

## برنامج مواءمة السياسات النقدية والمالية

فى ضوء القرارات التى صدرت خلال الاجتماع الثانى لوزراء مالية الكوميسا والمجلس الوزراء السـابع بكينيا فى عام ١٩٩٩ والتى تتعلق ببرنامج مواءمة السياسات النقدية والمالية للدول الأعضاء تسعى الدول الأعضاء إلى تحقيق الأهداف الآتية :

أ - وضع الخطوط العريضة لتطبيق التحويل المحدود للعملات فيما بينها من أجل تسهيل التبـادل التجارى وانتقال الاستثمارات وتشجيع استخدام العملات المحلية من أجل تقليل تكلفة التحويلات.

ب- العمل على تحويل العملات بصورة محدودة على أن يكون ذلك اختيارياً ٠

ج- مواءمة سياسات الاقتصاد الكلى للدول الأعضاء والتكامل الاقتصادى ٠

د- المواءمة النقدية بين الدول الأعضاء وفقا لاتفاقية أبوجا لإقامة السـوق الإفريقيـة المشـتركة وبالتوازى مع برامج التجمعات الإقليمية الأخرى ٠

هـ- تطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادى من أجل تحقيق المواءمة الاقتصادية ٠

من ناحية أخرى قامت سكرتارية الكوميسا ببحث ميدانى مبدئى لتقييم السياسات النقدية والمالية فى الدول الأعضاء (من بينها مصر) فأتضح الآتى :

- لا تطبق الدول الأعضاء التى شملها البحث التحويل المحدود لعملات الدول الأخرى فى التجمع ويقتصر تطبيق التحويل على ناميبا وسوازيلاند نظرا لعضويتهما فى " المنطقة النقدية المشركة " ، وكينيا وتنزانيا وأوغندا لعضويتهم فى "اتحاد العملة لشرق إفريقيا" .
- تستخدم الدول السياسة السوقية لسعر الصرف ومن الجدير بالذكر أن الدول خفضت قيمة عملاتها لتشجيع التصدير .
- تستخدم البنوك المركزية سلطاتها فى الرقابة على أسواق النقد .
- مازالت بعض دول الكوميسا تفرض قيودا رقابية شديدة على التحويلات النقدية والرأسمالية ولكن بصفة عامة فإن معظم الدول الأعضاء قد حررت سعر الصرف وهو ما يعتبر نجاحاً للمرحلة الأولى من برنامج موائمة السياسات النقدية والمالية لدول الكوميسا .

وقد تم اقتراح بدء برنامج للتنسيق النقدى بتطبيق نظام قابلية العملات الوطنية للتحويل فى المعاملات التجارية فيما بينها .

## ومن ناحية أخرى تشير تقارير الاجتماع إلى الآتى :

- إن تحليل المؤشرات الاقتصادية الكلية للدول الأعضاء رغم أنه يشير إلى حدوث تقدم نحو تحقيق أهداف المرحلة الأولى إلا أنه لا زال هناك تفاوت كبير فى مؤشرات الأداء الاقتصادى للدول الأعضاء ومع هذا فلن يكون ذلك عائقا لتحقيق تقدم نحو مزيد من التنسيق النقدى .
- تمت التوصية بإنشاء كيان للتنسيق يضم خبراء من البنوك المركزية والوزارات المعنية لمتابعة تطبيق السياسات لتحقيق التقارب الاقتصادى وإعداد إجراءات للتنسيق النقدى حتى مرحلة استخدام العملة النقدية الموحدة فى عام ٢٠٢٥ .
- إن عملية تطبيق قابلية العملات للتحويل يتعين أن تتطور وأن تبدأ أولاً فيما بين الدول المجاورة .

وعلى مستوى تنسيق المؤشرات الاقتصادية الكلية حدد برنامج الكوميسا عددا من المؤشرات الاسترشادية للتقارب بين اقتصاديات دول الكوميسا تنطوى على الآتى [1] :

(١) أن تقل نسبة الديون / الصادرات عن ١٥٠% .

(٢) تخفيض نسبة الديون / الإيرادات المالية الى أقل من ٢٥٠% .

(٣) تخفيض حدود انفتاح الاقتصاد مقاسا بنسبة الصادرات للناتج المحلى الاجمالى إلى أقل من ٣٠% .

(٤) الوصول بنسبة الإيرادات الحكومية فى الناتج المحلى الاجمالى إلى أقل من ١٥% .

---

(١) COMESA Centre, COMESA In BRIEF, Nov. 2000, Lusaka, Zambia, P. 12 .

**فيتضح من تحليل جدول رقم (٣) الخاص بالاقتصاد المصري الآتى :**

- أن سعر الصرف (مقاسا بالتغيرات السنوية فى سعر الصرف الحقيقى) أقل تذبذباً .
- نسبة الديون / الصادرات متناقصة عبر التسعينات ولكنها ليست اقل من ١٥٠% .
- أن نسبة الديون /الإيرادات فى اتجاه متناقص وتقل عن ٢٥٠% .
- إن حدود انفتاح الاقتصاد المصرى مقاسا بحصة الصادرات السلعية والخدمية الى الناتج المحلى الاجمالى اقل من ٣٠% (لا تزيد عن ١٧%) .
- إن نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلى الاجمالى أكبر من ١٥% ولكنها تأخذ اتجاها متناقصا .

وهذا المؤشر يعد معقولاً نسبياً ويجعل مصر مؤهلة لتنسيق السياسة الضريبية مع أعضاء الكوميسا الآخرين . وقد تتفق خبرة مصر مع دول افريقية أخرى أمثلة زيمبابوى وانجولا فيما يتعلق بهيكل الضرائب حيث تحتفظ هذه الدول بحصة عالية من الضرائب غير المباشرة فى اجمالى الضرائب [١] .

كذلك تنعكس سلامة السياسات الاقتصادية الكلية فى مصر مقارنة بغيرها من الدول أعضاء الكوميسا فى الأداء الاقتصادى كما تعكسه معدلات النمو المستقرة والموجبة والمحققة خلال التسعينات (جدول رقم ( ٤ ) .

(١) World Bank, African Development Indicators ٢٠٠١, Drawn from World Bank Africa Data Base .

جدول رقم (٣)
مؤشرات اقتصادية كلية بالنسبة لمصر

| السنوات | (bn) US $ الايرادات الحكومية | GDP (bn) US $ | ايرادات / GDP | الديون (bn) | الديون / الايرادات | الصادرات من السلع والخدمات مليون دولار | الديون / الصادرات | معدل التضخم | سعر الصرف الرسمي | سعر الصرف الحقيقي | الصادرات GDP |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٤ | ١٥,٥١٢ | ٤١,١١٤ | ٣٧,٦ | ٣٠,٩ | ١٩٩,٢ | ٥٨٩٨,١ | ٥٢٣,٩ | %٩ | ٣,٣٨٨٧ | ٣,١٠٩ | ١٤,٤ |
| ١٩٩٥ | ١٦,٣٦ | ٤٣,٠٢٣ | ٣٨,١ | ٣٣ | ٢٠١,٧ | ٧٢٥٦ | ٤٥٤,٨ | %٩,٣ | ٣,٤٠٥٩ | ٣,١١٦ | ١٦,٩ |
| ١٩٩٦ | ١٧,٩ | ٤٥,٢٥٥ | ٣٩,٧ | ٣١,١ | ١٧٣,٧ | ٥٣٤١,٤٥ | ٥٨٢,٢ | %٧,٣ | ٣,٤٠٢٥ | ٣,١٧١ | ١١,٨ |
| ١٩٩٧ | ١٩ | ٧٠,٧٥٣ | ٢٦,٩ | ٢٨,٨ | ١٥١,٦ | ٨٢٩٣,١٥ | ٣٤٧,٣ | %٦,٢ | ٣,٣٩٧ | ٣,١٩٩ | ١١,٧ |
| ١٩٩٨ | ١٩,٩١٢ | ٧٤,٧٠٢ | ٢٦,٩ | ٢٨,١ | ١٤١,٢ | ٧٧٩٢ | ٣٦٠,٦ | %٤,٣ | ٣,٤١٣٢ | ٣,٢٧٢ | ١٥,٤ |
| ١٩٩٩ | ٢١,٤٣٧ | ٧٨,٩٥ | ٢٧,٣ | ٢٨,٢ | ١٣١,٥ | ٧٧٣٠ | ٣٦٤,٨ | %٣,٧ | ٣,٤١٨٤ | ٣,٢٩٦ | ٩,٨ |
| ٢٠٠٠ | ٢١,٣٦٧ | ٨٢,٣٠٦ | ٢٧ | ٢٨,١ | ١٣١,٣ | | | %٣ | ٣,٦٠٦٧ | ٣,٥٠٢ | |

المصدر : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية .

Ministry of Economy and Foreion Trade, w.ww . economy . gov. eg, new and National Bank of Egypt, The Economic Bulletin, No 4,2000

## جدول (٤)

## معدلات النمو في G D P لدول الكوميسا خلال ٩٥- ١٩٩٩

| الدولة | ١٩٩٥ | ١٩٩٦ | ١٩٩٧ | ١٩٩٨ | ١٩٩٩ |
|---|---|---|---|---|---|
| انجولا | %١٠ | %١٠ | %٦ | %٣ | %٣ |
| بوروندى | -%٧ | -%٨ | صفر | %٥ | -%١ |
| الكاميرون | -%٤ | صفر | صفر | صفر | -%١ |
| الكونغوالديمقراطية | %١ | -٠ر١% | -%٦ | %٣ | غير متاح |
| جيبوتي | -%٤ | -%٥ | %١ | %١ | غير متاح |
| مصر | ٧ر٤% | %٥ | ٥ر٥% | ٦ر٥% | %٦ |
| ارتيريا | %٣ | %٧ | %٨ | %٤ | %١ |
| اثيوبيا | %٦ | %١١ | %٥ | -%١ | %٦ |
| كينيا | %٤ | %٤ | %٢ | %٢ | %١ |
| مدغشقر | %٢ | %٢ | %٤ | %٤ | %٥ |
| ملاوى | %١٧ | %٧ | %٤ | %٢ | %٤ |
| موريشيوسي | %٥ | %٦ | %٦ | %٦ | %٣ |
| رواندا | %٣٤ | %١٦ | %١٣ | %١٠ | %٦ |
| فامبيا | %٤ | %٢ | %٣ | %٢ | %٣ |
| سيشل | -%١ | %٥ | %٤ | %٢ | %٢ |
| السودان | غير متاح | غير متاح | %١٠ | %٦ | %٥ |
| سوازيلاند | %٣ | %٤ | %٤ | %٢ | %٢ |
| اوغندا | %١٢ | %٩ | %٥ | %٦ | %٧ |
| زامبيا | -%٢ | %٧ | +%٣ | -%٢ | %٢ |
| زيمبامبوي | صفر | %١٠ | %٣ | %٤ | صفر |

المصدر : Ministry of Economy , ... Op. Cit ,

بالإضافة إلى معايير التقارب المقترحة فى إطار برنامج التنسيق النقدى لجماعة الكوميسا فإن الإطار التنفيذى قد استند على ضرورة قيام الدول الأعضاء بتطبيق القابلية المحدودة لتحويل العملة وذلك من اجل تحقيق تدفق التجارة والاستثمار • هذا وقد ترك للدول التى تتبنى قابلية التحويل المحدودة للعملة حرية اختيار ذلك بحيث تتطور هذه القابلية المحدودة إلى ترتيبات بين الدول الأعضاء التى لها علاقات تجارة واستثمار حدودية قوية عندما ينمو الطلب على العملات الإقليمية •

## الجوانب الايجابية فى انضمام مصر الى الكوميسا

يأتى الانضمام إلى عضوية السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا الكوميسا متمشياً مع توقيع مصر على اتفاقية أبوجا المنشئة للجماعة الاقتصادية الإفريقية فى عام ١٩٩١ والتى تستهدف الآتى :

- التحرير الكامل لحركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأفراد بين الدول الأعضاء •
- وضع سياسة تجارية موحدة إزاء الدول الأخرى وإنشاء تعريفة جمركية موحدة وإنشاء اتحاد اقتصادى ونقدى إفريقى فى ضوء مفهوم ينصب على أن التعاون الإقليمى الفعال سوف يساعد على التغلب على المشكلات الاقتصادية •

## ويمكن أن يكون لانضمام مصر الى الكوميسا جوانب ايجابية متعددة هى :

- الارتباط بسوق كبير يبلغ تعداده حوالى ٣١٠ مليون نسمة وما يحمله من فرص متاحة أمام الصادرات المصرية بالإضافة إلى مجموعة العوامل الأخرى المرتبطة بالحصول على مجموعة هامة من المواد الخام والسلع الغذائية التى تتمتع بالفعل بتعريفة جمركية منخفضة، وتتركز الصادرات المصرية فى الأدوية ، المنتجات الكيماوية ، المنتجات الجلدية، المنتجات البترولية ، منتجات الألمونيوم •
- كذلك فإن جميع دول حوض النيل (الايدوجو) وهى السودان ، إثيوبيا ، أوغندا ، كينيا ، رواندا ، بوروندى ، تنزانيا ، الكونغو هى أعضاء فى الكوميسا ، ويعتبر انضمام مصر إلي هذه المنطقة تدعيما لدورها الحيوى فى مجموعة دول الاندوجو •
- وفيما يخص المخاوف الخاصة بتأثر الحصيلة الجمركية نتيجة إلغاء الرسوم على السلع مثل التبغ والشاى فإن الاتفاقية تمنح الحق لأى دولة تواجه بعض المصاعب نتيجة تطبيق أحكام الفصل الخامس منها فى اتخاذ الإجراءات الضرورية لحماية اقتصادها بعد إخطار سكرتير المنظمة •

- لا تملك غالبية دول المجموعة إقامة صناعات متقدمة وهى دول فى مجملها تعتمد على الواردات لمواجهة كافة احتياجات الاستهلاك من السلع المعمرة والصناعات المنزلية من ألومنيوم وزجاج ومستحضرات التجميل والأسمدة مما يتيح فرصاً تصديرية كبيرة أمام المنتجات المصرية (جدول رقم (٥) .
- وجود ترتيبات بين دول المجموعة لوضع آلية ضمان الصادرات ضد المخاطر السياسية والتجارية والتى كانت بمثابة عائق أمام الصادرات المصرية .

**غير أن تحقيق هذه المزايا لا ينفصل عن الوعى بكيفية التعامل مع الخصائص التالية لدول المجموعة :**

- تتسم اقتصاديات هذه الدول كغيرها من دول القارة الإفريقية بمحدودية الإنتاج وعدم تنوعه وغالبيتها تعتمد على تصدير المواد الأولية (جدول رقم٥) حيث تستورد كافة مستلزماتها من السلع المصنعة مما أدى الى تدهور شروط التبادل التجارى لغير صالحها كنتيجة للتقلبات فى أسعار المواد الأولية .
- ترتبط اقتصاديات بعض هذه الدول بالشركات العابرة التى تمتلكها الدولة الأم ، كما أن البعض ينخرط فى دائرة نفوذ سياسى خارجى (الفرنكفون / الكومنولث) .
- يعتمد العديد من هذه الدول على سياسة المحصول الواحد (كالفول السودانى / الكاكاو والبن ، المطاط) .
- الاستقرار على أساليب محددة فى البيع فهناك اسلوبين رئيسيين يتم البيع على أساسهما [١] .

---

(١) عصام رفعت ، الكوميسا : الفرص وثمن الانضمام ، آفاق افريقية ، دورية فصلية تعنى بالقضايا الافريقية ، العدد الأول ، ربيع ٢٠٠٠ ، ص ٩٧-٩٨ .

جدول رقم (٥)
أهم المؤشرات الأساسية لاقتصاديات دول الكوميسا

| الدولة | المساحة بالألف كيلو متر | السكان بالمليون نسمة | النمو % | اللغة | الناتج المحلي بالمليار دولار | متوسط نصيب الفرد بالدولار | العملة وسعر الصرف الدولار يعادل | معدل التضخم % | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| السودان | ٢٣٧٦ | ٢٧,٨٦١ | ٣,٠٦ | العربية/لهجات محلية | ٧,٨٠١ | ٢٨٠ | جنيه سوداني ٢٧٠٠/٢٥٠٠ | ١٣٣ | أهم الصادرات : القطن ،الفول السوداني ، الصمغ العربي ، السمسم ، الكسب والعلف ، الجلود ، الحيوانات الحية ، اللحوم . أهم الواردات : المنسوجات ، معدات النقل ، الأدوية والكيماويات ، الالات وقطع غيارها ، خامات ومدخلات صناعية ، سلع غذائية مصنعة . |
| اثيوبيا | ١٠٠٠ | ٦٠ | ٢,٣ | الأمهرية/لغة العفر/الانجليزية/العربية | ٦,٥ | ١١٠ | بير ٦٢٥٠ | ١٠ | أهم الصادرات : البن ، السمسم ، الجلود ، البقول . أهم الواردات : الأدوية ، معدات النقل ، بترول خام ومنتجاته |
| كينيا | ٥٦٩ | ٢٨ | ٢,٦ | الانجليزية/لهجة محلية | ٩,٣ | ٣٣٠ | شلن كيني ٥٩,٧٠٧ | ١,٧ | أهم الصادرات : بن ، الشاى ، ومنتجات لحوم ، جلود وصلال ، ذرة ، سيزال . أهم الواردات : بترول خام ومنتجاته ، ومنتجات حديد وصلب ، أرز ، أسمدة ، أدوية . |
| اوغندا | ٢٠٠ | ٢٠ | ٣,١ | الانجليزية/لهجة محلية | ٦,٦ | ٣٢٠ | شلن أوغندى ١٢٣٣,٨ | ٦,١ | أهم الصادرات : بن يمثل حوالى ٦٠% من اجمالى حصيلة الصادرات ، ذرة ، جلود ، شاى ، أسماك ، حيوانات حية . أهم الواردات : بترول خام ومنتجاته ، سيارات ومعدات نقل ، حديد ومصنوعاته ، أدوية ، منسوجات ، صابون . |
| تنزانيا | ٨٨٤ | ٣١ | ٣ | الأمريكية/سواحلى ولهجات أخرى | ٦,٦ | ٢١٠ | | N/A | أهم الصادرات : الشاى ، البن ، القطن ، السيزال ، توابل وعطارة (مصدرها جزر زنزبار أحد أقاليم تنزانيا ، أسماك بحرية ونيلية) ، أخشاب |
| ناميبيا | ٨٢٣ | ٢ | ٢,٩ | الانجليزية/ | ٣,٦ | ٢٢٢٠ | دولار راند جنوب افريقيا ٥,٠٥١ | ١١ | أهم الصادرات : بعض المعادن ومنتجات المراعى والأسماك . أهم الواردات : نظرا لعدم اكتمال البنية الأساسية للدولة يتم استيراد كافة الاحتياجات وتعد دولة جنوب افريقيا أهم الشركاء التجاريين . |
| زيمبابوى | ٣٨٧ | ١١ | ٢,٣ | الانجليزية/لهجات محلية | ٨,٦ | ٧٥٠ | دولار زيمبابوى السوق السوداء ٢٥ | ٢٥,٨ | أهم الصادرات : تبغ تمثل حوالى أكثر من ٧٠% من حصيلة الصادرات ، الشاى وبعض المعادن . أهم الواردات : الالات والمعدات ، الأدوية ، المحضرات الغذائية ، بترول خام ومنتجاته . |
| روندا | ٢٥ | ٨ | ١,٨ | فرنسية/لهجات محلية | ١,٧ | ٢١٠ | فرانك رواندى ٣٠٨,٨٦٩ | ٢٢ | أهم الصادرات : البن ، الشاى . أهم الواردات : الملابس ، الالات والمعدات ، الأدوية ، منتجات بترولية . |
| بورندى | ٢٦ | ٧ | ٢,٦ | فرنسية/لهجات محلية | ١,٢ | ١٨٠ | فرانك بوروندى ٤٠٩,٣٠٠ | ١٩,٢ | أهم الصادرات : البن ، الشاى ، الجلود . أهم الواردات : المنتجات البترولية . |
| انجولا | ١٢٤٧ | ١١ | ٣,١ | البرتغالية/لهجات محلية | ٣,٨ | ٣٤٠ | كوانزا ٣٢ | ٢٠ | أهم الصادرات : البترول الخام ، معادن نادرة ، حديد ، نحاس ، زيت نخيل . أهم الواردات : المواد الغذائية ، الملابس والمنسوجات ، الأدوية . |
| الكونغو | ٢٢٦٧ | ٤٧ | ٣,٢ | الفرنسية/لهجات محلية | ٥,١ | ١١٠ | فرانك افريقى | ١٢ | أهم الصادرات : بن ، نحاس ، زيت نخيل ، اخشاب . أهم الواردات :آلات ومعدات وأجهزة ، مواد غذائية (أرز - سكر ، أدوية وملابس) |
| موريشيوس | ٢ | ١ | ١,١ | لهجة محلية | ٤,٣ | ٣٨٠٠ | روبية موريشيوس | ٩,٤ | أهم الصادرات : السكر ، الشاى ، التبغ ، التوابل . أهم الواردات : الأجهزة والمعدات ، الأدوية ، مواد خ . |
| ملاوى | ٩٤ | ١٠ | ٢,٧ | الانجليزية/ولهجات محلية | ٢,٣ | ٢٢٠ | كواتشا ٢٥,٩٨٥ | ٨٣,٣ | أهم الصادرات : تبغ (تمثل أكثر من ٧٠% من حصيلة الصادرات ) ، الشاى ، الذرة ، زيت عباد الشمس . أهم الواردات : معدات النقل ، أدوية ، آلات ، منسوجات . |
| زامبيا | ٧٤٣ | ٩ | ٢,٨ | الانجليزية/ولهجات محلية | ٣,٦ | ٣٨٠ | كواتشا ١٨٥١,٨ | ٨٩ | أهم الصادرات : نحاس (يمثل أكثر من ٧٠% من حصيلة الصادرات) ، تبغ ، كوبلت . أهم الواردات : منتجات بترولية ، ذرة ، أسمدة ، آلات ومعدات ، أدوية ، أغذية ومشروبات . |
| جزر القمر | ٢٢ | ٠,٥١٨ | ٣,٥٥ | الفرنسية والعربية/لهجات محلية | ٠,٢٠٨ | ٤٠٠ | فرنك قمرى ٤٥١,٥٠٠ | ١٥ | أهم الصادرات : بن ، تبغ ، زيوت أساسية . أهم الواردات : أرز ، سكر وعسل ، اسمنت ، منتجات حديدية ، ملابس جاهزة . |
| سيشل | ٠,٥ | ٠,٠٧٨ | ٠,٧٦ | لغات محلية/انجليزية | ٠,٥٣٧ | ٦٨٨٠ | روبية سيشل ٥,١٢٦ | ٢% | أهم الصادرات : أسماك ، مشروبات ، بن : تبغ . أهم الواردات : أرز ، منتجات بترولية ، زيوت نباتية ، أسمنت ، منتجات حديد وصلب ، ألومنيوم ، ملابس جاهزة . |
| سوازيلندا | ١٧,٢ | ٠,٩٥٢ | ٣,٢٤ | انجليزية وسوانى | ١,٣٦٩ | ١٤٤٠ | ايمالنجينى ٥,٠٥١ | ١٤,٧ | أهم الصادرات : الماس . أهم الواردات : كافة المنتجات وتعتمد اعتمادا كاملا على دولة جنوب افريقيا . |
| جيبوتى | ٢٣,٢ | ٠,٦٣٦ | ١,٥١ | فرنسية/لهجات محلية | ٠ | ٠ | فرانك ١٧٧,٧٢١ | ٤,٩ | أهم الصادرات : الصوف ، الموهير ، الماس . أهم الواردات : أغذية والمشروبات ، الكيماويات ووسائل النقل . |
| مدغشقر | ٥٨٢ | ١٤ | ٢,٨٣ | الفرنسية مالا جاش | ٣,٦ | ٢٥٠ | فرنك مالا جاش | ٣٥ | أهم الصادرات : فواكه ، أسماك ، زيوت عطرية وتوابل . أهم الواردات : أدوية ، معدات نقل ، آلات ومعدات وأغذية مجهزة ، ومنتجات بترولية . |
| ارتيريا | ١٠١ | ٣,٨٢٧ | ٢,٧٩ | عربية ايطالية | ٠,٨٠١ | ٢١٠ | ناكفا تعادل لبيير = ١٠٠ سنت | ١٠ | أهم الصادرات : أسماك ، حيوانات حية ، لحوم ؛ ومنسوجات . أهم الواردات : أغذية مجهزة ومنتجات بترولية ، أدوية ، آلات ومعدات . |

المصدر : محمد نبيل الشيمى ، السوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا COMESA ، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، (تقرير غير منشور وغير محدد التاريخ ) .

- نظام البوردات فى المناطق التى كانت أصلا مستعمرات إنجليزية (كهيئة تسويق الكاكاو ، هيئة تسويق البن) .
- نظام المؤسسات فى المناطق التى كانت فى الأصل مستعمرات فرنسية من خلال إنشاء فروع للشركات الأجنبية الكبرى فى الدول المنتجة .

**تقوم استراتيجية التوجه الاقتصادى المصرى نحو افريقيا على عدد من المرتكزات :**

أ – اختيار عدد من الدول الأعضاء فى الكوميسا (أوغندا – كينيا – انجولا – تنزانيا) التى يتوافر بها المواد الخام التى تستخدم فى إنتاج العديد من السلع المصرية على أن تقوم مصر بإنشاء شركات مشتركة فى هذه الدول مستفيدة فى ذلك من مزايا الاستثمار التى تقدمها هذه الدول .

ب– أن يتم تنشيط المكاتب التجارية المصرية فى هذه الدول وأن يتم الإسراع فى إعادة هيكلتها وتطوير مكاتب شركة النصر للاستيراد والتصدير وأن يصاحب ذلك إقامة معارض دائمة ومتنقلة للمنتجات المصرية لخلق نمط استهلاك لها فى هذه الدول .

ج– أن يقوم رجال الأعمال بدراسة أسواق هذه الدول للتعرف على الأنماط الاستهلاكية لوضع آلية تصدير مناسبة تؤهلها لتثبيت أقدامها فى أسواق الكوميسا من خلال مراكز مصرية أو مشتركة لتجميع السلع الصناعية المصرية الخفيفة ، ويمكن أن تشمل هذه المراكز بعض الصناعات المصرية التى تعتمد على خامات دول الكوميسا نفسها مثل الصناعات الجلدية والأثاث وذلك بدلاً من استيراد هذه المواد الخام من دولِ الكوميسا وتصنيعها فى مصر وإعادة تصديرها إليها وهو ما يتيح للسلع المصرية مركزاً تنافسيا أفضل .

د– أن تقوم مصر بالتفاوض مع بعض الدول المتقدمة ، خاصة تلك التى يوجد طلب كبير على منتجاتها فى أسواق الكوميسا ، لإنشاء مشروعات مشتركة مع هذه الدول المتقدمة سواء فى مصر أو فى دول الكوميسا وذلك لإنتاج هذه السلع والاستفادة من الخبرات المصرية والأيدي العاملة الرخيصة وذلك لمنافسة السلع التى تنتجها دول أفريقية أخرى مثل جنوب إفريقيا بالتعاون مع دول متقدمة صناعيا وتكنولوجيا .

ع– أن يتم الإسراع فى تسيير خط ملاحى منتظم بين مصر ودول الكوميسا وكذلك تشجيع شركات القطاع الخاص المصرية فى مجال النقل البرى بإنشاء خط برى يربط بين أهم موانىء دول الكوميسا والدول الأخرى خاصةً الدول الحبيسة ، وكذلك تشجيع هذه الشركات على شراء مناطق تخزين بهذه الموانىء لتخزين السلع الواردة من مصر . على صعيد آخر يجب الإسراع

فى إنشاء شبكة الاتصالات بين مصر ودول الكوميسا تشمل الاتصالات السلكية واللاسلكية والتليفونية والانترنت .

ذ- الإسراع نحو اكتشاف أسواق الخدمات فى دول الكوميسا وخاصةً خدمات المقاولات والاستثمارات والتأمين والخدمات المصرفية .

بالإضافة إلى ما سبق بخصوص الموقف التنفيذى لمصر فيما يتعلق بقضايا التجارة والجمارك والتكامل الإقليمى والموضوعات النقدية فإن هناك مسائل أخرى يتعين الإشارة إليها لتوضيح موقف مصر بخصوصها مثل : الاستثمار ، الصناعة ، الزراعة ، البنية الأساسية ، الطيران المدنى ، الأرصاد الجوية ، النقل والمواصلات ، الاتصالات ، تكنولوجيا المعلومات .

## أولاً : الاستثمار

نصت معاهدة الكوميسا فى مادتيها ١٥٨ ، ١٥٩ على أنه فى "نطاق التعاون فى مجال تشجيع وحماية الاستثمار يتعين أن تعمل الدول على منح المستثمرين معاملة عادلة ومتساوية وتهيئة مناخ يتسم بالأمان والشفافية وإزالة كافة العوائق للإسراع بتحرير أجهزة وإجراءات الاستثمار ، ويتم حاليا تنفيذ مشروع دليل المستثمر الإقليمى بهدف مواءمة النظم الاستثمارية فى دول الكوميسا .

هذا وقد سبق لمصر أن تقدمت بعرض لاستضافة مقر وكالة الاستثمار الإقليمية للكوميسا **Regional Investment Agency (RIA)** .

## ثانياً : فى المجال الصناعى

١- تعمل الدول الأعضاء على إنشاء مركز لتشجيع الآلية التنموية الصناعية وتشجيع التعاون فى مجال التنمية الصناعية بين الدول الأعضاء ومساعدتها على انشاء مؤسسات التنمية الصناعية المحلية والمساعدة فى تدريب وتنمية مهارات العاملين فى المجال الصناعى بما فى ذلك رجال الإدارة والتسويق وتنظيم وإدارة بنك معلومات لتوفير المعلومات الصناعية ، والمساعدة فى التوصل إلى إعداد معايير موحدة للقياس ورقابة الجودة .

٢- وضع نظام للقياس الموحد والجودة والاختبار ( **SQMT** ) ، ويخضع الاختبار لكل من **ISO 9000 , ISO 14000** ( الخاصة بالبيئة ) لتكون المنتجات الصناعية فى الدول الأعضاء منافسة فى أسواق التصدير العالمية ، وعليه قامت مصر بموافاة السكرتارية بالنظام المطبق للمعايير فى مصر .

## ثالثا : الزراعـــة

تنص المادة ١٢٩ من معاهدة الكوميسا على أن أهداف التعاون فى القطاع الزراعى تتمثـل فى تحقيـق الأمن الغذائى وترشيد الإنتاج الزراعى داخل تجمع الكوميسا ، وتعمل الدول الأعضاء على بناء سياسـة زراعية مشتركة وعلى تحقيق الاكتفاء الذاتى من المواد الغذائية مع التركيز على زيادة إنتاجيـة الحبـوب والمواشى ومنتجات الغابات ومصايد الأسماك .

وتقوم السكرتارية بالتعاون مع منظمة الزراعة والغذاء العالمية FAO فى بناء الاسـتراتيجية الزراعيـة الإقليمية وتحقيق الأمن الغذائى .

## رابعاً : البنية الأساسية

بدأ تطبيق برنامج تحرير النقل الجوى فى الكوميسا فى أعقـاب قـرار المجلـس الـوزارى فى نـيروبى وفى مايو ١٩٩٩ ، حيث تم الانتهاء من تطبيق المرحلة الأولى من البرنامج وقامت سبع دول مـن بينـها مصر بتنفيذها بالكامل.وقد أصدر الاجتماع الثالث لمديرى هيئات الطيران المدنى عدداً من التوصيات :

- حث الدول الأعضاء على توقيع البرتوكول المتعلق بحرية انتقـال الأفـراد والخـدمات بتجمـع الكوميسا وتكثيف الجهود لحل المشاكل الإقليمية القائمة لتعظيم الاستفادة من تحرير النقل الجوى .
- تكثيف الجهود الدبلوماسية .
- وضع قواعد للمنافسة فى مجال النقل الجوى للكوميسا .

## خامساً : الأرصاد الجوية

حيث يشمل التعاون فى هذا المجال بتبادل المعلومات الخاصة بالأرصاد الجوية فى دول الكوميسا ودعـم مراكز مراقبة التصحر فى الدول الأعضاء والتدريب والتعاون مع منظمة الأرصاد الجوية العالمية .

## سادساً : النقل والمواصلات

١- حيث تدعو الكوميسا إلى تطبيق معايير للتحكم فى الأحمال المحورية علـى الطـرق فى منطقـة الكوميسا عن طريق استخدام شهادات للأحمال المحورية على هذه الطرق . هذا وقد وافقت وزارة النقل المصرية على ما تم التوصل إليه فى إطار الكوميسا بشأن الحدود المنسقة للحمولات والأبعـاد المحورية للشاحنات .

٢- أما مشروع التأمين الإقليمى للطرف الثالث "الكارت الأصفر" فلم تشترك فيه مصر حيث لا يوجد تواصل برى للطرق بها مع دول الكوميسا حتى الآن .

٣- الاتصالات : حيث يعتبر مشروع شركة اتصالات الكوميسا COMTEL من أهم مشروعات البنية الأساسية ذات التأثير على الأهداف طويلة المدى للتكامل الإقليمى فى إطار الكوميسا حيث سيسهم بشكل مباشر فى زيادة التنافسية الاقتصادية لمنظمة الكوميسا والترويج لها لمنطقة جاذبة للاستثمارات .

وقد قام عدد من هيئات الاتصالات بالدول الأعضاء بالتوقيع على اتفاق المساهمين الخاص بالشركة وهى مصر ، كينيا ، ارتيريا ، ملاوى ، موريشيوس ، السودان ، أوغندا ، كما قامت عدة دول بسداد مساهماتها فى ميزانيتها وهى مصر ، ارتيريا ، كينيا ، مالاوى .

٤- تكنولوجيا المعلومات : تقدمت منطقة التجارة الخارجية المصرية باقتراح لإنشاء شبكة تضم نقاط التجارة فى دول الكوميسا .

٥- المرأة العاملة : سيكون على مصر أن تشارك فى برنامج الكوميسا الخاص بالمرأة العاملة خاصة عن طريق تشجيع جمعية سيدات الأعمال المصرية على الانضمام الى اتحاد المؤسسات الوطنية للمرأة العاملة .

المبحث الثـــانى

# الانطلاق من التعاون الاقتصادى الثنائى الى إقامة منطقة للتجارة الحرة

## علاقات التجارة الحالية بين مصر ودول الكوميسا

- لا تحتل دول الكوميسا (٢٠ دولة) إلا مكانة هامشية فى تجارة مصر الخارجية ، فطبقا لإحصاءات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء للفترة ٩٨-٢٠٠٠ نجد أن مجمل التبادل التجارى بين مصر وهذه الدول يبلغ فى المتوسط ١٩٦,٨ مليون دولار سنويا وهو ما يمثل نحو ١% تقريبا من اجمـــالى تجارة مصر الخارجية (جدول ٦) وتنطبق هذه الصورة على كـــل مـــن الصـــادرات والـــواردات ٠ فصادرات مصر الى دول الكوميسا تتراوح ما بين ١% الى ١,٥% من اجمالى الصـــادرات الكليـــة خلال عامى ٩٨ ، ١٩٩٩ ٠ أما الواردات من دول الكوميسا (جدول ٦) فقد كانت تمثـــل هـــى الأخرى نسب تتراوح ما بين ٠,٨% ، ٠,٩% من اجمالى الواردات الكلية لمصر خلال عامى ٩٨ ، ١٩٩٩ على الترتيب ، وهذه الصورة تبرز عجزاً تجارياً يتجاوز ٩٠ مليون دولار خـــلال العـــامين المذكورين وعجزاً أكبر يصل الى ١٤٠ مليون دولار عام ٢٠٠٠ ، وتخفى هذه الصـــورة الإجماليـــة اختلالاً واضحاً (أو تركزاً شديداً) لتجارة مصر مع جماعة الكوميسا وذلك من حيث التوزيع الجغرافى للتجارة بين كل من الدول والأقاليم والتجمعات الاقتصادية داخل هذه المنطقة (جدول ٧) ٠

- فعلى جانب الواردات استأثرت خمس دول (بالأحرى أربع دول) السودان ، إثيوبيـــا ، كينيـــا ، مالاوى وتنزانيا (تستبعد تنزانيا لصغر حجم التعامل معها) بغالبية الواردات بما يتجـــاوز ٩٣% مـــن اجمالى الواردات ٠

- وعلى جانب الصادرات تستأثر ثلاث دول هى السودان ، إثيوبيا ، كينيا بما لا يقل عـــن ٧٥% من اجمالى الصادرات المصرية أما باقى دول الكوميسا سواء على جانب الـــواردات أو الصـــادرات فترتبط بمكانة هامشية فى تجارتها مع مصر ٠

- وعلى المستوى الإقليمى فيتضح بجلاء أن الجانب الأكبر من تجارة مصر يتركـــز فى دول حـــوض النيل ٠

## جدول (٦)

## بالميزان التجاري لدول الكوميسا

## خلال الفترة من ١٩٩٨وحتي ٢٠٠٠

(القيمة بالمليون دولار)

| الدولة | ١٩٩٨ | | | ١٩٩٩ | | | ٢٠٠٠ | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | واردات | صادرات | الميزان التجاري | واردات | صادرات | الميزان التجاري | واردات | صادرات | الميزان التجاري |
| السودان | ١٤,٨٣ | ٢١,١٩ | ٦,٣٦ | ٣٦,٨٦ | ٣٣,٧٩ | -٣,٠٧ | ٥٨,٦٧ | ٢٥,٨٣ | -٣٢,٨٤ |
| اثيوبيا | ٢١,٩٩ | ١,٤٧ | -٢٠,٥٢ | ١٣,٧٧ | ١,١١ | -١٢,٦٦ | ٥,٥٧ | ١,٦٨ | -٣,٨٩ |
| انجولا | ٠,٠٧ | ٠,٠٨ | ٠,٠١ | ٠,٠٠ | ٠,٢١ | ٠,٢١ | ٠,٠٤ | ٠,٥٠ | ٠,٤٦ |
| اوغندا | ٠,٢١ | ١,١٥ | ٠,٩٤ | ٠,٠٩ | ٠,٨٨ | ٠,٧٩ | ١,١٧ | ٠,٧٢ | -٠,٤٥ |
| الكنغو | ٠,١٠ | ٠,٠٢ | -٠,٠٨ | ٠,٠٠ | ٠,٤٠ | ٠,٤٠ | ٠,٠٠ | ٠,٤٦ | ٠,٤٦ |
| زيمبابوي | ٠,٩١ | ٠,٣٤ | -٠,٥٧ | ٣,٠٢ | ٠,٦٨ | -٢,٣٤ | ٢,٠٤ | ٢,٦٢ | ٠,٥٨ |
| زامبيا | ٠,٠٤ | ٠,١٥ | ٠,١١ | ٠,٢٣ | ٠,١٠ | -٠,١٣ | ٩,٥٩ | ٠,٣٨ | -٩,٢١ |
| موزابيق | ٠,٠٠ | ٠,٢٧ | ٠,٢٧ | ٠,٠٠ | ٠,٠٤ | ٠,٠٤ | ٠,٠٠ | ٠,٠٨ | ٠,٠٨ |
| كينيا | ٦٣,٨٤ | ١,٧٦ | -٦٢,٠٨ | ٧٩,٢٤ | ٨,٦٨ | -٧٠,٥٦ | ٩٥,٩٧ | ٩,٧٠ | -٨٦,٢٧ |
| مالاوي | ٢٢,٤٥ | ٠,٠١ | -٢٢,٤٤ | ٦,٦١ | ٠,٠٥ | -٦,٥٦ | ١٣,٩٨ | ٠,٠٨ | -١٣,٩٠ |
| سوازيلاند | ٠,٠٠ | ٠,٠٠ | ٠,٠٠ | ٠,٠٠ | ٠,٠٠ | ٠,٠٠ | ٠,٠١ | ٠,٠٠ | -٠,٠١ |
| جيبوتي | ٠,٠٠ | ٣,٥٤ | ٣,٥٤ | ٠,٠٠ | ٣,٢٩ | ٣,٢٩ | ٠,٠٠ | ٣,٦٩ | ٣,٦٩ |
| سيشل | ٠,٠٣ | ٠,٠٠ | -٠,٠٣ | ٠,٠٠ | ٠,٠٠ | ٠,٠٠ | ٠,٠٠ | ٠,٠٠ | ٠,٠٠ |
| تنزانيا | ٢,٢٢ | ٠,٣٧ | -١,٨٥ | ٢,٩٨ | ٠,٦٧ | -٢,٣١ | ١,٥٨ | ١,٢١ | -٠,٣٧ |
| رواندا | ٠,١١ | ٠,٠٣ | -٠,٠٨ | ٠,٠٠ | ٠,٠٦ | ٠,٠٦ | ٠,٠٠ | ٠,٦١ | ٠,٦١ |
| بوروندي | ٠,٠٣ | ٠,١١ | ٠,٠٨ | ٠,٠٠ | ٠,٢٨ | ٠,٢٨ | ٠,٠١ | ٠,١٦ | ٠,١٥ |
| موريشيوس | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| مدغشقر | ٠,٠٣ | ٠,١٦ | -٠,١٣ | ٠,٠٦ | ٠,١٧ | -٠,١١ | ٠,٠٤ | ٠,٧٩ | -٠,٧٥ |
| ناميبيا | ٠,٠٠ | ٠,٠٠ | ٠,٠٠ | ٠,٠٠ | ٠,٠٣ | -٠,٠٣ | ٠,٠٠ | ٠,٠١ | -٠,٠١ |
| ارتيريا | ٠,٠٠ | ٠,٦٤ | ٠,٦٤ | ٠,٠١ | ٠,٤٢ | ٠,٤١ | ٠,٠٠ | ١,٤٣ | ١,٤٣ |
| الاجمالي | ١٢٦,٨٦ | ٣١,٢٩ | -٩٥,٨٣ | ١٤٢,٨٧ | ٥٠,٨٦ | -٩٢,٢٩ | ١٨٨,٦٧ | ٤٩,٩٥ | -١٤٠,٢٤ |
| الاجمالي الي العالم | ١٦,٤٢ | ٣,١٣ | -١٣,٢٩ | ١٥,٩٢ | ٣,٤٩ | -١٢,٤٣ | -- | -- | -- |

- (-) غير متوافر .
- المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ..

- هذا التركيز الجغرافى الشديد لتجارة مصر يناظره تركيز آخر فى التركيب السلعى للتجارة (جدول رقم( ٨) ٠

حيث تستأثر واردات البن ، الشاى بحوالى نصف الواردات خلال عام ٢٠٠٠ (٤٩%) يليها فى الأهمية بند (٢٢) ويضم الحبوب والثمار الزيتية (١٤%) بحيث يشكل البندين حوالى ٦٣% من اجمالى الواردات ٠ أما على جانب الصادرات فتقل كثيراً درجة التركيز السلعى ويزداد التنوع بين الحبوب ومصنوعاتها (٢١%) الكيماويات غير العضوية (٥%) ، الأدوية (٦ر٦%) ، المطاط (١٠%) ، الحديد والصلب (٩%) ، ومصنوعات متنوعة ٥,٦% جدول (٨) ٠

جدول رقم (٧)

أهم الدول المصدرة اليها والمستورد منها

من الدول أعضاء الكوميسا

دولار/مليون

| الدولة | ١٩٩٨ | | ١٩٩٩ | | ٢٠٠٠ | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | واردات | صادرات | واردات | صادرات | واردات | صادرات |
| السودان | ١٤,٨٣ | ٢١,١٩ | ٣٦,٨٦ | ٣٣,٧٩ | ٥٨,٦٧ | ٢٥,٨٣ |
| اثيوبيا | ٢١,٩٩ | ١,٤٧ | ١٣,٧٧ | ١,١١ | ٥,٥٧ | ١,٦٨ |
| كينيا | ٦٣,٨٤ | ١,٧٦ | ٧٩,٣٤ | ٨,٦٨ | ٩٥,٩٧ | ٩,٧٠ |
| مالاوى | ٢٢,٤٥ | ٠,٠١ | ٦,٦١ | ٠,٠٥ | ١٣,٩٨ | ٠,٠٨ |
| تنزانيا | ٢,٢٢ | ٠,٣٧ | ٢,٩٨ | ٠,٦٧ | ١,٥٨ | ١,٢١ |
| الاجمالى مع دول الكوميسا | ١٢٦,٨٦ | ٣١,٢٩ | ١٤٢,٨٧ | ٥٠,٨٦ | ١٨٨,٦٧ | ٤٩,٩٥ |
| اهم الدول (*) على جانب الواردات % | ١٢٥,٣٣ (٩٨,٨) | | ١٣٩,٥٦ (٩٧,٧) | | ١٧٥,٨ (٩٣,١) | |
| اهم الدول (**)على جانب الصادرات % | | ٢٤,٤ (٧٨,٠) | | ٤٣,٦ (٨٥,٧) | | ٣٧,٢ (٧٤,٥) |

وبمجرد القيام بحساب قيمة الصادرات والواردات المصرية مع الكوميسا وفقا لتصنيف جداول المدخلات والمخرجات تبين لنا الآتى :

إن الميزان التجارى الغذائى ليس فى صالح الصادرات (جدول رقم ( ٩) حيث تتجاوز قيمة الواردات الغذائية أضعاف المرات قيمة الصادرات ، الأمر الذى يعكس ظروف الاختلال فى هيكل الإنتاج الغذائى للعديد من السلع الغذائية باستثناء الأرز حيث نجحت مصر فى تحقيق بعض مستويات الاكتفاء الذاتى المعقولة فى العديد من المحاصيل الغذائية الرئيسية، ولكنها لم تنجح فى تحقيق أية نجاح فى مجال الزيوت النباتية والحيوانية والعدس (ملحق رقم ١) ، ويمكن أن تسعى مصر لسد هذه الفجوة من خلال التعاون فى مجالى الإنتاج والتجارة مع الكوميسا، فالصورة الحالية تبرز تواضع التجارة فى السلع الغذائية مع دول الكوميسا حيث لم تتجاوز حصة الواردات الغذائية من دول الكوميسا ٦% من اجمالى وارداتنا من العالم ، ويظهر بجلاء الوضع أكثر سوءاً على جانب الصادرات حيث تقل حصة صادراتنا الغذائية إلى دول الكوميسا إلى أقل من ٥% من اجمالى الصادرات الغذائية مع العالم ،

ومن الملاحظ أن معظم الواردات الغذائية هى شاى وحيوانات حية (عام ١٩٩٩) وتتركز فى كينيا والسودان ،

وتبدو صورة المعاملات فى المدخلات الزراعية أقل تشجيعا ، ونفس الحديث يصدق على التجارة فى المدخلات الصناعية الوسيطة حيث لم تتجاوز حصة الواردات الصناعية الوسيطة من الكوميسا ٠,٠٠١ من اجمالى الواردات الصناعية من العالم ،

أما فيما يخص التجارة فى السلع الصناعية مع الكوميسا فالصورة تبدو أفضل نسبياً على جانب الصادرات حيث تتراوح حصة السلع الصناعية المصدرة إلى الكوميسا بين ١%-١,٥% من اجمالى الصادرات المصنعة إلى العالم ، أما بالنسبة للواردات المصنعة فالحصة هزيلة ولا تذكر ،

ولاشك أن الوضع الراهن لعلاقات مصر الاقتصادية مع أفريقيا يعكس بوضوح ضعف علاقات التبادل التجارى إلا أن هذا الوضع لا يبدو غريباً بالنظر الى حقائق الواقع الاقتصادى والسياسى فى كل من مصر والدول الافريقية ،

جدول رقم (٨)

التجارة الخارجية المصرية مع دول الكوميسا عام ٢٠٠٠

| كـــود SITC للصادرات | القيمة بالدولار (مليون) | النسبة في اجمالي الصادرات % | كود SITC للواردات | القيمـــة بـــالدولار (بالمليون) | النســـبة فـــي اجمـــالي الواردات % |
|---|---|---|---|---|---|
| (٠٤)الحبوب وتجهيزات الحبوب | ١١,١٠٥ | ٢١,٠١ | ٥٥. حيوانات حية بخلاف حيوانات الاكثار | ١٢,٠٩٨ | ٦,٤٨ |
| ( ٢٩) مواد خام من أصل حيوانـــي أو نباتي. | ١,١٨٩ | ٢,٢٥ | ٠٣اسماك- قشريات ورخويات | ١,٧١٣ | ٠,٠٩ |
| ( ٥٢)الكيماويات غير العضوية | ٢,٧٤٦ | ٥,٢ | (٥) الخضروات والفواكه | ٣,٩٨٤ | ٢,١٣ |
| (٥٤ )الادوية ومستحضرات الصيدلة . | ٣,٤٩٣ | ٦,٦١ | (٧) البن ، الشاي، الكاكاو، والتوابل | ٩١,٦٧٥ | ٤٩,٠٧ |
| (٥٦) الاسمدة | ١,٦٩٣ | ٣,٢٠ | (٨٠) مواد غذائية للحيوانات | ١,٧٣٨ | ٠,٦٩ |
| (٦٢ ) مطاطا مصنع | ٥,٥٢٧ | ١٠,٤٦ | (١٢) تبغ ومصنوعاته | ١٥,٩٨٨ | ٨,٥٦ |
| (٦٤) ورق، ورق مقوي | ٢,٩٣٦ | ٥,٥٦ | (٢٢) حبوب واثمار زيتية وفواكه دهنية | ٢٦,٤٣٠ | ١٤,١٥ |
| (٦٥) غزول وأقمشة مصنعة | ٢,٣٢٣ | ٤,٤٠ | (٢٦) ألياف نسيجية ومخلفاتها . | ١٠,٧٢٧ | ٥,٧٤ |
| (٦٦)المصنوعات المعدنيةغير الحديدية | ٢,٠٧٣ | ٣,٩٠ | (٣٣) البترول ومنتجات البترول | ٧,٨٠٥ | ٤,١٨ |
| (٦٧) الحديد والصلب | ٤,٩٥٧ | ٩,٣٨ | (٦٧) الحديد والصلب | ٢,١٥٠ | ١,١٥ |
| (٦٩) مصنوعات معدنية متنوعة | ١,٧٦٢ | ٣,٣٣ | (٦٨) المعادن غير الحديدية | ٨,٧٦٥ | ٤,٦٩ |
| (٨١) مباني غير جـــاهزة التصنيـــع- أدوات صحية ، مصنوعات متنوعة مـــن الرصاص | ١,٣٠٩ | ٢,٤٨ | | | |
| (٨٩) متنوعات مصنع | ٢,٩٦٤ | ٥,٦١ | | | |
| اجمالي الصادرات الى دول الكوميسا | ٥٢,٨٥ | ١٠٠,٠٠ | اجمالي الواردات من دول الكوميسا | ١٨٦,٨٢٤ | ١٠٠ |
| مجموع أهم السلع المصدرة | ٨٣,٣٨ | | مجموع أهم الواردات | ٩٦.٩٦ | ١٠٠ |

جدول رقم (٩)

التجارة السلعية لمصر مع جماعة الكوميسا ومع العالم الخارجى خلال (٩٤-١٩٩٩)

مليون دولار

| السنوات | التجارة فى المواد الغذائية مع الكوميسا (١) | | التجارة فى المواد الغذائية مع العالم | | التجارة فى المدخلات الزراعية مع الكوميسا (٢) | | التجارة فى المدخلات الزراعية مع العالم | | التجارة فى المدخلات الصناعية مع الكوميسا (٣) | | التجارة فى المدخلات الصناعية مع العالم | | التجارة فى السلع الصناعية مع الكوميسا (٤) | | التجارة فى السلع الصناعية مع العالم | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | صادرات | واردات | صادرات | واردات | صادرات | واردات | صادرات | واردات | صادرات | واردات | صادرات | واردات | صادرات | واردات | صادرات | واردات |
| ١٩٩٤ | ٢,٤٢ | ٨٦,١٩ | ٢٨٨ | ١٩٨٢ | ٥,٧ | ٠,١٥ | ٥٤٦,٤ | ٢٧٩,٧٧ | ٦,٦٧ | ٩,٩٥ | ٥٣٣,٩ | ٣٧٧٥ | ٢٢,٩٦ | ١,١١ | ١٣٥٩,٨ | ٥٩٤٩,٩٧ |
| ١٩٩٥ | ٤,٩٦ | ١٣٣,٣٥ | ٣٤٠,٠٣ | ٢٧٦٠ | ١,٨٥ | ٠,٣٣ | ٨٢٧,٧٦ | ٢١٢,٥٥ | ٣,٨٩ | ١٠,٠٦ | ٦٠٧,٠٢ | ٥١٥٣ | ١٤,٧ | ٢,٠٢ | ١٣٨٣,٦ | ٧٠٩٨,١ |
| ١٩٩٦ | ٧,٠٩ | ١١٣,٨٤ | ٣٧٤,٣٢ | ٢٥١٣ | ٤,٤٧ | ٠,٥١ | ٧٩٣,٤٥ | ١٥١,٢ | ٥,٧٣ | ٧,٢٧ | ٥١٥,٤ | ٥٤٤٥ | ١٥,٠٧ | ٣,٤٢ | ١١١٥,١ | ٧٧٧٧,٩٦ |
| ١٩٩٧ | ٧,٣٩ | ١٢٦,٢ | ٢٩٨,٨٨ | ٢٨٨٥ | ٨,٤٥ | | ٧٨١,٢٣ | ١٥٠,٦٣ | ١٠,٢٣ | ٩,٠٦ | ٦٠٥,٢٧ | ٥٦٢٧ | ٢٠,١١ | ٢,٤٩ | ١٤٠٢,٢ | ٨٢٥٦,٢١ |
| ١٩٩٨ | ١٠,٩٥ | ١٢٠,١٢ | ٣٨٧,٦٥ | ٣١٩٤ | ٠,٨٤ | | ٨٠٣,٣٦ | ١٨٩,٨١ | ٣,٧٦ | ٣,٥٧ | ٥٢١,٢١ | ٦١٦٧ | ١١,١ | ٣,٤١ | ١٤٠١,٥ | ٩٦٨٨,٦٩ |
| ١٩٩٩ | ١٠,١٦ | ١٣١,٥٣ | ٣٤٩,٧٧ | ٢٣٧٤ | ٦,٦٨ | | ٦٩٨,٢٤ | ٢٧٨,٨٦ | ٩,٠٦ | ١٠,٠٩ | ٤٣٦,٦٣ | ٧٠٩٧ | ١٨,٨٦ | ٢,٥٦ | ١٢٩٥,٧ | ٩٣٥٦,٨١ |
| ٢٠٠٠ | | | | | | | | | | | | | | | | |

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

تم حساب قيم الصادرات والواردات بمعرفة الباحث وفقا للبنود المختلفة على اساس تصنيف SITC بالشكل التالى

١- التجارة فى المواد الغذائية وتتضمن البنود ٠+١+٢٢+٤) SITC)

٢- التجارة فى المدخلات الزراعية وتتضمن البنود ٢-٢٢-٢٧-٢٨) SITC

٣- التجارة فى المدخلات الصناعية وتتضمن المناظرة للتصنيف المصرى للسلع الوسيطة (المستخدم فى نشرات البنك الأهلى المصرى)

٤- التجارة فى السلع المصنعة وتتضمن البنود (٥+٦+٧+٨-٦٨)

وتتمثل القيود التى يفرضهاالواقع على نمو العلاقات الاقتصادية مع الكوميسا فيما يلى :

(١) إن مساهمة الزراعة فى الناتج المحلى الاجمالى لعدد كبير من دول الكوميسا تمثل نسب مرتفعة جدول رقم (١٠) وتتراوح ما بين ٧% فى حالة أنجولا ، ٥٢% بوروندى . وبالنظر إلى الإمكانيات الزراعية ومتوسط الإنتاجية للعامل أو وحدة الأرض ومعدلات الاكتفاء الذاتى يتضح أن قطاع الزراعة فى هذه الدول قطاع متخلف بالإضافة إلى أن قطاع الزراعة ينقسم عادة الى قمسين الأول للتجارة والتصدير والثانى للإعاشة والاستهلاك الشخصى . وعلى الجانب الآخر فإن الثروة الحيوانية تسيطر عليها القبائل الرحل وتخضع فى استغلالها الى ظروف اجتماعية ولا تستغل استغلالا اقتصاديا أو تجاريا . وتتسم نظم حيازة الأراضى فى غالبية دول إفريقيا بخضوعها للعادات والتقاليد والملكية القبلية أو الجماعية مما لا يساعد على تنمية حقيقية للقطاع الزراعى بهذه الدول .

والى جانب نظم الحيازة هناك قصور فى المرافق والإمكانيات الزراعية : الطرق ، البنية الأساسية والتسويقية .. ومن ثم فإن الطريق غير ممهد لتطوير وتنمية قطاعات الزراعية والثروة الحيوانية فى دول التجمع [1] .

أما قطاع الصناعات التحويلية فمساهمته متواضعة فى غالبية دول التجمع (باستثناء أنجولا والتى تصل حصته إلى ٦٣% من اجمالى الناتج المحلى) ، الأمر الذى ينعكس فى تصدير المواد الأولية والمواد الخام ودعم الاتجاه نحو سيطرة الجاليات الأجنبية وشدة التبعية للعالم الخارجى وهو ما يظهره هيكل التجارة الوارد فى جدول رقم (٥) . حيث يلاحظ أن معظم صادرات دول التجمع تتمثل فى خامات وسلع أولية ، وفى نفس الوقت تتمثل وارداتها فى الأدوية والمعدات والملابس والمنتجات البترولية .

ومن ثم حظيت دول الجماعة الأوروبية والولايات المتحدة بالاستئثار شبة الكامل بأسواق شرق أفريقيا حيث تصدر لهذه الدول كافة احتياجاتها من السلع المصنعة من الآلات ومعدات النقل ووسائل الاتصال الأمر الذى يدل على مدى اندماج اقتصاديات هذه الدول فى اقتصاديات الدول الصناعية ، وساعد على عمق هذه الروابط ما يسمى فى أدبيات علم السياسة بإشكالية الموروث التاريخى

---

(١) سمير عريقات : مستقبل التعاون التجارى الزراعى بين مصر والسوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا (الكوميسا) (الفرص والتحديات) ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية رقم ١٥٩٨ ، ديسمبر ١٩٩٨ ، ص ٤١-٤٢ .

## جدول رقم (١٠)

## الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية

## فى النواتج المحلية لدول الكوميسا عام ١٩٩١

| الـــدول | الزراعة Agriculture | الصناعة Industry | الصناعة التحويلية Manufacturing | الخدمات Services |
|---|---|---|---|---|
| اثيوبيا Ethiopia | ٤٩ | ٧ | - | ٤٤ |
| كينيا Kenia | ٢٧ | ١٧ | ١١ | ٥٦ |
| مالاوى Malawi | ٣٨ | ١٨ | ١٤ | ٤٥ |
| اوغندا Uganda | ٤٤ | ١٨ | ٩ | ٣٨ |
| تنزانيا Tanzania | ٤٨ | ١٤ | ٧ | ٣٨ |
| زامبيا Zambia | ١٧ | ٢٦ | ١١ | ٥٧ |
| زيمبابوى Zimbabwe | ١٩ | ٢٤ | ١٧ | ٥٦ |
| انجولا Angola | ٧ | ٧٠ | ٦٣ | ٢٣ |
| بوروندى Burundi | ٥٢ | ١٧ | ٩ | ٣٠ |
| ناميبيا Namibia | ١٣ | ٣٣ | ١٥ | ٥٥ |
| رواندا Rwanda | ٤٦ | ٢٠ | ١٢ | ٣٤ |
| اريتريا Aritrea | ١٦ | ٢٧ | ١٤ | ٥٧ |
| ليستو Lesotho | ١٨ | ٣٨ | - | ٤٤ |

- المصدر : World Development Report, 2000/2001
- لا تتوافر بيانات عن موريشيوس ، السودان ، سوازيلاند وسيشل .

أو العلاقة المؤبدة بين الدول الأم المستعمرة والدول التابعة (التخوم) ، كذلك فإن هناك تماثلا شديدا فى التركيب السلعى للتجارة لهذه السلع • فضلا عن ارتفاع معدلات التضخم فى عدد كبير من دول التجمع (جدول رقم ٥) ، الأمر الذى يمكن أن ينعكس فى تدهور مستويات الدخول الحقيقية للأفراد وفى ارتفاع نسبة السكان تحت خط الفقر وتدهور اقتصاديات غالبية الدول الإفريقية وتواضع أحجام تجارتها الخارجية (جدول رقم ٢) •

(٢) عوامل تتعلق بعرض الصادرات المصرية : إذ رغم تطور الاقتصاد المصرى وتحقيقه لإنجازات ملموسة فى مجال الإصلاح المالى والنقدى وإصلاح سعر الصرف وأسعار الفائدة والتوسع فى قاعدة الملكية الخاصة وتشجيع المبادرة الفردية لزيادة الناتج والإنتاجية إلا أنه حتى الآن نجد أن إصلاح الميزان التجارى ما زال يمثل مشكلة فى أداء الاقتصادى المصرى •

وباستعراض قائمة الواردات المصرية من مجموعة دول الكوميسا فإن أغلب هذه الواردات يقع فى إطار القسم الأول والثانى من التعريفة الجمركية المنسقة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ وتندرج هذه الواردات تحت جدول القسم الأول والقسم الثانى بفئة ضريبية جمركية لأغلب البنود ٥% [1] وبالتالى فإن الخفض المقرر باتفاقية الكوميسا سيكون تأثيره على قيمة حصيلة جمارك الواردات طفيفاً للغاية • فمن المعمول به فى مصر أن حالات الاعفاء جميعا يحصل عليها ٥% ضريبة وارد فضلا عن ضريبة المبيعات المقررة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ والتى تنص على تحصيل نسبة مئوية على القيمة مضافاً إليها الرسوم الجمركية (الوعاء يشتمل على القيمة مضافاً اليها الرسوم) •

ولاشك أن إزالة الحواجز الادارية والحركة أمام الصادرات المصرية فى هذه الأسواق من شأنه أن يجعل السلع المصرية أرخص نسبياً ويعظم فائض المستهلك فى الدول المستوردة ولا يمكن تأييد وجهة النظر القائلة بأن انضمام مصر لدول الكوميسا فرصة لتصدير منتجات أقل جودة لأن مستوى الدخل فى هذه الدول منخفض وذلك نظراً لقدرة الشركات الأمريكية والأوروبية فى تخفيض نفقات إنتاجها وتجويدها بما يسمح بعرض هذه المنتجات وبأسعار تتناسب مع مستوى الدخل فى إفريقيا ومن ثم فإن الأمر لا يتوقف على الإنتاج فقط وإنما يلعب التسويق دوراً هاماً وذلك خلال أدواته الخاصة بإقامة المعارض والإعلان عن المنتجات باللغات الإفريقية المحلية وإرسال الحملات الترويجية •

---

) فرج عبد الفتاح فرج : العلاقات التجارية بين مصر ودول السوق المشتركة للشرق والجنوب الافريقى "كوميسا" افاق افريقية ، دورية فصلية تعنى بالقضايا الافريقية ، المجلد الأول ، العدد الأول ، ربيع ٢٠٠٠ ، ص ١٣-١٣٣ •

وتأتى مشكلة النقل ، سواء جواً وبحراً حسب طبيعة السلعة ، وبالذات مشكلة عودة الحاويات خالية حيث يتعين فى هذه الحالة التعامل مع تكاليف تشغيل الخطوط على اعتبار أن هذه التكلفة تكلفة رسملة لا تدخل جميعها فى النفقات الواجبة الخصم من الإيرادات المحققة إنما يجب رسملة هذه النفقات ثم استهلاكها بعد ذلك حينما تصل هذه الخطوط لدرجة تشغيل تسمح بتحقيق الأرباح [1].

٣- بالرغم من ارتباط مصر مع عدد كبير من الدول الافريقية (حوالى ٢٩ دولة) باتفاقيات للتجارة والتعاون الاقتصادى والفنى (بلغ عددها حوالى ٦٨ اتفاقاً فى أول ١٩٩٨) فإن هذه الاتفاقيات لم تسهم مساهمة فعالة فى تنمية التبادل التجارى أو تحسين التعاون الاقتصادى وذلك نظراً لعدم دخول بعضها حيز التنفيذ أو لم يتم توفير الآليات اللازمة لتنفيذه والاستفادة منه بالملحق رقم (٢) .

٤- إن تطبيق القواعد الجديدة للجات ومنظمة التجارة العالمية سيترتب عليه إزالة الكثير من القيود الجمركية التى تعوق التبادل التجارى حالياً وجدير بالإشارة هنا أن معظم الدول الإفريقية يمكن أن تتأخر فى التطبيق نظراً لتمتعها بالاستثناءات الخاصة بالدول الأقل تطوراً .

٥- إن الصناعة المصرية لا تزال تواجه مشكلات حقيقية تضعف من نموها وتحد من قدرتها التنافسية داخليا وخارجيا . ومن أهم المشكلات التى تعوق نمو الصناعة المصرية وخصوصا فى مجال التصدير : الاعتماد على مستلزمات الإنتاج المستوردة التى ترتفع أسعارها فضلا عن ارتفاع الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة عليها مما يرفع تكلفة المنتجات وانخفاض إنتاجية العمل فى الصناعة وضعف مستوى التكنولوجيا المستخدمة وضعف الصناعات الصغيرة التى تعتبر مصدر دعم مهم للصناعات التصديرية وارتفاع تكلفة الأموال المستثمرة فى الصناعات التصديرية لارتفاع أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية فى تمويل هذه الصناعات .

ومن ناحية أخرى فإن الصادرات المصرية تواجه مشكلات تمويلية تتعلق بارتفاع تكاليف الاقتراض وبعدم وجود كيان كفء للتأمين ضد أخطار التصدير (وخصوصا الأخطار السياسية والكوارث الطبيعية إلى جانب المخاطر التجارية) . وكذلك هناك مشكلات تسويقية ترجع إلى عدم الارتباط بين الخطط والعمليات التسويقية وضعف المعلومات المتاحة للمصدرين عن الأسواق وخصوصا الإفريقية وعدم توفر الخدمات التصديرية بصورة نظامية وبأسعار مناسبة وسوء نظم التعبئة والتغليف والفرز .

يضاف إلى ذلك مشاكل النقل والشحن والتأمين حيث قلة عدد الشركات العاملة فى مجال خدمات الشحن بالمطارات والموانىء المصرية وقصور الطاقة التخزينية لجمع البضائع بمطار القاهرة مع قلة الفراغات المتاحة للشحن الجوى بشركة مصر الطيران .

---

[1] المرجع السابق مباشرة ، ص ١٣٤ .

المبحث الثالث

# هل تتوقع مصر أن تستفيد من إقامة منطقة للتجارة الحرة مع دول الكوميسا

## للحكم على إمكانية استفادة مصر من إقامة منطقة للتجارة الحرة يتعين الآتى :

أولاً : المراجعة النقدية لإطار اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحـــــرة للكوميسا ( الإطـــار الـــزمنى ودرجة الشمول ، وقواعد المنشأ ، وآليات تسوية المنازعات ، والمظاهر التنظيمية والمؤسسية ) .

المدة الزمنية

تم التوقيع على اتفاقية إنشاء منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب إفريقيا في ديسمبر ١٩٨١ في إطار توصيات منظمة الوحدة الإفريقية بالعمل على إقامة تجمعات اقتصادية إقليمية كخطـــوة مرحليـــة لإقامة السوق الإفريقية المشتركة عام ٢٠٢٨ والتي دخلت حيز التنفيذ في سبتمبر ١٩٨٢ ثم تـــلا ذلـــك التوقيع في نوفمبر ١٩٩٣ على الاتفاقية المنشئة لتجمع السوق المشتركة لدول شرق وجنـــوب إفريقيـــا " كوميسا " لتحل محل منطقة التجارة التفضيلية – والتي دخلت حيز التنفيذ في نوفمبر ١٩٩٤ [١] ومنذ انضمام مصر إلي الكوميسا (١٩٩٨) عملت علي تفعيل دورها في هذا التجمع كما تم تخفيض التعريفـــة الجمركية على الواردات من الكوميسا بنسبة ٩٠% بشرط المعاملة بالمثل ثم أعلن في ٣١ أكتوبر ٢٠٠٠ عن منطقة الكوميسا للتجارة الحرة بمشاركة تسع من الدول الأعضاء وهي مصر ، الســـودان ، كينيـــا ، جيبوتي ، زامبيا ، ريمبابوي ، مالاوي ، مدغشقر ، موريشيوس ويتيح الانضمام لمنطقـــة التجـــارة الحـــرة الإعفاء الكامل للتجارة البينية بين هذه الدول من الرسوم الجمركية .

وتتمثل الفترة الانتقالية حتى دخول الاتفاق حيز النفاذ وإنشاء اتحاد جمركي عشر سنوات [٢] حيـــث تلغى التعريفات الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل المفروضة على الواردات . وكذلك تلغي الحـــواجز غير التعريفة ( الكمية والحظر والمعوقات الإدارية ) . وعلى الدول الأعضاء أن تحتفظ بتعريفـــة جمركيـــة موحدة تجاه الواردات من دول ثالثة .

ويلاحظ بالنسبة لتجمع الكوميسا ان تنفيذ اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة استغرق ست ســـنوات ( منذ الدخول حيز النفاذ) ويلاحظ أن الفترة الانتقالية تقل عن الفترة الانتقالية الممنوحة في ظل اتفاقيـــة

---

(١) البنك الاهلي المصري " المؤتمر الاقتصادي الأول لدول الكوميسا في ضافة مصر ، رؤية آلية وتساؤلات لاستشراف المستقبل ، النشرة الاقتصادية ، العدد الاول ، المجلد الثالث والخمسون ، ٢٠٠٠، ص ٦٠ / تم تطبق جدول التخفيضات الاتى اكتوبر(١٩٩٣) ٦٠% ، اكتوبر(١٩٩٤) ٧٠% ، اكتوبر (١٩٩٦) ٨٠%، اكتوبر (١٩٩٨) ، ٩٠% ، اكتوبر (٢٠٠٠) ١٠٠%

(٢) Treaty ESTABLISHING THE COMMON MARKET FOR EASTERN AND SOUTHERN AFRICA, P.28

ويلاحظ بالنسبة لتجمع الكوميسا ان تنفيذ اتفاقية إنشاء منطقه التجارة الحرة استغرق ست سنوات ( منذ الدخول حيز النفاذ) ويلاحظ أن الفترة الانتقالية تقل عن الفترة الانتقالية الممنوحة في ظل اتفاقية التجارة الحرة العربية ( عشر سنوات ) وتقل عن الفترة الانتقالية الممنوحة في ظل اتفاقيات الشراكة الأوروبية – العربية ١٢ سنة كحد ادني ، ١٦ سنة في حالة مصر كحد اقصي .

ولكن يعاب علي الفترة الانتقالية انها لم ترتبط بتحديد جداول للتحرير للسلع والخدمات وفقا لمستوي التصنيع ونوعية الطلب ومعيار للتمايز وفقا للميزة المقارنة أو المتاح من البدائل ( مادة أولية ومواد خام ، سلع وسيطة ، منتجات نهائية ) ويمكن أن يفسر ذلك في ضوء أن الدول زراعية وأن غالبية التجارة الخارجية تستأثر بها المواد الخام والسلع الزراعية وان إشكالية تأثير التحرير علي الحماية الفعلية المتاحة وإنتاجها المحلي سيقتصر على عدد محدود جدا من دول الكوميسا التي تتمتع بقاعدة صناعية مثل مصر .

درجة الشمولية

لم تشترط الاتفاقية تحريرا متبادلاً يقتصر على سلع زراعية ، سلع معدنية أو سلع صناعية أي أن التغطية ليست محدودة . وقد تمثل هذه نقاط ضعف في الاتفاقية إذ أن التعميم غير مرغوب فيه خاصة إذا كان الهدف هو تنمية التجارة البينية داخل التجمع .

قواعد المنشأ

نظراً لأن قواعد المنشأ تعتبر أحد القيود الفنية غير الجمركية التي تسعي الدول إلي تضمنيها اتفاقيات التجارة الحرة بهدف توفير اكبر قدر ممكن من الحماية لمنتجاتها المحلية وهو مالا يتفق مع القواعد المنصوص عليها في اتفاقية الجات فقد أدى اشتراك الدولة الواحدة في أكثر من اتفاقية للتجارة إلي نشوء قواعد المنشأ المتضاربة والمتداخلة مما اثر سلبا علي التدفقات التجارية بين الدول المختلفة وأصبح ضرورياً اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق التوافق بين قواعد المنشأ المختلفة .

بالرغم مما سبق الإشارة إليه من تحديد قواعد المنشأ بحيث لا تزيد قيمة المدخلات من منشأ غير وطنى عن ٦٠% وألا تقل القيمة المضافة عن ٤٥% من قيمة السلع فإن خطورة قواعد المنشأ تنبع من الآتى :

١- أن معظم السلع التي تشملها القوائم هي سلع رأسمالية وانه يتم الموافقة عليها من قبل المجلس الوزارى ودون دراسة مسبقة .

٢- أهمية توحيد إجراءات إصدار شهادات المنشأ في دول الكوميسا وفض المنازعات التي تنشأ عنها كعامل أساسى لتسهيل التجارة البينية .

٣- أهمية قيام كل دولة بتحديد جهة حكومية واحدة لإصدار شهادات منشأ الكوميسا وتوحيد الوثائق الخاصة بشهادات المنشأ في الدول الأعضاء .

٤- لم تضع الاتفاقية أساساً محدداً لقواعد المنشأ وبحيث تتسق هذه القواعد مع نظيرتها في اتفاقيات التجارة الحرة المعقودة سابقا لتجنب الفروق التي تنشأ في أساليب الحساب. هذا مع ملاحظة ان اجتماعات الكوميسا في ديسمبر ٢٠٠٠ قد استعرضت اتفاقية كوتونو[١] للمشاركة بين دول ACP والاتحاد الأوروبى ( الاتحاد الأوروبى ودول إفريقيا – الكاريبي – الباسيفيكى ) وهنا من الأهمية الالتفات إلى قواعد المنشأ التراكمية [٢] باعتبار أن بعضاً من دول الكوميسا وقعت اتفاقيات تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبى هذا فضلاً عما يحجبه الاتحاد الأوروبي عن شركائه التجاريين من فرصة المشاركة فى إعادة صياغة قواعد المنشأ .

٥- عرض المفاوضون المصريون إدماج عمليات محددة لكل بند جمركي بما يتفق مع النظام المنسق لمنظمة التجارة العالمية الأمر الذي يسهل الإفراج الجمركي عن السلع وتقوم مصر بتنفيذ برنامج لعلاج هيكل التعريفة بما يتفق ومتطلبات الإصلاح الاقتصادي وبما يخفض المعدلات المتوسطة للتعريفة الجمركية ولذلك يتوقع لمصر ان تصل لمعدلات التعريفة الموحدة المقترحة في ظل الاتحاد الجمركي قبل عام ٢٠٠٤ (صفر ، ٥% ،١٥% ، ٣٠% [٣] على السلع الرأسمالية والمواد الخام والسلع الوسيطة والنهائية على التوالى) .

هذا مع ملاحظة أن الاكتفاء بنسب مكون محلي تتراوح مابين ٢٥% إلي ٣٥% فقط للمكون للسلعة حتى تتمتع بالإعفاء الجمركى داخل التجمع يكفل ميزة تنافسية لمصر في مجال جذب الاستثمار حيث يمكن توظيف الاستثمارات الأجنبية بمصر فى إنشاء صناعات تجميعية لمنتج أوروبي أو أمريكي ثم القيام بإعادة تصديره لدول الكوميسا والاستفادة بالإعفاء الجمركي داخل هذه الأسواق مما يسمح ببيع المنتج بأسعار تنافسية .

## الإجراءات الوقائية والتعويضية

استأثر هذا الموضوع باهتمام من جانب سكرتارية الكوميسا والتى قامت بإعداد تصور للخطوط العريضة التي تقنن كيفية لجوء الدول الأعضاء إلى التدابير التعويضية والوقائية في معاهدة الكوميسا فى حالة تعرضها لخسائر جسيمة في مواردها السيادية ( حيث تخسر مصر حوالى ١٥٠ مليون جنيه [٤] أو مواجهتها لصعوبات في ميزان مدفوعاتها أو تعرض قواعدها الصناعية لمخاطر ولذلك طرحت الموضوعات التالية :

---

(١)وزارة الخارجية ، وحرة شئون الكوميسا ، ... ، ص٢٦

(٢)فال المفربل ، دراسة تحليلية لقواعد المنشأ في اتفاقيات الشراكة الأوروبية – العربية ، الآثار المتوقعة على منطقة التجارة العربية الحرة، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، المعهد العربى للتخطيط ، المجلد الثالث العدد الثاني ، يونيه ٢٠٠١ ، ص٥٩-٦٥.

(٣) بنك الإسكندرية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٠

(٤) بنك الإسكندرية ، ... ، ١٩٩٩ ، ص ١٩٧٩

ا – حماية الصناعات الوليدة ،

ب – الحماية ضد صعوبات ميزان المدفوعات ،

جـ– الحماية ضد فقدان الموارد ،

د – الإجراءات المضادة للصادرات المدعومة ،

هـ – معالجة الإغراق ،

و – القواعد الخاصـــة بالإجراءات التعويضية ورسوم مكافحة الإغراق.

هذا وقد أبلغت مصر رسميا سكرتارية الكوميسا تحفظات عديدة حـول إقـرار قواعـد الإجـراءات التعويضية وخطوات تطبيقها والمؤسسات القائمة علي تنفيذها فضلا عن منح سلطة إقرارهـا إلى المجلـس الوزاري وسكرتارية الكوميسا الأمر الذي اعتبر تعديا علي سيادة الـدول الأعضـاء كمـا تحفظـت في ملاحظاتها علي أسلوب استئناف الدول الأعضاء للقرارات التى قد تتخذ ضـدها في إطـار الإجـراءات التعويضية والتى اسند التعامل بشأنها إلي محكمة عدل الكوميسا والتي مازالت مسئولياتها ونطاقهـا غـير محددين حتى الآن .

**كما اشارت وزارة الاقتصاد المصرية في ملاحظاتها إلي الآتي:** (١)

- في ضوء عدم تطبيق الاتحاد الجمركي للكوميسا حتي الان والذي لا ينتظر أن يطبق قبل عـام ٢٠٠٤ فأن تطبيق الإجراءات الوقائية سوف يعتبر إخلالاً بمبدأ أساسي لمنظمـة التجـارة العالميـة WTO والذى يقضى بضرورة عدم اتخاذ إجراءات تجارية تميزية تجاه اى من أعضائها .

**ومن الأهمية التأكيد على الآتى :**

١– أن مصر أزالت كل الحواجز غير التعريفية على تجارتها: الحصص ، والحظر ، ، وتعـدد أسـعار الصرف ، والرقابة علي النقد الأجنبى وذلك باستثناء بعض القواعد المفروضة والتي تتفق مع الجـات وتتسق مع العادات والتقاليد والامن القومي والشروط الصحية . هذا فضلاً عن حقيقـة أن وجـود قيود إدارية ( إجراءات علامات حمراء ، إجراءات بيروقراطية ) ربما تعكس عـدم كفـاءة الوثـائق المتعلقة ببعض المنتجات خاصة في ظل التجارة مع الأعضاء الذين لا يطبقوا حاليـا " شـهادة منشـأ الكوميسا " .

---

(١) وزارة الخارجية ، وحدة شئون الكوميسا ، ... ص٢٢

٢- بالرغم من نقص المعلومات حول القيود الكمية التي تفرضها الدول أعضاء الكوميسا إلا أن قرار كل من السودان وكينيا وضع قيود كمية حصصية على السكر(كينيا) والمنسوجات المستوردة ( السودان) قد استلزم أن تعيد مصر التفكير في وضع حصة كمية علي الشاي المستورد من كينيا ، هذه الممارسات تفرغ أهداف منطقة التجارة الحرة من محتواها .

- أيدت مصر اتخاذ إجراءات وقائية فيما يتعلق بفقدان الموارد أو ميزان المدفوعات أو الصناعات الوليدة وطالبت بان تكون أية إجراءات وقائية أخرى متفقة مع قواعد منظمة التجارة العالمية واستبدال مصطلح الصناعات الوليدة بمصطلح الصناعات المحلية – كما طالبت مصر بإنشاء آلية لفض المنازعات الناشئة عن تطبيق هذا البروتوكول وإنشاء وحدة لتلقى الإخطارات من الدول الأعضاء عن الإجراءات التى يتم اتخاذها .

- أكد الجانب المصرى على أن الإجراءات الخاصة بمكافحة الإغراق والدعم والرسوم التعويضية وزيادة الواردات تسري على السلع الزراعية ولا توجد حاجة لإعداد أحكام خاصة بها . من ناحية أخرى حقق الجانب المصرى تقدماً هاماً منذ التوقيع علي اتفاقية التقييم الجمركى مع منظمة التجارة العالمية ( يوليو ٢٠٠٠ ) من ثم فإن المبالغة في التقييم السلعي ستختفي وذلك لأنه سيصبح من حق الجمارك إعادة تقييم معدلات التعريفة حتي بعد الإفراج السلعى .

## المظاهر التنظيمية والمؤسسية

### يشتمل الإطار التنظيمى لهذا التجمع على ما يلى :

السلطة ( تضم رؤساء الدول والحكومات) المجلس الوزاري ، محكمة عدل الكوميسا – لجنة محافظى البنوك المركزية – اللجنة الحكومية – اللجان الفنية – السكرتارية – اللجنة الاستشارية لرجال الأعمال وجماعات المصالح الأخرى ، المؤسسات الأخرى التابعة للكوميسا . بنك التجارة والتنمية للكوميسا ، بيت المقاصة للكوميسا ، معهد الجلود والمنتجات الجلدية ، شركة إعادة التامين ، مركز تنمية المعادن ، رابطة البنوك التجارية ، مركز التحكيم التجاري ، الاتحاد الفيدرالي للمؤسسات الوطنية للمرأة في التجارة ، مركز كوميسا للنقل البرى ، الاتحاد الفيدرالي لغرف التجارة والصناعة ، مركز الكوميسا للترويج الاستثماري ، اتحاد غرف التجارة والصناعة التابع للكوميسا ، مؤسسة كوميسا لصناعة الدواء ، هيئة المعارض التجارية .

### وبناء على ذلك يمكن تقييم العناصر التنظيمية [١] على النحو التالى :

١- تضخم الأجهزة في ظل البنيان التنظيمى شبه المركزى والتي تكون السلطة العليا فيه لرؤساء الدول والحكومات وتعانى فيه الأجهزة من سوء تنظيم وإدارة وتفشى الفساد.

---

[١] جمال صلح ، الاطار القانوني – السياسي للسوق المشتركة لشرقي وجنوب افريقيا (كوميسا) ، أفاق افريقية ، المجلد الاول ، العدد الاول – ربيع ٢٠٠٠ ، ص٢١ - ٥٢

٢- ضرورة وجود ميزانية مناسبة : إن إقامة هذا القدر من الأجهزة المتنوعة الاختصاصات يتطلب ميزانية كبيرة لتسيير أعمالها وأنشطتها الأمر الذى يبدو عسيرا فمن المحتمل أن يتم تجميد عمل بعض هذه الأجهزة .

٣- ضعف الموارد المالية : إن تجارب العضوية في المنظمات الدولية الإقليمية تشير إلى ضعف التمويل الذاتي الناشيء من عدم التزام الدول الأعضاء حيث لم تنجح الأمانة العامة للكوميسا فى تنظيم المعرض التجاري في زيمبابوي لعدم توافر الميزانيات حيث أن امتناع كينيا وزيمبابوي اللتان تدفعان حوالي ٣٥% من اجمالي ميزانية المنظمة سنويا يؤدى إلى ارتباك المنظمة .

٤- تعدد العضوية في المنظمات الإقليمية بجانب كونه يزيد من الالتزامات والأعباء المفروضة على دولها يؤدي إلى ارتباك الأجهزة الداخلية للدولة العضو وانشغالها للإعداد في المشاركة في المؤتمرات المختلفة للمنظمات يزيد من المستحقات المالية ويزيد الأعباء علي ميزانياتها . ويلاحظ ان الدول الأعضاء في الكوميسا أعضاء في منظمات فرعية مثل : سادك ، وساكو ، وايجاد ، ومنظمة الدول المطلة علي المحيط الهندي . الأمر الذي يمكن ان يتم علي حساب منظمة الكوميسا حيث أنه من المعروف ان امتناع دولة كجنوب افريقيا عن الانضمام للكوميسا والتمسك بسادك أدي إلى استقطاب مصر لتعويض ذلك داخل الكوميسا نظراً لما تتمتع به مصر من ثقل ومكانة كبيرة علي المستويين السياسى والاقتصادى .

٥- ضعف أو انعدام التنسيق بين المنظمات الإقليمية الفرعية الأمر الذي يؤدى إلى الارتباك والتضارب والازدواجية ( انجولا عضواً فى الكوميسا وكذلك السادك ).

٦- هناك التفاوت في الأداء الاقتصادي داخل كل من الدول الأعضاء ، الأمر الذي يمثل قدراً من المعوقات التى يمكن أن تعترض منظمة الكوميسا فى أداء وظائفها ومهامها.

التسرع المرحلي : فى ضوء ما تقدم يثار التساؤل حول مدي نضج جماعة الكوميسا بعد مرور عشر سنوات أو أكثر من إقامة منطقة التجارة التفضيلية ؟

من الأهمية إدراك التباين في مستويات ومعدلات النمو والتنمية في دول الكوميسا ومن ثم يجب أن يقر مبدأ التنمية والاندماج متعدد السرعات بمعني أن دولتين أو أكثر يمكن أن تتفقا على الإسراع لتنفيذ خطوات محددة من تلك الواردة في اتفاقية الكوميسا والسماح للدول الأخرى للحاق بها فى مرحلة تالية فى الوقت الذي تكون هناك المزايا المتاحة امام الدول الراغبة والقادرة علي الاستفادة منها في اطار العضوية داخل الكوميسا.

جدول رقم (١١)

المؤشرات الاقتصادية للكوميسا (أرقام ١٩٩٩)

| الـــدول | بليون دولار GDP | قيمة التجارة | | أسعار الصرف عام ١٩٩٩ | معدل البطالة | معدل التضخم | الديون الخارجية/GDP عام ١٩٩٧ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | صادرات | واردات | | | | |
| انجولا | ٨,٥ | ٤.٤ | ٢,١ | ٥٧٧.٣٠٤ Kwanza | غير متاح | ٢٧٠,٠ | ١٢٣,٨ |
| بوروندى | ٠,٧ | ٠,١ | ٠,١ | ٦٢٦.٧٩ Burundi Franc | " " | ٢٦,٠ | ٩١,١ |
| الكاميرون | ٠,٢ | ٠.٠ | ٠.١ | ٤٨٥.٤٤ Comoran Franc | ٢٠,٠ | ٤,٠ | ٩٨,١ |
| الكونغو الديمقراطية | ٢,٣ | ١.١ | ٠,٧ | ٤.٥ Congolese Franc | غير متاح | ٤٦,٠ | ٢١٧,٥ |
| جيبوتى | ٦,٥ | ٠,١ | ٠,٦ | ٧٧٧.٧٢١ Djibotion Franc | ٤٠,٥ | صفر | ٥٩,٨ |
| مصر | ٨٩,١ | ٣,٥ | ١٦,٠ | ٣.٤٠ Egyptian Pound | ١١,٨ | ٣,٧ | ٣٨,٥ |
| اريتريا | ٠,٧ | ٠.٠ | ٠.٠ | ٩.٥ Nakia | غير متاح | ٩,٠ | – |
| اثيوبيا | ٦,٣ | ٠,٥ | ١,٦ | ٨.٢ Birr | " " | ٤.٠ | ٦٥,٣ |
| كينيا | ١١,٦ | ٢,٢ | ٣,١ | ٩٠.٣٢ Kenyan Shillings | ٥٠ | ٦,٠ | ٦١,٥ |
| مدغشقر | ٣,٧ | ٠,٢ | ٠,٤ | ٦.٣٠٢ Malagasy Franc | غير متاح | ٩,٥ | ١٢٠,٦ |
| ملاوى | ٢,٠ | ٠,٥ | ٠,٦ | ٤٤.٠٨ Malawian Franc | " " | ٤٥,٠ | ٩٢,١ |
| موريشيوس | ٤,٠ | ١,٧ | ٢,٥ | ٢٠.٤٨ Mourtiam Rupee | ٢,٠ | ٦,٨ | ٣٠,٧ |
| ناميبيا | ٣,١ | ٠,٤ | ٠,٧ | ٦.١٢ Namibian Dollar | ٣٠,٤ | ٨,٥ | ١٠,٣ |
| رواندا | ٢,٠ | ٠,١ | ٠,٣ | ٣٤٩.٥٣ Rwandan Franc | غير متاح | ١٠,٠ | ٦٢,٦ |
| سيشل | ٠,٥ | ٠,١ | ٠,٤ | ٥.٣٠٦ Seychelles Rupee | " " | ٣,٠ | ٣٦,٢ |
| السودان | ١٠,١ | ٠,٧ | ١,٥ | ٢٥٢.٥٥ Dinar | ٣٠,٠ | ٢٠,٠ | – |
| سوازيلاند | ١,٢ | ٠,١ | ٠,٢ | ٦.١٢٣ Emalaugeni | ٢٢,٠ | ٦,٠ | ٢١,٠ |
| اوغندا | ٦,٣ | ٠,٤ | ٠,٨ | ١٤٥٤.٨ Ugandan Shillings | غير متاح | ٧,٠ | ٦٦,٥ |
| زامبيا | ٣.٣ | ٠,٨ | ٠,٨ | ٢٣٨٨.٠٢ Zambian Kwacha | ٢٥ | ٢٧,٤ | ١٧٢,٦ |
| زيمبابوى | ٥,٧ | ١,٩ | ١,٩ | ٣٨.٣١ Zimbabwean Dollars | ٥٠ | ٥٩,٠ | ٥٣,٦ |
| الاجمالى | ١٦١,٨ | ١٩ | ٣٤,٤ | | | | |

Source : Arab Republic of Egypt, Ministry of Economy & Foreign Trade, Group of Common Market for Eastern and Southern African Countries (COMESA), Economic Digest, Cairo ,2001

٧- ووفقا لأحكام اتفاقية الكوميسا فإن توجيهات وقرارات جهاز السلطة التي تتخذ أو تصدر فى سياق أحكام الاتفاقية تكون ملزمة للدول الأعضاء .

٨- بالرغم من تمثيل الجمعيات ورجال الأعمال والمنظمات الأهلية والقطاع الخاص الذي يعكس تأثير القوي والمصالح المختلفة إلا أن الاتفاقية لم تشترط أي قواعد للتنسيق بين المؤسسات الداخلية واللوائح والتنظيمات بما يضمن تدفق الاستثمارات الأجنبية الأمر الذي يحد من قدرة الاتفاقية ويجعلها ضحلة ولا ترقي إلي مستوي التكامل الإقليمى .

٩- باستثناء حقوق الملكية الفكرية والصناعية لم تكرس الاتفاقية اهتماما لحق التأسيس للاستثمار المباشر الاجنبي الإخلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٠ حيث تكفل الاتفاقية حرية انسياب تدفقات رؤوس الأموال بما يتفق ومقتضيات القوانين الوطنية مع كفالة حرية تحويل الدخول والأرباح للخارج – كما لا تضمن الاتفاقية حقوق المستثمرين أو المعاملة الوطنية .

## المكاسب الاستاتيكية والديناميكية

### أ ٠ما هى المكاسب الاستاتيكية المحتملة التي تتوقعها مصر من إقامة منطقة التجارة الحرة مع جماعة الكوميسا ؟

وفقاً لنظرية الاتحاد الجمركي[1] يولد التعاون الإقليمى اثرين ممكنين فى الأجل القصير هما خلق التجارة وتحويل التجارة .

### إمكانية خلق التجارة

جرى العرف علي إتباع منهجية حساب تأثير تماثل الصادرات علي إمكانيات خلق التجارة وذلك فى ضوء تحديد مجالات ذات مزايا نسبية مختلفة للدول أعضاء التجمع :

أولاً : المجالات التي تتمتع كل الدول الأعضاء بمزايا نسبية فيها بما يخلق فرص تؤهل لخلق التجارة البينية داخل الصناعة أي في هذه الحالة يمكن أن تصدر وتستورد الدول منتجات تنتمي لنفس البند الجمركى .

ثانياً : تشتمل علي السلع التى تتمتع احدي الدول بمزايا نسبية فيها ولا تتمتع الدول الأخرى بنفس المزايا ومن ثم تصبح مؤهلة لخلق التجارة .

---

(1) Viner , J.," The Customs Union Issue ", Carnegie Endowment For International Peace),1950, New York .

وتحسب الميزة النسبية الصريحة أو المقارنة علي النحو التالي :

$$RCA = (Xij / Xwj) / Xij / Xwj$$

**RCA** الميزة النسبية الصريحة

**Xij** وتشير إلى صادرات الدولة **Xj** من السلع **j**

**Xwj** تشير إلي صادرات العالم **W** من نفس السلعة **j**

**Xij /Xwj** وتشير لنسبة الصادرات الكلية للدولة إلي اجمالي الصادرات العالمية

ويتطلب حساب هذه المؤشرات توافر بيانات تفصيلية **Two Digits or Three Digits** (SITC) خاصةً بالتجارة الدولية لدولة مثل مصر مع العالم ككل ومع العشرين دولة الأعضاء فى تجمع الكوميسا وهذه النوعية من البيانات لم تستطع الدراسة الحالية الحصول عليها من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بالرغم من أهمية إجراء مثل هذا القياس لتتبع تأثير قيام منطقة تجارة حرة بين تسع دول أعضاء فى تجمع الكوميسا تنضوي مصر فيه . وقد يصلح استخدام هذه المنهجية في حالات صغر حجم منطقة التجارة الحرة عندما تقتصر علي عضوين أو ثلاثة على الأكثر [١]

## امكانيات تحويل التجارة

حيث يمكن تقييم ذلك بالاعتماد علي مستوي التعريفات الجمركية وبمؤشر تكاملية التجارة **Trade Complementarity** ويلاحظ ان متوسط التعريفة الجمركية بالنسبة لمصر حالياً هى أقل من ٢٨% حالياً وبعد إجراء التخفيضات علي التعريفة الجمركية عام ١٩٩٨ لن تتجاوز التعريفات المفروضة علي السلع ٤٠% باستثناء الدواجن ٨٠% ، والمشروبات الكحولية ٦٠٠%- ٣٠٠٠% ، والسجائر ٨٥% ، الصوف والأقمشة القطنية ٥٤% ، وعربات الركاب ٥٥% - ١٣٥% [٢] أما متوسط التعريفة الجمركية لبعض الدول أعضاء الكوميسا فهو كالآتى : (جدول (١٢)) :

بوروندي ٣٧% ، اثيوبيا ٢٨ر٨% ، كينيا ١٩ر٩% ، ملاوي ٢١%) موريشيوش ٢٩%، رواندا ٤٢% ، السودان ٥٠%، تنزانيا ٢٧ر٥% ، اوغندا ١٧ر١% ، زمبابوي ٢١ر٨%، مصر ٢٨% .

---

(١) Hanaa Kheir – El – Din, Samiha Fawzy , Laila El- Khwaga, The Egyptian – Turkish Free Trade Area Agreement : What are The Expected Benefits ? ECES , Working Paper No . 39, Dec 1999.

(٢) European Union, DELEGATION of THE EUROPEAN COMMISSION IN EGYPT , Annual Report 1999,p.39.

حيث يتبين لنا أن خمس دول أعضاء من الكوميسا تتجاوز معدلات تعريفاتها الجمركية مثيلتها بالنسبة لمصر وهي دول تتجاوز فيها مساهمة الضرائب علي التجارة والمعاملات الدولية في الإيرادات الحكومية ١٧%( وهي علي الترتيب ٧ر٢١%، ٢٥%،٥ر٢٨%، ٣ر١٧% ، ٨ر٤٠% ، وذلك لبوروندى، اريتريا ، موريشيوس ، رواندا، السودان، وذلك مقارنةً بمساهمة تصل إلى حوالى ١٤% بالنسبة لمصر عام ١٩٩٩.

وتساهم الرسوم الجمركية على ورادات كل من دول المجموعة النسبة العالية في اجمالي إيراداتها من الضرائب علي التجارة الدولية ، حيث تساهم الرسوم الجمركية علي صادراتها بنسبة محدودة ويستثنى من ذلك اوغندا التي تساهم الرسوم الجمركية علي صادراتها بالنسبة الغالبة من اجمالي ايراداتها الضريبية على التجارة الدولية [١] .

ونظراً لأن التعريفة الجمركية المتوسطة لدول الكوميسا تتجاوز متوسط التعريفة الجمركية التي تفرضها مصر فإن إلغاء التعريفات في ظل إنشاء منطقة للتجارة الحرة من المتوقع أن يخفض أسعار الصادرات المصرية داخل أسواق دول الكوميسا أكثر من سلع الكوميسا المصدرة إلى مصر . ومن ثم فإن الصادرات المصرية إلى الكوميسا يتوقع أن ترتفع بمعدل اعلي من الزيادة المتوقعة لصادرات دول الكوميسا داخل السوق المصري . ومع ذلك فإن نمو صادرات مصر داخل أسواق الكوميسا لا يزال معتمداً على حجم ومرونة طلب هذه الأسواق وقدرة المنتجين المصريين علي التكيف مع تغيرات الأسعار وتعقد الإجراءات الإدارية ( العلامة الحمراء) والرقابة علي الجودة والفحص ومستندات شهادة المنشأ فضلاً عن حل مشكلات النقل والشحن وتوفير وسائل منتظمة بتكاليف مناسبة للنقل البحري والجوي للصادرات المصرية وخصوصاً إلى الأسواق الإفريقية وارتفاع أسعار الخدمات بالمطارات والموانىء وقلة عدد الشركات العاملة في مجال خدمات الشحن بالمطارات والموانىء المصرية وقصور الطاقة التخزينية لجمع البضائع بمطار القاهرة مع قلة الفراغات المتاحة للشحن الجوي بشركة مصر للطيران .

---

(١) معهد التخطيط القومي ، فرص ومجالات التعاون بين مصر ومجموعة دول الكوميسا ، يونيه ٢٠٠٠ ، ص٤٤

جدول رقم (١٢)

الضرائب على التجارة الدولية والمعاملات (نسبة الضرائب الى الايرادات)

| الدولة | متوسطات سنوية | | نسبة الضرائب الى ايرادات الكلية | | معدلات التعريفة (*) % |
|---|---|---|---|---|---|
| | ٨٥-٨٩ | ٩٠-١٩٩٩ | ١٩٩٨ | ١٩٩٩ | |
| انجولا | ٣,٥ | ٥,٢ | ٨,٢ | ٣ | |
| بوروندى | ٢٨,٣ | ٢٢ | ٢٥,٩ | ٢١,٧ | ٣٧ |
| جزر القمر | ٤٨,٤ | ٤٤,٩ | ٣٤,٦ | ٣١,٣ | |
| الكونغو الديمقراطية | | ٢٠,٢ | ١٨,٧ | ١٩,٢ | |
| جيبوتى | | ١٧,٣ | | | |
| اريتريا | | ١٨,٥ | ١٥,٢ | ١٣ | |
| اثيوبيا | ١٧,٩ | ٢٣,٩ | ٢٦,٤ | ٢٥,٢ | ٢٨,٨ |
| كينيا | صفر | ١١,٧ | ١٤,٧ | ١٦ | ١٩,٩ |
| مدغشقر | ٤٠,٥ | ٤٩,٦ | ٥٧,٣ | ٥٥,٦ | |
| مالاوى | ١١,٧ | ٣٢ | ٧,٥ | ١٣,٣ | ٢١ |
| موريشيوس | ٥٢,٩ | ٣٩,٤ | ٣٠,٥ | ٢٨,٥ | ٢٩ |
| ناميبيا | ٣٣,٥ | ٢٩,٦ | ٢٩,٢ | ٣٠,١ | |
| رواندا | ٤٥ | ٢٩,٤ | ٢٣,٩ | ١٧,٣ | ٤٢ |
| سيشيل | صفر | ٣٦,٦ | ٣٣,٨ | ٣٠,٤ | |
| السودان | صفر | ٤١ | ٤٤,٢ | ٤٠,٨ | ٥٠ |
| سوازيلاند | | ٤١,٦ | ٣٦,٧ | ٤٠,٤ | |
| تنزانيا | ١٩,٩ | ٢٣,٤ | ٢٩,٢ | ٣١,٧ | ٢٧,٥ |
| أوغندا | ٥٧,٣ | ٥٠,١ | ٤٧,٧ | ٤٤,١ | ١٧,١ |
| زامبيا | ٢٩,٨ | ٣٠,٢ | ٢٥,٢ | ٢٥,٥ | |
| زيمبابوى | | ١٤ | | ١٤ | ٢١,٨ |
| مصر | ١٤,٩ | ١٢,٣ | ١٣,١ | ١٣,١ | ٢٨ |

- The World Bank ,African Development Indicators ,2001, Washington

(*) معدلات التعريفة لا تشمل كل الدول اعضاء الكوميسا و مأخوذة من دراسة :

Amal Refaat ,New Trends in Egypt's Trade Policy and Future challenges , Working Paper No. 36,March 1999 ,P023 , ( Footnote 20 )

## مؤشر تكاملية التجارة

ويعتمد حساب مؤشر تكاملية التجارة **Cij** بين دولتين **J,K** على قياس **Cij = 100- / mik – Xij 1/2** حيث تعبر :

**mik** عن حصة السلعة في اجمالي واردات الدولة **K**

**Xij** تعبر عن حصة السلعة في اجمالي صادرات الدولة **J**

وتتراوح قيمة المؤشر مابين صفر ، ١٠٠ حيث تشير القيمة صفر إلي عدم وجود تماثل بين السلع المستوردة للدولة وتلك السلع المصدرة بواسطة الدولة الأخرى ، تشير ١٠٠ لحالة التناظر الكامل بين حصص صادرات وواردات سلعة معينة للدولتين .

### وعليه فإن القيمة المتوقعة لمؤشر تحويل التجارة [١]:

**Xij** تعبر عن صادرات الدولة **i** من السلعة **J**

**Mij** تعبر عن واردات الدولة **i** من السلعة **J**

$$Nxaj = Xaj - Maj > 0$$
$$Nxbj = Xaj - Mbj > 0$$

شريطة أن تكون إحدى الدولتين مصدر صافي والدولة الأخرى مستورد صافى للمنتج نفسه،

ونظراً لنفس الأسباب السابقة يستحيل إجراء حسابات لمؤشر تحويل التجارة بين مصر ودول الكوميسا ( تسع دول ) ، وبالرغم من ذلك إلا أن أحدث الدراسات قد أظهرت أن هناك تكاملية في التجارة بين مصر ودول المجموعة في المجالين الزراعي والصناعي وان هناك فرص للتبادل التجاري في السلع الزراعية والغذائية والصناعية (وهى نقطة سنتعرض لها تباعاً) .

### أولاً: فرص التبادل التجاري في السلع الزراعية والغذائية [٢]

فالنسبة للسلع الزراعية والغذائية التى تعد مصر مصدراً صافياً لها من ناحية كما تعد بعض من دول المجموعة مستورداً صافياً لها من ناحية أخرى يمكن تحديدها في الآتى[*] :

---

(١) Yeats, A., 1998 , " Export Prospects of Middle Eastern countries : A post Uruguay Round Analysis " in R .Safadi , opening Doors to the world : A New trade Agenda for the Middle East , The Economic Research Forum , Cairo .

(٢) فرص ومجالات التعاون بين مصر ومجموعة دول الكوميسا : مرجع سبق ذكره ، ص ٣٣٣ - ٣٣٦

١- الأرز والبقوليات

٢- الموالح والحمضيات

٣- بطاطس وطماطم وبصل

٤- أغنام وماعز حية ولحوم أغنام وماعز طازجة

٥- بيرة ومنتجات شيكولاتة وسمن صناعي

٦- يمكن أن تتسع القائمة لتشمل سلع إضافية يستوردها البعض من دول المجموعة إلا أنها لا تدخل حالياً في قائمة الصادرات المصرية علي الرغم من وجود طاقات عاطلة في الوحدات الإنتاجية المنتجة لها ووجود الاحتمالات للتوسع في إنتاجها نظراً لمحدودية الطلب المحلى عليها وغياب فرص تصديرها إلى الأسواق الخارجية .

لذلك فإن هناك قائمة ذات احتمالات تصديرية ( لحوم ودواجن / بيض / سكر / قطن شعر) ولكن مصر تواجه باحتمالات وجود المنافسة مع دول أخرى أعضاء في الجماعة داخل أسواق الكوميسا وذلك نظرا للتباين بين الأسعار التصديرية للسلع المصرية ومثيلتها من دول المجموعة مما قد يعزى إلى التباين فى درجات الجودة وفى تكلفة النقل والمواصفات.

اما بالنسبة للسلع والمنتجات الزراعية التي تعد مصر مستورداً صافياً لها من ناحية [*] - كما يعد البعض الأخر من دول السوق مصدرا صافيا لها من ناحية أخرى وبالتالي يمكن لمصر استيرادها من هذه الدول فيمكن تحديدها فى السلع والمنتجات التالية :

١- ذرة شامية وبعض أنواع البقوليات

٢- سيسال وبذور زيتية وزيوت طعام نباتية

٣- سكر

٤- أبقار حية أغنام وماعز حية ولحوم أبقار وأغنام طازجة

٥- مطاط طبيعي وصوف

٦- بن وشاي وكاكاو

## ثانياً : التجارة في السلع الصناعية : فرص ومجالات التعاون بين مصر وجماعة الكوميسا

يمكن لمصر ان تقوم بتصدير عدد من السلع الصناعية تشمل الأدوية والعقاقير ، الصابون والمنظفات ، الأسمدة النتروجينية والفوسفاتية ، السجاد ، الألمنيوم متضمناً السبائك ( عيدان وأسلاك ومسطحات

والرقائق ، السيراميك ، الأثاث ، الدهانات والأصباغ ، المبيدات، الإطارات و الأنابيب الداخلية والحديد والصلب على شكل مسطحات وأسلاك وعيدان) .

كما توجد بعض السلع التي وصلت مرحلة متقدمة من الجودة تمكنها من التصدير حيث أنها تنتج بناء علي تراخيص من شركات أجنبية أو بناء علي خبرة مصرية متقدمة وتشمل ( الثلاجات ، الغسالات ، أجهزة التبريد ، البوتاجاز ، بطاريات خزف وصيني ، مصابيح كهربية ومنتجات بلاستكية وأدوات مكتبية • ويمكن أن ينظر في تصدير السيارات والجرارات والأتوبيسات إلى دول المجموعة .

حيث أوضحت تحليلات الدراسة المنوه عنها[1] تواضع إنتاج الكيماويات والمنتجات الكيماوية والمحركات والتوربينات والآلات ولذا أوصت بضرورة تشكيل لجان مشتركة بين دول الجماعة لتحديد عدد من المشروعات الصناعية المشتركة التي يمكن إقامتها في دول جماعة الكوميسا في مجال إنتاج الكيماويات والمحركات والآلات والمعدات .

كما يمكن لمصر ان تستورد من جماعة الكوميسا الأخشاب والمنتجات المعدنية غير الحديدية والتى تشمل الرصاص ، الزنك ، النحاس، القصدير، والماغنسيوم . ولعله من المفيد الإشارة إلي أن الدول المنافسة لمصر من بين دول مجموعة الكوميسا وذلك باعتبار ان الدولة التي تصدر السلع المقترح تصديرها من مصر تعد منافسة لها – هي بوروندي ، كينيا ، زمبابوي . حيث الأولى تنافس مصر في الصابون والمنظفات والثانية في الأدوية والعقاقير ، الصابون ، المنظفات ، المبيدات ، الحديد والصلب علي شكل عيدان ، مسطحات أو ألواح والثالثة في الأدوية والعقاقير ، الصابون والمنظفات ، الحديد والصلب علي شكل قضبان وأسلاك

## وإجمالاً يمكن ملاحظة :

١- ضعف العلاقات الاقتصادية بين أعضاء جماعة الكوميسا ( متضمناً مصر ) حيث لم تتجاوز نسبة تجارتها البينية ٦% في أحسن حالاتها.

٢- أن مصر تمتلك هياكل إنتاجية وقواعد صناعية أكثر تقدما من كافة دول المجموعة ومع تحرير القيود الجمركية فإن حركة التجارة أو ما يسمى بتحويل التجارة سوف يكون في صالح مصر خاصة وان الصادرات المصرية لن تخضع فى أسواق هذه الدول للقيود الحمائية غير الجمركية أو التدابير الوقائية والمواصفات القياسية كما هو الحال في دول الاتحاد الأوروبي وإنما الأمر سيتحسن بتقليص القيود الإدارية والتخليص الجمركى ومشاكل شهادة المنشأ .

---

[1] فرص ومجالات التعاون بين مصر ومجموعة الكوميسا ، المرجع السابق مباشرة ص٣٤٧ .

ولاشك أن غالبية دول جماعة الكوميسا لا تملك مقومات إقامة صناعات متقدمة وهي دول في مجملها تستورد كافة المنتجات الصناعية خاصةً الأدوية ، المنتجات النسيجية ، البتر وكيماويات والمبيدات والأسمدة ... وستخفف مسألة إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة علي الواردات من عقبات نفاذ الصادرات المصرية إلى داخل هذه الأسواق إلى جانب مشكلة النقل وضمان مخاطر الصادرات والتي وضعت لها الكوميسا آليات تعمل علي خلق مناخ طيب لتنمية التجارة البينية ( إنشاء الوكالة الإفريقية للتامين التجارى والتي انضمت إليها حتى الآن بوروندي وكينيا وأوغندا – وتقوم علي اشتراكات الاعضاء وتمويل الوكالة الدولية للتنمية IDA[1] كذلك ترتيبات وضع آلية ضمان الصادرات ضد المخاطر السياسية بالإضافة إلى تبني دول الجماعة دراسة إنشاء خطوط ملاحية لتنمية التجارة البينية ) .

٣- تتوافر في دول الكوميسا إمكانيات هائلة زراعية ورعوية وصناعات استخراجية وهي في الواقع لا تخرج عن كونها مدخلات صناعية أو خامات ووسائط إنتاجية وبالرغم من الحصيلة الجمركية المتوقع فقدانها ( ١٢٩ مليون جنيه عام ١٩٩٧ ) إلا أن هذه الرسوم يمكن تعويضها كنتيجة لزيادة الصادرات إلي الجماعة بعد التمتع بالإعفاءات الجمركية .

٤- تضمنت اتفاقية الكوميسا جانبا علي درجة عالية من الأهمية وهو حرية انتقال العمالة [2]بين دول المجموعة متمثلة فى الانسياب الحر التدريجى للعمالة دون تأشيرات والتعاون فى مجال الحماية ومحاربة الجريمة حتى عام ٢٠٠٠ ثم الانتقال بعد عام ٢٠٠٠ نحو تعزيز انتقال العمالة الماهرة ثم الانتقال نحو كفالة حق الإقامة تدريجياً حتى عام ٢٠١٤ ( عشرين عاما من تاريخ دخول اتفاقية الكوميسا حيز التنفيذ) وقد استفادت الخبرات المصرية من هذه الإمكانية في مجالات استزراع الاراضي والمصايد السمكية وشبكات الكهرباء ... كما أن الاتفاقية تضمنت العديد من الأنشطة التي يمكن اعتبارها بمثابة صادرات خدمية مثل / مشروعات تطوير قطاعات النقل والمواصلات بالدول الأعضاء وتنمية المشروعات المتعلقة بمكافحة الأمراض البيئية والمتوطنة وهذا في الواقع يمثل مجالا واسعاً أمام الخبرات المصرية للتواجد فى دول المجموعة.

٥- نظراً للارتفاع النسبي في متوسط التعريفة الجمركية في عدد كبير من الدول أعضاء الكوميسا يتوقع ألا تعانى مصر من تحويل التجارة أكثر من أى دولة أخرى بل تتمتع بأثر خلق للتجارة إلا انه نظراً لعدم توافر دلائل واضحة من الصعوبة بمكان التنبؤ بالأثر الصافي لتحويل التجارة أو خلق التجارة للاقتصاد المصري مع جماعة الكوميسا .

---

(١) وزارة الخارجية ، وحدة شئون الكوميسا ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣١

(٢) COMESA IN BRIEF,. OP.CIT. P.23

## ب . المكاسب الديناميكية

تشير أدبيات التجارة الدولية إلى أن الآثار الديناميكية تعتمد مبدئيا علي التغيرات المرتبطة بالاستثمار والنمو في الاجل الطويل حيث تحدث هذه التغيرات خلال اثرين مصاحبين لتأسيس منطقة تجارة حرة [١] .

يعرف الأثر الأول : بخلق الاستثمار ويترتب علي زيادة الاستثمار المحلي والاستثمار المباشر الأجنبى للاستفادة من اتساع الأسواق المرتبطة بالتكامل الإقليمى .

بينما الاثر الثاني : يعرف بتحويل الاستثمار والذي ينتج عن إعادة توجيه الاستثمارات من الدول غير الأعضاء إلى الدول الأعضاء .

ويمارس الأثران تأثيرات علي النمو الاقتصادى فى الدول الأعضاء ، هذا فضلاً عن أن المنافع الديناميكية تشتمل علي منافسة متزايدة ، وكفاءة في تخصيص الموارد ، وظهور اقتصاديات الحجم الداخلية والخارجية ثم التنمية التكنولوجية .

والتساؤل المطروح هل سيرتب علي إقامة منطقة تجارة حرة لأعضاء الكوميسا مكاسب ديناميكية لتشجيع مزيد من الاستثمارات وتحسين ظروف النمو في الأجل الطويل في مصر ؟

### وللإجابة علي هذا التساؤل يتعين مراعاة الاعتبارات الآتية :

١- توفر الشواهد العلمية من تجارب دول الكوميسا ما يفيد بان الجزء الأكبر من تدفقات الاستثمار الاجنبي إلى إفريقيا تستحوذ عليها مصر بنسبة ٥٠% من نصيب شمال افريقيا وانجولا بنصيب ٣٤% من حصة مناطق إفريقيا الأخرى أما باقي دول الكوميسا فتحصل علي حصص هزيلة من الاستثمارات الأجنبية في عام ١٩٩٩ [٢] وعلي الرغم من أهمية اجتذاب الاستثمارات المباشرة إلي مصر وجماعة الكوميسا باعتبار انه مصدرا للمعرفة والتكنولوجيا مما يؤدي إلي خلق فرص العمالة إلا ان حصته وتأثيره في النمو الاقتصادي ما زالا هامشيان بالمقارنة بالدول التي نجحت في اجتذابه والاستفادة منه وكذلك عند المقارنة بالمتوسط العالمي حيث وصل معدل الاستثمار الاجنبي في مصر إلي ١٫٨% مقارنة بنسبة ٥% كمتوسط عالمي عام ١٩٩٩ [٣].

---

(١) Baldwin and others (1995) , investment Creation and Investment Diversion : Simulation Analysis of the Single Market Program , Working Paper No . 5364, National Bureau of Economic Research , Cambridge .

(٢) UN, UNCTAD HANDBOOK OF STATISTICS, MANUEL, 2000 , p. 248.

(٣) وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، الاستثمار الاجنبى المباشر فى مصر والتوسع الاقتصادى له فى السنوات القادمة، قطاع السياسات والبحوث الاقتصادية والمعلومات ، ٢٠٠٠ ، ص٣٥

٢- في مجال تنمية الاستثمارات بإفريقيا تتيح الكوميسا للمستثمرين المصريين حرية إقامة مشاريع استثمارية بتلك الدول سواء بصورة مستقلة أو بالمشاركة مع رجال الأعمال بتلك الدول والاستفادة من الإعفاءات الممنوحة للاستثمارات في تلك الدول كما سبقت الإشارة وهو ما يتيح للصناعات والمؤسسات الخدمية المصرية توسيع استثماراتها وزيادة تنافسيتها وانتشارها بتلك الأسواق وتحسين تنافسيتها العالمية وقد تمثل ذلك فى الآتى[١]:

- إنشاء منطقة صناعية باستثمارات مشتركة بين مصر وكينيا ونفس الأمر يصدق علي المشروعات المشتركة مع زامبيا .
- شراء احدي المؤسسات المصرية ٨٠% من كبري شركات تقديم خدمات الاتصالات التليفونية المحمولة في إفريقيا بما يعني مد استثمارات الشركة إلى ١٣ دولة افريقية من بينها خمس دول أعضاء في الكوميسا .
- إقامة منطقة صناعية متكاملة فى أوغندا ( ٤٥ مصنع ومخازن للسلع المصرية العابرة للسوق الإفريقية ، وقد تم تجهيز الأخشاب وتصديرها لمصر لتصنيعها وإعادة تصديرها لدول التجمع .
- تم الاتفاق علي إقامة مشروعات مشتركة في سوازيلاند في مجالات السيراميك والأخشاب والنجف .
- تم اتفاق الشركة القابضة للأدوية مع عدد من المستثمرين المصريين ، والأفارقة والفرنسيين علي تأسيس شركة لتسويق الأدوية المصرية .
- وفي حالة رواندا تم الاتفاق علي اقامة مشروعات مشتركة مع نظرائهم المصريين.

٣- وفي مجال المشاركة الإفريقية في الاستثمار في مصر تشير البيانات إلي مساهمة خمس دول افريقية : إثيوبيا ، جنوب إفريقيا ، وليبريا ونيجيريا وكينيا في رؤوس أموال عدد من الشركات الاستثمارية فى قطاعات زراعية ، صناعية وإنشائية وسياحية ومالية وذلك بحجم ٦٤ مليون جنيه وقد توزعت هذه الاستثمارات بين ١٦ شركة بتكلفة استثمارية حوالى ٦٥٠ مليون جنيه وتضم فرصاً للعمالة ( ١٦٥٠ فرصة عمل[٢] وهو اتجاه متنامى يتزايد مع تزايد الخصخصة واتساع القطاع الخاص ونمو سوق الأوراق المالية في ظل سياسات الإصلاح التي تتبناها مصر حالياً .

٤- إن اتفاقية الكوميسا قد تكون مفيدة فى زيادة حجم الاستثمارات عن طريق التأثير في التوقعات وزيادة الثقة في تنفيذ برامج الإصلاح ومعالجة المعوقات المالية والضريبة والإجرائية . كذلك فإن الاستثمارات المباشرة قد لا تجد سبباً وجيها يدعوها لتركيز الإنتاج في مصر بل والأمثلة المذكورة

---

(١) البنك الاهلي المصرى ، المؤتمر الاقتصادي الدول لدول الكوميسا في صافة مصر رؤية اليه ... وتساؤلات المستقبل ، ص٦٨-٧٠

(٢) عراق عبد العزيز الشربيني ، آفاق العلاقات الاقتصادية (بعد انضمام مصر الى الكوميسا) ، آفاق افريقية ، المجلد الأول ، (العدد الأول) ، ربيع ٢٠٠٠ ، ص ١١٥ .

أنفا تبرز أنه ربما يحدث تحويل للاستثمارات المباشرة من مصر إلى الدول الإفريقية الأخرى للاستفادة من رخص المواد الخام والاتساع النسبى للسوق الإقليمى الإفريقية ولذلك يتعين على مصر العمل من اجل تقليص الحوافز لتحول الاستثمارات منها إلى الكوميسا .

ونظراً لصغر حجم السوق المصري فإن احد البدائل الاستراتيجية المتاحة أما الاستثمارات الأجنبية هو تأسيس طاقة إنتاجية في مصر لخدمة السوق الاقليمي . وفي هذه الحالة سيكون خلق الاستثمار محفزا للآثار الديناميكية علي النمو في الأجل الطويل .

٥- ومع ذلك فإن تحقيق هذه المنافع مازال معتمدا علي جانب مؤسسى في اتفاقية الكوميسا وهو تشجيع الاستثمار وحق تأسيس المشروعات وتحرير الخدمات وحماية حقوق المستثمر والمعاملة الوطنية وهي أمور لن تتحقق قبل عام ٢٠١٤ – ومع ذلك هناك فرص واعدة للتعاون في قطاعات مثل السياحة والنقل والمقاولات وبعض مشروعات البنية الأساسية ، الاتصالات السلكية واللاسلكية وتطوير الموانىء في إفريقيا ويعضد ذلك حرية انسياب العمالة كما تكفلها الاتفاقية واستعداد بنك الكوميسا PTA لتمويل بعض من هذه المشروعات.

# المراجع

## أولاً : المراجع باللغة العربية


١- البنك الاهلي المصري " المؤتمر الاقتصادي الأول لدول الكوميسا في ضيافة مصر ، رؤية آنية وتساؤلات لاستشراف المستقبل ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، المجلد الثالث والخمسون ، ٢٠٠٠، يتم تطبيق جدول التخفيضات الاتى: أكتوبر(١٩٩٣)٦٠% ، اكتوبر(١٩٩٤)٧٠% ، أكتوبر (١٩٩٦)٨٠%، اكتوبر (١٩٩٨٠ ) ٩٠% ، أكتوبر (٢٠٠٠) ١٠٠% .

٢) بنك الإسكندرية ، تجمع الكوميسا .. يفتح أفاقاً جديدة للاقتصاد المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الحادى والثلاثون ، ١٩٩٩ .

٣) جمال ضلع ، الاطار القانوني – السياسي للسوق المشتركة لشرقي وجنوب إفريقيا (كوميسا) ، آفاق افريقية ، المجلد الأول ، العدد الاول – ربيع ٢٠٠٠ .

٤) سمير عريقات : مستقبل التعاون التجارى الزراعى بين مصر والسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا) (الفرص والتحديات) معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية رقم ١٥٩٨ديسمبر ١٩٩٨.

٥) عصام رفعت ، الكوميسا : الفرص وثمن الانضمام ، آفاق افريقية ، دورية فصلية تعنى بالقضايا الإفريقية ، العدد الأول ، ربيع ٢٠٠٠ .

٦) فرج عبد الفتاح فرج : العلاقات التجارية بين مصر ودول السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقى " كوميسا " آفاق افريقية ، دورية فصلية تعنى بالقضايا الإفريقية ، المجلد الأول ، العدد الأول ، ربيع ٢٠٠٠ .

٧) معهد التخطيط القومي ، فرص ومجالات التعاون بين مصر ومجموعة دول الكوميسا ، يونيه ٢٠٠٠ .

٨) نهال المغربل ، دراسة تحليلية لقواعد المنشأ في اتفاقيات الشراكة الأوروبية – العربية ، الآثار المتوقعة على منطقة التجارة العربية الحرة، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، المعهد العربي للتخطيط ، المجلد الثالث العدد الثاني ، يونيه ٢٠٠١ .

٩) وزارة التعاون الدولى ، قطاع التعاون العربى والأفريقى ، تقرير معلومات حول السوق المشتركة ، الدول شرق وجنوب إفريقيا (غير محدد التاريخ ، وغير منشور) .

١٠) وزارة الخارجية ، وحدة شئون الكوميسا ، منطقة الكوميسا للتجارة الحرة : انطلاقة نحو الاستثمار ، تقرير شامل حول اجتماعات القمة العادية السادسة للكوميسا والاجتماعات التحضيرية ، القاهرة ، ١٦-٢٣ مايو ٢٠٠١ .

١١) وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر والتوسع الاقتصادي له في السنوات القادمة، قطاع السياسات والبحوث الاقتصادية والمعلومات ، ٢٠٠٠ .

ثانياً : المراجع باللغة الانجليزية


1- African Development Bank, African Development Report, ISSUES, For years 1997,98,99,2001 .

2- A L sherbini, Eraqi, A , Present Egyptian – African Economic Relations in African Perspective , Spring 2000 .

3- Amr Moussa, Egypt and Africa, African perspective : perspective Africans, A Quartererly Magazine, Spring 2000 .

4- Balassa, Bela (1962) , The Theory of Economic Integration .

5- Bingu Mutharika (1994), "COMESA : New Trade and Development Opportunities, COMESA policy 2000 .

6- COMESA, A guide to Commonly Asked Questions about the Free Trade Area, Q & A, April 2001 .

7- COMESA, COMESA Vision and Strategy into The 21th century, Integrating Trade, Investment and Development Regionally, April 2000 .

8- COMESA In BRIEF, web : http : / www.int.

9- COMESA, Intergovernmental Committee Report 2001, Progress Report on the Implementation of COMESA programmes theme : COMESA FTA : GATE way to Investment, Cairo, 16-23 May 2001 .

10- COMESA UNIT, Ministry of Foreign Affairs, A Comprehensive Report on "Intergovernmental Committee, ... GATE Way, Cairo, 16-23 May 2001, (In Arabic) .

11- COMECA, REPORT of The FOURTH MEETING of THE COMESA CENTEAL BANK GOVERNORS, COM /TCM/ CBG/ IV/ 4, Feb. 1999 .

12- COMESA, TREATY : Establishing the COMMON MARKET For EASTERN and SOUTHERN AFRICA .

13- Enin, M.A, Egypt and COMESA, The Politicalties, African Perspective, ...Spring 2000 .

14- Kasekende, L., L., and Ng'eno (1995), "Regional Integration in Eastern and Southern Africa", Mimeo .

15- Kilindo, A.A.L. and Moshi, H.P.B, The Potential role of the private sector in Economic Integration : The CASE of Eastern

and Southern Africa, Regional Integration Research Project, http : www.Comesa.int/trade/trade bkgd. htm .
16- Ministry of Economy and Foreign Trade, Group of COMESA, Economic Digest, Cairo, 2001 .
17- Misr Bank, The Economic Bulletin, Various Issues .
18- National Bank of Egypt, The Economic Bulletin, Various Issues .
19- Refat, Esam, Egypt and COMESA : The Odds and prospects, .. Spring 2000 .
20- World Bank, African Development Indicators 2001, Drawn form World Bank Africa Data Base .

الفصل الـــرابع

# مصر و مجموعة الخمس عشرة

إعداد

أ.د. مصطفى أحمد مصطفى

مستشار بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية

## الفصل الـــرابع

# مصر و مجموعة الخمس عشرة

**مقدمـــــة**

ساهمت مصر فى قيام مجموعة الخمس عشرة فى سبتمبر ١٩٨٩ ، ومنذ ذلك الحين فإن دوراً محورياً يقع على عاتق مصر لتشكيل رؤية مشتركة للمجموعة من أجل مواجهة التحديات العالمية ، ويتضـــح ذلـــك من اقتراح مصر أن يكون على قمة أولويات المجموعة التوزيع العادل للمنافع المترتبة على انضمام أى بلد إليها،وكذلك تحسين وضع دول المجموعة فى توزيع المنافع على مستوى النظام العالمى ككل بين الشركاء .

وتدعيماً لدورها البناء والمحورى استضافت مصر القمتين الثامنة (١١-١٣ مـــايو ١٩٩٨) والعاشـــرة (١٩-٢٠ يونيو ٢٠٠٠) حيث أكدت مصر فى كلمة الرئيس مبارك على قيام نظام اقتصادى عالمى أكثر إنصافا ، وقد بنيت هذه الدعوة على الحقائق التالية :

أولاً : الحاجة إلى إحياء حوار الشمال – الجنوب على أساس من المشاركة والأخذ فى الاعتبـــار المصـــالح والحقوق الخاصة بالدول النامية .

ثانياً : التأكيد على دور المنظمة الدولية (الأمم المتحدة) ودورها الهام ومشاركتها الفعالة لتمكين الـــدول النامية ،على قدم المساواة مع باقى الدول، من المساهمة فى تشكيل مبادئ وأسس النظام الاقتصادى العالمى.

ثالثاً : أهمية ترسيخ الديموقراطية فى العلاقات الدولية بشكل عام وفى عملية المشاركة فى صنع القرارات فى المنظمات الدولية على نحو خاص .

ولم تألو مصر جهداً لاستمرارها فى تقديم المقترحات الداعية والهادفة إلى تعزيز قضايا التعاون الاقتصادى والتجارى والاستثمارى بين دول مجموعة الخمس عشرة، بما يتضمنه ذلك من إقامة المشروعات المشـــتركة الصغيرة والمتوسطة ، وتنظيم المعارض ، وتبادل الخبرات والمعلومات عن أسواق المال وبورصـــات الأوراق المالية للدول أعضاء المجموعة شأنها فى ذلك شأن التعاون مع نقاط التجارة لتسهيل التـــدفقات التجاريـــة والاستثمارات بين دول هذه المجموعة .

**وفيما يلى ندرس موقف مصر فى مجموعة الخمس عشرة من خلال:**

- نشأة المجموعة وأهدافها وآلياتها.
- مؤتمرات المجموعة والحافز السياسى المصرى.
- واقع الإقليمية وتحديات العولمة وانعكاس ذلك على دول الجنوب ومجموعة الخمس عشرة.
- البانوراما الاقتصادية للمجموعة.
- العلاقات الاقتصادية بين مصر والمجموعة.
- تدفقات واتفاقات الاستثمار ومجموعة الخمس عشرة.

## المبحث الأول

## نشأة مجموعة الخمس عشرة وأهدافها وآلياتها

أنشئت هذه المجموعة كمجموعة قمة للدول النامية فى سبتمبر ١٩٨٩ على هامش اجتماع قمة عدم الانحياز التاسعة . وتعود فكرة إنشاء مجموعة الخمس عشرة إلى الدعوة التى وجهها الرئيسى آلان جارسيا رئيس بيرو السابق فى عام ١٩٨٩ لعقد مؤتمر للتشاور والتعاون بين دول الجنوب . وتضم المجموعة فى عضويتها الآن تسعة عشر دولة هى :

من أفريقيا* : مصر – الجزائر – السنغال – نيجيريا – زيمبابوى – كينيا .

من آسيا* : ماليزيا – إيران – إندونيسيا – الهند – سيريلانكا .

من أمريكا اللاتينية* : جامايكا – البرازيل – الأرجنتين – بيرو – فنزويلا – شيلى – المكسيك – كولومبيا .

وقد أنشئت مجموعة الـ ١٥ استنادا إلى اعتقاد راسخ بوجود إمكانيات كبيرة لتكثيف التعاون ذى الفائدة المشتركة بين الدول النامية ، على الأخص فى مجالات الاستثمار والتجارة والتكنولوجيا . كما أن هذا التعاون سيضفى مزيداً من التناسق والمصداقية على الجهود التى تبذلها الدول النامية لإقامة حوار إيجابى ومنتج بين الشمال والجنوب . وتمثل مجموعة الـ ١٥ محفلاً للمشاورات المنتظمة والمستمرة بين أعضائها لتنسيق سياساتهم وأنشطتهم وبهدف أصيل يتضمن تنسيق سياسات دول الجنوب على الصعيد العالمى والمساعدة على صياغة برامج التعاون وتنفيذها . وتتلخص أهداف المجموعة فى الآتى :

- وضع برنامج عمل لتعزيز التعاون فيما بين دول المجموعة .
- العمل على توسيع قاعدة هذا البرنامج فى إطار الدول النامية .
- تفعيل الحوار بين الشمال والجنوب .
- تبادل وجهات النظر حول الأوضاع الاقتصادية الدولية وانعكاساتها .
- التنسيق بين دول المجموعة فى المجال الاقتصادى والمالى .
- التعاون فى مجال البيئة .
- مقاومة الفقر والمجاعات والكوارث الطبيعية والتصحر .
- معالجة مشكلة ديون العالم الثالث .
- معالجة ما ترتبه الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف فى إطار الانضمام لمنظمة التجارة العالمية ، وتحرير التجارة الدولية مع المطالبة بحقوق الدول النامية فى الاستثمارات والمنح وفترات السماح .

**إن الأهداف التى تضطلع بها مجموعة الـ ١٥ رتبت أعباءً لا يمكن تنفيذها إلا من خلال آليات فاعلة تمثلت فى :**

١- القمة : تعقد سنويا ، وقد استضافت مصر القمتين الثامنة والعاشرة، ثم انتقلت رئاسة المجموعة إلى إندونيسيا بعد انتهاء القمة العاشرة ، حيث عقدت القمة الحادية عشر فى جاكرتا ٣٠-٣١ مايو ٢٠٠١ ، وتتولى فنزويلا حاليا رئاسة المجموعة حيث من المنتظر أن تستضيف القمة الثانية عشرة للمجموعة خلال النصف الثانى من عام ٢٠٠٢ .

٢- اجتماعات وزراء الخارجية : وتعقد مرتين كل عام إحداهما على هامش دورة الجمعية العامة فى نيويورك والثانية فى إطار الاجتماعات التى تسبق القمة مباشرة .

٣- اجتماعات وزراء التجارة : وتعقد فى إطار الاجتماعات التمهيدية للقمة وكلما دعت الحاجة . وقد بدأ عقد مثل هذه الاجتماعات اعتبارا من القمة السابعة والتى استضافتها ماليزيا فى كوالالمبور ، نوفمبر ١٩٩٧ .

٤- اجتماعات على مستوى الممثلين الشخصيين لرؤساء الدول والحكومات : وهى تعقد بشكل دورى كل شهرين وكلما دعت الحاجة ، لمتابعة أنشطة المجموعة والتحضير للاجتماعات الوزارية والقمة .

٥- اجتماعات الترويكا للممثلين الشخصيين (الرئاسة الحالية والسابقة والتالية) :-وتعقد كلما دعت الحاجة للإشراف على ترتيب اجتماعات ومختلف أنشطة المجموعة والإشراف على الموضوعات المالية والإدارية لوحدة الدعم الفنى .

٦- وحدة الدعم الفنى :- وهى جهاز فنى يقوم بأعمال السكرتارية المجموعة، وتشرف على إدارتها ترويكا المجموعة المذكورة بالبند السابق مباشرة .

٧- لجنة التجارة والاستثمار والتكنولوجيا :- أنشئت هذه اللجنة بهدف تعزيز التعاون فيما بين أعضاء المجموعة فى مجالات التجارة والاستثمار والتكنولوجيا ، ومراجعة تقارير و توصيات كل من :

- منتدى الأعمال والاستثمار : وتنسقه زيمبابوى .
- اتحاد غرف التجارة والصناعة والخدمات للمجموعة ومقره فى القاهرة .

## المبحث الثانى

## مؤتمرات مجموعة الخمسة عشر والحافز السياسى المصرى

تعقد مجموعة الـ ١٥ اجتماعات القمة بصفة دورية كل عام (تقريبا) ، وقد تم عقد إحدى عشر قمة منذ يونيو ١٩٩٠ (قمة كوالالمبور) وحتى عام ٢٠٠١ (قمة جاكرتا). وتتولى فنزويلا حالياً رئاسة المجموعة حيث من المنتظر أن تستضيف القمة الثانية عشرة للمجموعة خلال النصف الثانى من عام ٢٠٠٢.

**وبإمعان النظر فى الخطاب الذى وجهته دول المجموعة، من خلال بياناتها الختامية عبر القمم المشارإليها،إلى التجمع الدولى نجد أنها تحددت فى القضايا الأساسية التالية :**

١- توضيح الأهداف التى قامت من أجلها مجموعة الـ١٥ فى إطار الاقتصاد العالمى والبيئة الدولية السائدة منذ بداية عقد تسعينات القرن المنصرم ٠

٢- قضية الديون الخارجية للدول النامية والتدفق العكسى للموارد ٠

٣- قضية التجارة والنظام التجارى متعدد الأطراف وعضوية منظمة التجارة العالمية ٠

٤- قضية العلم والتكنولوجيا وضعف القاعدة التكنولوجية فى الدول النامية ٠

٥- قضية البيئة ومفاهيم التنمية المتواصلة ٠

٦- قضية المخدرات وبرامج الاستعاضة بالمحاصيل والأنشطة المدرة للدخل ٠

٧- قضية الحوار والعلاقات بين الشمال والجنوب وتعزيز التعاون المتعدد الأطراف ٠

٨- قضية التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتوفير أساس أقوى للاعتماد الجماعى على الذات.

٩- قضية النقد والهجرة ٠

١٠- قضية الاستثمار الأجنبى المباشر والشركات غير الوطنية ٠

١١- قضية تنمية الموارد البشرية ٠

١٢- قضية الطاقة وتطوير الطاقة (الطاقة الجديدة والمتجددة) ٠

١٣- قضية نزع السلاح وأسلحة الدمار الشامل ٠

١٤- قضية الزيادة السكانية والبطالة ٠

١٥- قضية العولمة والتوجهات نحو الإقليمية والشراكات الاستراتيجية ٠

١٦- دور الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ٠

١٧- التحويل غير المشروع للأموال ٠

١٨- القطاع الخاص وغرف التجارة والصناعة والخدمات للمجموعة ٠

١٩- تدريب وتأهيل القوى البشرية لدول المجموعة ٠

٢٠- الاستقرار والأمن والسلام الدولى والإرهاب ٠

وقد حظيت مجموعة الـ ١٥ منذ البداية باهتمام السياسة الخارجية المصرية والحافز السياسى من خلال الخطاب الرسمى وتجدد الأفكار التى يطرحها الرئيس مبارك فى لقاءات قمة المجموعة على النحو التالى :

## أولاً : فى القمة الثالثة (نوفمبر ١٩٩٢) داكار ، السنغال

تم وضع خطة عمل مجموعة الـ ١٥ لتتضمن ما يلى :

(١) وضع تصور واقعى وعملى للأهداف خلال فترة زمنية محددة على أن يكون هذا التصور بعيداً عن الشعارات وملتزماً بما تؤمن به دول المجموعة حقيقة وفعلاً .

(٢) وضع برنامج تنفيذى محدد تأسيساً على هذا التصور ، على أن تتعاون دول المجموعة فى تنفيذه على نحو متدرج مع تقييم الموقف بموضوعية فى شتى مراحل التنفيذ ومع إدخال ما يجب من تعديلات على البرامج .

(٣) الإصرار على عمل يعود على شعوب دول المجموعة بالخير وبالأسلوب الذى يتفق مع حقائق العصر الذى نعيش فيه ويتناسب مع قدرات هذه الدول .

(٤) توسيع دائرة عضوية البلدان النامية وانضمامها للمجموعة كلما كان ذلك ممكناً من خلال تنسيق خطوات هذا الانضمام .

(٥) إعطاء دفعة قوية لتنشيط الحوار بين الشمال والجنوب فى إطار المصلحة المشتركة والتعاون البناء بعيداً عن اختلاق أجواء للصدام والمواجهة .

(٦) تدعيم وإقامة العلاقات المباشرة والتعاون المستمر بين المؤسسات العامة والخاصة فى دول المجموعة وتنظيم المنابر والمنتديات التى يلتقى فيها المنتجون ورجال الصناعة والأعمال بهدف تعميق التفاعل والتبادل بين مؤسساتهم تحقيقاً لمصلحة كل الدول النامية.

ومثلت هذه الأفكار منذ طرحها فى قمة ١٩٩٢ منهجاً وخطة عمل لدول المجموعة مما أكده الرئيس مبارك فى المؤتمرات اللاحقة بمزيد من الأفكار الخلاقة للخطاب المصري سنوياً أمام قمم المجموعة .

## ثانياً : فى القمة السادسة (نوفمبر ١٩٩٦) – هرارى ، زيمبابوى

أمام ما يتسم به النظام العالمى ومستجداته المتسارعة المتسمة بظواهر متعارضة (الاندماج والتكامل بين دول ومناطق معينة مقابل الانقسام والتفكك والتهميش بين دول ومناطق أخرى – خاصةً ما يجرى

على ساحة الجنوب ) حدد الرئيس مبارك سبل مواجهة المجموعة لذلك بتجديد وتحديد المسئوليات على النحو التالى :

١- الدخول فى حوار شامل لتجديد الفكر الاقتصادى بغرض تعزيز وترسيخ التعاون بين دول المجموعة توازياً مع بحث كافة المشاكل الناجمة عن نقص المعلومات والتسهيلات والخدمات المتعلقة بتنمية التجارة والاستثمار ومراعاة أن ذلك يتم فى بيئة دولية متسارعة التطور فى إطار اقتصاد عالمى مختلف .

٢- دعم نسق التوجه للأسواق الخارجية من خلال تنمية تقوم على تشجيع الصادرات وفتح أسواق جديدة عبر تحرير أسواق دول المجموعة وإعطاء كل الفرص لدفع حيوية القطاع الخاص ومنح كافة المزايا وإعطاء كل التسهيلات أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

٣- اعتبار أن التعاون بين دول المجموعة – ثنائيا أو متعدداً – هو الأساس لتعزيز قدرة كل دولة على حدة ووضع المجموعة ككل ووزنها على الصعيد الدولى وموقعها على خريطة الاقتصاد العالمى ، ودرجة الاندماج من خلال الترتيبات المؤسسية الناجمة عن تطور العلاقات الدولية وتحرير التجارة .

## ثالثاً : فى القمة السابعة (نوفمبر ١٩٩٧) كوالا لمبور ، ماليزيا

أمام تزايد الفجوة بين أوضاع الشمال والجنوب والتأثير الواضح على تحقيق التوازن والتكافؤ بين حقوق وواجبات الدول المختلفة وانعكاس ذلك على مستقبل الأجيال القادمة ، وكذلك تلك الانعكاسات التى ستفرضها ظاهرة العولمة على مجمل الأوضاع الدولية وعلى مصالح الدول النامية التى يمكن أن تتعرض للتهميش تمت المطالبة بما يلى :

(١) حق الدول النامية (وفى مقدمتها مجموعة الـ ١٥) على نحو متكافئ ومتوازن فى المشاركة فى إرساء قيم النظام العالمى الجديد ومعاييره وضوابطه لتصحيح اختلال التوازن المرجو لكى لا تتحمل الدول النامية وحدها التزامات وتبعات وآثار نظام لم تسهم فى صنعه وتطوير أسسه .

(٢) التدرج فى تطبيق قواعد تحرير التجارة عبر الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف حماية للإصلاحات الهيكلية التى قامت بها الدول النامية من الانتكاس وحماية لشعوب الدول الفقيرة فى هذه المرحلة القلقة الراهنة .

(٣) الالتزام الحقيقى بالقضاء على الفقر وتنفيذ استراتيجيات نشر التعليم وتطويره ، ومد مظلة الرعاية الصحية وشبكات الأمان الاجتماعى لكل المواطنين من خلال الجهود الدولية المشتركة عبر

تطوير مطلوب للدور الذى تضطلع به منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة لمواكبة تسارع التطورات المتلاحقة وألا يقتصر ذلك على الجوانب السياسية بل ينبغى أن يمتد ليشعر به المواطن البسيط فى كل مكان ويكون ذلك ملموساً فى الارتقاء بمستويات معيشة الأغلبية .

## رابعاً : فى القمة الثامنة (مايو ١٩٩٨) القاهرة ، مصر

فرضت مشاكل بعض الدول تصوراً للنظام الاقتصادى والمالى العالمى على نحو يساعد دول المجموعة على تحديد إطار الحوار فيما بينها ، وكذلك الحوار مع العالم المتقدم والمشاركة فى صنع القرار فى المؤسسات المالية والدولية ، وحدد الرئيس مبارك الدروس المستفادة على النحو التالى :

(١) أن تطوير المؤسسات الوطنية لدول المجموعة يعد من العناصر الأساسية للاستفادة من الفرص المتاحة فى ظاهرة وعملية العولمة فيما يختص بالتدفقات المالية العالمية السريعة وضرورة التواكب مع تلك السياسات لتحرير الأسواق على نحو تدريجى بما يناسب ظروف كل دولة مع تدعيم المؤسسات الوطنية لتكون قادرة على التعامل مع مستجدات العصر وتحديات اقتصاد السوق الحر .

(٢) أن التعاون بين دول المجموعة فى مجال المعلومات المتعلقة بالسياسات المالية والتدفقات الرأسمالية وسياسات الصرف ، وأسعار الفائدة يعتبر من أهم محاور التعاون بين دول المجموعة حتى يمكن تحقيق الإدارة الاقتصادية القومية الفعالة فى دول المجموعة تجنبا للعدوى التى انتشرت بسرعة من جراء أزمة الأسواق المالية الآسيوية وتفشى ظاهرة هروب رأس المال .

(٣) أن يؤخذ بعين الاعتبار آثار السياسات التى تنتهجها الدول الصناعية المتقدمة بما يؤثر على الحوار الفعال والمنضبط لدول الجنوب مع الدول الصناعية الكبرى سعياً لتحقيق إدارة أكثر رشداً للاقتصاد العالمى .

(٤) أن أهمية تحقيق تدفقات رأسمالية آمنة إلى اقتصادات دول المجموعة يستدعى تحرير الحساب الرأسمالى على نحو تدريجى ، وأن يعتمد ذلك على ما تم فى بناء مؤسسى يحفظ الاستقرار فى النظام المالى لدول المجموعة .

(٥) أن برامج الاستقرار والإصلاح المالى التى يتبناها المجتمع الدولى من خلال نصائح المؤسسات المالية الدولية يجب أن تأخذ فى الاعتبار التكلفة الاجتماعية الباهظة للتحولات المطلوبة من البلدان النامية ، دون المخاطرة بالآثار الإيجابية التى أحدثتها سنوات النمو المتوازن والمساس بمستويات معيشة شعوب تلك الدول الأمر الذى يستدعى تعديل وتكيف برامج الاستقرار من أجل مواكبة قضايا العدالة الاجتماعية والرفاهية ومتابعة وتقويم تنفيذها بأسلوب أكثر عدالة وحيوية .

(٦) أن أهمية وضع المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة ، وما اتخذته لجنة بازل من إجـــراءات ومعايير هامة لإحكام الرقابة وتوسيع نطاق تطبيقها تفرض على المؤسســـات ذات النشـــاط الـــدولى العاملة فى مجال الأوراق المالية والتأمين (الخدمات المالية عامة) أن تسهم بفاعلية أكبر لتحســـين فهـــم واستيعاب الرقابة المالية السليمة ولاشك أن مساهمة ومشاركة دول المجموعة فى هـــذه المؤسســـات الدولية تعتبر عنصراً هاماً لاندماجها فى الاقتصاد العالمى .

## خامساً : فى القمة العاشرة (يونيو ٢٠٠٠) القاهرة ، مصر

أكدت مصر على لسان الرئيس مبارك أهمية الاستفادة من إيجابيات العولمة وتجنب سلبياتها حيـــث إن الخلل فى النظام العالمى آخذ فى التصاعد بما يهدد دول الجنوب ، ومن ثم يتعين تنسيق الحوار بين الشـــمال والجنوب والتوصل إلى رؤية مشتركة تدعيم ديموقراطية العلاقات الدولية بصفة عامة وبمـــا يضـــمن حـــق مشاركة الدول النامية فى عملية صنع واتخاذ القرارات التى تصدرها المنظمات الدولية . إن هـــذا النـــهج لا يتأتى إلا من خلال تضييق الفجوة القائمة بين الدول الصناعية المتقدمـــة والـــدول الناميـــة فى مجـــال تكنولوجيا المعلومات وقطاعات الصناعة والتدريب والخدمات .

## المبحث الثالث

## واقع الإقليمية وتحديات العولمة
## وانعكاس ذلك على دول الجنوب ومجموعة الخمسة عشر

فرض تسارع المستجدات والتغيرات فى الاقتصاد العالمى ظهور إمكانيات وتحديات غير مسبوقة أمام الدول النامية بتوجه معظم اقتصادات العالم نحو السوق وأضحى أكثر من ٤ مليار شخص مستهلكين ومؤثرين فى التجارة العالمية على مستوى العالم ، وقد صورت لهم الآمال استفادتهم من زيادة نمو التجارة الدولية وحق الاقتراب من منجزات العلم والتكنولوجيا ومجتمعات القرية الكونية المعاصرة وعصر المعلوماتية الجديد .

وبالرغم من ذلك ، فكثير من الدول النامية وأبنائها من الفقراء معرضون للتهميش ، وفى بعض الحالات يزيد تعرضها للمناخ الاقتصادى الخارجى وضعفها أمامه ، كما أن اندماجها (أو إدماجها) فى الاقتصاد العالمى يتطلب منها تكاليف اجتماعية واقتصادية يجب أن تتحملها .

إن تيار التحرير والعولمة ومحصلة الاعتماد المتبادل بالإضافة إلى زيادة اندماج الاقتصادات الوطنية فى الاقتصاد العالمى يمضى فى صالح الدول المتقدمة عامة، ولكن على الجانب الآخر (أى على جانب الدول النامية) فالأمر يختلف نظراً لحاجة تلك المجموعة من الدول إلى إطار اقتصادى دولى مستقر ، وإلى فتح الأسواق ، وإلى تعزيز الدعم بالموارد المالية والتكنولوجيا المتطورة لبناء القدرة التنافسية والمحافظة عليها والتغلب على المشاكل التى تواجه اندماجها فى الاقتصاد العالمى .

ويعتبر الاتجاه المتزايد نحو إقامة تجمعات ومناطق اقتصادية إقليمية من المعالم الأساسية فى النظام الاقتصادى العالمى الانتقالي . وهذه التنظيمات الإقليمية تنطوى فى آن واحد على قدرة قد تكون داعمة للنظام التجارى المتعدد الأطراف أو قد تكون مقيدة له .

وقد استمر الاتحاد الأوروبى فى توسعه مع تدفق انضمام دول أوروبا الشرقية والوسطى التى تمر بمرحلة انتقالية مما سيؤدى إلى تغيير التوقعات الاقتصادية لملايين من المواطنين الأوروبيين . كما أن منطقة التجارة الحرة فى أمريكا الشمالية (NAFTA) ظاهرة رئيسية جديدة فى الاقتصاد العالمى . وأما فيما بين الدول النامية فقد زاد التبادل التجارى ، خاصة فى العشر سنوات الأخيرة من القرن المنصرم ، وتضافرت جهود تجمعات إقليمية فى مناطق عديدة من العالم النامى لتعزيز الروابط الاقتصادية فيما بينها . ووصل البعض منها مثل "الآسيان ASEAN" (رابطة أقطار دول جنوب شرق آسيا) ومجموعة "ميركسور MERCOSOR " (منطقة التجارة الحرة فى أمريكا الجنوبية) إلى مستويات كبيرة من

التبادل التجارى ، واتفقت مجموعة الآسيان على إقامة منطقة تجارة حرة بحلول عام ٢٠٠٠ ، كما أنشئ اتحاد التعاون الإقليمي فى جنوب آسيا المعروف "سارك SAARC وكذلك منطقة التجارة التفضيلية فى جنوب آسيا المعروفة "سابتا SAPTA " .

ونشأ كذلك اتحاد دول البحر الكاريبى ACS لتشجيع التعاون والتشاور وزيادته فيما بين دول البحر الكاريبى . وفى عام ١٩٩٤ بدأت الدول الأفريقية فى تنفيذ المرحلة الأولى من معاهدة أبوجا لإنشاء " الجماعة الاقتصادية الأفريقية " لترعى التكامل والتنمية فيما بينها . وكانت هذه العملية بأكملها قد بدأت فى التحرك منذ إنشاء تجمعات اقتصادية شبه إقليمية مثل المجموعة الاقتصادية لبلدان أفريقيا الغربية المعروفة ECOWAS ، والاتحاد الاقتصادى والنقدى لغرب أفريقيا" UEMOA ، ومؤتمر التنمية فى الجنوب الافريقى SADC ، وتجمع بلدان شرق وجنوب أفريقيا المعروف COMESA وكذلك اتحاد المغرب العربى .

كما شهدت السنوات الأخيرة ومنذ بداية تسعينات القرن الماضى تحركات نحو إقامة مشاريع أوسع نطاقاً ، ففى النصف الشمالى من الكرة الأرضية بدأ تحول قد يؤدى إلى إنشاء منطقة تجارة حرة للأمريكتين بحلول عام ٢٠٠٥ ، وبالمثل أخذ محفل التعاون الاقتصادى لآسيا والمحيط الهادى المعروف APEC الذى أنشئ ليسعى إلى تجميع دول هذا المحيط بهدف الاستفادة من الإمكانيات الكبرى فى التجارة والأسواق والاستثمار فى المنطقة بأكملها، وتتشاور الدول الواقعة على ضفتى البحر المتوسط من أجل التوصل فى نهاية الأمر إلى إنشاء منطقة تجارية حرة فيما بينها .

وبالرغم من أن هذه التوجهات الإقليمية للدول النامية تهدف أساسا إلى درء أخطار ما نسميه بشراك الحصار المزدوج، أى الضغوط الداخلية ذات السمة الهيكلية لاقتصاداتها والضغوط الخارجية المفروضة فى سياق العولمة وتحرير التجارة والحركة الساخنة لتدفقات رؤوس الأموال، إلا أن تفعيل هذه التوجهات على أرض الواقع يواجه بتحديات عديدة نوجزها فيما يلى:

(١) عدم الاتساق بين هشاشة الاستقرار والعولمة ومثالنا على ذلك أن المنتديات الاقتصادية التى عقدت فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا علقت آمالها على أن يتحقق سلام واستقرار حقيقيين لأنهما الدعامتان الرئيسيتان للنظام الاقتصادى على الساحة الدولية وليس العكس ، ومن هنا فإن النظام العالمى المعاصر مسئول عن المشاركة وبفعالية فى جعل السلام والاستقرار جزء متكامل ومتنامى فى نظام التجارة المقترح دون تفرقة فى المعاملة أو تبنى ممارسات دولية مزدوجة المعايير أو اتخاذ قرارات تهدف إلى فرض "الحصار المزدوج" الذى أشرنا إليه سلفاً .

(٢) المشاركة غير المتوازنة فى التحالفات الاقتصادية الدولية: فبالرغم أن دول الجنوب لها مشاركة فى الأسواق المشتركة لأمريكا اللاتينية والـ APEC، فى إطار رغبة الدول المتجاورة جغرافيا فى تحقيق الأمن السياسى المشترك، إلا أن الأمر أبعد من ذلك لاختلاف الدول النامية فيما بينها فيما يخص : مستويات الإنتاج – النمو الاقتصادى – الهيكل السكانى – دخل الفرد .. الخ الأمر الذى يلزم معه البحث عن معادلات مناسبة لإنعاش وتقوية الروابط الاقتصادية لتلك التجمعات الاقتصادية الإقليمية لأن الهدف الأساسي لازدياد عدد الاتفاقيات الإقليمية المبرمة بين الدول الصناعية المتقدمة فيما بينها، وبينها وبين الدول النامية هو فى النهاية القضاء على الفرص الحقيقية للدول النامية فى إنشاء أسواق مشتركة بينها .

(٣) دفع الدول النامية إلى فترة انتقالية مفاجئة على نحو قسرى ، ويتضح ذلك من ممارسة ضغوط الدول الصناعية على الدول النامية لدفعها إلى الانضمام لاتفاقيات الملكية الفكرية (TRIPS) بحجة أن ذلك سيزيد من تدفق الاستثمار الأجنبى للدول النامية ، بالإضافة إلى إجبار الدول النامية على قبول فترات سماح لا تأخذ المصالح الوطنية فى اعتبارها. ويذكر هنا أن مصر والهند (وهما من مجموعة الـ ١٥) تعرضتا لمثل هذه الممارسات وذلك فى قطاع الدواء.

(٤) عدم وفاء الدول الصناعية المتقدمة بالتزاماتها قبل الدول النامية ، حيث تشكو الدول النامية من أن ما تمنحه الدول الصناعية من دعم تكنولوجى وفنى ومالى لا يعدوا أن يكون مساندات هزيلة فى الفترات الانتقالية (أو الأزمات) ، ناهيك عما تتعرض له سلع الدول النامية للإشكاليات الخاصة بالدعم والإغراق وما يتبع ذلك من رسوم تفرضها الأسواق الأوروبية والأمريكية .

(٥) تعسف معايير الاستثمار الأجنبى الجديدة ، ويتضح ذلك من الاتفاقية الخاصة بالاستثمار المتعدد الجوانب، التى يتم إعدادها الآن بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بالاشتراك مع أكثر من ٢٨ دولة صناعية، والتى تتأسس على مبدأ: "خذه كله أو اتركه كله take it or Leave it" ويشى ذلك بعوائق جديدة أمام الدول النامية . وقد يعتقد البعض أن هذه الأمور تجرى بعيداً عن مباركة المنظمات الدولية خاصة البنك الدولى، وذلك غير صحيح، فخطوات العولمة وآلياتها تتم وفقا لما يخدم مصالح الدول الصناعية المتقدمة فى المقام الأول، وعلى النحو الذى يضمن تعظيم مصالح الأغنياء على حساب فقراء العالم .

(٦) تجاهل الظروف الصناعية للدول النامية فى معالجة موضوع قواعد المنشأ بين أعضاء منظمة التجارة العالمية. وقد بدأت الدول الصناعية المتقدمة فى تداول فكرة قواعد المنشأ المتفقة مع النمو التكنولوجى والصناعى بها. ويؤدى تغييب المشاركة الفعالة من جانب الدول النامية فى دراسة

وتشكيل هذه الاتفاقية إلى التقليل من فرص صادراتها بدلاً من الاستفادة من الاتفاقيات وما قد تحتويه من ميزات تفضيلية. وخير مثال على ذلك ما خضعت له الكثير من الدول المتوسطية فى حواراتها مع الاتحاد الأوروبى من ضغوط تتعارض مع أوضاع صناعاتها الوطنية على أساس تطبيق قواعد المنشأ.

(٧) الحمائية الجديدة باسم معايير الجودة والعمل والبيئة. وهو ما أوضحة تقرير الأونكتاد لعام ١٩٩٧ والذى أشار إلى عدم قدرة الكثير من الدول النامية على النفاذ لأسواق الدول المتقدمة بسبب تطبيق معايير معينة خاصة بالجودة والعمل والبيئة. ومن الواضح أن أكثر الدول تأثراً بهذه المشكلة هى دول القارة الأفريقية (التى منها أعضاء فى مجموعة الـ ١٥) والتى تعد أغلب دولها من الدول الأقل نمواً.

(٨) مخاطر التعجيل بفتح الأسواق المحلية وتحرير المعاملات المالية وتدفقات رؤوس الأموال بينما القدرات التنافسية لمنتجات معظم الدول النامية ما زالت جد متواضعة، ونظمها وسياساتها المالية والنقدية، وأجهزتها المصرفية وأسواق المال بها، ما زالت فى حاجة إلى خبرات وقدرات مهنية وتكنولوجية، وآليات عمل وتصحيح، تتطلب وقتا كافيا، ودعما فنيا وماليا وبرامج تدريبية مكثفة، لتوفيرها.

## المبحث الرابع

## البانوراما الاقتصادية لمجموعة الخمسة عشر

لتوظيف خاصية التنوع لخدمة أهداف قيام مجموعة الخمس عشرة، والدور الذى تلعبه ــ وتتطلع لأن تلعبه فى المستقبل ــ على المسرح العالمى، من المهم التعرف علي البانوراما الاقتصادية للمجموعة من خلال :

- السمات الجغرافية .
- القوي البشرية .
- أهم الموارد الطبيعية والأنشطة الاقتصادية الواعدة .
- أهم الأنشطة الخدمية .
- أهم المؤشرات الاقتصادية .

(١) السمات الجغرافية :

حيث تمتد دول المجموعة في أكثر من قارة : آسيا – أفريقيا – أمريكا الوسطي والجنوبية فإن هذه الدول تتسم بوجود الوديان ، الصحاري ، التلال ، الجبال ، الأنهار والبحيرات ، الخلجان كما تتسم أيضا بوجود الموارد الطبيعية والاقتصادية كالوقود ، الأسماك، موارد المياه ، القوي الطبيعية المولدة للطاقة الجديدة والمتجددة. وحيث تشغل المساحة الكلية لدول المجموعة حوالي ٢٠,٨ مليون كيلو متر مربع فهي تمثل ١٥,٤% تقريباً من مساحة العالم ، وتعتبر البرازيل أكبر دولة في المجموعة من حيث المساحة ( ٨,٥ مليون كيلو متر مربع) ، وتمثل مصر مركزاً متوسطاً من حيث المساحة ، وتعتبر جامايكا أصغر دول المجموعة من حيث المساحة. كما أن انتشار دول المجموعة في قارات ثلاث أوجد تبايناً واضحاً في الظروف المناخية ، وذلك كله يخدم دول المجموعة لتعزيز إمكانيات وموارد التنسيق والتعاون المبني علي هذا التنوع الهائل القائم علي معظم أو كل هذه السمات .

(٢) القوي البشرية :

حيث يختلف أعضاء مجموعة الـ ١٥ فيما بينهم اثنياً كأجناس مختلفة ولغات مختلفة و أديان مختلفة ، والاختلاف أيضا يتعلق بمعدلات وفيات المواليد ، والاختلالات القائمة والتفاوتات بين المناطق الحضرية والريفية ، ويمثل عدد السكان لدول المجموعة نحو ٣٠ % من سكان العالم

( ١٧٩٠ مليون نسمة ) ويبلغ عدد سكان الهند حوالي ٩٤٣,٤ مليون نسمة وتعتبر جامايكا (حوالي ٢,٦ مليون نسمة) أقل السكان تعداداً بين دول المجموعة.

إن القوي البشرية في دول المجموعة تصل إلي نحو ٦٨٠,٥ مليون نسمة ( ٣٣,٤% من قوة العمل البشرية العالمية ) وللهند النصيب الأكبر (حوالي ٣٩٨ مليون) بينما النصيب الأصغر لجامايكا (حوالي ١,١مليون عامل). وتتوزع العمالة في دول المجموعة قطاعيا (زراعة : ٥٨,٨% - صناعة: ١٦,٧٥% - خدمات: ٢٤,٥%) بما لا يخدم الاستفادة مما قد تنطوى عليه العولمة من فرص ، الأمر الذي يؤدي إلي تفاقم حدة مشكلة البطالة وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية فى دول المجموعة.

(٣) أهم الموارد الطبيعية والأنشطة الاقتصادية الواعدة :

تتنوع الموارد الطبيعية في دول مجموعة الـ١٥ بين الأخشاب والثروة السمكية ، والثروة التعدينية ، والغاز الطبيعي ، وخامات الحديد ، والماغنسيوم ، والفوسفات ، واليورانيوم . بما يعكس آمالا عريضة لتلك الأنشطة الاقتصادية الواعدة في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات علي النحو الذي يمكن أن نعرض له كالتالي :

- الزراعة :

تتركز أهم المحاصيل فى : القطن – الفواكه – الخضروات – قصب السكر – زيت النخيل – الثوم – الكاكاو – الشاي – البن – جوز الهند – التبغ – وتعتمد الزراعة في دول المجموعة علي الأمطار ، والأنهار والمياه الجوفية. ويساهم قطاع الزراعة بحوالي ١٥,٤% من الناتج المحلي الإجمالي لدول المجموعة فى المتوسط مع تفاوت شديد بينها حيث تصل مساهمة هذا القطاع في نيجيريا إلى حوالي ٣٨% وفي فنزويلا إلي حوالي ٥% . ويعمل بالزراعة أغلب عمالة دول مجموعة الـ ١٥ والتي تصل إلي حوالي ٤٠٠,٣ مليون عامل .

- الصناعة :

تتركز الصناعة في دول المجموعة في صناعات : التعدين – تكرير الغاز الطبيعي – الصناعات المعدنية – الغزل والنسيج – الكيماويات – الحديد والصلب – الأسمدة – الصناعات الغذائية – المنتجات الجلدية – الأسمنت – الاتصالات – الأجهزة – الأدوات – الورق. وتساهم الصناعة بحوالي ٣٠,١% من الناتج المحلي الإجمالي وتحتل الجزائر المركز الأول بين دول مجموعة الـ ١٥% حيث تسهم الصناعة بحوالي ٥٠% من الناتج المحلي الإجمالي وتحتل السنغال المركز الأخير بنسبة لا تتعدى

١٨% . وتبلغ قوة العمل في القطاع الصناعي لدول المجموعة حوالي ١١٣,٥ مليون عامل، وتفوق القيمة المضافة لقطاع الصناعة تلك التي يحققها قطاع الزراعة بينما تزيد أرقام العمالة الزراعية كثيراً عن أرقام العمالة الصناعية .

(٤) أهم الأنشطة الخدمية :

تعتبر الخدمات من الأنشطة الواعدة في دول المجموعة. وتبلغ العمالة في قطاع الخدمات حوالي ١٦٦,٧ مليون عامل تمثل حوالي ٢٤,٥% من إجمالي قوة العمل في دول المجموعة، منها حوالى ٤٨,٦ مليون شخص في الهند ، أما في السنغال فيبلغ هذا الرقم حوالي ٣٥٠,٠٠٠ شخص . ويساهم قطاع الخدمات بحوالي ٥٤% من الناتج المحلي الإجمالي لدول المجموعة، وتعتبر ماليزيا أكثر الدول من حيث مساهمة هذا القطاع ، ومن بين دول المجموعة التي وصلت إلى مستويات معقولة فى مجال تقدم الأنشطة الخدمية إندونيسيا – والبرازيل – والأرجنتين – والمكسيك – ومصر .

(٥) أهم المؤشرات الاقتصادية :

فى ضوء البيانات المتاحة عن دول المجموعة لعام ١٩٩٥، تتمثل هذه المؤشرات فى :

- مستويات الدخل : تنقسم دول المجموعة إلي مجموعتين رئيسيتين هما :
  - الاقتصادات منخفضة الدخل : السنغال – الهند – زيمبابوي – كينيا – نيجيريا – سريلانكا.
  - الاقتصادات ذات الدخول المتوسطة :
- الشريحة الأعلى : المكسيك – الأرجنتين – ماليزيا – البرازيل – شيلي .
- الشريحة الأدنى : مصر – أندونيسيا – جامايكا – الجزائر – بيرو – فنزويلا.
- الناتج المحلي الإجمالي **GDP** : بلغت قيمة هذا الناتج فى المجموعة ككل حوالي ٥,٢ تريليون دولار (مقوماً بمكافئ القوة الشرائية) وتلك القيمة تبلغ حوالي ٧,٩%من الناتج العالمي الإجمالي والذي بلغ بدوره : ٣٧,٨ تريليون دولار عام ١٩٩٥ . ويتوزع الناتج المحلي الإجمالي قطاعياً فى دول مجموعة الـ١٥ كالتالي : الزراعة ١٥,٤% – الصناعة ٣٠,١% الخدمات ٥٤,٥% .
- متوسط دخل الفرد من الناتج المحلى الإجمالى لدول المجموعة يبلغ حوالي ٤٥٧٤ دولار أمريكي – وأعلى مستوى له فى ماليزيا (٩٨٠٠ دولار) وأدني مستوي له في نيجيريا وكينيا (حوالي ١٣٠٠ دولار).
- معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى حوالي ٦,٣% فى المجموعة ككل ويبلغ أعلى مستوى له فى ماليزيا (٩,٥%) وأدني مستوى له في جامايكا (٠,٨%) .

- معدل التضخم لمجموعة الـ ١٥ يبلغ حوالي ٢٠,٥% وقد سجل أعلي معدل في فنزويلا ٥٧% وأدني معدل في كينيا ١,٧% .
- الموازنة العامة : هناك دول تتمتع بفائض ميزانية مثل البرازيل ( ٣٨٠٠ مليون دولار أمريكي ) كما أن هناك دولاً تعاني من عجز في ميزانيتها مثل الهند (٢٠١٠٠ مليون دولار أمريكي كأكبر عجز فى دول المجموعة) .
- الديون الخارجية : تبلغ لدول المجموعة حوالي ٧٥٠,٨ بليون دولار أمريكي بنسبة ١٨,٢ % تقريبا من إجمالى الديون الخارجية العالمية. والمكسيك صاحبة أكبر مديونية (١٥٥ بليون دولار) بين دول المجموعة بينما جامايكا هى الأقل مديونية (٣,٦ بليون دولار). وتقع مصر بين تلك الدولتين (حوالي ٤٠ بليون دولار) في الترتيب الثامن بين دول مجموعة الـ ١٥ وذلك طبقاً لحجم الديون الخارجية بالنسبة للناتج المحلى الإجمالى (حوالي ٦٨,٤%) بينما تبلغ هذه النسبة فى نيجيريا ١٤٠% وفي البرازيل ٢٤%.
- ميزان الحساب الجارية : تعانى دول المجموعة ككل من العجز فى ميزان الحساب الجارى، باستثناء فنزويلا وشيلى والسنغال حيث بلغ هذا العجز ، بملايين الدولارات، قيما متواضعة ( ٢٥٥، و ١٥٧، و ٣ على الترتيب ). وبلغ مجموع العجز لدول المجموعة ككل ٤٤,٨ بليون دولار تقريباً ، وسجلت البرازيل أعلى قيم لهذا العجز.
- الاحتياطيات الدولية للمجموعة ككل بلغت حوالي ٢٠٦,٤ بليون دولارا ، وتملك البرازيل أعلي نسبة احتياطيات دولية بين دول المجموعة بينما أدنى قيمة لهذه النسبة فى السنغال.
- معونات التنمية : يذهب أغلب المعونات الرسمية للتنمية إلي مصر حيث تقدر بنحو ١٧٠٠ مليون دولاراً .
- التجارة الخارجية : تبلغ التجارة الخارجية لمجموعة الـ ١٥ ما قيمته حوالي ٧١٨,٦ بليون دولار بنسبة ٧% من مجموع التجارة الخارجية العالمية (١٠,٤ تريليون $ ) وتبلغ صادرات مجموعة الـ ١٥ حوالي ٣٦١,٤ بليون دولار ( ٧% من مجموع الصادرات العالمية) أما الواردات فبلغت حوالي ٣٥٧,٢ بليون دولار ( ٦,٨% من إجمالي الواردات العالمية) . وهكذا فالميزان التجارى للمجموعة ككل في صالحها بفائض حوالي ٤٢٠٠ مليون دولار أمريكي .
- الاستثمار الأجنبي المباشر : شهد تزايداً ملموساً حيث ويصل إلي ٤٧,٩٤٨ بليون دولارا في عام ١٩٩٦، ومعظم هذه القيمة ذهب لعدد محدود في دول المجموعة مثل الأرجنتين وماليزيا .

## المبحث الخامس

## العلاقات التجارية بين مصر ومجموعة الخمس عشرة

فى حدود البيانات المتاحة، يمكن بيان العلاقات التجارية بين مصر ودول مجموعة الخمس عشر على النحو التالى:

### تجارة مصر مع دول المجموعة (١٩٩٠ – ٢٠٠٠)

تجارة مصر مع دول المجموعة الآسيوية ( الهند – إندونيسيا – ماليزيا – سريلانكا)

فى عام ١٩٩٠ بلغت الصادرات لدول هذه المجموعة الفرعية ٦٨,٩٨٢ مليون جنيه مصري بنسبة ٨٢,٨% من إجمالي الصادرات المصرية لمجموعة الـ١٥. كما بلغت واردات مصر من نفس المجموعة الآسيوية ٦١٥,٢٧٤ مليون جنيه مصري بنسبة ٥٣,١ % من إجمالي واردات مصر من مجموعة الـ ١٥. مما يعكس تحقيق عجز قيمته ٥٤٦,٢٩٢ مليون جنيه مصري مع المجموعة الآسيوية.

وفى عام ١٩٩٥بلغت الصادرات المصرية لدول المجموعة الآسيوية ٣٠١,٠٣٣ مليون جنيه مصري بنسبة ٦٥,٣% من إجمالى الصادرات المصرية لمجموعة الـ ١٥ ، فى حين بلغت الواردات المصرية من هذه المجموعة الفرعية ١٦٥٢,٢٣٩ مليون جنيه مصري بنسبة مئوية ٥٣,٢% من إجمالى الواردات المصرية من مجموعة الـ ١٥. ومن ثم بلغ العجز التجاري المصرى مع هذه المجموعة الفرعية ١٣٥١,٢٠٦ مليون جنيه مصري .

وفى عام ٢٠٠٠ بلغت الصادرات المصرية لدول هذه المجموعة الفرعية ٦٢١,٢٦٥ مليون جنيه مصري بنسبة ٧٢% من إجمالى الصادرات المصرية لمجموعة الـ ١٥، فى حين بلغت الواردات المصرية ١٨٦٤,٤٣٢ مليون جنيه مصري بنسبة مئوية ٥١,٣% من إجمالى واردات مصر من مجموعة الـ ١٥ . وبالتالى بلغ العجز التجارى المصرى مع هذه المجموعة الآسيوية ١٢٤٣,١٦٧مليون جنيه مصري .

**<u>ويمزيد من تحليل تعامل مصر التجاري مع دول المجموعة الآسيوية في إطار مجموعة الـ١٥ يمكن أن نخلص إلى عدد من الحقائق :</u>**

١- بالرغم من تنامي الأرقام المطلقة لقيمة الصادرات المصرية إلا أنها لا تعبر عن الطموحات المصرية للاستفادة من التعاون في إطار مجموعة الـ ١٥ .

٢- تتزايد الواردات المصرية على نحو متواصل خاص من الهند وماليزيا.

٣- تحقق مصر عجزاً تجارياً على مستوي مجموعة الدول الآسيوية وكذلك علي مستوي كل دولة من دول هذه المجموعة علي حدة تقريباً .

تجارة مصر مع المجموعة الأفريقية ( الجزائر – زيمبابوي – السنغال – نيجيريا – كينيا)

فى عام ١٩٩٠ بلغ إجمالي الصادرات المصرية لدول هذه المجموعة الفرعية ١٣,١٨٩ مليون جنيه مصري بنسبة ١٥,٨% من إجمالى هذه الصادرات لمجموعة الـ١٥. أما الواردات من نفس المجموعة الأفريقية فبلغت ٢٧,٢٠٣ مليون جنيه مصري بنسبة ٢,٣% من إجمالي واردات مصر من مجموعة الـ ١٥. وبالتالى حققت مصر عجزا تجاريا مع المجموعة الأفريقية بلغ ١٤,٠١٤ مليون جنيه مصرى .

وفى عام ١٩٩٥ بلغت الصادرات المصرية لهذه المجموعة الفرعية ١٢٥,٣٨٢ مليون جنيه مصري بنسبة ٢٧,٢% من إجمالي هذه الصادرات لمجموعة الـ١٥. أما الواردات المصري فبلغت ٣٣٢,٢٧٤ مليون جنيه مصري بنسبة ١٠,٧% من إجمالي الواردات من مجموعة الـ١٥. وهكذا بلغ العجز التجارى المصرى مع ودول المجموعة الأفريقية ٢٠٦,٨٩٢ مليون جنيه مصرى .

وفى عام ٢٠٠٠ بلغت الصادرات المصرية لدول نفس المجموعة الأفريقية ١١١,٦٩٥ مليون جنيه مصري بنسبة ١٢,٩% من إجمالي هذه الصادرات لمجموعة الـ١٥. بينما الواردات من نفس المجموعة الفرعية صلت قيمتها إلى ٤٣٥,٨٨٠ مليون جنيه مصري بنسبة ١٢% من إجمالي واردات مصر من مجموعة الـ١٥ . كما بلغ العجز التجاري المصرى مع دول المجموعة الأفريقية ٣٢٤,١٨٥ مليون جنيه مصرى .

**<u>وبمزيد من تحليل تعامل مصر التجاري مع دول المجموعة الأفريقية في إطار مجموعة الـ١٥ يمكن أن نخلص إلى عدد من الحقائق :</u>**

(١) الأرقام المطلقة لقيم الصادرات لا تليق بعلاقات مصر التجارية التاريخية مع القارة الأفريقية وهى من الهزال بمكان لا يرتفع إلى زخم العلاقات المصرية الأفريقية سياسيا وكذلك مع المؤسسات الاقتصادية القائمة في إطار منظمة الوحدة الأفريقية والمؤسسات المالية والمصرفية المصرية – العربية – الإفريقية وكذلك مؤسسات مجموعة الـ ١٥ .

(٢) تتزايد الأرقام المطلقة لواردات مصر من هذه المجموعة الأفريقية، خاصة الجزائر وكينيا ، بمعدل يفوق كثيراً تزايد الصادرات المصرية لهذه الدول وللمجموعة ككل.

(٣) إن مصر تحقق عجزاً تجارياً متصاعداً مع مجموعة الدول الأفريقية وكذلك علي مستوى معظم دول المجموعة كل على حدة.

تجارة مصر مع دول المجموعة اللاتينية

( الأرجنتين – شيلى – البرازيل – المكسيك – جامايكا – فنزويلا – بيرو – كولومبيا )

فى عام ١٩٩٠ بلغت الصادرات المصرية لهذه المجموعة الفرعية رقما هزيلا جدا (١,١٣٢ مليون جنيه مصرى ) بنسبة ١,٣% من إجمالى صادرات مصر لمجموعة الـ ١٥. أما واردات مصر من هذه المجموعة الفرعية فبلغت ٥١٤,٥١٩ مليون جنيه مصري بنسبة ٤٤,٤% من إجمالي واردات مصر من مجموعة الـ١٥. ومن ثم بلغت قيمة العجز التجاري لمصر مع دول مجموعة أمريكا اللاتينية ٥١٣,٣٨٧ مليون جنيه مصرى.

وفى عام ١٩٩٥ بلغت الصادرات المصرية لنفس المجموعة الفرعية ٣٣,٩١٣ مليون جنيه مصري بنسبة ٧,٣% من إجمالي صادرات مصر لمجموعة الـ ١٥ . كما بلغت الواردات ١١٢٠,١٣١ مليون جنيه مصري بنسبة ٣٦% من إجمالي واردات مصر من مجموعة الـ١٥ . وبالتالى ارتفع العجز التجارى المصرى مع مجموعة دول أمريكا اللاتينية إلى ١٠٨٦,٢١٨ مليون جنيه مصري.

وفى عام ٢٠٠٠ بلغت الصادرات ١٢٩,٧٦٨ مليون جنيه مصري لدول المجموعة اللاتينية بنسبة ١٥% من إجمالي صادرات مصر لمجموعة الـ ١٥. كما بلغت الواردات المصرية من نفس المجموعة اللاتينية ١٣٢٨,٨٤٢ مليون جنيه مصري بنسبة ٣٦,٦% من إجمالي الواردات من مجموعة الـ ١٥ . وواصل العجز التجارى المصرى ارتفاعه مع هذه المجموعة الفرعية ليصل إلى ١١٩٩,٠٧٤ مليون جنيه مصرى .

**وبمزيد من تحليل تعامل مصر التجاري مع دول المجموعة اللاتينية في إطار مجموعة الـ١٥ يمكن أن نخلص إلى عدد من الحقائق:**

١- الأرقام المطلقة لقيم الصادرات هي أقلها علي الإطلاق في المجموعات الثلاث ( الآسيوية – الأفريقية – اللاتينية ) المكونة لمجموعة الـ١٥ .

٢- تزايد الأرقام المطلقة لقيم الواردات من كل من البرازيل والأرجنتين بصفة خاصة ضمن هذه المجموعة.

٣- إن مصر تحقق عجزاً تجارياً متصاعداً علي مستوي مجموعة الدول اللاتينية فى إطار مجموعة الـ ١٥، وكذلك علي مستوى معظم دول المجموعة اللاتينية كل على حده .

ويمكن وضع هذه الصورة لتجارة مصر الخارجية مع دول مجموعة ألـ ١٥ علي النحو الذي يصوره الجدول الآتي الذي يعتبر مستنبطا من التحليل السابق ومن الجدول رقم (١) والجدول رقم (٢) المرفقين بالملاحق (ملحق(٢) وملحق (٣) .

استنتاجات إضافية حول التعامل التجارى المصرى مع مجموعة الـ ١٥

١- واضح مما تقدم أن مصر تحقق عجزاً تجارياً علي مستوي المجموعة ككل وعلي مستوي معظم (إن لم يكن كل) دولها علي حده .

٢- تتركز تجارة مصر ـ فى إطار مجموعة الـ ١٥ ـ مع (الهند – ماليزيا – إندونيسيا) من آسيا، ومع (الجزائر – كينيا) من أفريقيا، ومع (البرازيل – الأرجنتين – شيلي) من أمريكا اللاتينية ( أنظر الجدولين (١) و(٢) بالملحقين (٢) و(٣) .

٣- بالرجوع الجدولين (١) و (٢) المشار إليهما نلاحظ غلبة المواد الخام والسلع نصف المصنعة علي هيكل الصادرات المصرية، وغلبة السلع الزراعية والسلع نصف المصنعة علي هيكل الواردات المصرية، إلى ومن دول المجموعة .

٤- بأخذ عام ١٩٩٥ كمتوسط (١٩٩٠ ، ٢٠٠٠) نجد أن هناك محدودية لنصيب مجموعة الـ ١٥ من تجارة مصر الخارجية إذ لم يتعد نصيبها ١,٥% من إجمالي صادرات مصر ونحو ٨ر٨ % من إجمالي الواردات .

٥- تشابه هياكل الإنتاج بين معظم دول المجموعة الأفريقية والرسوم الجمركية والارتباطات الإقليمية وتراجع مشاركة مصر في المعارض الدولية المقامة في معظم دول هذه المجموعة وعدم إيفاد بعثات ترويجية وتسويقية وارتفاع تكلفة النقل الجوي والبحري لعدم وجود خطوط جوية أو ملاحية مباشرة .

٦- من المهم جدا تنمية العلاقات بين رجال الأعمال علي مستوي مجموعة الـ ١٥ ككل وتفعيل كافة الآليات المتاحة للمجموعة مما يدعم هذا التوجه، خاصة من جانب اتحاد غرف التجارة والصناعة و الخدمات لمجموعة الـ ١٥ وكذلك منتدي الأعمال والاستثمار في إطار لجنة التجارة والاستثمار والتكنولوجيا .

٧- مطلوب العمل على تشجيع قيام مناطق اقتصادية كمناطق تجارة حرة مع دول مجموعة الـ١٥ ، ومنحها المزايا والتفضيلات الممكنة لدعم العلاقات التجارية بين مصر ودول المجموعة

وكوسيلة لتنميتها ، ويعتبر تشجيع تجارة الترانزيت أحد المداخل الهامة الفعالة خاصة مع دول جنوب شرق آسيا.

٨- تنمية التبادل التجاري عبر التركيز علي المدخل الإنتاجي لتنمية وتعميق التعاون بين مصر ودول مجموعة الـ ١٥ وذلك بالتركيز علي نقل وتطويع التكنولوجيا المولدة في الدول الأكثر تقدما في المجموعة وتكيفها مع الظروف التي تلائم مصر، ويمكن تحقيق ذلك بصيغ المشروعات المشتركة ذات التوجه التصديري لدول المجموعة. وبهذا الخصوص ينبغي اتباع المعايير والأسس الاسترشادية التي وضعتها مجموعة الـ ١٥ لإقرار هذه المشروعات ( أنظر الملحق الخاص بذلك ضمن مجموعة الملاحق فى نهاية الفصل ملحق (٤) .

## صورة العلاقات التجارية بين مصر ومجموعة الـ١٥ *

| البيان | المجموعة الآسيوية | | | المجموعة الأفريقية | | | المجموعة اللاتينية | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ١٩٩٠ | ١٩٩٥ | ٢٠٠٠ | ١٩٩٠ | ١٩٩٥ | ٢٠٠١ | ١٩٩٠ | ١٩٩٥ | ٢٠٠٠ |
| اجمالى الصادرات (مليون جنيه مصرى) | ٦٨,٩٨٢ | ٣٠١,٠٣٣ | ٦٢١,٢٦٥ | ١٣,١٨٩ | ١٢٥,٣٨٢ | ١١١,٦٩٥ | ١,١٣٢ | ٣٣,٩١٣ | ١٢٩,٧٦٨ |
| اجمالى الصادرات (%) | ٨٢,٨ | ٦٥,٣ | ٧٢ | ١٥,٨ | ٢٧,٢ | ١٢,٩ | ١,٣ | ٧,٣ | ١٥ |
| اجمالى الواردات (مليون جنيه مصرى) | ٦١٥,٢٧٤ | ١٦٥٢,٢٣٩ | ١٨٦٤,٤٣٢ | ٢٧,٢٠٣ | ٣٣٢,٢٧٤ | ٤٣٥,٨٨٠ | ٥١٤,٥١٩ | ١١٢٠,١٣١ | ١٣٢٨,٨٤٢ |
| اجمالى الواردات (%) | ٥٣,١ | ٥٣,٢ | ٥١,٣ | ٢,٣ | ١٠,٧ | ١٢ | ٤٤,٤ | ٣٦ | ٣٦,٦ |
| قيمة العجز التجارى (مليون جنيه مصرى) | ٥٤٦,٢٩٢ | ١٣٥١,٢٠٦ | ١٢٤٣,١٦٧ | ١٤,٠١٤ | ٢٠٦,٨٩٢ | ٣٢٤,١٨٥ | ٥١٣,٣٨٧ | ١٠٨٦,٢١٨ | ١١٩٩,٠٧٤ |
| أعلى قيمة صادرات (مليون جنيه مصرى) | ٦١,١٤ | ١٨٠,٢٤٧ | ٥٤٤,٠٦٥ | ١٢,٢٦٤ | ١٠٦,٤٥٩ | ٤٦,٦٥٨ | ٠,٦٥٦ | ٢٧,١٦٠ | ٩٨,٩٩٢ |
| أعلى قيمة صادرات الى :(%) | سريلانكا ٧٣,٣٩ | الهند ٣٩,٢ | الهند ٦٣,٠٦ | الجزائر ١٤,٧ | الجزائر ٢٣,١ | الجزائر ٥,٤ | شيلى ٠,٧٨ | البرازيل ٥,٩ | البرازيل ١١,٥ |
| أقل قيمة صادرات (مليون جنيه مصرى) | ٠,٧٦١ | ٧٦,٤٤٦ | ٤,٩٨٤ | صفر | ٠,٥٨٠ | ٣,٨٠٢ | صفر | صفر | صفر |
| أقل قيمة صادرات الى :(%) | ماليزيا ٠,٩١ | اندونيسيا ٣,٢ | سريلانكا ٠,٦ | زيمبابوى صفر | زيمبابوى ٠,١ | السنغال ٠,٤٤ | جامايكا/فنزويلا صفر | جامايكا/بيرو صفر | جامايكا صفر |
| أعلى قيمة واردات (مليون جنيه مصرى) | ٢١٧,١٩٥ | ٧٤٩,١١٩ | ٧٩٩,٢٨٣ | ٢٣,٩٢٩ | ٢٦٧,٣٤١ | ٣٣٠,٠٤١ | ٣٦٠,٣٣٧ | ٦٤٥,٣١٩ | ٨٢٠,٧٧٧ |
| أعلى قيمة واردات من :(%) | ماليزيا ١٨,٤٥ | ماليزيا ٢٤,١ | الهند ٢٢,٠٢ | الجزائر ٢,٠٣ | كينيا ٨,٦ | كينيا ٩,١ | البرازيل ٣٠,٦ | البرازيل ٢٠,٨ | الارجنتين ٢٢,٦١ |
| أقل قيمة واردات (مليون جنيه مصرى) | ٧٦,٤٤٦ | ٨٩,٢٣٥ | ٦٠,٧٦٠ | صفر | ٠,٨٤٧ | ٠,٠١٤ | صفر | صفر | ٠,٠٠٥ |
| أقل قيمة واردات من :(%) | اندونيسيا ٦,٤٩ | سريلانكا ٢,٩ | سريلانكا ١,٧ | زيمبابوى صفر | السنغال ٠,٠٣ | السنغال ٠,٠٠٠٣٨ | جامايكا/بيرو صفر | جامايكا/بيرو صفر | جامايكا ٠,٠٠٠١٣ |

* محسوبة ومدققة من قبل الباحث

## المبحث السادس

## علاقات الاستثمار فى مجموعة الخمسة عشر

### أولاً: الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى مجموعة الخمسة عشر

تضم القائمة الخاصة بأكثر ٢٠ دولة تلقياً واستضافة للاستثمارات الأجنبية المباشرة علي مستوي دول العالم ٤ دول من مجموعة الـ ١٥ وهي : المكسيك – ماليزيا – الأرجنتين – البرازيل، وذلك طبقا لبيانات عام ١٩٩٥، وتعتبر الصورة العامة لوضع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجموعة الـ ١٥ صورة إيجابية إذ أن الكثير من تلك الدول استطاعت أن تزيد من القيمة التراكمية لتلك الاستثمارات بهوامش عالية حيث :

- زادت القيمة التراكمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة لمجموعة الـ ١٥ بحوالي ٢٣٠% وذلك بين عامى ١٩٨٥ – ١٩٩٥ ( كما سيوضح الجدول التالي ) .
- معدلات النمو السنوي للقيمة التراكمية الداخلة للاستثمار الأجنبى المباشر ارتفعت إلي أكثر من ١٠ % وذلك فيما بين ١٩٨٩ – ١٩٩٥ .

ويعبر الجدول التالي عن : القيمة التراكمية ( الداخلة ) للاستثمارات الأجنبية المباشرة لمجموعة الـ ١٥ :

( بالمليون دولار )

| الدولة | ١٩٩٠ | ١٩٩٥ | الدولة | ١٩٩٠ | ١٩٩٥ |
|---|---|---|---|---|---|
| الجزائر | ١٣١٥ | ١٣٧٣ | نيجيريا | ٨٠٧٣ | ١٤٨١٦ |
| الأرجنتين | ٨٧٧٨ | ٢٤٦٣٠ | ماليزيا | ١٤١١٧ | ٣٦٧٧٨ |
| البرازيل | ٣٧١٤٣ | ٩٨٨٣٩ | المكسيك | ٣٢٥٢٣ | ٦٤٠٠٢ |
| شيلي | ١٠٠٦٧ | ١٥٥٤٧ | بيرو | ١٢٥٤ | ٥٤٧٧ |
| مصر | ١١٠٣٩ | ١٤٠٩٨ | السنغال | ٢٧٧ | ٤١٤ |
| الهند | ١٦٦٧ | ٥٨٧١ | فنزويلا | ٣٨٦٥ | ٦٩٧٥ |
| إندونيسيا | ٣٨٨٨٣ | ٥٠٦٠٣ | زمبابوي | ٦٢ | ٦١ |
| جامايكا | ٦٩٠ | ١٣٢٧ | إجمالي | ١٦٩٦٢٨,٩ | ٣٤٠٨١١,٧ |

- المصدر : UNCTAD ، من نشرات ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ ، تقرير الاستثمار الدولى .

كما يصور الجدول التالي :

متوسط النمو السنوي للقيم التراكمية

للاستثمارات الأجنبية المباشرة لمجموعة الـــ ١٥ (%)

| الدولة | ٨٩-١٩٩٠ | ٩٠-١٩٩١ | ٩١-١٩٩٢ | ٩٢-١٩٩٣ | ٩٣-١٩٩٤ | ٩٤-١٩٩٥ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الجزائر | ٠,٠٢ | ٠,٩ | ٠,٨ | ١,٠ | ١,١ | ٠,٦ |
| الأرجنتين | ٢٦,٤ | ٢٧,٨ | ٣٢,٢ | ١١,١ | ٢٣,٨ | ٢٠,٧ |
| البرازيل | ٨,٣ | ٣,٠ | ٥,٤ | ١٢٥,٥ | ٣,٤ | ٥,٢ |
| شيلي | ١٠٦,١ | ٥,٢ | ٦,٦ | ٧,٤ | ١٤,٢ | ١٢,٢ |
| مصر | ٧,١ | ٢,٣ | ٤,١ | ٤,٢ | ١٠,٣ | ٤,٤ |
| الهند | ١٦,٥ | ٩,٣ | ١٢,٨ | ٢٧,٩ | ٥٠,٠ | ٤٨,٩ |
| إندونيسيا | ١٠,٧ | ٣,٨ | ٤,٤ | ٤,٨ | ٤,٨ | ٩,٤ |
| جامايكا | ٢٥,٠ | ١٩,٣ | ١٧,٣ | ٨,١ | ١١,٢ | ١٤,٤ |
| نيجيريا | ٧,٩ | ٨,٨ | ١٠,٢ | ١٣,٩ | ١٧,٨ | ١٤,١ |
| ماليزيا | ١٩,٨ | ٢٨,٣ | ٢٨,٦ | ٢١٥,٠ | ١٥,٣ | ١٢,٧ |
| المكسيك | ٨,٨ | ١٤,٦ | ١١,٨ | ١٠,٥ | ٢٣,٨ | ١٢,٢ |
| بيرو | ١,١ | (٠,٦) | ١٠,٩ | ٢٠,٢ | ١٦٨,٥ | ٢٢,٧ |
| السنغال | ٢٥,٨ | (٢,٧) | ٧,٩ | (٠,٣) | ٢٣,٠ | ١٦,٠ |
| فنزويلا | ٢٥,٢ | ٤٩,٦ | ١٠,٩ | (٤,٥) | ١٠,٣ | ٣,٣ |
| زمبابوي | – | – | – | – | – | – |
| مجموع دول الـ١٥ | ١٤,٢ | ١٠,٣ | ١٠,٨ | ٣٢,٣ | ١٢,٥ | ١٠,٤ |

• المصدر : UNCTAD ، نشرات السنوات من ٨٩-١٩٩٠ حتى ٩٤-١٩٩٥ .

ونلاحظ من الجدولين السابقين مباشرة زيادة القيمة التراكمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة ولكن بمعدل متناقص خصوصاً ما بين الأعوام ١٩٩٣- ١٩٩٥ .

## ثانياً : الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة من مجموعة الخمسة عشر

فى عام ١٩٩٥ بلغت القيمة التراكمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة من مجموعة الـــ١٥ حوالي ٣٧,٤ بليون دولار أمريكي وهو ما يمثل حوالي ١٧,٥% من مجموع القيم التراكمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة من الدول النامية كما سيوضحه الجدول التالى . وسجلت القيمة التراكمية للاستثمار الأجنبى المباشر الخارجة من مجموعة دول الـ ١٥ معدل نمو سنوي يصل إلي ١٧,٤% ، بينما أن معدل

النمو السنوي للقيمة التراكمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة من مختلف دول العالم حوالي ١٣% .

القيم التراكمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة من مجموعة الـ ١٥

( بالمليون دولار )

| الدولة | ١٩٩٠ | ١٩٩٥ |
|---|---|---|
| الجزائر | ١٨٥ | ٢٣٥ |
| الأرجنتين | ٤٢٠ | ٥٨٦ |
| البرازيل | ٢٣٩٧ | ٦٤٦٠ |
| شيلي | ١٧٨ | ٢٧٥٩ |
| مصر | ١٦٣ | ٣٦٥ |
| الهند | ٣٠ | ١٢٤ |
| إندونيسيا | ٢٥ | ٧٠١ |
| جامايكا | ٥ | ٥ |
| نيجيريا | ٩٥٠٨ | ١١٤٣٨ |
| ماليزيا | ٢٢٨٣ | ٨٩٠٣ |
| المكسيك | ٥٧٥ | ٢٦٨١ |
| بيرو | ٦٣ | ٩٠ |
| السنغال | ٤٣ | ١١٦ |
| فنزويلا | ١٢٢١ | ٢٩٧٥ |
| زيمباوي | – | ٥ |
| المجموع | ١٧٠٩٦ | ٣٧٤٤٣ |

• المصدر : بيانات مجمعة من نشرات UNCTAD للسنوات الموضحة (١٩٩٠ ، ١٩٩٥) .

## ثالثاً : التدفقات البينية للاستثمارات الأجنبية المباشرة لمجموعة ألـ ١٥

بالرغم من صعوبة الحصول علي معلومات عن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة والخاصة بكل دولة علي حدة من دول مجموعة الـ ١٥ إلا أن "الأنكتاد" استطاع الحصول علي المعلومات المتاحة الخاصة بالدول الآتية فقط : الأرجنتين – البرازيل – شيلي – الهند – إندونيسيا – ماليزيا – بيرو – فنزويلا – زيمبابوى .

وتعتبر تدفقات الاستثمار الأجنبية المباشرة بين دول مجموعة ألـ ١٥ تدفقات صغيرة إذ أن معظم هذه التدفقات تتركز جغرافياً في دولتين أو ثلاث علي الأكثر . فبالنسبة لأمريكا اللاتينية تتركز التدفقات بين الأرجنتين والبرازيل وشيلي وفي آسيا هناك علاقات قوية بين الهند وإندونيسيا وماليزيا .

ولعدم كفاية البيانات ، فإنه لا يمكن التعليق أو تحليل التدفقات بين دول أفريقيا الأعضاء من مجموعة ألـ١٥ . وفي العموم توضح البيانات المتاحة أن النشاط الاستثماري البيني يعتبر نشاطا ضئيلاً .

## رابعاً : الأدوات الاستثمارية : الثنائية - الإقليمية - المتعددة الأطراف

فيما يتعلق بالاتفاقيات الثنائية حول الاستثمار بين دول مجموعة ألـ١٥ نورد الأمثلة التالية :

- وقعت الأرجنتين اتفاقيات ثنائية مع كل من : شيلي – مصر – جامايكا– ماليزيا – بيرو – السنغال – فنزويلا .
- وقعت البرازيل اتفاقية مع كل من : شيلي – فنزويلا .
- شيلي لها اتفاقيات مع الأرجنتين – البرازيل– ماليزيا – فنزويلا .
- مصر وقعت اتفاقيات مع : الأرجنتين – إندونيسيا – ماليزيا– الجزائر– الهند .
- الهند لها اتفاقية مع ماليزيا .
- جامايكا لها اتفاقية مع الأرجنتين .
- ماليزيا لها اتفاقيات مع : الأرجنتين – شيلي – الهند – إندونيسيا – بيرو .
- بيرو مع الأرجنتين – ومع ماليزيا .
- السنغال مع الأرجنتين .
- فنزويلا مع الأرجنتين – البرازيل – شيلي .

## استنتاجات هامة

**بناء على ما تقدم فيما يخص الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومجموعة الـ ١٥ يمكن أن تصل إلى النتائج التالية :**

١- دول المجموعة من أهم الدول المستقبلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة علي مستوي العالم .

٢- دول المجموعة تعتبر مصدراً متنامياً واعداً للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتولد من مجموعة الـ ١٥ يتجه إلى أن يكون مركزاً جغرافياً

وغالباً ما يعكس عضوية دول مجموعة ألـ١٥ في التكتلات الإقليمية الأخرى مثل آسيان، وأبيك، وميركسور.

٣- في إطار المتاح من البيانات يتضح أن التدفقات الإقليمية البينية لدول مجموعة الـ١٥ تعتبر غير ذات معني ويظل أمام تلك الدول الكثير من الجهود المفروض أن تبذل للنهوض بتشجيع تلك التدفقات .

٤- العديد من دول مجموعة الـ ١٥ وقعت اتفاقيات ثنائية حول الاستثمار ولكن أثر تلك الاتفاقيات علي تشجيع المزيد من التدفقات مازال محل شك كبير لعدم وجود شواهد فعليه بعد على هذا الأثر .

٥- قد يكون من الأجدى بذل مزيد من الجهود المؤسسة علي البحث العلمي لإجراء الدراسات المطلوبة لرسم خرائط استثمارية لدول مجموعة الـ١٥ وتحديد القطاعات ذات الأولوية في كل منها والمجالات التي تشملها والبرامج والمشروعات المفروض حقن تلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيها خاصةً بين دول المجموعة أولا وثانيا بينها وبين بقية دول العالم أو التكتلات الإقليمية الأخرى.

٦- يتضح صعوبة بالغة في موقف مصر لجذب وتشجيع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من دول مجموعة الـ١٥ وكذلك من دول تكتلات إقليمية أخري مما يفرض بذل جهود غير تقليدية ليس أقلها التوقف عن سيل التعديلات القانونية وتركز الإجراءات بما يضمن رشد وسرعة الإجراءات القانونية والإدارية.

## المبحث السابع

## استخلاصات حول مجموعة الخمسة عشر

نعرض هنا لحزمة أدوات ومشروعات ومبادرات تدعم التعاون وكافة الأنشطة ذات السمة الجماعية لمجموعة الـ١٥ وذلك على النحو التالى :

### أولاً : الأدوات

(١) على مجموعة الـ١٥ أن تقوم بمراجعة موضوعات المعايير الدولية ، معايير الجودة ، التفضيلات التجارية ، الاتصالات ، حقوق الملكية الفكرية .. الخ ، وذلك لمواجهة التحديات التى تفرضها الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف فى إطار منظمة التجارة العالمية.

(٢) على مجموعة الـ١٥ أن تنسق بين البنوك المركزية لأعضائها فيما يشمل تحسين الهياكل التنظيمية والممارسات المالية الوطنية ، والتحسب لحالات الطوارئ والكوارث التى قد تحل بأى دولة من دول المجموعة .

(٣)على مجموعة الـ١٥ تقوية وتدعيم وتوسيع عضوية المجموعة ما أمكنها ذلك .

(٤) على مجموعة الـ١٥ دعم ومساندة برامج الإصلاح الاقتصادى والاستفادة من كافة المساعدات المقدمة ، وكذلك تهيئة فرص النجاح أمام إمكانيات القطاع الخاص فى تحقيق واستقرار النمو الاقتصادى .

(٥)على مجموعة الـ١٥ أن تفعل تعاونها لسد النقص الناتج عن ظاهرة "هجرة العقول **Brain Drain** " من خلال تبادل المعلومات فى كافة مجالات البحث العلمى ودعم قيام قاعدة قوية للتنمية التكنولوجية بين دول المجموعة .

(٦) على مجموعة الـ١٥ أن تضع من القواعد والسياسات والبرامج ما يعالج النقص فى الخبرة فى مجال قضايا البيئة كتحديات تهدد دول المجموعة عبر مراكز نقل التكنولوجيا .

(٧) على مجموعة الـ١٥ التنسيق فى مواقف دول المجموعة فى مجالات التعاون الاقتصادى والتركيز على المجالات : التجارية والمالية والنقدية والاستثمارية .

(٨) على مجموعة الـ١٥ أن تنسق فيما بينها لإقامة المعارض التجارية وحلقات عمل لرجال الأعمال على هامش اجتماعات القمة .

(٩) على مجموعة الـ١٥ استكمال توقيع الاتفاقيات الثنائية المعنية بتشجيع وحماية وضمان الاستثمار ، وتشجيع عقد اتفاقيات منع الازدواج الضريبى .

(١٠) على مجموعة الـ١٥ بناء مؤسسات مالية لضمان الصادرات .

(١١) على مجموعة الـ١٥ توقيع اتفاقيات لمعايير جودة المنتجات وتحسين جودة بعض الصناعات

(١٢) على مجموعة الـ١٥ التوصل إلى اتفاقيات الشراكة الخاصة بالنقل الجوى والبحرى .

## ثانياً: المشروعات

### فيما يلى قائمة المشروعات الحالية القائمة للمجموعة :

(١) مركز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة فى دول الجنوب (مصر)

(٢) المشروعات الصغيرة والمتوسطة (مصر)

(٣) التعاون فيما بين البورصات والأسواق المالية (مصر)

(٤) التعاون فى مجال المعارض والأسواق الدولية (مصر)

(٥) شبكة معلومات لترويج التجارة (نقاط تجارية) فيما بين دول المجموعة (مصر)

(٦) التعاون فى مجال تصميم ، تنفيذ وإدارة مشروعات النفط والغاز والبتروكيماويات (مصر)

(٧) مركز موارد المعلومات والتكنولوجيا (مصر)

(٨) مركز التدريب على الحاسب الآلى (التدريب المعلوماتى) فى نيودلهى (الهند)

(٩) بنك الجينات للنباتات الطبية والعطرية (الهند)

(١٠) التعاون فى مجال الصناعات الصغيرة مع كل من السنغال ، زيمبابوى ونيجريا (الهند)

(١١) تطبيقات الطاقة الشمسية (الهند)

(١٢) مركز التدريب المهنى / مركز تطوير المهارات الإدارية والتقنية فى السنغال (الهند)

(١٣) البرنامج التدريبى فى مجال الانتاج الغذائى والزراعى (إندونيسيا)

(١٤) التخطيط السكانى والعائلى (إندونيسيا)

(١٥) برامج النمو ذاتية الدفع (إندونيسيا)

(١٦) الديون الخارجية (إندونيسيا)

(١٧) الآليات المالية لتعزيز التجارة بين الدول النامية (ماليزيا)

(١٨) مراكز التميز التربوية (ماليزيا)

(١٩) مركز الجنوب للاستثمار والتجارة وتبادل المعلومات التكنولوجية (ماليزيا)

(٢٠) البيئة والتعدين / تقليل الفاقد من مياه الأنهار (البرازيل)

(٢١) شبكة خارجية للاتصالات العامة (البرازيل)

(٢٢) بحوث الجيولوجيا والمعادن (البرازيل)

(٢٣) التعاون فى استخدام الخامات غير المعدنية وتنميتها (نيجيريا)

(٢٤) نقل التكنولوجيا والتنمية (السنغال)

(٢٥) منتدى الأعمال والاستثمار BIF (زيمبابوى)

ومن الملاحظ أن ثمانى دول فقط من دول المجموعة تشترك فى هذه المشروعات، كما يسترعى الانتباه غياب معظم دول أمريكا اللاتينية عن هذه المشروعات فيما عدا البرازيل بينما تمثل هذه الدول العدد الأكبر (٨) بين دول مجموعة الـ١٥، وذلك قد يعنى تفويت فرصة حقن خبرة النموذج اللاتينى للتنمية أخذاً بالإيجابيات وتحوطاً للمخاطر ودرءاً لأى مفاجآت خبرتها دول أمريكا اللاتينية ٠

## ثالثاً : المبادرات

**من أهم المبادرات التى اضطلعت بها مجموعة الـ١٥ فى السنوات الأخيرة على سبيل الاستشهاد والتدليل لا الحصر نورد ما يلى :**

(١) أعدت مجموعة الـ١٥ "الاستراتيجية الشاملة للتشغيل" ، وأنجزتها فى أبريل ١٩٩٩، وعرضها رئيس الممثلين الشخصيين للمجموعة على مؤتمر العمل الدولى فى دورته السابعة التى انعقدت فى جنيف فى الفترة ١-١٧ يونيو ١٩٩٩ ٠ وعرضت الاستراتيجية أيضا على مجلس التجارة والتنمية TDB التابع لمؤتمر التجارة والتنمية بالأمم المتحدة UNCTAD ، وعلى الدورة الأساسية للمجلس الاقتصادى والاجتماعى ، وهى تعتبر حاليا وثيقة عمل رسمية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة وفى المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، وتحمل الرقم : A / 54 / 171 / E / 1999/111 ٠ وقد وافقت عليها الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة (كوبنهاجن + ٥) التى دعت إلى وضع "إطار شامل للتشغيل" ٠ كما ينظر مجلس إدارة منظمة العمل الدولية فى تنفيذ "الاستراتيجية الشاملة للتشغيل" ٠

(٢) بهدف تعزيز الحوار بين الشمال والجنوب ، وتبعاً للتوصيات التى أصدرها رؤساء دول وحكومات مجموعة الـ١٥ فى القمتين السابعة والثامنة والتى شددوا فيها على ضرورة الحوار البناء والإيجابي بين الشمال والجنوب ، تم اتخاذ عدد من المبادرات من أجل توثيق الحوار بين مجموعة الـ١٥ ومجموعة الـ٨ ٠ وتمت اتصالات ودارت المناقشات (خلال عام ١٩٩٩) حول المواضيع الرئيسية التى كانت مجموعة الـ١٥ قد اختارتها للحوار مع مجموعة الـ٨ ، بما فيها إصلاح الهندسة المالية الدولية ، والعمالة ، والنظام التجارى المتعدد الأطراف، والتربية ، والتدريب ٠ وعلاوة على

ذلك، تمت اتصالات فى أوائل عام ٢٠٠٠ ، على هامش المؤتمر العاشر لمؤتمر التجارة والتنمية للأمم المتحدة UNCTAD ، من أجل مواصلة هذا الحوار البناء بين مجموعة الـ١٥ ومجموعة الـ٨ .

(٣) عقدت مجموعة الـ١٥ اجتماعاً رفيع المستوى فى بنجالور ١٧-١٨ أغسطس ١٩٩٩ ، للإعداد للمؤتمر الوزارى الثالث لمنظمة التجارة العالمية WTO الذى عقد فى سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية ، من ٢٩ نوفمبر إلى ٣ ديسمبر ١٩٩٩ . وكان الهدف من الاجتماع إعادة التأكيد على أهمية إقامة نظام تجارى متعدد الأطراف برعاية منظمة التجارة العالمية ، يتسم بالشفافية والعدل والإنصاف . كما عقد وزراء التجارة فى مجموعة الـ١٥ اجتماعاً ثانياً فى سياتل ، فى ٣٠ نوفمبر ١٩٩٩ قبيل المؤتمر الوزارى لمنظمة التجارة العالمية .

(٤) من أجل تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين بلدان الجنوب ، شارك رئيس الممثلين الشخصيين لمجموعة ألـ١٥ فى الاجتماعين الوزاريين لمجموعة الـ٧٧ الذين انعقدا فى مراكش فى سبتمبر ١٩٩٩ وفى هافانا فى أبريل ٢٠٠٠ (قمة الجنوب)، وألقى بيانين باسم المجموعة عرض فيهما اهتمامات مجموعة الـ١٥ وأولوياتها .

(٥) دعت القمة الثامنة التى عقدت فى القاهرة (مايو ١٩٩٨) ، والقمة التاسعة التى عقدت فى جامايكا (فبراير ١٩٩٩) ، إلى إيجاد الرد العالمى المناسب من أجل إدارة الأزمات المالية الدولية ، كما دعتا إلى تعزيز التنسيق مع مجموعة الـ٢٤ . وبالتالى، بادرت مجموعة الـ١٥ بتوثيق التفاعل مع مجموعة الـ٢٤ من خلال رئيس الممثلين الشخصيين الذى تحدث أمام الاجتماع الثانى والستين ، والاجتماع الثالث والستين لوزراء المالية فى مجموعة الـ٢٤ فى واشنطن ، فى سبتمبر ١٩٩٩ ، وفى أبريل ٢٠٠٠، على التوالى . وقد ركز رئيس الممثلين الشخصيين فى البيانين اللذين ألقاهما خلال الاجتماعيين على الأولوية التى توليها مجموعة الـ١٥ لإصلاح النظام المالى الدولى وللتنسيق المتواصل مع مجموعة الـ٢٤ .

(٦) كما عقدت مجموعة ألـ١٥ ندوة حول العولمة ووقعها الاقتصادى والاجتماعى – منظور الجنوب ، فى القاهرة ، مصر ، فى ٢٢ و ٢٣ نوفمبر ١٩٩٩ ، ركزت على هشاشة البلدان النامية إزاء قوى العولمة وإزاء آثارها الاقتصادية والاجتماعية بشكل خاص .

(٧) فى إطار مشروع "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" الخاص بمد المساعدة الفنية لمجموعة الـ١٥ فى مجال تجنب الازدواج الضريبى بين دول المجموعة ، تم تنظيم اجتماع هام فى كولومبو (سريلانكا) من ٩ إلى ١٤ ديسمبر ١٩٩٩ . وقد تم خلال الاجتماع إبرام عدد من المعاهدات بين

عدد من الدول الأعضاء فى المجموعة جرى التوقيع الرسمى عليها أثناء القمة العاشرة فى القاهرة (يونيو ٢٠٠٠) .

(٨) تم إنشاء اتحاد غرف التجارة والصناعة والخدمات بدول مجموعة الـ ١٥ بموجب اتفاق تم التوقيع عليه خلال القمة الثامنة (القاهرة) فى مايو ١٩٩٨ ، ويهدف الاتحاد إلى النهوض بالتجارة والاستثمار والعلاقات الخاصة والاقتصادية فيما بين دول مجموعة الـ ١٥ . وقد عقد الاتحاد الدورة الرابعة لجمعيته العمومية فى إندونيسيا ، فى ٢٣ و ٢٤ يناير ٢٠٠٠ ، وكانت دورة هامة إذ أن الاتحاد اعتمد خلالها إعلانين تناول أولهما الموقف التفاوضى للاتحاد بشأن كافة المسائل المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية وبحقبة ما بعد مؤتمر سياتل ، وأكد ثانيهما على المساهمة الحيوية والدور النشيط للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم فى عملية التنمية فى البلدان النامية ، وأعلن بالتالى عام ٢٠٠٠ عاما الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم . ومن جهة أخرى ، يجرى حاليا العمل من أجل تعزيز مشاركة القطاع الخاص فى مجالات التعاون الاقتصادى فيما بين دول المجموعة ، كما يجرى البحث بشكل جاد عن سبل توثيق التعاون بين اتحاد غرف التجارة والصناعة والخدمات ومنتدى رجال الأعمال والاستثمار .

ولم تقتصر المبادرات التى اضطلعت بها مجموعة الـ ١٥ على ما أوردناه سالفاً ، بل تعدى الأمر ذلك بعقد عدة اجتماعات لخبراء المجموعة فى عام ٢٠٠١ ، كذلك ما تم عقده من اجتماعات فى إطار القمة الحادية عشرة للمجموعة فى جاكرتا – إندونيسيا ، وتلك الاجتماعات التمهيدية التى يتم عقدها فى إطار الرئاسة الفنزويلية عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ . وقد شملت اجتماعات الخبراء موضوعات الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والتعاون بين البورصات والأسواق المالية خاصة فى إدارة الأزمات المالية وآليات الوقاية منها، والمعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، وإصلاح النظام المالى الدولى.

وأخيرا ...

كيف يمكن فهم حجم وزخم كل ما تبذله مجموعة الـ ١٥ فى مقابل هذا الناتج الهزيل للمجموعة ككل ، وهل يمكن إعادة النظر لتقييم الجهد والدور السياسى والوزن الإقليمى والدولى لمصر مقارناً بالنتائج المتواضعة لأدائها الاقتصادى والتجارى ؟!

لا نريد التكرار لمجموعة مقترحات أو توصيات تذيل دراستنا لموقف مصر فى مجموعة الخمسة عشر. وربما يكون من الأفضل ، بل ومن الأجدى، أن تهتم مصر بذاتها وفى إطار مجموعة الـ ١٥ بدعم التوجه الجماعى ضمن أهداف المجموعة لتناول القضايا الحاكمة التالية فى إطار إعادة التفاوض ودعم المفاوض

المصرى بحثا عن مصالحها ومصالح بقية دول المجموعة وذلك بإعادة قراءة وفتح الملفات الصعبة للتعامل وإعادة التعامل مع الاتفاقات متعددة الأطراف لمنظمة التجارة العالمية ، هذه الملفات تخاطب القضايا الحرجة التالية :

١- الزراعة .
٢- تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية.
٣- التجارة والاستثمار وسياسات المنافسة.
٤- الشفافية والمشتريات الحكومية .
٥- المنسوجات والملابس .
٦- التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات.
٧- التجارة والمعايير الصحية والبيئية .
٨- شفافية التعامل فى إطار منظمة التجارة العالمية .
٩- معايير العمل وقواعد السلوك .
١٠- التجارة والديون والتمويل .
١١- التجارة ونقل التكنولوجيا والتعاون الفنى وبناء القدرات.

والسؤال المطروح الآن :

**فى مصر هل يمكن لشركاء التنمية : الحكومة - القطاع الخاص - المجتمع المدنى وجمعياته الأهلية أن تدعم إعداد المفاوضين القادرين على إعادة فتح هذه الملفات؟**

# المراجـع

## أولاً : المراجع باللغة العربية


١- البيانات الختامية لقمم مجموعة ألـ١٥ (١٩٩٠- ١٩٩٩) الهيئة العامـة للاسـتعلامات، وزارة الإعلام ، جمهورية مصر العربية .

٢- القمة العاشرة ( ١٩-٢٠ يونيو ٢٠٠٠) مجموعة ألـ ١٥ ، مجموعة قمة الدول النامية، القـاهرة ، جمهورية مصر العربية .

٣- القمة الحادية عشرة لرؤساء وحكومات ألـ١٥ ، جاكرتا ٠ إندونيسيا ٣٠-٣١ مـايو ٢٠٠١ ( البيان المشترك ) . مجموعة الدول ألـ ١٥ ، مجموعة قمة الدول النامية .

٤- البنك الأهلي المصري – النشرة الاقتصادية ، دراسة العدد : مصر ومجموعة ألـ١٥، الدور الثاني ، المجلد الحادي والخمسون . القاهرة ، ١٩٩٨ .

٥- بنك مصر – النشرة الاقتصادية ، مجموعة ألـ ١٥ وكيفية تنشيط التبادل التجاري بينها وبين مصر ( عصام الدين الأحمدي) – العدد الأول ٠ ١٩٩٨ .

٦- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرات السنوية (١٩٩٠-٢٠٠٠) للتجارة الخارجية .


## ثانياً : المراجع باللغة الإنجليزية

**Webliography :**


1- www. Us. Sis. Gov. eg/online/915/915 ,2000 . html .

- **Mubarak receives report from Ebeid on G15 summit, June 02, 2001 .**
- **G15 Call for rectifying imbalance in World Economy, June 02, 2001 .**
- **Egypt looks for boosting relations with G15 members, May 08, 2001 .**
- **Mubarak urges G15 to clarify its vision At Start of New Country, June 12, 2000 .**
- **Cooperation, International Important among south countries, June 21, 2000 .**
- **Baz desoribes G15 outcome as positive, June 21, 2000 .**
- **Inter – G15 investment, trade can be increased, June 21,2000 .**
- **G15 leaders' unified vision of joint action, June 20,2000 .**

- G15 urges Donor states to channel 0.7% of their GDP to development, give more debt relief, June 20, 2000 .
- One Billion people idlle in Southem States, June 20, 2000 .
- G15 summit endorses report of trade, Economy Ministers, June 20, 2000 .
- Egypt presents working paper on small – seale industries to G15 Summit, June 20,2000 .
- G15 unanimously admits Iran and Colombia's memberships, June 20, 2000.
- Mubarake highlights G15 philosophy, way of action, June 19, 2000 .
- Mubarake highlights role of trade among G15 members, June 19, 2000.
- Summit's Agenda covers Globalization, poverty and economic crises, June 18, 2000 .
- Zahran Summits report to G15 Foreign Ministers, June 18, 2000 .
- Draft of G15 final communiqué high lights Justice, democracy, June 18, 2000 .
- Future Perspective towards international Developments, June 17, 2000 .
- Egypt will present four proposals to G15 summit, June 17, 2000 .
- Mubarak's talks with G15 leaders focus on regional, international issues, June 15, 2000 .
- Egypt offers four bids to promote cooperation among G15 countries, June 15, 2000 .
- G15 Foreign Ministers to seal cooperation pacts, June 15, 2000 .
- Current composition and objectives of G15, June 14, 2000 .
- G15 investment forum discuses means of utilizing It, boosting tourism, June 14, 2000 .
- G15 summit boosts cooperation in trade, investment, technology, June 12, 2000 .
- Economy, trade ministers of G15 to gather in Cairo, June 10, 2000 .
- G15 summit in Cairo to diseases developing countries' problems and solutions, June 3, 2000 .

2- www. Sibexlink. Com. My /9/5 magazine/9/5 may. Vol 3 apr – cober – story 1.html : The Impact of Globalization on Agriculture .

3- www. Cairotines. Com/news/9/5. html : G15 leader gather in Cairo .

4- www. metimes . com /2k/issue 2000-25/reg/9/5 countries. html : G15 countries meet in Cairo Summit .

5- www. Meadev. Nic in /foreign /x – 9/5 – Jc. htm . X summit of the Heads of state and Government of the Group of 15 –Cairo, Egypt, 19-20, June, 2000 .

6- www. Miti. Gov. my /press 26. html : Fifth Meeting of the Ministers of Trade and Economy of G15 (Cairo, Egypt – 15 June 2000) .

7- www. Arabicnews . Com/ansub/Daily/Day 000621/200062141. html :

- G15 Final Communiqué – regional, politics, 6/21/2000 .
- G15 Summit boosts cooperation in trade, investment, technology (Egypt, politics, 6/12/2000 .

8- www. Tempo. Co. id/news/2001/5/22/1,1,29, uk . html : G15 Summit to result the Jakarta Declaration 22 May, 20001 .

9- www. Sis. Gov .eg /public/magazine/ iss o23e /html / mag 02 . html : Egypt and Economic Blocs .

10- www. Presidency . gov.eg /html/20, June 2000. Press . html : Mubarak urges G15 to clarify its vision At start of New Century .

11- www. Photius . com/9/15/9/5 . html : The Group of 15 summit.

12-www. Photius . com /wfb 2000/ countries/ A/gria – Argentina – Brazil – Chile – Egypt – India – Indonesia – Jamaica – Kenya – Malaysia – Mexico – Nigeria – Peru – Senengal – Srilanka – Venezuela – Zimbabwe .

13-www. g/5 Fecis . org / researches / ecosituations / index . htm : The G15 Economic situations and Trade relations 1998 .

14- www. g15 Fecis . org / researches / interests / index . htm : National Interests of Developing Countries Amid Contemporary Global Economy .

14-www. g15 fceis / researches / Strategy / index . htm : The Strategy of G15

15-Federation of Chambers of Commerce, Industry and Service Related to the Multilateral Trading System - Sept. 2000
16- Technical Support Facility (TSf) G15, E-mail : hoe @ g 15 – org. ch :
- Working paper No.2, Nov.-1997. An assessment of trade between G15 countries for the period 1985 – 95, by : Lim Aik Hoe.
- Working paper No. 3, Nov. –1997, Overview of investment flows and Arrangements between G15 countries 1985 – 96 by : Lim Aik Hoe .
17- www. Sibexlink . com . my /g15 / project / project guide /ines . htm : Criter'a and guide /ines For the Formulation of G15 projects .

الفصل الخامس

# خاتمة

حول

# موقف مصر

# بين اتفاقيات التعاون المتعددة والجات

الفصل الخامس

# خاتمة
# حول موقف مصر
# بين اتفاقيات التعاون المتعددة والجات

مع المد العالمى لاقتصادات السوق وتحرير التجارة، وتوسيع نطاق الاتفاقيات الحاكمة لذلك من خلال اتفاقيات الجات فى أحدث إخراج لها مع أواخر عام ١٩٩٤، وما واكبه من إنشاء منظمة التجارة العالمية بآلياتها فى السهر على تطبيق هذه الاتفاقيات، وما هو متزامن مع هذا كله من أحاديث وأفعال ومتطلبات العولمة ــ أو بالأحرى القوى المهيمنة باسمها وقد اختزلت فى قطب واحد مسيطر بالحق أو بالباطل ــ مما لا يمكن لأى دوله تجاهله أو الفكاك من إساره ... مع كل هذا لم يعد ممكنا لدولة كمصر ــ أو غيرها كثير حتى من بين الدول المتقدمة ــ المناورة بين أشكال واتفاقيات متعددة، وفى نطاقات جغرافية متباينة، دون التعرض لكثير من المشكلات والتناقضات التى لا يسهل التعامل معها بحل مقبول أو بتجاهل محسوب ما لم يكن هذا التجاهل أو ذلك الحل مباركا من المنظمات والقوى المديرة لشئون الاقتصاد العالمى.

ومن هنا فنقطة البدء فى هذا الفصل الختامى هى أن نستشف موقف هذه القوى والمنظمات من اشتراك مصر فى اتفاقات وأشكال التعاون المتعددة التى تناولتها هذه الدراسة، وقبل أن تكون هذه النقطة موضع تعليقنا نرى لزاما أن نشير إلى أن حل المشكلات والتناقضات لا يتساوى مع تجاهلها حتى ولو كان محسوبا، فبينما يكون الحل بَنَّاءً ويدعو ــ خاصة إذا ما كان مقبولا من كل الأطراف ــ إلى بناء الثقة وتفعيل الاتفاقيات والمقررات فإن التجاهل هو أقصر الطرق لقتل الاتفاقيات والمقررات. وما بين حل المشكلات والتناقضات وتجاهلها يبقى على الدولة المعنية ــ وهى مصر فى حالتنا هذه ــ أن تكون لها أهداف محددة بناء على دراسات علمية دقيقة، لا تقتصر على واقع الحال وإنما تستشرف آفاق المستقبل، تخرج منها بأولويات محددة لكل من علاقاتها واتفاقاتها المتعددة مع أطراف دولية أخرى، فذلك يوسع من فرص أن تكون هناك حلول للمشكلات والتناقضات.

## موقف قوى ومنظمات إدارة العلاقات الاقتصادية الدولية

يمكن بصفة عامة القول بأن هذه القوى تبارك التواجد المصرى فى اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبى، ومجموعة الخمسة عشر – وقد تناولتهما الدراسة التى بين أيدينا – ومجموعة السبع وسبعون، ومجموعة الثمان دول الإسلامية، وربما غيرها من التجمعات والاتفاقيات مما لم تتناوله هذه الدراسة، ولا يستثنى من ذلك سوى التواجد المصرى فى أى شكل فعال من أشكال التعاون الاقتصادى القائم على

الامتداد الإقليمى المتصل جغرافيا مع التخوم المصرية، وربما يكاد يقتصر هذا الاستثناء على التواجد المصرى فى تعاون اقتصادى عربى فعال، أو فى تعاون اقتصادى أفريقى فاعل ومؤثر... وهذا الموقف له خلفيات تاريخية وتحسبات مستقبلية فى ظل الأهداف السياسية الاقتصادية الاجتماعية الثقافية لقوى ومنظمات إدارة العلاقات الاقتصادية الدولية، أو بالأحرى العولمة ، حتى لا تبدو أى احتمالات لتصعيد الموقع النسبى لمصر، وللوطن العربى ككل، فى خريطة توزيع القوى الاقتصادية ــ وبالتالى السياسية والثقافية والعسكرية ــ على المستويين الإقليمى والعالمى.

ومن هنا ــ على سبيل المثال ــ كانت الشراكة الأوربية مع مصر وعدد من الدول العربية فرادى، وليس على قدم المساواة فيما بينهم، سبيلاً لإلحاق اقتصادات هذه الدول باقتصاد الاتحاد الأوروبى فى ظل تفاوت فى مستويات التقدم ( الاقتصادى و العلمى و التكنولوجى و التنظيمى) يضمن لهذا الاتحاد السيطرة على قدر المغارم والمغانم التى تجنيها هذه الدول مما بينها وبينه من اتفاقيات الشراكة.

كذلك لا بأس من اختزال مجموعة السبع وسبعون فى مجموعة الخمس عشرة لتكون منبرا، أقل صخباً وشغباً من منبر السبع وسبعون، للتعبير عن الأمانى والمطالب فى عولمة حانية بقدر ما تسمح بذلك القوى والمنظمات الصانعة للعولمة والمهيمنة على توجهاتها. ولا بأس فى هذا الإطار أيضا من صيغة هشة ( مجموعة الثمان دول الإسلامية ) تكاد تكون معدومة الفاعلية للتذكير بتواجد دول من المؤتمر الإسلامى ضمن هامش منابر المطالب بالتمنى ولكن ليس لها أن تتجاوز ذلك إلى تعاون جاد فعال لحماية وجودها ومصالحها وإلا فإن سيف مكافحة الإرهاب مسلط على رقابها.

لا يعنى هذا المدخل سوى الاعتراف بحقيقة قائمة وبيان وعورة الطريق أمام فاعلية حقيقية للتجمعات الإقليمية التى تشارك فيها مصر مع دول نامية غيرها. ونقصد بها ــ فى إطار ما تناولته الدراسة ــ التجمع العربى – حتى فى نطاق منطقة للتجارة الحرة العربية – والتجمع الأفريقى المسمى بالسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا ( الكوميسا ). أما عن مجموعة الخمس عشرة فإنها لا تعد تجمعاً إقليمياً لتوزع أعضاؤها بين مشارق ومغارب قارتى أفريقيا وآسيا، وأمريكا اللاتينية، فضلاً عن أنها حتى الآن لم تتجاوز حدود تنسيق المواقف والمطالب فى المحافل الدولية إلى صيغة محددة من لتكتل أو تجمع اقتصادى.

## ولعل هذه الملاحظة تؤدى بنا إلى استنتاجين أساسيين :

أولهما: أن وعورة الطريق أمام بناء تجمعات اقتصادية فاعلة بين الدول النامية، وما يعترض ذلك من تحديات وقيود تفرضها البيئة الدولية والقوى المهيمنة عليها خاصةً فى حالات الدول النامية ــ مثل مصر والدول العربية ــ التى يتوفر لها عمق حضارى وقيمى ربما يطرح إحياؤه وتحديثه نمطاً حضارياً منافساً

للنمط الحضارى الغربى السائد وتلك الدول التى تتوفر لها ثروات استراتيجية لا يجب أن تخرج عن نطاق سيطرة الدول الغربية، لها انعكاسات سلبية على المناهج التى تتبع فى محاولة إنشاء مثل هذه التجمعات. فهى مناهج تستنفذ صبر الحليم، فعمر مشروع السوق العربية المشتركة والتصديق على اتفاقيتها يكاد يناهز عمر إنشاء السوق الأوربية المشتركة، ولكن شتان بين خطوات هذه وتلك على أرض الواقع ، فهاهو بدر الاتحاد الأوروبى قد اكتمل فى باكورة العقد الأخير من القرن العشرين بينما شهدت نهاية هذا العقد مجرد فورة على استحياء لتفعيل اتفاقية ما يسمى بمنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى . والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا حلت (فى عام ١٩٩٤) محل منطقة التجارة التفضيلية التى أنشئت فى عام ١٩٨١، ثم يعود نفس التجمع الإفريقى ليقرر إنشاء منطقة تجارة حرة بين أعضائه فى عام ٢٠٠٠ تتحول إلى اتحاد جمركى فى عام ٢٠٠٤ دون أن يكون هناك تقييم فعلى لمدى نجاح التحرك فيما بين هذه الأشكال من التعاون خاص فى ظل تعدد عضوية أطرافها فى تجمعات إقليمية أخرى فى نفس القارة ولا تخلو من التنافس فيما بينها.

وثانيهما أن مثل هذه التجمعات بين الدول النامية ذات السمات المشار إليها فى الاستنتاج الأول لا تعدو أن تكون فى الغالب ذات مظهر سياسى واضح دون مخبر اقتصادى عميق، فالمظهر السياسى يمتص آمال وتطلعات الشعوب فى تعظيم فرص التنمية ببلادها وفى الحصول على عائد أقرب ما يكون للعدل من المشاركة فى العلاقات الاقتصادية الدولية فى ظل العولمة بكل بريقها وظلالها، ولكن المخبر الاقتصادى يظل معبراً عن تنافر وتباعد المصالح بين أعضاء هذه التجمعات بفعل ارتباطات تاريخية باقتصادات الدول الغربية المتقدمة وتطلعات إلى بلوغ أنماط المعيشة بها فى الأجل القصير دون رؤية تنموية مستقبلية عميقة تضمن مضارعة هذه الأنماط ولو فى أجل طويل نسبيا ولكن مع تعميق فرص التواصل والاستمرار من خلال تنمية حقيقية تؤمن هذه البلاد من مخاطر التهميش والوقوع فى دوامات المديونية والفقر. ويعزز من التأثير السلبى لهذه الارتباطات والتطلعات على فرص التعاون الاقتصادى الفعال بين تجمعات الدول النامية المشار إليها أن هذه الدول ذاتها تقع تحت تهديدات اليد الباطشة للعولمة من خلال آليات القمع الاقتصادى أو العسكرى إذا لزم الأمر. وهى تهديدات حقيقية سافرة ولا يصعب الاستدلال عليها بمشاهد من ممارسات الواقع خلال العقد الأخير من الزمن.

## هل ينطبق هذان الاستنتاجان على التجمعات التى تناولتها الدراسة؟

ربما لا يكون من العسير تجميع الدلائل والشواهد على صحة الإجابة بنعم على هذا التساؤل فيما يخص محاولات التجمع العربى وتجمع الكوميسا ومجموعة الخمس عشرة، أما عن الشراكة الأوربية فلا ينطبق عليها هذان الاستنتاجان أولاً لأن الطرف الفاعل والقائد فيها هو الاتحاد الأوروبى إحدى القوى المساهمة

فى تشكيل العولمة ومساراتها وتعيين آلياتها، وثانياً لأن هذا الطرف يضمن ـــ من خلال الشراكة واتفاقياتها وآلياتها ـــ انضباط سلوك الدول النامية بحيث لا تسعى لتغيير موازين القوى النسبية السائدة فى زمن العولمة.

## هل يعنى ذلك أن على مصر أن تنفض يدها من مثل هذه التجمعات؟

## الإجابة على ذلك بالقطع لا لأكثر من سبب:

- " فمصر الدولة والمجتمع لم تكن ـــ ولن تكون ـــ فى وقت من الأوقات بمعزل عن تفاعلات ومتغيرات الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية فى دوائرمحيطها الإقليمى والعالمى ، ودوائر انتمائها التى لا تنفصل فيها شخصيتها عن العروبة والإسلام فى حين أن موقعها الجغرافى وتاريخها الحضارى يضيف إلى انتماءاتها دائرة أفريقية وأخرى آسيوية وثالثة عالمية ".
- ومن ثم فكل تحرك على هذه الجبهات ـــ خاصة إذا ما كان فى إطار اتفاقى ـــ يوفر حدا أدنى من العمل المشترك الذى يخدم أدوار مصر المتعددة على المستويين الإقليمى والعالمى خاصةً وأن هذه الأدوار تمليها قضايا قومية وإنسانية وحضارية لا تملك مصر ترف الانعزال عنها أو تجاهلها. وخدمة هذه الأدوار لا تعنى بالضرورة تحقيق مزايا ومنافع اقتصادية وسياسية عاجلة أوحتى آجلة ، وإنما قد تعنى أيضاً درء مخاطر آنية أو مستقبلية مرئية أم غير مرئية. كما قد تعنى منع أو حصار توغل معاد فى دول وأقاليم ومناطق متباينة. ومن الواضح أن هذه أهداف سياسية بالدرجة الأولى ولكن الطريق إلى أن تجر وراءها أهدافا اقتصادية يظل مفتوحا بقدر ما تحسن القوى الفاعلة فى التنمية ـــ وبالذات القطاع الخاص تسانده إجراءات حكومية ميسرة ـــ استثمار الفرص التى يتيحها التواجد المصرى فى هذه الجبهات.
- وهذا يقتضى الدراسة الجادة والمتأنية لكل هذه الاتفاقيات ـــ وكذلك لاتفاقيات الجات باعتبارها إطاراً عاماً حاكماً ـــ لمعرفة ما تنطوى عليه من فرص وتحديات ومخاطر، وبيان سبل اغتنام الفرص ومواجهة التحديات وتجنب المخاطر (وهو ما حاولت الدراسة التى بين أيدينا أن تسهم فيه بالنسبة للتجمعات التى تناولتها) مع العمل على نشر ذلك على أوسع نطاق بين القوى الفاعلة فى التنمية عامة وقطاع الأعمال العام والخاص بصفة خاصة، والعمل على تأهيل هذه القوى علمياً ومعرفيًا وتكنولوجياً وثقافياً لتكتسب قدرات متنامية على التعامل مع هذه الأسواق بمزايا تنافسية متصاعدة.
- إن تفعيل التواجد المصرى ، اقتصادياً وسياسياً ، فى التجمعات التى تناولتها هذه الدراسة ، وغيرها ، يقتضى إصلاح أحوال الاقتصاد المصرى على كافة المستويات بدءا من الإدارة الكلية

لهذا الاقتصاد وانتهاء بمستوى وحدات الإنتاج السلعى والخدمى ومرورا بسلوكيات وانتماءات المستثمرين والمنتجين والمستهلكين بما ينعكس فى جودة المنتجات وزيادة مزاياها التنافسية، وتقوية مركز هذا الاقتصاد خاصة فى اتجاه اكتسابه قدرات ذاتية متصاعدة على النمو والازدهار (مما يعنى بالضرورة العمل على تراجع الاعتماد على القروض والمنح والهبات، وليس الفخر بأن الدول المانحة قررت لمصر مساعدات وقروض كذا وكذا تأكيدا لثقتها فى الاقتصاد المصرى !!). فالحقيقة أن الدول النامية ــ عربية كانت أم غير عربية ــ لا تلتف سوى حول بؤر وقوى التقدم الاقتصادى لكى تعينها فى التغلب على ما تواجهه من مشكلات اقتصادية، وربما اجتماعية وسياسية أيضاً.

- وإذا كان ما تقدم ينسحب على كل التجمعات التى تشارك فيها مصر ، فما ذلك سوى إطار عام مقترح لتحسين موقف مصر فى هذه التجمعات، ولكنه لا يكفى بذاته للتغلب على تضارب وتداخل التزامات وحقوق مصر قبل هذه التجمعات مع بعضها البعض ، مما يشكل تهديداً حقيقياً لفرص تفعيل تواجد مصر فى هذه التجمعات لصالح النمو الاقتصادى المتواصل بها ولصالح الأطراف المشاركة معها.

## فكيف يمكن التغلب على هذا التضارب والتداخل؟

أولاً: برصد مجالات التضارب والتداخل، وهى عادةً لا تخرج عن قواعد التعامل الاقتصادى مع الدول الأطراف وغير الأطراف فى كل من الاتفاقيات التى تشارك فيها مصر. وهنا نلاحظ أن قواعد المنشأ وشرط الدولة الأولى بالرعاية هما أهم مواطن التضارب والتداخل التى يمكن أن تثير مشكلات عند تفعيل الاتفاقات مع تجمعات متعددة كما هو الحال بالنسبة لمصر. فهاتين النقطتين ملازمتين لأى اتفاق تعاون اقتصادى يراد له الفاعلية والنجاح بدءا من صيغة التجارة التفضيلية، ومرورا بمنطقة التجارة الحرة ثم الاتحاد الجمركى ثم السوق المشتركة، وانتهاء بالاندماج الاقتصادى التام أو الوحدة الاقتصادية.

وبالنسبة لقواعد المنشأ فالهدف الأصيل منها هو اتخاذ المبادلات التجارية ــ فى ظل اتفاق التعاون ــ سبيلاً لتنمية علاقات الترابط الأمامية والخلفية بين الأنشطة الإنتاجية فى كل من الدول أطراف الاتفاق وفيما بين هذه الدول وبعضها البعض مما يعزز فرص التقدم والنمو المتواصل فى هذه الاقتصادات. وينصرف مضمون هذه القواعد ــ باختصار ــ إلى نسبة المكون المحلى[1] فى المنتجات محل التبادل التفضيلى بين الدول أعضاء الاتفاق. وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان الاتفاق أكثر فاعلية فى تحقيق هدف تنمية علاقات الترابط الأمامية والخلفية ومن ثم التقدم والنمو المتواصل فى اقتصادات الدول الأعضاء. وبدون الدخول

[1] على مستوى اقتصاد الدولة العضو فى حالة المنشأ البسيط، وعلى مستوى بعض أو كل الدول أعضاء الاتفاق فى حالة المنشأ التراكمى.

فى تفاصيل قواعد المنشأ والمعايير والمقاييس التى يستند إليها فى تحديد هذه النسبة ـــ فذلك أمر خارج عن نطاق هذا الفصل الختامى ـــ نشير إلى أنه إذا ما انعقدت إرادة الدولة على إقامة تعاون اقتصادى فعال مع عدد من الدول الأخرى من خلال اتفاقية لإحدى الصيغ المعروفة على طريق التكامل الاقتصادى فإنه من الصعوبة بمكان[1] الوفاء باشتراطات قواعد المنشأ فى حالة اشتراك هذه الدولة فى اتفاقات متعددة تختلف أطرافها من اتفاق لآخر اللهم إلا إذا كثرت القوائم السلبية، وتنوعت المنتجات التى تشملها، فى هذه الاتفاقات ... مما يجرد هذه الاتفاقات من مضمونها وجدواها.

أما عن شرط الدولة الأولى بالرعاية فإن اتفاقيات الجات تلزم أعضائها بتعميم معاملة الدولة الأولى بالرعاية فيما بينهم حال قيام دولة عضو فيها بمنحها لأى دولة أخرى ولو لم تكن عضواً فى هذه الاتفاقيات، ولا يستثنى من ذلك سوى أن يكون منح هذه المعاملة فى إطار شكل اتفاقى من أشكال التكامل شريطة ـــ فى حالة الاتحاد الجمركى وما يليه من أشكال أرقى للتكامل ـــ عدم زيادة التعريفة الجمركية العامة التى تطبق قبل الدول خارج الاتفاق عن متوسط تعريفات دول هذا الاتفاق قبل دخوله حيز التنفيذ. ومن السهل الالتزام بهذا الشرط والاستفادة من الاستثناء المذكور إذا ما دخلت الدولة فى اتفاق منشئ لصورة من صور التكامل (بدءاً من منطقة التجارة الحرة) مع مجموعة محددة من الدول الأخرى، ولكن دخول الدولة فى اتفاقات من هذا النوع مع مجموعات دول مختلفة يجعل من الصعب الاستفادة من هذا الاستثناء سواء على مستوى عضويتها فى كل مجموعة على حدة أو على مستوى عضويتها فى المجموعات المختلفة اللهم إلا إذا كانت التفضيلات المتبادلة واحدة فى كل الاتفاقات وإلا سيؤدى ذلك أيضاً إلى كثرة القوائم السلبية وتعدد المنتجات التى تشملها كما يثير ذلك خلافات تجمد فاعلية هذه الاتفاقات مجتمعة.

ثانيا: ولتجنب هذه الأوجه من التضارب والتداخل، يتعين على الدولة ـــ مصر فى حالتنا هذه ـــ أن تكون اتفاقاتها للتعاون الاقتصادى مع مجموعات دول مختلفة خاضعة لأولويات محددة مبنية على رؤية علمية مدروسة للشكل الذى تطمح أن يؤول إليه هذا التعاون فى المستقبل. وليس من السهل أن نرى مستقبلاً لتعاون اقتصادى مصرى فعال ـــ يتدرج ارتقاء من منطقة للتجارة الحرة إلى اتحاد جمركى ثم سوق مشتركة كحد أدنى لتكتل اقتصادى قادر على السباحة فى مع تيارات العولمة ـــ سوى مع الدول العربية بالدرجة الأولى (حيث يتوفر الاتصال الجغرافى ، فضلاً عن عوامل مشتركة كثيرة من اللغة إلى الثقافة إلى تقارب أنماط الاستهلاك والعادات والتقاليد الاجتماعية والنظم السياسية)، ثم مع الدول الأفريقية (فى إطار الكوميسا أو غيرها شريطة الاتصال الجغرافى غير المقطوع بمسافات وحواجز تحد من مزايا الإجراءات التكاملية).

---

[1] إن لم يكن مستحيلا كما فى حالة عدم وجود قوائم سلبية أو استخدامها لأدنى حد ممكن من المنتجات ولفترة انتقالية قصيرة.

ثالثاً : وهذا الاستنتاج لا يتجاهل صعوبات كثيرة وخلفيات تاريخية مثبطة لمحاولات التكامل المصرى العربى ، ولكن لا هذه الصعوبات مما لا يمكن تخطيه ولا هذه الخلفيات مؤبدة أو لا بد من تكرارها، ونعتقد أن هذه وتلك ما وجدت إلا لغلبة الاندفاع العاطفى وغياب الدراسات والخطط المتعقلة فيما تقدم من محاولات التكامل العربى، وبالتخلص من هذا الاندفاع وباتباع خطوات مدروسة وخطط متزنة تحقق عدالة توزيع أعباء وتكاليف مراحل التكامل الاقتصادى وثمارها وآثارها الإنمائية، مع الاستمرار وحل المشكلات التى تثيرها كل مرحلة باتفاق يرضى جميع الأطراف ويرعى تفاوت قدراتها ودرجات تقدمها، يمكن للدول العربية، ومصر فى قلبها ، أن تضع أقدامها على الطريق الصحيح وتبلغ أعلى مراحل هذا التكامل فى فترة معقولة من الزمن.

رابعاً: وبناء على ذلك يتعين أن تقوم مصر بمراجعة اتفاقاتها المتعددة مع مجموعات الدول المختلفة بحيث تعمل على أن ترفع منها كل ما من شأنه أن يقلل من فرص نجاح محاولات التكامل العربى، وتلك أولوية أولى. أما التكامل المصرى الأفريقى فتكون له الأولوية الثانية (خاصة وأن التكامل العربى فى حقيقته يستوعب دول الشمال الأفريقى) وينطبق نفس المطلب بشأنه.

خامساً: إذا أمكن مراعاة هذا المطلب ــ علاوة طبعا على العمل على علاج ما قد تثيره قواعد المنشأ ومعاملة الدولة الأولى بالرعاية من تناقضات وتداخلات ــ فلا بأس من دخول مصر فى اتفاقيات مع مجموعات دول أخرى للتعاون الاقتصادى فيما بينها. وتقتضى الحكمة أن يكون هناك إدراك تام لحدود ومستقبل هذه الاتفاقيات. فمثلا الشراكة المصرية الأوربية مهما قيل عن فوائدها (وهى يمكن أن تكون كثيرة) لابد وأن لها تكاليف وأعباء على فرص وتوجهات التنمية الذاتية للاقتصاد المصرى من جهة (يكفى هنا أن نشير إلى أن هذه الشراكة تتضمن تكيفا هيكليا لا توجد دلائل نصية أو تطبيقية ــ من خلال برنامج تحديث الصناعة ــ على أن يدفع بالاقتصاد المصرى فى طريق الصناعات عالية التكنولوجيا). ومن جهة أخرى فهذه الشراكة مقيدة فى قطاع الزراعة باعتبارات استكمال الاحتياجات الأوربية وهى اعتبارات يتوقع لها أن تتراجع كثيرا مع التقدم التكنولوجى الذى يرخى قيود المناخ والمواسم الزراعية، ومع مزيد من التكامل الأوربى فى اتجاه اقتصادات شرق أوربا. ومن جهة ثالثة فإن شواهد وتوجهات سياسية واجتماعية وثقافية كثيرة (الاحتجاجات العنيفة ضد العولمة ــ والصعود التدريجى للاتجاهات اليمينية المحافظة ــ والسعى الدؤوب للتخلص من العمالة العربية بما فيها المصرية ... وغير ذلك كثير مما يضيق المقام عن حصره) تكاد تستبعد احتمالات تطور الشراكة المصرية الأوربية لأبعد من حدود منطقة التجارة الحرة حتى ولو كانت نصوص الاتفاقية توحى بغير ذلك. ومن ثم ليس من مصلحة مصر بحال من

الأحوال أن تنطوى شراكتها مع الاتحاد الأوربى على أى إهدار لفرص تكاملها الاقتصادى فى مجالها الطبيعى ... وهو المجال العربى.

سادسا: أما عن مجموعة الخمس عشرة فمن الواضح أن مجال عملها الأساسى حتى الآن هو التعبير عن مطالب الدول النامية فى عولمة ترعى الأوضاع الخاصة لهذه الدول، والدفاع عن فرص أكثر عدالة لها فى الاستفادة من ثمار العولمة والتحرر الاقتصادى والعمل على تجنب مخاطرهما، علاوة على محاولة إقامة تعاون فنى ومعلوماتى من خلال عديد من الاتفاقات والتنظيمات الثنائية أو المتعددة الأطراف فى إطار المجموعة، ومن ثم تقع أنشطة هذه المجموعة فى إطار التعاون وتنسيق المواقف بشأن التعامل فى المحافل الدولية مع القضايا المرتبطة بالعولمة والتنمية والمبادلات التجارية وحركة رؤوس الأموال دون التزام محدد بين أعضاء المجموعة بمرحلة من مراحل التكامل الاقتصادى فيما بينهم. وبالتالى لا يكاد يوجد تناقض بين موقف مصر ونشاطها ضمن هذه المجموعة ومحاولاتها للتكامل مع إطارها الإقليمى العربى، أو الأفريقى. بل بالعكس يعتبر تفعيل أهداف وأنشطة مجموعة الخمس عشر عاملا مساعدا فى تدعيم موقفها فى محاولات التكامل الإقليمى، وربما أيضا فى الشراكة المصرية الأوربية.

وأخيراً نلاحظ أن الدراسة التى بين أيدينا تكشف، من خلال البينات المتاحة، عن أن الميزان التجارى المصرى مع كل من المجموعات التى تشارك فيها مصر يعكس عجزا متزايدا فى معظم الأحوال. ويدعو ذلك إلى استنتاج مفاده أن المستوردين المصريين أكثر نشاطا فى انتهاز الفرص التى يتيحها اشتراك مصر فى علاقات تعاون مع المجموعات المتعددة التى تناولتها الدراسة، وربما غيرها أيضا، فى حين أن المصدرين المصريين متقاعسون كثيرا عن انتهاز مثل هذه الفرص. فهل هذا الاستنتاج صحيح أم أن بيانات الاستيراد والتصدير تحتاج إلى مراجعة وتدقيق من خلال المقابلة بين بيانات منبع الحركة التجارية ومصبها؟ نعتقد أن هناك حاجة حقيقية لذلك حتى يمكن الوصول إلى تقييم حقيقى لحالة الميزان التجارى المصرى بصفة عامة، ولجدوى الاتفاقات المتعددة التى تشترك فيها مصر من حيث المساهمة فى علاج الخلل المزمن لهذا الميزان بصفة خاصة.

# ملاحق

الفصل الأول

الفصل الثالث

الفصل الرابع

# ملاحق

## الفصل الأول

## ملحق رقم (١)

### بعض البنود الجمركية لواردات مصر

### من بعض السلع الصناعية من الاتحاد الأوروبى (القائمة الأولى)

| رقم الفصل الجمركى | السلعة |
|---|---|
| ٢٥ | ملح محضر طبيا ومركبات ديديد كبريتية ، كبريت ، ومساحيق ، مواد جبسية ، كلس ، اسمنت ، رمال ، جرافيت طبيعى ، أحجار (كوارتز ، كوارتزيت أردواز ، دولوميت ، أساتيت) كاولين ، أتربة معدنية وغضار ، طباشير ، باريوم طبيعى ، حصى وحصباء مغنزيت ، ميكا ، أملاح وأكاسيد معدنية، خامات معادن ٠ |
| ٢٦ | وقود معدنى ، زيوت معدنية ومنتجات تقطيرها ، مواد قارية ، شموع معدنية ٠ |
| ٢٧ | منتجات كيماوية غير عضوية ، مركبات عضوية أو غير عضوية من معادن ٠ |
| ٣٠ | منتجات صيدلية (مواد محضرة للاستعمال فى الطب العلاجى أو الوقائى ، امصال ولقاحات ، أدوية)٠ |
| ٣١ | أسمدة |
| ٣٢ | خلاصات للدباغة ، ومواد دابغة ومشتقاتها ، أصباغ من أصل نباتى أو حيوانى ، ألوان مرسبة ، ألوان مساحيق ورقائق معدنية ، مجففات ، معاجين ٠ |
| ٣٧ | منتجات تصوير فوتوغرافى أو سينمائى ٠ |
| ٣٨ | منتجات كيماوية متنوعة ٠ |
| ٣٩ | لدائن ومصنوعاتها ٠ |
| ٤٠ | مطاط طبيعى بلاته ، طبرخة ، صموغ طبيعية ، مطاط تركيبى ، مطاط مجدد ، فضلات مطاط مقسى وغير مقسى ، مصنوعات أخرى من مطاط مبركن وللاستعمال الصحى والصيدلى ٠ |
| ٤١ | صلال وجلود خام وجلود مدبوغة أو مهيأة ، قصاصات وغيرها من نفايات جلد طبيعى أو مجدد ٠ |
| ٤٢ | سيور للأحذية ، أوتار وخيوط من مصارين لصناعة خيوط الجراحة ٠ |
| ٤٤ | خشب ومصنوعاته ، فحم خشبى ، خشب منشور ، خشب ألواح ، أصناف أخرى من خشب ٠ |
| ٤٥ | فلين طبيعى خام ومصنوعات فلين طبيعى ٠ |
| ٤٧ | عجائن من خشب أو مواد ليفية سيولوزية أخرى ، نفايات وفضلات من ورق أو ورق مقوى معدة لاعادة التصنيع ٠ |
| ٤٨ | ورق مقوى ، مصنوعات من عجائن الورق ، علب وأكياس من ورق وورق مقوى ، ورق صحف أصناف أخرى من ورق وورق مقوى ٠ |
| ٤٩ | كتب وصحف وغيرها من مطبوعات ٠ |
| ٥١ | صوف غير مندوف ولا ممشط ، وبرناعم أو خشن غير مندوف ولا ممشط ، فضلات صوف أو وبر ، نسالات صوف أو برناعم أو خشن ، صوف أو وبر ناعم أو خشن مندوف أو ممشط ٠ |
| ٥٢ | قطن غير مندوف ولا ممشط ، فضلات قطن ، قطن مندوف أو ممشط ٠ |
| ٥٣ | كتان خام أو معالج ولكن غير مغزول ، مشاق وفضلات الكتان ، قنب خام او معالج ولكن غير مغزول ، جوت خام أو معالج ، سيزال خام أو معالج ، ألياف جوز هند خام أو معالجة وألياف نسيجية نباتية أخر |

| رقم الفصل الجمركي | الصناعة |
|---|---|
| ٧١ | ماس وإن كان مشغولا ولكن غير مركب وولا منظوم ، أحجار كريمة أو شبه كريمة تركيبية أو مجددة غير مشغولة ، تراب مسحوق من أحجار كريمة أو شبه كريمة ، فضة ، ذهب ، بلاتين ، بقايا وفضلات معادن ثمينة أو عادية ٠ |
| ٧٤ | نحاس نقى وخلائط نحاسية بأشكال خام ، فضلات وخردة نحاس ، مساحيق ورقائق من نحاس ، قضبان وعيدان وزوايا وأشكال من نحاس ، أوراق وقدد من نحاس ٠<br>نيكل نصف خام ، نيكل بأشكال خام ، فضلات وخردة نيكل ٠ |
| ٧٥ | مصنوعات أخرى من نيكل ٠ |
| ٧٦ | رصاص بأشكال خام ، خردة وفضلات من رصاص ٠ |
| ٧٨ | زنك بأشكال خام ، خردة وفضلات من زنك ٠ |
| ٧٩ | قصدير بأشكال خام ، فضلات وخردة من قصدير ٠ |
| ٨٤ | مفاعلات نووية ، عناصر وفود للمفاعلات النووية ، مراجل توليد البخار ، مراجل للتدفئة المركزية ، أجهزة مساعدة للمراجل ، مولدات غازات ، توربينات بخارية ، محركات ذات مكابس متناوبة (محركات إنفجارية) ٠ محركات ديزل ، اجزاء للمحركات ، محركات مائية ، محركات نفاثة ، أجهزة اشعال للأفران، مواقد آلية ، مضخات للسوائل ، مضخات هواء ومراوح هواء ، أفران للصناعة أو المختبرات ٠ |
| ٨٥ | محركات ومولدات كهربائية ، مجموعات توليد كهربائية ، أجزاء محركات ومولدات ، محولات كهربائية مغناطيسات كهربائية ، مثاقب ومناشير كهربائية وعدد أخرى ، مصابيح كهربائية قابلة للحمل ، أفران صهر كهربائية ، أجهزة لحام كهربائية ، أجهزة كهربائية للتلغراف أو التليفونات أو الشبكة الناقلة ، أجهزة صوتية للعرض السينمائى ، أشرطة ممغنطة للحاسبات الآلية وأقراصها ، أجهزة إرسال واستقبال تليفزيونية ، اجهزة رادار ، أجهزة إرشاد ملاحى ، أجهزة توجيه عن بعد للعب الأطفال ، شاشات عرض، تيونر ، أجهزة تحكم للطرق الحديدية وتنظيم المرور ، أجهزة تنبيه ضد الحريق ، مكثفات كهربائية مقاومات ، أجهزة فصل ووصل الدوائر الكهربائية ، فيوزات قواطع أتوماتيكية ، مفاتيح ، لمبات أفران وواعق ناموس وبيان للأجهزة الكهربائية ، أنابيب كاثودية ، مصابيح وأنابيب وصمامات ، دوائر الكترونية ، موصلات معزولة للكهرباء ، أقطاب فحم للأغراض الكهربائية ، عوازل كهربائية ٠ |
| ٨٦ | فاطرات وعربات ومعدات السكك الحديدية ذاتية الحركة أو ما يماثلها وأجزاؤها ، وأجهزة إشارة آلية أو كهروآلية لطرق المواصلات ٠ |
| ٨٧ | جرارات زراعية وجرارات بجنازير ، عربات نقل بضائع ٣٢ طن فأكثر وسيارات مناجم ، وسيارات تسير على الطرق الحديدية ، أجزاء الجرارات من غير طراز السيارات ، عربات سيارة من الأنواع المستعملة فى المصانع والمخازن والموانى والمطارات غير مزودة بأجهزة رفع أو تضيد ، مقاعد للمعوقين بمحركات أو بدون وأجزاؤها ٠ |
| ٨٨ | مركبات جوية ، بالونات ومناضيد ، طائرات شراعية ، مظلات هبوط باراشوت ٠ |
| ٨٩ | سفن وقوارب ومنشآت عائمة عدا يخوت وقوارب النزهة والرياضة ٠ |
| ٩١ | أصناف صناعة الساعات وأجزاؤها ٠ |
| ٩٤ | أجهزة إنارة ٠ |

| رقم الفصل الجمركي | السلعة |
|---|---|
| ٩٥ | لعب بعجلات لركوب الأطفال ، دمى على هيئة مخلوقات بشرية ، لعب أخرى ، ألعاب فيديو ، أصناف ومعدات للرياضة البدنية لألعاب القوى والجمباز ، قصبات صيد الاسماك ، أراجيح دوارة ٠ |
| ٩٦ | فراجين للآلات والأجهزة ، أجزاء حابكات ، سن قلم جاف ، نماذج أجسام الخياطين ٠ |
| ٩٧ | مجموعات وقطع لعلم الحيوان أو النبات أو التشريح أو التاريخ أو الآثار ٠ |

**ملحق رقم (٢)**

**بعض البنود الجمركية لواردات مصر**

**من بعض السلع الصناعية من الاتحاد الأوروبى (القائمة الثانية)**

| رقم الفصل الجمركي | السلعة |
|---|---|
| ٢٥ | ملح ، رمال ملونة إصطناعيا ، فوسفات ، حبيبات وشظايا ومساحيق أحجار ، جبس ، جص ، أسمنت معبأ ، تلك غير دستورى مسحوق أو مجروش ، أتربة ملونة . |
| ٢٧ | غاز فحم حجرى وغاز مائى وغازات أخرى مماثلة عدا غازات النفط ، بنزول ، توليول ، مخاليط هيدروكربونات ، فينولات ، زيوت كريوزوت ، زفت ، زفت مجمر ، زيوت تشحيم . |
| ٢٩ | ضمادات ولصاقات ولزقات مشربة أو مغطاه بمواد صيدلية لاستعمالات طبية . |
| ٣٠ | خيوط جراحة ولواصق جراحية معقمة لإغلاق الجروح ، حقائب وعلب الأسعاف المعد للاستعمال العاجل . |
| ٣٤ | صابون طبى ، غواسل عضوية مهيأة للبيع بالتجزئة ، محضرات تشحيم مهيأة لبيع بالتجزئة ، شمع أختام ، معاجين لصنع النماذج . |
| ٣٦ | مسحوق بارود ، متفجرات محضرة ، فتائل وكـ بسولات للتفجير ومفجرات كهربائية ، فتائل إشعالمصابيح المناجم ، فيروسيريوم وخلائط معدنية لاحداث الاشتعال . |
| ٣٧ | أفلام للتصوير الفورى ، أفلام طباعة الأوفست ، أفلام التصوير الفوتوغرافى الملون ، ألواح طباعة الأوفست ، ورق وورق مقوى للتصوير الفوتوغرافى ، ألواح وأفلام ورق ونسيج لتصوير الفوتوغرافى مسوره وغير مظهرة ، ألواح وأفلام الأوفست والميكروفيلم وفيلم مصورة ومظهرة ، أفلام للتصوير السينائى مصورة ومظهرة ، سلبية ، محضرات كيماوية للتصوير الفوتوغرافى . |
| ٣٨ | جرافيت اصطناعى ، مبيدات زراعية ، مبيدات حشرية ، مبيدات فطرية ، مبيدات أعشاب ، مطهرات ، محضرات ضبط إشعال فى وقود المحركات ، إضافات محضرة لزيوت التشحيم ، عجن قاعدتها الهلام للنسخ . |
| ٤٠ | ألواح وصفائح وأشرطة من مطاط طبيعى ومن بلاته وطبوخه ومن مطاط تركيبى ، مطاط مركب غير مبركن ، منتجات مطاط مبركن غير مقسى ، سيور نقل مواد وحركة من مطاط ، أصناف للاستعمال الصحي والصيدلي من مطاط مبركن غير مقسى ، نفايات وفضلات ومصنوعات مطاط مقسى . |
| ٤٢ | ألبسة وقفازات من جلد طبيعي أو مجدد للرياضة أو الوقاية المهنية ، أصناف جلد طبيعى أو مجدد للاستعمالات الفنية ، مصنوعات من مصارين أو مثانات أو أوتار العضلات . |
| ٤٤ | صوف ودقيق الخشب ، صفائح خشب متعاكس ، خشب مشغول ، ألواح ليفية من خشب غير مشغول ولا مغطى السطح . |
| ٤٥ | مصنوعات فلين طبيعي ، فلين طبيعي بأشكاله الأولية ، فلين مكتل ومصنوعاته . |
| ٤٨ | ورق مقوى غير مطلى للكتابة والطباعة والبطاقات وأشرطة التثقيب ، حشو سليولوزى ، ورق وورق مقوى كرافت غير مطلى ، ورق بارشمان وكتيم للشحوم كريستال شفاف أو نصف شفاف ، ورق وورق مقوى مجمع غير مطلى أو مشرب ، ورق مموج ، ورق كربون واستنساخ ذاتى ، ورق وورق مقوى مطلى ، ورق وورق مقوى وحشو سليولوزى مطلى أو مشرب أو مغطى أو ملون أو مزين أو مطبوع السطح ، ورق سجاير ، أصناف أخرى من ورق وورق مقوى أو حشو سليولوزى . |

| رقم الفصل الجمركي | السلعة |
|---|---|
| ٤٩ | ورق أسهم وسندات ، دفاتر شيكات ، صور إستنساخية ، تقاويم مطبوعة من زنك ، كتالوجات وألبومات، خرائط ، تذاكر حفلات وسكك حديدية ٠ |
| ٥٠ | غزول حرير ، غزول من فضلات حرير ٠ |
| ٥١ | صوف مندوف ، صوف ممشط ، وبر ناعم مندوف أو ممشط ، وبر خشن مندوف أو ممشط ، غزول صوف مندوف أو ممشط ، غزول من وبر خشن أو من شعر الخيل ، غزول من وبر ناعم مندوفة أو ممشطة ٠ |
| ٥٢ | خيوط حياكة من قطن ، غزول قطن ٠ |
| ٦١ | جوارب نسائية من صوف أو وبر ناعم أو قطن أو ألياف تركيبية أو مواد نسجية ٠ |
| ٦٣ | سترات وأحزمة للنجاة ، أسمال وخرق جديدة أو مستعملة ، فضلات واصناف بالية ٠ |
| ٦٤ | وجوه أحذية وأجزاؤها عدا أجزاء التقوية ٠ |
| ٦٨ | ترابيع وأحجار تبليط ورصف طرق ، أحجار نصب وبناء مشغولة وأصناف مصنوعة منها ، حجر أردواز طبيعي مشغول ، أرحية للطحن أو الجرش أو نزع الألياف ، مواد شاحذة طبيعية أو إصطناعية ، ألياف خبث المعادن وألياف صخرية وألياف معدنية مماثلة ، مصنوعات من أسفلت أو من مواد مماثلة ، ألواح وصفائح وألواح ذات أطر ، مصنوعات من خليط حرير صخرى ، ألياف حرير صخرى مشغول ، ميكا مشغولة ومصنوعات منها ، مصنوعات من جرافيت أو خنور أو تحتوى على مغنزيت أو دولوميت أو كروميت ٠ |
| ٧١ | لؤلؤ طبيعي أو مستنبت ، ماس غير مركب ولا منظوم ، أحجار كريمة أو شبه كريمة ، فضة ، معادن غير مسكوة بقشرة من فضة ، ذهب ، معادن عادية أو فضة مكسوة بقشرة من ذهب ، بلاتين ، معادن عادية أو فضة أو ذهب مكسوة بقشرة من البلاتين ، مصنوعات أخرى من معادن ثمينة أو من معادن عادية مكسوة بقشرة من معادن ثمينة ، مصنوعات من لؤلؤ طبيعي أو مستنبت أو من أحجار كريمة أو شبه كريمة ٠ |
| ٧٢ | خلائط حديدية ، حديد وصلب غير الخلائط ، منتجات مسطحة مشكلة بالاسطوانات من حديد أو من صلب من غير الخلائط ٠ |
| ٧٣ | مواسير وأنابيب وأشكال خاصة من حديد أو صلب ، لوازم مواسير أو أنابيب من حديد صب أو حديد أو صلب ، خزانات وبراميل وصناديق وعلب وأوعية من حديد صب أو حديد أو صلب ، مراسى وخطاطيف سفن وأجزاؤها من حديد صب أو حديد أو صلب ٠ |
| ٨٢ | عدد يدوية (أدوات ثقب ولولبة - مطارق - مساحيق - مفكات - مواقد لحام) ، نصال ، أمواس وأدوات حلاقة ، شفرات لأدوات الحلاقة ، مقصات ونصالها ، أدوات قاطعة أخرى ٠ |
| ٨٣ | أقفال ومغاليق مفصلات ، عجلات تدحرج ، تركيبات ولوازم ، مشاجب وحوامل قبعات ، غالقات ذاتية الحركة للأبواب ، تركيبات لمصنفات ضم الأوراق ، أجراس ونواقيس وصنوج منبهة ، أنابيب ومواسير مرنة من معادن عادية ، شناكل ، مسامير برشام ، سدادات وأغطية ، أقطاب لحام مكسوة ٠ |

| رقم الفصل الجمركي | الصناعة |
|---|---|
| ٨٥ | محركات ، أجزاء محركات ، محولات كهربائية ، بطاريات ، اجهزة حلاقة كهربائية ، أجهزة إطلاق الحركة للمحركات ، أجهزة كهربائية للإنارة والاشارة ، مصابيح كهربائية قابلة للحمل ، مكاوى ، أجهزة تدفئة للأغراض الزراعية ، برامج تشغيل الحاسبات الآلية ، أجزاء معدات كهربائية ، أجهزة تنبيه ضد السرقة ، أجراس الأبواب والمنازل ، دوائر مطبوعة ، فيوزات وقواطع كهربائية وأجزائها ، أجهزة تحكم وتوزيع الطاقة الكهربائية ، مصابيح وأنابيب كهربائية وأجزائها ، اسلاك كهربائية معزولة ، عوازل كهربائية ، أجزاء كهربائية للآلات والأجهزة ٠ |
| ٨٦ | مركبات وعربات سكك حديدية غير ذاتية الحركة ، حاويات ٠ |
| ٨٧ | عربات أسعاف ، سيارات استعمالات خاصة (رافعة حريق ، خرسانة) أجزاء ولوازم سيارات ، درجات نارية أكثر من ٢ سلندر ، دراجات ، عربات نقل الأطفال ، أجزاء مقطورات ونصف مقطورات ٠ |
| ٨٩ | سفن وقوارب وزوارق للملاحة الداخلية ، سفن صيد للملاحة الداخلية ، يخوت وسفن وزوارق للرياضة، قوارب نجاة ٠ |
| ٩٠ | عدسات لاصقة ، عدسات للنظارات ، عدسات ومواشير ومرايا ، أجهزة تصوير وأجهزة احداث الضوء الخاطف وأجزائها ، أجهزة تصوير سينمائية وأجزائها ، أجهزة عرض صور متحركة وأجهزة فوتوغرافية للتكبير أو التصغير وأجزائها ، أجهزة إستنساخ الصور وأجزائها ، عدادات مياه وكهرباء ٠ |
| ٩١ | ساعات ، ظروف ساعات ، علب وصناديق لساعات البندول ٠ |
| ٩٢ | بيانو ، أدوات موسيقية وأجزائها ٠ |
| ٩٣ | أسلحة وأجزائها ولوازمها ٠ |
| ٩٤ | أجهزة إضاءة لغرف الجراحة ٠ |
| ٩٥ | بلياردو ولوازمه ، أصناف ومعدات تنس طاولة ٠ |
| ٩٦ | فراجين أسنان وحلاقة ورسم وكتابة ودهان وطلاء ، حزم وخصل محضرة لصناعة المكانس ، مناخل ، أزرار كباسة وأجزاؤها ، أقلام ألواح للكتابة أو للرسم ، قداحات بوتاجاز الكترونية ، أوعية عازلة ٠ |
| ٩٧ | قطع أثرية يتجاوز عمرها مائة عام ٠ |

ملحق رقم (٣)

بعض البنود الجمركية لواردات مصر

من السلع الصناعية من الاتحاد الأوروبى (القائمة الثالثة)

| رقم الفصل الجمركى | السلعة |
|---|---|
| ٢٥ | رخام خام ومقطع ، ايكوسين وأحجار كلسية للنحت والبناء ، مرمر ، جرانيت خام ومقطع وحجر سماقى وبازلت وحجر رملى وأحجار أخرى ، أسمنت مائى بكافة أنواعه ٠ |
| ٢٧ | فحم كوك ، قطران فحم حرى ، زيلول ، نفتالين ٠ |
| ٣١ | أسمدة (يوريا ، نترات نشادر ، مخاليط نترات نشادر ، مخاليط كبريتات نشادر ، نترات الصوديوم ، مخاليط أخرى) ، أسمدة فوسفاتية ٠ |
| ٣٣ | زيوت وعجائن عطرية ، مخاليط مواد عطرية ، عطور ومياه تجميل ، مستحضرات تجميل ، مستحضرات العناية بالشعر ، مستحضرات العناية بالفم والأسنان ، مستحضرات قبل أو بعد الحلاقة ومزيلات عرق ومحضرات استحمام ومزيلات شعر ومحضرات تطرية ٠ |
| ٣٤ | صابون ، غواسل عضوية مهيأة للبيع والتجزئة ، محضرات تلميع للأحذية والأثاث والأرضيات والسيارات والزجاج والمعادن ، شموع اضاءة ٠ |
| ٣٦ | ألعاب نارية ، ثقاب ٠ |
| ٣٧ | أفلام تصوير سينمائى مصورة ومظهرة إيجابية ٠ |
| ٤٣ | جلود فراء خام ، جلود فراء مدبوغة أو مهيأة ، ألبسة ولوازمها من الفراء ٠ |
| ٤٤ | خشب مشغول ، ألواح خشب حبيبى ، ألواح ليفية من خشب ، خشب صفائحى متعاكس ، أطر من خشب، صناديق وأقفاص وأوعية وعبوات من خشب ، دنان من خشب ، عدد وأبدان عدد من خشب نجارة تركيب وقطع أخشاب معدة للأبنية ، أدوات مطبخ من خشب ، أصناف أخرى من خشب ٠ |
| ٤٨ | ورق تواليت ، ورق حائط وأغطية جدران مماثلة ، ورق شفاف للزجاج ، أغطية أرضيات أساسها الورق المقوى ، بطاقات رسائل بريدية وأظرف ورق صحى ومناديل ورق وفوط صحية وأصناف مماثلة ، علب وأكياس ومخاريط وأغلفة من ورق وورق مقوى ، سجلات ودفاتر وملفات مذكرات ، رقائع من جميع الأنواع ، بكرات ومواسير ومكعبات من عجائن الورق ، أصناف أخرى من ورق ٠ |
| ٤٩ | بطاقات بريدية مطبوعة أو مصورة أو مزينة ، تقاويم من جميع الأنواع ، مطبوعات أخرى بما فى ذلك الصور المطبوعة ٠ |
| ٥١ | غزول من صوف أو من وبر ناعم أو من شعر الخيل ، نسج من صوف مندوف أو من وبر مندوف ، نسج من صوف ممشط أو من وبر ناعم ممشط ، نسج من وبر خشن أو من شعر الخيل ٠ |
| ٥٢ | نسج قطنية ٨٥% أو أكثر وزنا من القطن ، نسج من قطن مخلوط مع ألياف تركيبية أو اصطناعية ، نسج أخرى من قطن ٠ |
| ٥٣ | غزول كتان مهيأة للبيع ، غزول من رامى ، نسج من كتان ٨٥% أو أكير وزنا من الكتان ، نسج من ألياف نسجية لحائية أخرى ، نسج من رامى ٠ |
| ٥٤ | خيوط خياطة من شعيرات تركيبية وشعيرات إصطناعية ، غزول من شعيرات تركيبية أو إصطناعية ، نسج من شعيرات تركيبية ، نسج من شعيرات إصطناعية ٠ |

| رقم الفصل الجمركي | السلعة |
|---|---|
| ٥٧ | سجاد ذو خمل معقود من صوف أو من وبر ناعم ، سجاد وأغطية أرضيات أخرى منسوجة غير ما هو بعفارات أو ألياف مغروزة بما فيها الكليم أو الشوماك الكرمانى ، سجاد وأغطية أرضيات أخرى من مواد نسجية ذات عفارات وإن كانت جاهزة ، سجاد وأغطية أرضيات أخرى من لباد ، سجاد آخر وأغطية أخرى من مواد نسجية ٠ |
| ٦١ | معاطف ومعاطف واقية ، وعباءات وأنوراكات وسترات واقية من الريح أو المطر ٠ |
| ٦٣ | بطانيات وأحرمة ، بياضات الأسرة والمائدة والتواليت والمطبخ ، ستائر (وأسدال) وظلل داخلية ، سجوف قصيرة للستائر والأسرة ، أصناف مفروشات أخرى ، أكياس تعبئة وتغليف ، أغطية بضائع وأشرعة سفن وقوارب وأشرعة للوحدات الشراعية البحرية والبرية وظلل خارجية وخيام وأصناف المخيمات٠ |
| ٦٧ | ريش وزغب ومضرات وأصناف منهما ، زهور صناعية ، ومصنوعات من شعر بشرى ٠ |
| ٧٦ | مطلات مطر ، شماسى ، عصى مشى ، عصى بمقاعد ، سياط وأجزاء هذه الأصناف ٠ |
| ٧١ | حلى ومجوهرات وأجزاؤها من معادن ثمينة أو معادن عادية مكسرة بقشرة من معادن ثمينة ، مصنوعات صياغة وأجزاؤها من معادن ثمينة أو عادية مكسوة بقشرة من معادن ثمينة ، مصنوعات أخرى من معادن ثمينة أو عادية مكسوة بقشرة ، مصنوعات من لؤلؤ طبيعى أو مستنبت أو أحجار كريمة أو شبه كريمة طبيعية أو تركيبية أو مجددة ، حلى غواية (مقلدة) ٠ |
| ٧٤ | نحاس لصناعة أسلاك الكهرباء لفائف ، أدوات مائدة ومطبخ منزلية وأجزاؤها من نحاس ولبادات وأقفزة وما يماثلها للجلى ولتميع من نحاس وأدوات صحية وأجزاؤها من نحاس ، أصناف أخرى من نحاس ٠ |
| ٨٩ | يخوت وسفن وزوارق للنزهة ٠ |
| ٩٠ | عدسات مصححة الأبصار مركبة على إطارات ، أجزاء نظارات ، نظارات شمسية ، ونظارات طبية ، مناظير مزدوجة العين ، أدوات فلكية وقواعدها ، أجزاء ولوازم للمناظير والأدوات الفلكية ، أجهزة تصوير قابلة للحمل من كافة التصميمات ولكافة الاحتياجات ، المحاقن البلاستيك المعقمة استعمال مرة واحدة مقاسات حتى ١٠ سم٢ ٠ |
| ٩١ | ساعات يد وجيب وساعات مماثلة بظروف من بلاتين أو ذهب أو فضة ، ظروف وأجزاء الساعات من معادن ثمينة ، أساور ساعات وأجزاؤها ٠ |
| ٩٢ | علب موسيقية ، طيور آلية مغردة ٠ |
| ٩٣ | اجزاء ولوازم الأسلحة غير المسدسات والبنادق من جلد أو قماش ونسج ، خراطيش وأجزاؤها من مسدسات والبنادق من غير الأغراض الحربية ٠ |
| ٩٤ | مقاعد وآرائك وإن كانت قابلة للتحول الى أسرة وأجزاؤها ، أثاث آخر وأجزاؤه ، حوامل فرش ، أصناف للأسرة وأصناف مماثلة محتوية على قوابض أو محشوة أو مجهزة من الداخل بأى مادة ، أجهزة إنارة وأجزاؤها وإشارات مضيئة وأجزاؤها ، مبانى سابقة التجهيز ٠ |

## ملحق رقم (٤)

## بعض حصص السلع الزراعية المصدرة

## من مصر لدول المجموعة الأوروبية

| البند الجمركى للمجموعة الاوروربية | وصف السلعة | تخفيض الرسوم المطبقة على الدولة الأولى بالرعاية (١) % | الحصة التعريفية طن | تخفيض الرسوم الجمركية للكميات التى تزيد عن الحصة التعريفية (١) % | أحكام خاصة |
|---|---|---|---|---|---|
| ٠٦٠١ | بصلات، ودرنات ، وجذور درنية ، وجذور بصلية الشكل ، والتاج ، والسيقان الفوقية الضامرة أو النامية أو المزهرة : نباتات الشيكوريا وجذوره بخلاف الجذور المذكورة فى البند (١٢-١٢) . | ١٠٠ | ٥٠٠ | - | مع مراعاة الأحكام الخاصة الواردة فى الفقرة (٤) من البروتوكول (١) * |
| ١٠٠٦٠٣ | زهور قطف وبراعم زهور : (من ١ أكتوبر - ١٥ أبريل) | ١٠٠ | ٣٠٠٠ منها ١٠٠٠ زهور مدرجة تحت البنود: ١٠٢٩ ٠٦٠٣ ١٠٢٩ ٠٦٠٣ | - | بشرط الالتزام بالشروط المتفق عليها فى الكتب المتبادلة ** |
| ٠٦٠٤٩٩ | أوراق نباتات ، وفروع ، وأجزاء نباتات أخرى | ١٠٠ | ٥٠٠ | - | مع مراعاة الأحكام الخاصة الواردة فى الفقرة (٤) من البروتوكول (١) |
| ٠٠٠٧٠٧ | طماطم طازجة أو مبردة : (من ١ نوفمبر - ٣١ مارس) | ١٠٠ | - | - | |

---

* ) تنص الأحكام الواردة فى الفقرة (٤) من البرتوكول (١) على زيادة الحصة بنسبة ٢% سنويا .

** ) يجب أن يكون مستوى أسعار الصادرات المصرية للاتحاد الأوروبى مساويا ٨٥% على الأقل من مستوى أسعار المجموعة بالنسبة لنفس المنتجات خلال نفس الفترات الزمنية :

- إذا كان مستوى السعر المصرى لأى منتج من هذه المنتجات أقل من ٨٥% من مستوى أسعار المجموعة يوقف العمل بالتعريفة التفضيلية ، ويعيد الاتحاد الأوروبى تطبيق التعريفة التفضيلية عندما يكون مستوى الأسعار المصرية مساويا ٨٥% أو أكثر من مستوى أسعار المجموعة .

| البند الجمركي للمجموعة الاوروربية | وصف السلعة | تخفيض الرسوم المطبقة على الدولة الأولى بالرعاية (١) % | الحصة التعريفية طن | تخفيض الرسوم الجمركية للكميات التي تزيد عن الحصة التعريفية (١) % | أحكام خاصة |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٠٠٧٠٣ | بصل وكراث طازج أو مبرد : (من ١ فبراير – ١٥ يونية) | ١٠٠ | ١٥٠٠٠ | ٦٠ | مع مراعاة الأحكام الخاصة الواردة في الفقرة (٤) من البرتوكول (١) * |
| ٠٧٠٤ | كرنب ، وقرنبيط ، وكرنب ساقي ، ولفت، وما شابه ذلك من الثمار الملفوفة الصالحة للأكل طازجة أو مبردة : (من ١ فبراير – ١٥ أبريل) | ١٠٠ | ١٥٠٠ | – | مع مراعاة الأحكام الخاصة الواردة في الفقرة (٤) من البرتوكول (١) * |
| ٠٧٠٥ ٠٠١١ | خس ، كرنب : (من ١ نوفمبر – ١٥ أبريل) | ١٠٠ | ٥٠٠ | – | مع مراعاة الأحكام الخاصة الواردة في الفقرة (٤) من البرتوكول (١) * |
| ٠٧٠٦ ٠٠١٠ | جزر ولفت طازج أو مبرد : (من ١ يناير – ٣٠ أبريل) | ١٠٠ | ٥٠٠ | – | مع مراعاة الأحكام الخاصة الواردة في الفقرة (٤) من البرتوكول (١) * |
| ٠٠٠٧٠٧ | خيار وخيار صغير طازج أو مبرد : (من ١ يناير – ٢٩ فبراير) | ١٠٠ | ٥٠٠ | – | مع مراعاة الأحكام الخاصة الواردة في الفقرة (٤) من البرتوكول (١) * |

* ) تنص الأحكام الواردة في الفقرة (٤) من البرتوكول (١) على زيادة الحصة بنسبة ٢% سنويا .

| البند الجمركى للمجموعة الأوروربية | وصف السلعة | تخفيض الرسوم المطبقة على الدولة الأولى بالرعاية (١) % | الحصة التعريفية طن | تخفيض الرسوم الجمركية للكميات التى تزيد عن الحصة التعريفية (١) % | أحكام خاصة |
|---|---|---|---|---|---|
| ٠٧١٠ | خضروات مجمدة ومحفوظة باستثناء الذرة الحلو التى تقع فى البند الجمركى ٠١٧٠٤٠٠٠ و ٠٧١١٩٠٣٠ وعيش الغراب من فصيلة الاجاريكوس الذى يقع تحت البند الجمركى ٠٧١٠٨٠٦١ و ٠٧١١٩٠٤٠ | ١٠٠ | السنة الأولى : ١٠٠٠ السنة الثانية : ٢٠٠٠ السنة الثالثة : ٣٠٠٠ | - | |
| ٠٧١٢ | خضروات مجففة سواء كانت كاملة أو مقطعة قطع أو شرائح ، أو فى صورة مسحوق ولكن غير مجهزة أكثر من ذلك | | ١٠٠ | ١٦٠٠٠ | مع مراعاة الأحكام الخاصة الواردة فى الفقرة (٤) من البرتوكول (١) * |
| ٢٠٠٧١٤ | ثمار بطاطس طازجة أو مبردة أو مجمدة أو مجففة | ١٠٠ | ٣٠٠٠ | - | مع مراعاة الأحكام الخاصة الواردة فى الفقرة (٤) من البرتوكول (١) * |
| ٠٨٠٤ ٠٠١٠ | ثمار بلح طازجة أو مجففة | ١٠٠ | - | - | |
| ٠٨٠٤ | ثمار جوافة ، ومانجو ، ومانجوستين طازجة أو مجففة | ١٠٠ | - | - | |

* ) تنص الأحكام الواردة فى الفقرة (٤) من البروتوكول (١) على زيادة الحصة بنسبة ٢% سنويا .

| البند الجمركى للمجموعة الاوروربية | وصف السلعة | تخفيض الرسوم المطبقة على الدولة الأولى بالرعاية (١) % | الحصة التعريفية طن | تخفيض الرسوم الجمركية للكميات التى تزيد عن الحصة التعريفية (١) % | أحكام خاصة |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٠٠٨٠٥ | ثمار برتقال طازجة أو مجففة : (من ١ ديسمبر – ٣١ مايو) | ١٠٠ | السنة الأولى : ٥٠٠٠(٢) السنة الثانية : ٥٥٠٠٠(٢) السنة الثالثة والسنوات التالية : ٦٠٠٠٠(٢) | ٦٠ | مع مراعاة الأحكام الخاصة الواردة فى الفقرة (٤) من البرتوكول (١) * |
| ٢٠٠٨٠٥ | ماندارين (بما فى ذلك تانجرين وماتسوماس) ، والكليمينتينز ، وما شابه ذلك من موالح هجينة طازجة أو مجففة | ١٠٠ | – | – | |
| ٣٠٠٨٠٥ | ليمون وليمون بنزهير طازج أو مجفف | ١٠٠ | – | – | |
| ٤٠٠٨٠٥ | جريب فروت طازج أو مجفف | ١٠٠ | – | – | |
| ١٠٠٨٠٦ | عنب طازج : (من ١ فبراير – ١٤ يوليو) | ١٠٠ | – | – | |
| ١١٠٨٠٧ | بطيخ طازج : (من ١ فبراير – ١٥ يونيو) | ١٠٠ | – | – | |
| ٢٠٠٨٠٨ | ثمار كمثرى وسفرجل طازجة | ١٠٠ | ٥٠٠ | – | مع مراعاة الأحكام الخاصة الواردة فى الفقرة (٤) من البرتوكول (١) ** |

* ) اعتبارا من أول ديسمبر وحتى ٣١ مايو بالنسبة للبرتقال الطازج فإنه فى حدود الحصة التعريفية التى قدرها ٣٤٠٠٠ طن يطبق بالنسبة للميزة التفضيلية الخاصة بالرسم الجمركى القيمى سعر الدخول المتفق عليه والذى سيتم خفض الرسم الجمركى المحدد عليه صفر وهو ٢٦٦ يورو للطن من أول ديسمبر ١٩٩٩ حتى ٣١ مايو ٢٠٠٠ . ثم يكون ٢٦٤ يورو للطن لكل فترة بعد ذلك من أول ديسمبر حتى ٣١ مايو ، واذا كان سعر دخول الشحنة يقل بنسبة ٢% أو ٤% أو ٦% أو ٨% عن سعر الدخول المتفق عليه فإن الرسم الجمركى المحدد سيكون مساويا على الترتيب لـ ٢% أو ٤% أو ٦% أو ٨% من سعر الدخول المتفق عليه . وإذا ما قل سعر دخول الشحنة عن ٩٢% من سعر الدخول المتفق عليه فإن الرسم الجمركى المحدد المربوط فى منظمة التجارة العالمية هو الذى يطبق ، وبالنسبة لباقى حصة البرتقال الطازج وقدرها ٢٦٠٠٠ طن فإنه يتم تخفيض الرسم الجمركى القيمى عليها بنسبة ٦٠% .

** ) تنص الأحكام الواردة فى الفقرة (٤) من البروتوكول (١) على زيادة الحصة بنسبة ٢% سنويا .

| البند الجمركى للمجموعة الاوروربية | وصف السلعة | تخفيض الرسوم المطبقة على الدولة الأولى بالرعاية (١) % | الحصة التعريفية طن | تخفيض الرسوم الجمركية للكميات التى تزيد عن الحصة التعريفية (١) % | أحكام خاصة |
|---|---|---|---|---|---|
| ٣٠٠٨٠٩ | ثمار خوخ طازج بما فى ذلك نكتارين : (من ١٥ مارس – ٣١ مايو) | ١٠٠ | ٥٠٠ | – | مع مراعاة الأحكام الخاصة الواردة فى الفقرة (٤) من البرتوكول (١) * |
| ٤٠٠٨٠٩ | ثمار برقوق وبرقوق السياج الطازج : (من ١٥ أبريل – ٣١ مايو) | ١٠٠ | ٥٠٠ | – | مع مراعاة الأحكام الخاصة الواردة فى الفقرة (٤) من البرتوكول (١) * |
| ١٠٠٨١٠ | فراولة طازجة : (من ١ أكتوبر – ٣١ مارس) | ١٠٠ | (٥٠٠) | – | مع مراعاة الأحكام الخاصة الواردة فى الفقرة (٤) من البرتوكول (١) * |
| ٠٩١٠ | زنجبيل ، زعفران ، كركم ، زعتر ، أوراق الغار ، كارى ، غيرها من التوابل | ١٠٠ | – | – | |
| ٠٠١٧٠٣ | عسل اسود ناتج عن استخلاص السكر أو تكريره | ١٠٠ | ٣٥٠٠٠٠ | – | مع مراعاة الأحكام الخاصة الواردة فى الفقرة (٤) من البرتوكول (١) * |
| ٢٠٠٧ | مربات ، وجيلى الفواكة ، وبوريه ومعاجين الفواكه والمكسرات مطبوغة سواء كانت تحتوى أو لا تحتوى على سكر مضاف أو على مادة تحلية اخرى | ١٠٠ | ١٠٠٠ | – | مع مراعاة الأحكام الخاصة الواردة فى الفقرة (٤) من البرتوكول (١) * |

* ) تنص الأحكام الواردة فى الفقرة (٤) من البروتوكول (١) على زيادة الحصة بنسبة ٢% سنويا .

## ملحق رقم (٥)

## بعض الحصص السلعية للواردات المصرية

## من المنتجات الزراعية من دول الاتحاد الأوروبى

| بند التعريفة المصرى | وصف المنتج | (أ) | (ب) تخفيض الرسوم % (بالطن) | الرسم الجمركى الحالى للتعريفة فى مصر الحصة التعريفية |
|---|---|---|---|---|
| ٠١٠٢١٠ | حيوانات حية من فصيلة الأبقار أصيلة للإنسال | ١٠٠<br>٥٠ | غير محدودة<br>١٠,٠٠٠* | ٥% |
| ٠٢٠٢٣٠ | لحوم فصيلة الأبقار مجمدة ، وبدون عظام | ٥٠ | ٢٥,٠٠٠ | |
| ٠٤٠٢١٠١٠ | لبن للأطفال الرضع | | | ٥% |
| ٠٤٠٥٠٠٩٠ | زبدة ودهون وزيوت أخرى مستخرجة من اللبن فى عبوات لا يقل وزن العبوة عن ٢٠ كجم | ٢٥ | ٥٠٠٠ | ٥% |
| ٠٤٠٦١٩٠ | جبن وخثارة اللبن | | | |
| ٠٨٠٨١٠٠٠ | تفاح طازج :<br>(من ١ يناير الى ٢٩ فبراير) | ٢٥ | ٥٠٠ | ٤٠% |
| ٠٨٠٩٢٠٠٠ | كريز طازج | ٢٥ | ٥٠٠ | ٤٠% |
| ٠٨١٢١٠٠٠ | كريز محفوظ مؤقتا ولكن غير صالح فى هذه الحالة للاستهلاك الفورى | ٣٠ | ٥٠٠ | ٣٠% |
| ١٢٠١ | فول صويا ، سواء كان أم لم يكن مكسرا | ١٠٠ | غير محدودة | ١% |
| ١٢٠٤ | بذر الكتان ، سواء كان أم لم يكن مكسرا | ١٠٠ | غير محدودة | ١% |
| ١٢٠٦ | بذر عباد الشمس ، سواء كان أم لم يكن مكسرا | ١٠٠ | غير محدودة | ١% |
| ١٢٠٧١٠ | جوز النخيل ولب النخيل ، سواء كان أم لم يكن مكسرا | ١٠٠ | غير محدودة | ١% |
| ١٢٠٧٣٠٠ | بذور زيت الخروع ، سواء كان أم لم يكن مكسرا | ٥٠ | غير محدودة | ٥% |
| ١٢٠٧٤٠ | بذر السمسم ، سواء كان أم لم يكن مكسرا | ١٠٠ | غير محدودة | ١% |
| ١٢٠٧٥٠ | بذر الخردل ، سواء كان أم لم يكن مكسرا | ٥٠ | غير محدودة | ٥% |
| ١٥٠٧١٠٩٠ | زيت فول صويا وجزئياته | - | - | ١% |
| ٢٠٠٢٩٠٩٠ | طماطم معدة أو محفوظة بغير الخل أو حمض الخليك ، خلاف الطماطم الكاملة أو المقطعة الى أجزاء فى عبوات يزيد وزن العبوة منها على ٥ كجم صافى | ٥٠ | ٥٠٠ | ٥% |
| ٢٠٠٣ | فطر عيش الغراب وفطر الكمأة ، جاهز أو محفوظ بغير الخل أو حمض الخليك | ٥٠ | ١٠٠ | ٣٠% |
| ٢٣٠١٢٠٠٠ | دقيق وسميد وكريات مكتلة، من اسماك أو قشريات أو رخويات أو غيرها من لافقريات مائية | | | |

* التحويل المستخدم : ١ رأسى = ٢٠٠ كجم يعادل وزن اللحم .

## ملحق رقم (٦)

بعض السلع الزراعية المصنعة المفروض عليها فى الاتحاد الاوروبى رسم جمركى نسبى فقط على العلميات التصنيعية وتعفى منه الصادرات المصرية من السلع الزراعية المصنعة .

| البنود الجمركية الاوربية | الصنف | الرسوم واجبة التطبيق |
|---|---|---|
| ٠٥٠٥ | جلود طيور وأجزاء من الطيور ( بريشها أو بزغبها) ريش وأجزاء من الريش ( سواء منزوع أو غير منزوع الحواف) وزغب لم يجرى عليها تشغيل سوى التنظيف أو التطهير أو المعالجة بقصد حفظها مساحيق أو نفايات ريش أو أجزاء من الريش . | |
| ٠٥٠٥١٠ | ريش من نوع يستخدم لحشو زغب | |
| ٠٥٠٩٠٠ | إسفنج طبيعي من أصل حيوانى | |
| ١٢١٢ | خروب، أعشاب بحرية وأنواع أخرى من الطحالب ، بنجر سكر وقصب سكر،طازج أو مجفف، سواء كان أم لم يكن مجروشا: نوى ولب الثمار ومنتجات نباتية أخرى ( بما فى ذلك جذور الهنديا البرية غير المحمصة، من نوع يستخدم بصفة أولية للآستهلاك الأدمى، غير منصوص عليها أو متضمنة فى مكان آخر | |
| ١٥٠٥ | دهن الصوف والمواد الدهنية والخام والمشتقة منه ( بما فى ذلك اللانولين ) | |
| ١٥٠٥١٠٠٠ | دهن صوف ، خام | %٠ |
| ١٥٠٥٩٠٠٠ | - أنواع اخرى | %٠ |
| ١٥٠٦٠٠٠٠ | دهون وزيوت حيوانية أخرى وجزيناتها ، سواء كانت أم لم تكن مكررة ، ولكن غير محولة كيمائيا . | %٠ |
| ١٥١٦ | دهون وزيوت حيوانية أو نباتية وجزيناتها ، مهدرجة ، معدلة ،الأسترة أو المحولة بطريقة ( الأيلزة) سواء كانت أم لم تكن مكررة ولكنها غير محضرة أكثر من ذلك . | |
| ١٥١٦٢٠١٠ | - زيت الخروع المهدرج ، والمعروف باسم شمع الأويال | %٠ |
| ١٥٢١ | شموع نباتية . شمع نحل العسل . شموع حشرات أخرى وعنبرية سواء كانت أم لم تكن مكررة أو ملونة . | |
| ١٥٢٢٠٠١٠ | - شحم صوف | %٠ |
| ١٧٠٤ | حلويات سكرية ( بما فى ذلك الشيكولاتة البيضاء) ، غير محتوية على كاكاو . | |
| ١٨٠٣ | عجينة كاكاو ، سواء كانت أم لم تكن منزوعة الدسم | |

| البنود الجمركية الاوربية | الصنف | الرسوم واجبة التطبيق |
|---|---|---|
| ١٨٠٥٠٠٠٠ | مسحوق كاكاو . غير محتوى على سكر مضاف أو مادة تحلية | %٠ |
| ١٨٠٦ | شيكولاتة ومستحضرات غذائية أخرى تحتوى على كاكاو | |
| ٢٠٠٨١١١٠ | - زبدة فول سودانى<br>- أنواع أخرى . بما فى ذلك مخاليط خلاف تلك المذكورة فى البند الفرعى ٢٠٠٨١٩ | %٠ |
| ٢١٠١ | خلاصات وأرواح ومركزات بن أو شاى أو مته ومحضرات أساسها من هذه المنتجات أو من البن أو الشاي أو مته: هنديا ( شكوريا) محمصة وأنواع أخرى محمصة من بدائل ومستخلصات البن وخلاصات ومركزات منها:<br>- مستخلصات وخلاصات وأرواح ومركزات بن ومستحضرات اساسها هذه أو الخلاصات أو الارواح أو المركزات أو من البن . | %٠ |
| ٢١٠٢١٠٣٩ | - خمائر الخبازين: | %٠ |
| ٢١٠٣ | صلصات محضرة ومحضرات للصلصات : بهارات مخلوطة وتوابل مخلوطة ، خردل ، خردل مسحوق ومطحون ( مجروش) ومعد : | |
| ٢١٠٣١٠٠٠ | صلصة صويا | |
| ٢١٠٣٢٠٠٠ | - كاتشاب طماطم وصلصات أخرى | |
| ٢١٠٣٣ | - خردل مسحوق ومطحون ( مجروش) ومعد: | %٠ |
| ٢١٠٤ | حساء ومرق ومحضرات اعدادها: محضرات غذائية مركبة متجانسة . | |
| ٢٢٠١ | مياه، بما فى ذلك المياه المعدنية الطبيعية أو الصناعية والمياه الغازية، غير مضاف اليها سكر او مادة للتحلية أو مواد مكسبة للطعم والرائحة : ثلج وجليد . | |
| ٢٢٠١١٠ | - مياه معدنية ومياه غازية | %٠ |
| ٢٢٠٣٠٠ | بيرة مصنعة من الملت :<br>- فى اوعية سعة ١٠ لترات أو أقل | |
| ٢٤٠٢١٠٠٠ | - سيجار وشيروت وسيجاريللو ، يحتوى على طباق | %٠ |
| ٢٤٠٣ | طباق أخر مصنع أو بدائل طباق مصنعة : طباق متجانس أو أنواع أخرى من معاد توليفة : خلاصات وارواح طباق . | |
| ٢٤٠٣١٠ | طباق تدخين، سواء كان أم لم يكن محتوياعلى بدائل طباق بأى نسبة .<br>- غيرها . | %٠ |

ملحق رقم (٧)

بعض السلع الزراعية المصنعة المفروضة عليها فى الاتحاد الأوروبى رسم جمركى نسبى ورسم على المكون الزراعى وتعفى الصادرات المصرية من الرسم النسبى فقط

| البنود الجمركية الاوربية | الصنف | الرسوم واجبة التطبيق |
|---|---|---|
| ٠٤٠٣ | مخيض، لبن وقشدة مخثران. زبادى . كفير وانواع أخرى من الألبان والقشدة المخمرة أو المحمضة سواء كانت أو لم تكن مركزة او محتوية على السكر او مواد تحلية اخرى أو مكسبات للطعم والرائحة كمواد مضافة أو محتوية على فواكه أو مكسرات أو كاكاو كمواد مضافة .. | |
| ٠٤٠٣١٠٥٠ الى ٩٩ | - زبادى يحتوى على مكسبات للطعم والرائحة او يحتوى على فواكه أو كاكاو كمواد مضافة | * E.A + %٠ |
| ٠٤٠٥ | زبد ودهون وزيوت أخرى مشتقة من اللبن: منتجات البان قابلة للدهن | |
| ٠٤٠٥٢٠ | منتجات البان قابلة للدهن | |
| ٠٤٠٥٢٠١٠ | - ذات محتوى دهنى ٣٩% من الوزن أو اكثر ولكن تقل عن ٦٠% | *E.A + %٠ |
| ٠٤٠٥٢٠٣٠ | - ذات محتوى دهنى ٦٠% من الوزن أو أكثر ولكن لا تزيد عن ٧٥% | * E.A + %٠ |
| ٠٧١٠٤٠٠٠ | ذرة سكرية ( غير مطهية أو مطهية بالبخار أو بالغليان فى الماء). مجمدة . | * E.A + %٠ |
| ex١٥١٧ | مرجرين: مخاليط أو محضرات صالحة للاكل من الدهون أو الزيوت الحيوانية أو النباتية أو منن جزئيات الدهون أو الزيوت المختلفة فى هذا الفصل ، عدا الدهون أو الزيوت الصالحة للاكل وجزيئاتها الواردة فى البند ١٥١٦ | |
| ex ١٧٠٤ | مصنوعات سكرية ( بما فى ذلك الشيكولاته البيضاء) غير محتوية على كاكاو: باستثناء مستخلص عرق السوس المحتوى على اكثر من ١٥% من الوزن من السكروز ولكن غير المحتوية على مواد اخرى مضافة ، تقع تحت البند المجموعة الأوربية رقم ١٠٩٠١٧٠٤ | * E.A + %٠ |
| ex ١٩٠٢ | عجائن غذائية ، باستثناء العجائن المحشوة التى تقع تحت بند المجموعة الأوربية أرقام ١٩٠٢ ١٠٢٠و ١٩٠٢ ٣٠٢٠: كسكسى ، سواء كان أو لم يكن معدا . | * E.A. + %٠ |

| البنود الجمركية الاوربية | الصنف | الرسوم واجبة التطبيق |
|---|---|---|
| ١٩٠٤ | اغذية معدة يتم الحصول عليها بنفش أو تحميص الحبوب أو منتجات الحبوب ( مثل الكورن فليكس) : حبوب ( خلاف الذرة) فى صورى حبيبات أو فى صورة رقائق أو حبيبات أخرى مشغولة ( باستثناء المسحوق والمجروش) سابقة الطهى أو معدة خلاف ذلك ، غير منصوص عليها أو متضمنة فى مكان آخر | * E.A. + %٠ |
| ١٩٠٥ | خبز فطائر وكعك وبسكويت وغيرها من منتجات المخابز سواء كانت أو لم تكن محتوية على كاكاو : رقائق الويفر . كبسولات فارغة من نوع مناسب للاستخدام الصيدلى . أوراق أرز ومنتجات مماثلة . | * E.A. + %٠ |
| ٢٠٠٤١٠٩١ | بطاطس فى شكل مسحوق . مجروش أو رقائق . معدة أو محفوظة بخلاف الخل أو حمض الخليك مجمدة ذرة سكرية ( صنف الذرة الصفراء المسكرة ) ومعدة أو محفوظة بخلاف الخل أو حمض الخليك . مجمدة | * E.A.+ %٠<br>* E.A + %٠ |
| ٢١٠١١٢٩٨ | محضرات اساسها البن | *E.A. + %٠ |
| ٢١٠١٢٠٩٨ | محضرات اساسها الشاى أو الماتة | *E.A. + %٠ |
| ٢١٠١٣٠١٩ | بدائل بن محمصة باستثناء الهنديا ( الشكوريا) المحمصة | *E.A. + % ٠ |
| ٢١٠٥ | ايس كريم ومنتجات اخرى صالحة للاكل . سواء كانت أم لم تكن محتوية على كاكاو . | * E.A. + %٠ |
| ٣٥٠٥٢٠ | غذاء اساسه النشا أو الدكسترين أو نشا آخر محمول | * E.A. + %٠ |
| ٣٨٠٩١٠ | عوامل تهيئة أو تحضير. ومسريعات الصباغة أو تثبيت مواد الصباغة ومنتجات ومحضرات اخرى ( مثل مواد التهيئة ومواد وتثبيت الالوان ، من الانواع المستعملة فى صباغة النسيج والورق والجلد أو الصناعات المشابهة غير مذكورة ولا واردة فى مكان اخر. | * E.A. + % ٠ |

## ملحق رقم (٨)

ج- بعض السلع الزراعية المصنعة المفروض عليها فى الاتحاد الاوروبى رسم جمركى نسبى ورسم على المكون الزراعى وتعفى الصادرات المصرية من الرسم الجمركى النسبى ونسبة ٣٠% فقط من الرسم على المكون الزراعى فى حدود الحصص المحددة أمام كل منها :

| البنود الجمركية الاوربية | وصف السلعة | الحصة السنوية ١٠٠٠كجم | الرسوم واجبة التطبيق |
|---|---|---|---|
| Ex ١٧٠٤ | حلويات سكرية ( بمافى ذلك الشيكولاتة البيضاء).غيرمحتوية على كاكاو : باستثناء مستخلص عرق السوس المحتوى على أكثر من ١٠% من الوزن من السكروز ولكن غير المحتوية على مواد اخرى مضافة . تقع داخل كود ١٧٠٤٩٠١٠ | ١٠٠٠ | (E.A -%٢٠)* +%٠ |
| Ex ١٨٠٦ | شيكولاتة ومستحضرات غذائية تحتوى على كاكاو خلاف تلك المذكورة فى كود ١٨٠٦١٠١٥ | ١٢٠٠ | (E.A.-%٣٠)*+%٠ |
| ١٩٠٤ | أغذية معدة يتم الحصول عليها بنفش أو تحميص الحبوب أو منتجات الحبوب ( مثل الكورن فليكس) . حبوب( خلاف الذرة) فى صورة حبيبات ؟أو فى صورة رقائق أو حبيبات أخرى مشغلة ( باستثناء المسحوق أو المجروش). سابقة الطهى أو معدة خلاف ذلك ، غير منصوص عليها أو متضمنة فى مكان اخر | ١٠٠٠ | (E.A.-%٣٠)*+%٠ |
| ١٩٠٥ | خبز. فطائر حلوة. كيك . بسكويت واشغال الخبازين الأخرى، سواء كانت أم لم تكن محتوية على كاكاو ويفرز كبسولات فارغة من نوع مناسب للاستخدام الصيدلى، ويفرز مختوم. ورق أرز ومنتجات مماثلة. | ١٢٠٠ | (E.A.-%٣٠)*+%٠ |
| ٢٠٠٤١٠٩١ | بطاطس فى صورة مسحوق، مجروش أو رقائق، | ١٨٠٠ | (E.A.-%٣٠)*+%٠ |

* E.A) تشير الى وجود رسم على المكون الزراعى للمنتج وتحدد قيمة هذا الرسم طبقا لنوع المكون الزراعى ويستدل على النسبة المحددة للرسم فى جداول التعريفة الجمركية للإتحاد الأوروبى .

## ملحق رقم (٩)

**بعض السلع التى يتم بعد عامين من دخول الاتفاقية حيز النفاذ الغاء الرسوم الجمركية والرسوم الاخرى ذات الأثر المماثل المفروضة على الواردات منها من الاتحاد الأوروبى إلى مصر ،**

| البنود الجمركية الأوربية | الوصف |
|---|---|
| ٠٤٠٥ | زبدة ودهون أخرى وزيوت مشتقة من اللبن ، منتجات البان قليلة الدهن |
| ٠٤٠٥٠٠٩٠ | انواع اخرى ( فى عبوات وزن العبوة منها يزيد عن ٢٠ كجم) . |
| ٠٥٠٥ | -جلود وأجزاء من الطيور(بريشها أو بزغبها) ريش وأجزاء من الريش( سواء منزوع أوغير منزوع الحواف) والزغب لم يجرى عليها تشغيل سوى تنظيف أو التطهير أو المعالجة للحفظ مسحوق أو نفايات ريش او أجزاء من الريش . |
| ٠٥٠٥١٠ | ريش يستخدم للحشو |
| ٠٥٠٦ | عظام ومواد قرنية لم يجرى عليها تشغيل . ومفرغة وتم اعدادها بشكل بسيط( ولكن لم يتم تقطيعها الى اشكال) ومعالجة بالاحماض أو منزوعة الجيلاتين . مسحوق ونفايات هذه المنتجات . |
| ٠٥٠٩٠٠٠٠ | إسفنج طبيعي من أصل حيوانى |
| ٠٥١٠٠٠ | عنبر. كاستوريوم. زباد ومسك: ذباب هندى . صفراء. مجففة أو غير مجففة : غدد ومنتجات حيوانية أخرى تستخدم فى اعداد المنتجات الصيدلية . طازجة . مبردة . مجمدة أو محفوظة باى طريقة أخرى . |
| ١٣٠٢ | عصارات ومستخلصات نباتية . ومواد بكتينية. بكتينات وبكتيات . أجار – أجار وانواع أخرى من مواد مخاطية ومكثفاتمشتقة من منتجات نباتية .<br>- اعشاب بحرية وأنواع أخرى من الطحالب |
| ١٤٠١ | مواد نباتية تستعمل بصورة أساسية فى الحصر والسلال ( مثل البامبو. الروطان.الخيزران. الغاب أو السمار. الصفصاف الرافية . قش الحبوب المنظف أو المبيض أو المصنوع ولحاء الزيزوفون ) |
| ١٤٠١١٠٠٠ | البامبو |
| ١٤٠١٢٠٠٠ | - خيزران |
| ١٤٠١٩٠٠٠ | - غيرها |
| ١٥٠٥ | دهن الصوف ومواد دهنية مشتقة منه ( بما فى ذلك اللانولين ) |
| ١٥٠٥١٠ | - دهن صوف خام |
| ١٥٠٥١٠٩٠ | - للبيع بالجملة |
| ١٥٠٦٠٠٩٠ | دهون وزيوت حيوانية أخرى للبيع بالجملة |

| البنود الجمركية الأوربية | الوصف |
|---|---|
| ١٥١٥ | دهون وزيوت نباتية ثابتة اخرى ( بما فى ذلك زيت الجوجوبا) وجزيئاتها. سواء كانت ام لم تكن مكررة ولكن غير معدلة كيماويا . |
| ١٥١٥٦٠ | - زيت الجوجوبا وجزيئاته |
| ١٥١٥٦٠٩٠ | زيت الجوجوبا وجزيئاته للبيع بالجملة . |
| ١٥٢١ | شموع نباتية ، شمع نحل العسل ، شموع حشرات اخرى وبياض الحوت( سبرماسيتى) سواء كانت ام لم تكن مكررة أو ملونة : |
| ١٥٢١١٠ | شموع نباتية |
| ١٧٠٢ | انواع أخرى من السكر بما فى ذلك الانواع المنقاة كيمائيا من اللاكتوز والمالتوز والجلوكوز والفركتوز فى حالتها الصلبة: سوائل سكرية غير محتوية على مواد مكسبة للطعم أو الرائحة او مواد ملونة : عسل نخل صناعى. سواء كان أم لم يكن مخلوطا بعسل نحل طبيعى . كارميل : |
| ١٧٠٢٥٠٠٠ | - فركتوز منقى كيمائيا |
| ١٧٠٢٩٠١٠ | مالتوز منقى كيمائيا |
| ١٨٠٣ | عجينة كاكاو . سواء كان ام لم يكن منزوعا دسمها . |
| ١٨٠٣١٠٠٠ | عجينة كاكاو غير مفرغة من الهواء |
| ١٨٠٣٢٠٠٠ | عجينة كاكاو منزوع دسمها كليا أو جزئيا |
| ١٩٠١ | خلاصات الملت . محضرات غذائية من الدقيق أو السمن أو النشا أو خلاصات الملت . غير محتوية على مسحوق الكاكاو أو محتوية على مسحوق كاكاو بنسبة تقل عن ٥٠% من الوزن وغير المنصوص عليها أو فى اخر محضرات غذائية من السلع المذكورة فى البنود١٩٠٤٠١ الى ١٩٠٤٠٤ غير محتوية على مسحوق الكاكاو أو محتوية على مسحوق كاكاو بنسبة تقل عن ١٥% من الوزن وغير مذكورة أو دخله فى مكان أخر . |
| ١٩٠١١٠٠٠ | - محضرات معدة لتغذية معدة للبيع بالتجزئة . |
| ٢١٠١ | خلاصات وارواح ومركزات بن أو شاى أو مته ومحضرات أساسها هذه المنتجات أو من البن أو الشاى أو مته هنديا ( شكوريا) محمصة وغيرها من بدائل وخلاصات البن وخلاصات ومركزات منها : |
| ٢١٠١٢٠٠٠ | - خلاصات وارواح ومركزات شاى أو مته ومحضرات اساسها هذه الخلاصات أو الارواح المركزات او من الشاى أو المته : |
| ٢١٠١٣٠٠٠ | - هنديا ( شكوريا( محمصة وأنواع محمصة من بدائل البن وخلاصاتها وأروحها ومركزاتها . |
| ٢٩٠٥٤٣٠٠ | منيتول |
| ٣٨٢٣٧٠٠٠ | كحوليات دهنية صناعية |

| البنود الجمركية الأوربية | الوصف |
| --- | --- |
| ٣٨٢٤ | مواد رابطة معدة لقوالب أو دلاليك السباكة : منتجات كيمائية ومحضرات من الصناعات الكيمائية أو الصناعات المرتبطة ( بما فى ذلك تلك التى تتكون من مخاليط من منتجات طبيعية غير المنصوص عليها أو المتضمنة فى مكان آخر: المنتجات المتبقية من الصناعات الكيمائية أو المرتبطة غير مذكورة أو واردة فى مكان آخر ، مخلفات الصناعات الكيمائية والصناعات المرتبطة بها أو واردة فى مكان أخر . |

## ملحق رقم ( ١٠ )

بعض السلع التى تخضع الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل المفروضة على الواردات منها الى مصر من الاتحاد الأوروبى الى التخفيضات التالية :

* ٥ % من الرسوم الاساسية بعد عامين من دخول الاتفاقية حيز النفاذ .
* ١٠ %من الرسوم الاساسية بعد ثلاث اعوام من دخول الاتفاقية حيز النفاذ.
* ١٥% من الرسوم الاساسية بعد أربعة أعوام من دخول الاتفاقية حيز النفاذ.

| البنود الجمركية الأوربية | الوصف |
|---|---|
| ٠٤٠٣ | مخيص ، لبن وقشدة مخثرات ، زبادى ، كفير وغيرها من الانواع الاخرى من اللبن والقشدة المتخمرة أو المتحمضة ، سواء كانت أم لم تكن مركزة أو تحتوى على سكر مضاف أو مادة اخرى للتحلية أو مادة مكسبة للطعم والرائحة أو تحتوى على فواكه أو مكسرات أو كاكاو مضافة . |
| ٠٤٠٥ | زبدة ودهون وزيوت اخرى مشتقة من اللبن ، منتجات البان قابلة للدهن . |
| ١٣٠٢ | عصارات وخلاصات نباتية ، مواد بكتينية ، بكتينات وبكتات ، أجار - أجار وأنواع أخرى من مواد مخاطية ومكثفات مشتقة من منتجات نباتية عصارات ومستخلصات نباتية . |
| ١٣٠٢١٩٢٠ | - مخاليط بينية من مستخلصات نبا تية لتصنيع المشروبات أو من مستحضرات غذائية |
| ١٤٠٤ | منتجات نباتية غير مدرجة عليها أو واردة فى مكان آخر . |
| ١٤٠٤١٠٠٠ | مواد نباتية خام من التنوع الذى يستخدم بصفة أساسية فى الصباغة أو الدباغة . |
| ١٤٠٤٢٠ | - زغب قطن |
| ١٥٠٥ | دهن صوف والمواد الخام والدهنية المشتقة منه ( بما فى ذلك اللانولين) |
| ١٥٠٥١٠ | - دهن صوف خام |
| ١٥٠٥١٠١٠ | دهن صوف خام للبيع بالتجزئة |
| ١٥١٦٢٠١٠ | دهون وزيوت نباتية وجزيئاتها ، زيت خروع مهدرج المعروف باسم " شمع الاوبال" |
| ١٥١٧ | مرجرين، مخاليط أو محضرات صالحة للاكل من الدهون أو شحوم أو زيوت حيوانية أو نباتية أو من جزئيات الدهون أو الزيوت المختلفة الداخله فى هذا الفصل ، خلاف الدهون أو الزيوت الصالحة للاكل أو جزيئاتها المذكورة فى البند ١٥١٦. |
| ١٥٢٠ | جلسرين ( جليسرول ) |
| ١٥٢٠١٠٠٠ | - خام |
| ١٨٠٤٠٠٠٠ | زبدة كاكاو ، دهنه وزيتية |
| ٢٠٠١٩٠٦٠ | - قلوب النخيل |

| البنود الجمركية الأوربية | الوصف |
|---|---|
| ٢٠٠١٩٠٤٠ | يام ، بطاطا ، وأجزاء أخرى مماثلة من النباتات صالحة للاكل وتحتوى على ٥% أو أكثر من الوزن من النشا . |
| ٢٠٠٤ | خضراوات أخرى محضرة أو محفوظة بغير الخل أو حمص الخليك ، ومجمدة : |
| ٢٠٠٤١٠٠٠ | - بطاطس |
| ٢٠٠٥ | خضراوات اخرى محضرة أو محفوظة بغير الخل أو حمض الخليك ، وغير مجمدة : |
| ٢٠٠٥٢٠٠٠ | - بطاطس |
| ٢١٠١ | خلاصات وارواح ومركزات بن أو شاى أو مته ومحضرات اساسها هذه المنتجات أو أساسها البن أو الشاى أو المته ، هنديا ( شكويا) محمصة وغيرها محمصة من بدائل البن المحمص وأرواحها وخلاصتها ومركزاتها . |
| ٢١٠١١٠٠٠ | خلاصات وارواح ومركزات بن ومحضرات اساسها هذه الخلاصات أو الارواح أو المركزات أساسها البن . |
| ٢١٠٣ | صلصات ومحضرة ومحضرات للصلصا : بهارات مخلوطة وتوابل مخلوطة ، خردل ، خردل مسحوق ومطحون ( جريش) ومعد |
| ٢١٠٣١٠٠٠ | - صلصة صويا |
| ٢١٠٣٢٠٠٠ | - كاتشاب طماطم وصلصات طماطم أخرى |
| ٢١٠٣٣٠٠٠ | ٠ خردل ، خردل مسحوق ومطحون ( جريش) ومعد: |
| ٢١٠٤ | حساء ومرق ومحضرات اعدادها : ومحضرات عذائية مركبة متجانسة |
| ٢١٠٤٢٠ | محضرات غذائية مركبة متجانسة . |
| ٢١٠٤٢٠١٠ | - لاستخدام تغذية الاطفال |
| ٢١٠٥٠٠٠٠ | مثلجات ايس كريم ومثلجات اخر صالح للاكل وان احتوت على كاكاو : |
| ٢١٠٦ | محضرات غذائية غير مذكورة ولا واردة فى مكان اخر: |
| ٢١٠٦١٠٠٠ | - مركزات بروتين ومواد بروتينية مركبة : |
| ٢١٠٦٩٠٣٠ | - محضرات غذائية للاستخدام الطبى |
| ٣٥٠٥٢٠ | غراء اساسه النشا أو الدكسترين أو غيره من انواع النشا المعدل . |

ملحق رقم (١١)

بعض السلع التى تخضع للرسوم الجمركية والرسوم ذات الاثر المماثل المفروضة على الواردات منها الى مصر من الاتحاد الاوروبى الى التخفيضات التالية :

*٥% من الرسوم الاساسية بعد عامين من دخول الاتفاقية حيز النفاذ .

*١٠% من الرسوم الاساسية بعد ثلاثة اعوام من دخول الاتفاقيةحيز النفاذ.

*٢٥% من الرسوم الاساسية بعد اربعة اعوام من دخول الاتفاقية حيز النفاذ.

| البنود الجمركية الأوربية | الوصف |
|---|---|
| ٠٥٠٧ | عاج ، عظم ظهر السلحفاه ، صفيحات فك الحوت ( بما فيها الاهداب) أو غيرها من ثدييات بحرية فى الفكى العلوى للحوت ،الشعر، قرون ، أظلاف ، حوافز، مخالب ومناقير لم يتم تشغيلها أو معدة اعدادا بسيطا ولكن غير مقطعة الى اشكال مسحوق ونفايات هذه المواد . |
| ٠٥٠٨٠٠ | مرجان ومواد مماثلة خاما أو محضرة تحضيرا بسيطا ولكنها غير مشغولة بطريقة اخرى اصيراف رخويات أو قشريات أو منفريات بحرية وعظم الحبار ، جاف أو محضرة تحضيرا بسيطا ولكن غير مقطعة بأشكال خاصة مساحيتها وفضلاتها |
| ٠٧١٠ | خضروات ( غير مطهية أو مطهية بالبخار أو بالغلى فى الماء) ، مجمدة : |
| ٠٧١٠٤٠٠٠ | - ذرة سكرية |
| ٠٧١١ | خضروات محفوظة مؤقتا ( مثلا ، بغاز ثانى اكسيد الكبريت ، أو فى مشبع بالملح ، أو فى ماء الكبريت أو فى محاليل حافظة أخرى ) ولكن غير صالحة فى حالتها للاستهلاك المباشر : |
| ١٥٠٦ | شحوم ودهون وزيوت حيوانية اخرى وتجزيئاتها وان كانت مكررة ولكن غير معدلة كيمائيا. |
| ١٧٠٤ | مصنوعات سكرية ( بما فى ذلك الشيكولاته البيضاء) لاتحتوى على كاكاو : |
| ١٨٠٦ | شيكولاته ومحضرات غذائية اخرى تحتوى عللا كاكاو |
| ١٩٠١ | خلاصات ملت ، محضرات غذائية من دقيق أو جريش أو نشا أو خلاصات الملت لاتحتوى على مسحوق كاكاو أوعلى مسحوق كاكاو بنسبة تقل عن ٥% من الوزن ، وغير مذكورة ولا واردة فى مكان اخر ، محضرات غذائية من الاصناف الداخلة فى البنود ٠٤٠١ الى ٠٤٠٤ غير محتوية على مسحوق كاكاو أو تحتوى على مسحوق كاكاو بنسبة تقل عن ٥% من الوزن ، غير مذكورة ولا واردة فى مكان اخر . |
| ١٩٠١٢٠٠٠ | - مخاليط وعجائن لإعداد منتجات المخابز المذكورة فى البند ١٩٠٥ |
| ١٩٠٢ | عجائن غذائية وأن كانت مطبوخة أو محشوة ( باللحم أو بأى مواد أخرى ) أو محضرة بطريقة اخرى مثل الاسباجيتى أو المكرونة أو الشعيرات أو اللازانيا أو التركى أو رافيولى أو كانيلونى أو كسكسى وان كان محضرا . |

| البنود الجمركية الأوربية | الوصف |
|---|---|
| ١٩٠٤ | اغذية محضرة من الحبوب يتم الحصول عليها بالنفش أو التحميص ( مثل الكورن فليكس حبوب خلاف الذرة فى صورة حبيبات ، سابقة الطهى أو معدة بخلاف ذلك . |
| ١٩٠٥ | خبز ، فطائر وكعك ، بسكويت وغيرها من منتجات المخابز وان كانت تحتوى على كاكاو رقائق البسكويت ويفرز ، كبسولات فارغة من نوع مناسب للاستخدام الصيدلى، رقائق الويفر المبصومة ، أوراق أرز ومنتجات مماثلة . |
| ٢٠٠١ | خضروات ، فواكه ، مكسرات وأجزاء اخرى من نباتات صالحة للاكل ، محضرة أو محفوظة بالخل أو بحمض الخليك : |
| ٢٠٠٤ | خضروات اخرى محضرة أو محفوظة بغير الخل أو حمض الخليك ، مجمدة |
| ٢٠٠٨١١٠٠ | - زبدة فول سودانى<br>- - غيرها بما فيها المخليط خلاف تلك المذكورة فى البند الفرعى ٢٠٠٨١٩٨ |
| ٢٠٠٨٩١٠٠ | - قلوب النخيل |
| ٢٢٠١ | مياه بما فيها المياه المعدنية والمياه الغازية المحتوية على سكر مضاف أو مواد تحلية اخرى أو مواد مكسبة للطعم والرائحة ، ثلج أو جليد : |
| ٢٣٠٢ | مخاليط مواد عطرية الرائحة ومخاليط ( بما فيها محاليل كحولية) قاعدتها مادة أو كذ من هذه المواد العطرية، من النوع المستعمل كمواد ، محضرات اخرى قاعدتها مواد عطرية من الانواع المستعملة في صناعة المشروبات . |

# ملاحق
# الفصل الثالث

ملحق رقم ( ١ )

تطور الميزان السلعى والاكتفاء الذاتى لأهم الحاصلات الغذائية فى جمهورية مصر العربية

خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩

| السنوات | القمح | | | الذرة الشامية | | | الأرز | | | الفول البلدى | | | العدس | | | السكر | | | الزيوت الغذائية والدهون | | | لحوم حمراء طازج | | | البان ومنتجاتها | | | السمك | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الانتاج المحلى | الاستهلاك | الاكتفاء الذاتى % | الانتاج المحلى | الاستهلاك | الاكتفاء الذاتى % | الانتاج المحلى | الاستهلاك | الاكتفاء الذاتى % | الانتاج المحلى | الاستهلاك | الاكتفاء الذاتى % | الانتاج المحلى | الاستهلاك | الاكتفاء الذاتى % | الانتاج المحلى | الاستهلاك | الاكتفاء الذاتى % | الانتاج المحلى | الاستهلاك | الاكتفاء الذاتى % | الانتاج المحلى | الاستهلاك | الاكتفاء الذاتى % | الانتاج المحلى | الاستهلاك | الاكتفاء الذاتى % | الانتاج المحلى | الاستهلاك | الاكتفاء الذاتى % |
| ١٩٩٥ | ٥٧٢٢ | ١١١٤٣ | ٥١,٤ | ٥١٧٨ | ٧١٨٥ | ٧٢,١ | ٣٣٠٥ | ٣٠٩٠ | ١٠٧ | ٤١٠ | ٥٨٨ | ٦٩,٧ | ٦ | ٦٤ | ٩,٤ | ١٣٣١ | ١٨١١ | ٧٣,٥ | ١١٦٠ | ٨٧٥ | ١٨,٣ | ٦٠٦ | ٧٧٥ | ٧٨,٢ | ٢٦٩٣ | ٤٠٢٠ | ٦٧,٢ | ٤٠٧ | ٥٥٦ | ٧٣,٢ |
| ١٩٩٦ | ٥٧٣٥ | ١١٩٦٥ | ٤٨ | ٥٨٢٥ | ٧٥٣٤ | ٧٧,٣ | ٣٣٩٤ | ٣١٤٠ | ١٠٨,١ | ٤٦١ | ٥٧١ | ٨٠,٧ | ٦ | ٧٠ | ٨,٦ | ١٢٦٠ | ١٨٣٧ | ٦٨,٦ | ٢١٤ | ١٠٠٣ | ٢١,٣ | ٦٤٠ | ٩٥٧ | ٦٦,٨ | ٢٧٥٧ | ٤٠١٦ | ٦٨,٧ | ٤٣٢ | ٥٩٣ | ٧٢,٨ |
| ١٩٩٧ | ٥٨٤٩ | ١٠٧٢٤ | ٥٤,٥ | ٥٤١٦ | ٧٨٩٥ | ٦٨,٦ | ٣٧٨١ | ٣٩٥٤ | ١٠٣,٥ | ٤٤٩ | ٥٣٢ | ٨٤,٤ | ٧ | ٧٨ | ٩ | ١١٦٥ | ٢٠٩٠ | ٥٥,٧ | ٢٠٣ | ٩٨٢ | ٢٠,٧ | ٦٤٨ | ٧٥٠ | ٨٦,٤ | ٣٣٢٩ | ٤٥٥٨ | ٧٣ | ٤٥٧ | ٦٠٦ | ٧٥,٤ |
| ١٩٩٨ | ٦٠٩٣ | ١١٣٨٨ | ٥٣,٥ | ٦١٤٩ | ٨٩٧٩ | ٦٨,٥ | ٣٨٣٦ | ٣٢١٢ | ١١٩,٤ | ٥٣٤ | ٥٤٩ | ٩٧,٣ | ٨ | ٨٢ | ٩,٨ | ٢١٤٩ | ٢٦٧٦ | ٧٩,٨ | ٢٠٦ | ٩٠٥ | ٢٢,٧ | ٦٧٥ | ٨٠٤ | ٨٣,٩ | ٣٤٩٠ | ٤٣٥١ | ٨٠,٢ | ٥٤٦ | ٧١٤ | ٧٦,٥ |
| *١٩٩٩ | ٦٣٤٧ | ١٣١٢٠ | ٥٢,٤ | ٦١٤٣ | ١٠٨٥٥ | ١,١ | ٤٠٧١ | ٣٧٦٤ | ١٠٨,٢ | ٤٤٩ | ٥٣٧ | ٨٣,٦ | ٤ | ٨٢ | ٤,٩ | ١٧٥٠ | ٢٤٠٧ | ٧٢,٧ | ٢١٥ | ٧٠١ | ٣٠,٦ | ٦٨٠ | ٨٠٠ | ٨٥ | ٣٦١٥ | ٤٥٩٥ | ٧٨,٧ | ٦٤٩ | ٨٤١ | ٧٧,٢ |
| المتوسط | ٥٩٤٩,٢ | ١١٤٦٨ | ٥١,٩ | ٥٧٤٢,٢ | ٨٤٩٠ | ٦٧,٧ | ٣٦٧٧ | ٣٣٧٢ | ١٠٩,١ | ٤٦٠,٦ | ٥٥٥,٤ | ٨٣,١ | ٦,٢ | ٧٥,٢ | ٨,٢ | ١٥٣١ | ٢١٦٤ | ٧٠,٧ | ١٩٩,٦ | ٨٩٣,٢ | ٢٢,٢٤ | ٦٤٩,٨ | ٨١٧,٢ | ٧٩,٥٢ | ٣١٧٧ | ٤٣١٦ | ٧٣,٦ | ٤٩٨,٢ | ٦٦٢ | ٧٥,٢٥ |

* تقديرات أولية .

المصدر : وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، قطاع الشئون الاقتصادية . نشرة الميزان الغذائى ، اعداد مختلفة ، ١٩٩٥-١٩٩٨ .

ملحق رقم (٢)

الاتفاقيات التجارية والاقتصادية الموقعة بين مصر والكوميسا (*)

| م | الدول الاعضاء فى مجموعة الكوميسا | اتفاق تجارة | اتفاق صفقة متكافئة | اتفاق تعاون اقتصادى وفنى | اتفاق تعاون فى مجال النقل الجوى | اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات | اتفاقية منع الازدواج الضريبى | اتفاقية انشاء غرفة تجارية مشتركة | اتفاقية بين مركزى تنمية الصادرات بالبلدين | اتفاقية هيئتى المعارض فى الدولتين | اتفاقية بين جمعية رجال وسيدات الاعمال | لجنة مشتركة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ | كينيا | نعم | | نعم | | ** | | ** | | | | نعم |
| ٢ | إرتيريا | | | | | | | | | | | |
| ٣ | تنزانيا | نعم | | | | نعم | ** | | | | | ** |
| ٤ | أثيوبيا | نعم | | اتفاقية تعاون فنى وثقافى | | | | | | | نعم | لجنة عليا مشتركة |
| ٥ | رواندا | نعم | | | | | | نعم | | | | |
| ٦ | بوروندى | نعم | | | | | | تم التوقيع فقط على اتفاق تعاون بين الطرفين | | | نفس الاتفاق | |
| ٧ | أوغندا | نعم | | نعم | | نعم | ** | نعم | ** | ** | ** | |
| ٨ | أنجولا | ** | ** | | | | | | | | | |
| ٩ | ناميبيا | ** | | | | | | | | | | |
| ١٠ | سوازيلاند | نعم | | | | | | | | | | |
| ١١ | موريشيوس | نعم | | | | | | | | | | |
| ١٢ | زامبيا | نعم | | نعم | | ** | | | | | | |
| ١٣ | زيمبابوى | نعم | | | | | | تم التوقيع فقط على اتفاق بين الطرفين | | | | |
| ١٤ | جزر القمر | | | | ** | | | | | | | |
| ١٥ | مدغشقر | | | | | | | | | | | |
| ١٦ | الكونغو الديمقراطية | | | | | | | | | | | |
| ١٧ | سيشيل | | | | | | | | | | | |
| ١٨ | السودان | اتفاق تجارة ودفع | | | | | | | | | | |
| ١٩ | مالاوى | | | | | | | | | | | |

(*) المصدر : وزارة التجارة والتموين ، جهاز التمثيل التجارى المصرى ، ١٩٩٨/١٢/٩ ، تقرير غير منشور .

(**) المقصود بها اتفاقيات جارى دراستها أو تحت التنفيذ .

بنك الاسكندرية . مرجع سبق ذكره .

# ملاحق

# الفصل الرابع

## ملحـــق (١)

مجموعة الدول الخمسة عشر
مجموعة قمة الدول النامية

### إعلان جاكرتا
### حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية
### جاكرتا ، إندونيسيا يومى ٣٠و٣١ مايو ٢٠٠١

١- نحن رؤساء دول وحكومات مجموعة الخمس عشرة المجتمعون فـــى جاكرتـــا يومـــى ٣٠و٣١ مايو ٢٠٠١ ندرك أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تلعب دورا أساســـيا فـــى بزوغ الاقتصاد القائم على المعرفة وفى نشأة مجتمع المعلومات ٠ إن تكنولوجيا المعلومـــات والاتصالات قادرة بمصاحبة العناصر الأساسية للتنمية علـــى تســـريع النمـــو الاقتصـــادى المتواصل والنهوض بالتنمية المستدامة فى الدول النامية ٠ ومن أجل بلوغ أهداف التنمية ، يجب تسخير التحول الاقتصادى الناتج عـــن تكنولوجيـــا المعلومـــات والاتصـــالات لتمكيـــن المجتمعات المحلية والأفراد من تحقيق آفاقهم وطموحاتهم ٠ غير أننا نشعر بقلـــق عميـــق نظرا لأن الآفاق الضخمة التى تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا تـــزال حتـــى الآن بعيدة كل البعد عن متناول معظم الدول النامية ، مما يزيد الفجوة الرقمية اتساعا ٠

٢- ومن أجل وضع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى خدمة التنمية ، نؤكد على الحاجة الماسة إلى إزالة العقبات الرئيسية التى تحول دون مشاركة أغلبية السكان فى الدول الناميـــة فى ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، لذلك نرى إعطاء الأولوية للإجراءات المتفـــق عليها، على الصعيد الوطنى والإقليمي والدولى ، من أجل إزالة العقبات المتمثلة فى الافتقـــار إلى البنية الأساسية ، والمكون المحلى ، والتدريب ، وبناء القدرات ، والاستثمار ، وإمكانيـــة الاتصالات ، والتكنولوجيا الحديثة ، والإطار المناسب للسياسات ٠

٣- ومن الأهمية فى رأينا أن تعمل البرامج الوطنية علـــى دمـــج تكنولوجيـــا المعلومـــات والاتصالات فى استراتيجية التنمية الوطنية ، ويعتبر هذا ضروريا من أجل النهوض بتنميـــة البنى الأساسية والاستثمار ، وتدعيم المؤسسات والقدرات الوطنية ، وتوليد المكون المحلى، وتسهيل النفاذ المتزايد إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية ٠ واســـتكمالا لهذه الجهود ، من الضرورى القيام بعمل إقليمي من أجل تعبئة الموارد وتبـــادل الخـــبرات ،

مما يسهل دمج الدول النامية فى الاقتصاد العالمى الجديد وفى مجتمع المعلومات ٠ لذلك نحث المجتمع الدولى ، والدول المتقدمة بشكل خاص ، على اعتماد مناهج مبتكرة ، وإقامة مشاركة فيما بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدنى والمنظمات غير الحكومية ، بما يعكس التزامها بالنهوض بالفرص الرقمية لصالح الجميع ٠ كما يجب أن يؤدى هذا الجهد إلى تسهيل الحصول على التكنولوجيا الحديثة بشروط مواتية ، وتحسين نفاذ صادرات الجنوب إلى الأسواق ، وزيادة تدفقات رؤوس الأموال والاستثمارات إلى الدول النامية بشكل مطرد ومستقر ، لهذا الغرض يجب على مؤسسات التنمية متعددة الأطراف وعلى الدول المتقدمة أن تشجع وتدعم التطبيقات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصناعة المحلية فى الدول النامية من خلال الاستثمار ، ونقل التكنولوجيا ، والتعليم والتدريب ، ووضع الأطر السياسية والمؤسسية المناسبة ، وتقديم الدعم للبرامج الوطنية التى تهدف إلى استغلال طاقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية ٠

٤- ونحن مقتنعون أن عدم توفر رؤية مشتركة وعدم إقامة التعاون الدولى المناسب السريع من أجل سد الفجوة الرقمية سيفضى بثورة المعلومات والمعرفة إلى زيادة الفوارق بين شعوب العالم ودوله ومناطقه وداخل كل من تلك الشعوب والدول والمناطق ٠ لذا نرحب بكافة المبادرات الدولية التى ترمى إلى تدعيم قدرة الدول النامية على الاستفادة من الفرص الإنمائية التى تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ٠ ونشيد فى هذا السياق بالجهود التى بذلها المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى عام ٢٠٠٠ لتكريس موضوع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية كموضوع يتصدر جدول أعمال الأمم المتحدة ، ولزيادة الوعى بأهمية هذه التكنولوجيا من أجل التنمية ، كما أننا نرحب باعتماد المجلس الاقتصادى والاجتماعى إعلانه الوزارى حول استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، وبالمبادرة الحالية لإنشاء فريق عمل معنى بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تابع للأمم المتحدة ، توكل إليه مهمة مواصلة هذه العملية الحيوية ، ونعرب عن دعمنا للدعوة التى وجهها الاتحاد الدولى للاتصالات ITU لعقد قمة عالمية حول مجتمع المعلومات فى عام ٢٠٠٣ ٠ ونأمل أن تعم فائدة أنشطة فريق عمل مجموعة الثمانية المعنى بالفرص الرقمية (DOT FORCE) كافة الدول النامية ، بما فيها دول مجموعة ألـ ١٥ ٠ وإذ ندرك أهمية التجارة الإلكترونية وتأثيرها على الدول النامية فى إطار منظمة التجارة العالمية ، فإننا نرى ضرورة مواصلة المنظمة العالمية للتجارة برنامجها الدراسى حول الاعتبارات ذات

الصلة بالتجارة الإلكترونية العالمية دون حكم مسبق على نتائجها أو أية مداولات فـــى هـــذا الشأن ٠

٥- وفى الوقت الذى تعالج فيه مجموعة الخمس عشـــرة المســـائل المتعلقـــة بتكنولوجيـــا المعلومات والاتصـالات ، بما فيها مسألة النفاذ الى شبكات المعلومات العالمية كـــالإنترنت ، يجب إعارة الاهتمام اللازم إلى الحفاظ على التنوع الثقافى والخصوصية وغيرها من جوانـب "الآداب المعلوماتية" ٠ ونناشد المجموعة الدولية أخذ هذه الجوانب فى عين الاعتبـــار عنـــد معالجتها مسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ٠

٦- وعلى ضوء التحديات والفرص التى يحملها العصر الرقمى ، نعرب عن موافقتنا علـــى إنشاء فريق عمل لمجموعة الخمس عشرة معنى بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجـل وضع الشروط اللازمة لتنفيذ إطار للتعاون فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، بمـــا فى ذلك اقتراح استحداث مركز للموارد الإلكترونية لمجموعـــة الخمـــس عشـــرة واقـــتراح الخطوات والردود المنسقة التى من شأنها تمكين دولنا وغيرها مـــن الـــدول الناميـــة مـــن المشاركة فى مختلف المبادرات فى هذا المجال ، لما فيه فائدة البلدان النامية ٠ كما نكلـــف ممثلينا الشخصيين بمتابعة هذا القرار ، مع مراعة نتائج اجتمـــاع تكنولوجيـــا المعلومـــات والاتصالات الذى عقده خبراء مجموعة الخمس عشرة يومى ١٨و١٩ أبريـــل ٢٠٠١ فـــى جاكرتا ، ورفع تقرير بهذه الشأن إلى قمتنا الثانية عشرة فى كاراكاس عام ٢٠٠٢ ٠

٧- ندعو المجتمع الدولى إلى الانضمام إلينا من أجل بلورة رؤية مشتركة ومناهج عمليـــة لتعزيز مشاركات بين كافة الأطراف المعنية لكى تصبح الفرص الرقمية واقعا حقيقيا بالنســبة للجميع ٠

## ملحق (٢)
## جدول رقم (١)
### التبادل التجارى بين ج٠م٠ع ومجموعة الـ١٥

(القيمة بالمليون جنيه)

| القارة / الدولة | ١٩٩٠ | | ١٩٩٥ | | ٢٠٠٠ | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | صادرات | واردات | صادرات | واردات | صادرات | واردات |
| قارة أسيا منها : | | | | | | |
| ١- الهند | ٥,٠٨٧ | ١٨٤,٨٠٤ | ١٨٠,٢٤٧ | ٥٤٦,٠٩٧ | ٥٤٤,٠٦٥ | ٧٩٩,٢٨٣ |
| ٢- اندونيسيا | ١,٩٩٤ | ٧٦,٤٤٦ | ١٤,٦٠٩ | ٢٦٧,٧٨٨ | ٢٣,٤١٠ | ٥٠٠,٦٦٨ |
| ٣- ماليزيا | ٠,٧٦١ | ٢١٧,١٩٥ | ٤٣,٢٥٤ | ٧٤٩,١١٩ | ٤٨,٨٠٦ | ٥٠٣,٧٢١ |
| ٤- سريلانكا | ٦١,١٤٠ | ١٣٦,٨٢٩ | ٦٢,٩٢٣ | ٨٩,٢٣٥ | ٤,٩٨٤ | ٦٠,٧٦٠ |
| جملة (١ | ٦٨,٩٨٢ | ٦١٥,٢٧٤ | ٣٠١,٠٣٣ | ١٦٥٢,٢٣٩ | ٦٢١,٢٦٥ | ١٨٦٤,٤٣٢ |
| قارة أفريقيا منها :- | | | | | | |
| ١- الجزائر | ١٢,٢٦٤ | ٢٣,٩٢٩ | ١٠٦,٤٥٩ | ٢٤,٠٦٥ | ٤٦,٦٥٨ | ٩٨,٨٢٥ |
| ٢- زيمبابوى | صفر | صفر | ٠,٥٨٠ | ٣٩,٠٥٤ | ٨,٩٦٦ | ٦,٩٥٢ |
| ٣- السنغال | ٠,٠٠١ | ١,١٤٢ | ١,٤٦٩ | ٠,٨٤٧ | ٣,٨٠٢ | ٠,٠١٤ |
| ٤- نيجيريا | ٠,٩٢٢ | ٠,٠٦٢ | ٥,٢٩٤ | ٠,٩٦٧ | ١٩,٩٨٨ | ٠,٠٤٨ |
| ٥- كينيا | ٠,٠٠٢ | ٢,٠٧٠ | ١١,٥٨٠ | ٢٦٧,٣٤١ | ٣٢,٢٨١ | ٣٣٠,٠٤١ |
| جملة (٢ | ١٣,١٨٩ | ٢٧,٢٠٣ | ١٢٥,٣٨٢ | ٣٣٢,٢٧٤ | ١١١,٦٩٥ | ٤٣٥,٨٨٠ |
| قارة امريكا اللاتينية والوسطى : | | | | | | |
| ١- الأرجنتين | ٠,١١٠ | ٧٤,٩٨٤ | ٣,٥٤١ | ٣٩١,٠٨٢ | ٢٤,٩١٦ | ٨٢٠,٧٧٧ |
| ٢- شيلى | ٠,٦٥٦ | ٦٤,٤٥٢ | ٢,٧٤٧ | ٣٣,٦٨٥ | ٠,٠٨١ | ٢٢,٠٣٨ |
| ٣- البرازيل | ٠,٣٣٨ | ٣٦٠,٣٣٧ | ٢٧,١٦٠ | ٦٤٥,٣١٩ | ٩٨,٩٩٢ | ٣٧٨,٩٨٣ |
| ٤- المكسيك | ٠,٠٢٧ | ٤,٣٠٣ | ٠,٢٥٩ | ٤٩,٨٤٠ | ٤,٦٣٧ | ٦٣,٢٧٥ |
| ٥- جاميكا | صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | ٠,٠٠٥ |
| ٦- فنزويلا | صفر | ١٠,٤٤٣ | ٠,٢٠٦ | ٠,٢٠٥ | ١,١٤٠ | ٣٠,٤٨٥ |
| ٧- بيرو | ٠,٠٠١ | صفر | صفر | صفر | ٠,٠٠٢ | ١٣,٢٧٩ |
| جملة (٣ | ١,١٣٢ | ٥١٤,٥١٩ | ٣٣,٩١٣ | ١,١٢٠,١٣١ | ١٢٩,٧٩٨ | ١٣٢٨,٨٤٢ |
| الاجمالى ١+٢+٣=٤ | ٨٣,٣٠٣ | ١١٥٦,٩٩٦ | ٤٦٠,٣٢٨ | ٣,١٠٤,٦٤٤ | ٨٦٢,٧٢٨ | ٣٦٢٩,١٥٤ |

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية للسنوات الموضحة فى الجدول ٠

ملحق (٣)

جدول رقم (٢)

نصيب كل دولة عضو من اجمالى تجارة مصر ودول المجموعة (%)

| القارة / الدولة | ١٩٩٠ (%) | | ١٩٩٥ (%) | | ٢٠٠٠ (%) | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | صادرات | واردات | صادرات | واردات | صادرات | واردات |
| قارة أسيا منها : | | | | | | |
| ١- الهند | ٦,١ | ١٥,٧ | ٣٩,٢ | ١٧,٦ | ٦٣,٠٦ | ٢٢,٠٢ |
| ٢- اندونيسيا | ٢,٣٩ | ٦,٤٩ | ٣,٢ | ٨,٦ | ٢,٧١٣ | ١٣,٨ |
| ٣- ماليزيا | ٠,٩١ | ١٨,٤٥ | ٩,٤ | ٢٤,١ | ٥,٦٥ | ١٣,٩ |
| ٤- سريلانكا | ٧٣,٣٩ | ١١٠٦٢ | ١٣,٧ | ٢,٩ | ٠,٦ | ١,٧ |
| قارة أفريقيا منها :- | | | | | | |
| ١- الجزائر | ١٤,٧ | ٢,٠٣ | ٢٣,١ | ٠,٨ | ٥,٤١ | ٢,٧٢ |
| ٢- زيمبابوى | صفر | صفر | ٠,١ | ١,٣ | ١,٠٤ | ٠,١٩ |
| ٣- السنغال | ٠,٠٠١ | ٠,١ | ٠,٣ | ٠,٠٣ | ٠,٤٤ | ٠,٠٠٠٣٨ |
| ٤- نيجيريا | ١,١٠٦٨ | ٠,٠٠٥ | ١,٢ | ٠,٠٣ | ٢,٣ | ٠,٠٠١٣ |
| ٥- كينيا | ٠,٠٠٢ | ١,٨٧٥ | ٢,٥ | ٨,٦ | ٣,٧٤١ | ٩,١ |
| قارة امريكا اللاتينية والوسطى : | | | | | | |
| ١- الأرجنتين | ٠,١٣٢ | ٦,٣٧ | ٠,٨ | ١٢,٦ | ٢,٨٨ | ٢٢,٦١ |
| ٢- شيلى | ٠,٧٨ | ٥,٤٧٥ | ٠,٦ | ١,١ | ٠,٠٠٩ | ٠,٦١ |
| ٣- البرازيل | ٠,٤ | ٣٠,٦ | ٥,٩ | ٢٠,٨ | ١١,٥ | ١٠,٤ |
| ٤- المكسيك | ٠,٠٣ | ٠,٣٦٥ | ٠,١ | ١,٦ | ٠,٥٤ | ١,٧٤ |
| ٥- جاميكا | صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | ٠,٠٠٠١٣ |
| ٦- فنزويلا | صفر | ٠,٨٩ | ٠,٠٤ | ٠,٠١ | ٠,١٣٢ | ٠,٨٤ |
| ٧- بيرو | ٠,٠٠١ | صفر | صفر | صفر | ٠,٠٠٠٢ | ٠,٣٦٥ |

المصدر : حسبت من واقع بيانات جدول رقم (١) - ملحق (٢) السابق مباشرة .

## ملحق (٤)

### المعايير والإرشادات لإقامة المشروعات الخاصة بمجموعة دول الـ ١٥

١- مجموعة عوامل عامة يجب وضعها في الاعتبار عند تصميم مشروع في المجموعة :

أ- أهداف المجموعة:

- من أهم سمات مجموعة دول ألـ ١٥ ، هو تركيزها علي إقامة مشاريع من شأنها تشجيع التعاون بين الجنوب والجنوب .
- ويتم فتح باب الاشتراك في هذه المشاريع ليس فقط لدول ألـ١٥ ولكن للدول النامية الأخري .
- ولذلك يجب أن تعمل تلك المشاريع علي خدمة مصالح دول ألـ١٥ بل والدول النامية جميعا بقدر الإمكان .
- واتفقت مجموعة دولة ألـ١٥ علي أهمية الإسراع بإقامة المشروع الذي يثبت أنه يقدم أرباح مشتركة للدول الأعضاء .

ب- أنواع المشروعات

- بدأت مجموعة ألـ١٥ في القيام بمجموعة من المشروعات في مجالات عديدة مثل البيئة ، التكنولوجيا ، التعليم ، التجارة ، الاستثمار ، والهياكل المؤسسية .
- وتعطي مجموعة ألـ١٥ أولوية كبيرة للمشروعات الخاصة بالاستثمار والتجارة والتكنولوجيا وذلك لخدمة أهداف مجموعة دول ألـ ١٥ .

٢- مجموعة من الأسئلة الهامة :

يجب طرح الكثير من الاسئلة حول المشروعات الجديدة وذلك لمعرفة ما إذا كان المشروع المقترح يقدم مساهمة مفيدة وفعالة في سبيل تحقيق أهداف مجموعة ألـ ١٥ .

أ- هل هناك ضرورة ظاهرية للتدخل ؟

- يجب تعريف وتحديد منطقة العمل بكل دقة وذلك سيساعد في اتخاذ قرار بشأن ضرورة وأهمية هذا المشروع من عدمه .
- ويجب استغلال المتاح من الموارد في أفضل الفرص الممكنة .
- ضرورة القيام بتقييم المشروع خصوصا في مراحله الأولية .

ب- هل تمت استشارة بقية أعضاء مجموعة ألـ١٥ حول المشروع المقترح؟

أن عملية تقييم المشروعات المقترحة يجب أن تتعدي الحدود القومية لدول مجموعة ألـــ١٥ وذلك بالتركيز علي المصالح والفرص المشتركة يستدعي ذلك التوصل إلـــي حلـــول مشتركة ، أي أن المشروع يجب أن يناسب أكبر عدد ممكن من دول مجموعة ألـــ١٥. فمثـلا محاولة امتلاك التكنولوجيا المتقدمة هو موضوع يخدم المصلحـــة المشـــتركة لكـــل الـــدول النامية، وهو ما يستحق تحرك جماعي من مجموعة دول ألـــ١٥ في اتجاه وضعه في حـــيز التنفيذ .

ج- هل هناك مشاريع أخري تتعامل مع نفس الموضوع أولها نفس الطابع موجودة بالفعل ؟

- يجب القيام بدراسات لرؤية ما إذا كان هناك مشاريع موجودة بالفعل وتملاء الفجوة .
- لذلك يجب التأكد قبل القيام بأي مشروع من المشاريع ،أن المشروع المقترح تنفيذه يقدم شيئا جديدا مختلفا عن ما سبقه .
- كما يجب تشجيع التعاون بين مختلف الهيئات والمؤسسات .

د- ما هو العائد المنتظر ؟

- يجب أن يثبت المشروع جدارته وذلك وفقا لحجم العائد المنتظر منه .
- يجب أن تكون الصورة واضحة حول الناتج الذي سيقدمه المشروع المقترح . لذلك يجب أن يحدد ويوصف ناتج المشروع بأقصي دقة ممكنة .

هـــ - كيف يمكن للدول الأخري أن تشارك ؟

- يجب أن تكون الخطة المبدئية للمشروع قاصرة علي الإجابة علي الأسئلة الآتية : مـــاذا سيفعل المشروع تحديدا ؟ لمن ، مع من وكيف ؟
- يجب أن توضع أهداف مجموعة ألـــ١٥ والخاصة بتعزيز التعاون مع الأعضاء دائما فـــي موضع الاهتمام والتركيز .
- يجب أن يصمم المشروع بطريقة تسمح بسهولة اشتراك الدول الأخري فيه .

ز- هل لدي المشروع إمكانية الدعم الذاتي في الأجل الطويل .

- يتكون المشروع من مجموعة من الأنشطة ذات الصلة الوثيقة والمتشـــابكة فـــي ســـبيل تحقيق أهداف محددة من خلال ميزانية محددة في فترة زمنية معينة .
- هناك مشروعات لها خاصية الدعم الذاتي وهناك مشروعات لا تمتلك هذه الخاصية .
- يجب إعطاء أولوية للمشروعات ذات الدعـــم الذاتـــي المباشـــر ، أو تلـــك التـــي تولـــد مشروعات تتميز بالدعم الذاتي .

٣- مجموعة من المعايير يجب أخذها في الاعتبار :

يجب أن يتم تقييم المشروعات علي الأسس التالية : -

- أهميتها بالنسبة لأكبر عدد ممكن من مجموعة ألـ١٥٠
- سدها لفجوة في السوق ٠
- الفترة الزمنية للمشروع ٠
- إمكانية أن يلعب المشروع دور المحفز لظهور محاولات أخري .
- منتجات أو خدمات لها تطبيق عملي .
- أرباح تزيد علي الخسائر .

٤- تحديد أهداف ملموسة :

تعتبر مسألة تحديد الأهداف عند بداية المشروع مسألة حيوية وتفشل كثير من المشروعات بسبب عدم وضوح وعدم واقعية أهدافها كما يجب توجيه عناية خاصة للتفكير حول كيفية وضع هذه الأهداف عمليا في حيز التنفيذ .

ولتسهيل عمليتي تقييم المشروع وإقامة المشروع ، يجب أن تكون الأهداف موضوعة في إطار برنامج يتضمن الميزانية ، مسارات معينة ومحددة للمشروع ، ومدة زمنية محددة للانتهاء منه .

١- الوثيقة الخاصة بمشروع دول مجموعة الـ١٥ :

- إذا تمت الموافقة علي إقامة مشروع ما، يجب أن يتم إصدار وثيقة رسمية أولية للمشروع.
- ومن الأفضل ، أن تتفق مجموعة ألـ١٥ علي شكل موحد للوثيقة الأولية للمشروع تتضمن عناصر كالتالي : -

أ- ملخص عبارة عن صفحة واحدة يتضمن بعض المعلومات الخاصة بالمشروع وأهدافه ، تحديد أولي لبداية إنشائه ، الفترة الزمنية للمشروع ، الدول المشاركة، وحجم رؤوس الأموال المخصصة لهذا المشروع .

ب- أن الوثيقة الخاصة بالمشروع يجب أن تتضمن أيضا ما يلي :

- وصف موجز عام منطقة العمل .
- توضيح للمشروع وكيف سيستطيع تحقيق أهداف مجموعة ألـ١٥ ٠

- الأهداف الحالية والأهداف طويلة الأجل .
- الاستراتيجية الخاصة بإقامة المشروع .
- الترتيبات الخاصة بالتمويل .
- ضرورة التنسيق بين الهيئات المختصة .
- الأرباح المتوقعة .

٦- <u>الإطار العام الخاص بتقييم الخطط الأولية للمشروعات</u> :

- إن الجهاز الخاص بمجموعة دول ألـ١٥ المعني بالاضطلاع علي المشروعات هو CITT وهو جهاز يختص بوضع السياسات والبرامج وهو مسئول عن تقييم ومراقبة وتنسيق إقامة مشروعات دول مجموعة ألـ١٥ .

- يتم أولا عرض المشروعات المقترحة في الاجتماعات الخاصة بألـ CITT وذلك للتأكد تماما أن المشروعات المقامة تخدم فعلا مصالح دول مجموعة ألـ١٥ .

- وهناك إطار عمل مقترح :

أ- في البداية ، تقوم الدولة الراعية للمشروع باستشارة بقية أعضاء مجموعة الـ١٥ للتأكد من اتفاق المشروع مع مصالح الدول الأعضاء ، علي أن تقوم الـ TSFبدور الوسيط في عملية الاستشارات .

ب - لو لم يكن هناك تعارضا من إقامة المشروع ومصالح الدول ، وبمشاركة علي الأقل ثلاث دول مثلا) تقوم الدولة الراعية للمشروع بتكوين مجموعة مستقلة من الخبراء للتقدم بتوصيات حول الأنشطة التي سيضطلع بها المشروع وذلك بمساعدة الـTSF .

- الاقتراح النهائي للمشروع يجب أن يعرض علي مجلس الوزراء .
- في حالة الموافقة علي قيام المشروع ، فإنه يوصي بتقديم تقارير منتظمة لعرضها علي الـ CITT.

**سلسلة من القضايا صدر منها:**

(١) دراسة الهيكل الإقليمى للعمالة فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية (ديسمبر ١٩٧٧)

(2) Adverse Economic Effects Resuting From Israeli Aggressions and Continued Occupation of Egyptian Territories (April 1978 )

(٣) الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر (إبريل ١٩٧٨)

(٤) دراسة تحليلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر (يوليو ١٩٧٨)

(٥) دراسة اقتصادية فنية لآفاق صناعة الأسمدة والتنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربية حتى عام ١٩٨٥ (إبريل ١٩٧٨)

(٦) التغذية والغذاء والتنمية الزراعية فى البلاد العربية (أكتوبر ١٩٧٨)

(٧) تطور التجارة وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسلبيات مواجهته (٦٩/ ١٩٧٠-١٩٧٥) (أكتوبر ١٩٧٨)

(8) Improving The Position of The Third World Countries in The International Cotton Economy (June, 1979)

(٩) دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر (١٩٧٠-١٩٧٦) (أغسطس ١٩٧٩)

(١٠) حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرين (فبراير ١٩٨٠)

(١١) تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة الرياضية فى جمهورية مصر العربية (مارس ١٩٨٠)

(١٢) دراسة تحليلية للنظام الضريبى فى مصر (١٩٧٠/٧١-١٩٧٨) (مارس ١٩٨٠)

(٢٦) تقييم لاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا (أكتوبر ١٩٨٥)

(٢٧) سياسات وإمكانيات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية (نوفمبر ١٩٨٥)

(٢٨) الأفاق المستقبلية فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر (نوفمبر ١٩٨٥)

(٢٩) دراسة تمهيدية لاستكشاف آفاق الاستثمار الصناعى فى إطار التكامل بين مصر والسودان (نوفمبر ١٩٨٥)

(٣٠) دراسة تحليلية عن تطور الاستثمار فى ج.م.ع. مع الإشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى (ديسمبر ١٩٨٥)

(٣١) دور المؤسسات الوطنية فى تنمية الأساليب الفنية للإنتاج فى مصر (جزئين) (ديسمبر ١٩٨٥)

(٣٢) حدود وإمكانيات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة وإصلاح هيكل توزيع الدخل القومى. (يوليو ١٩٨٦)

(٣٣) التفاوتات الإقليمية للنمو الاقتصادى والاجتماعى وطرق قياسها فى جمهورية مصر العربية (يوليو ١٩٨٦)

(٣٤) مدى إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتى للقمح (يوليو ١٩٨٦)

(35) Integrated Methodology for Energy Planning in Egypt (September 1986)

(٣٦) الملامح الرئيسية للطلب على تملك الأراضى الزراعية الجديدة والسياسات المتصلة بإصلاحها واستزراعها (نوفمبر ١٩٨٦)

(٣٧) دراسة بعنوان مشكلات صناعة الألبان (مارس ١٩٨٨)

(٣٨) دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصرية (مارس ١٩٨٨)

(٣٩) تقدير الإيجار الاقتصادى للأراضى الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الإقليمى لجمهورية مصر العربية عامى ١٩٨٥/٨٠ (مارس ١٩٨٨)

(٤٠) السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية (يونية ١٩٨٨)

(٤١) بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومحددات تنميته (أكتوبر ١٩٨٨)

(٤٢) نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيد والإلغاء (أكتوبر ١٩٨٨)

(٤٣) دور الصناعات الصغيرة فى التنمية دراسة استطلاعية لدورها فى الاستيعاب العمالى (أكتوبر ١٩٨٨)

(٤٤) دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعى التابع لوزارة الصناعة (أكتوبر ١٩٨٨)

(٤٥) الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (فبراير ١٩٨٩)

(٤٦) إمكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها فى الإيرادات العامة للدولة فى مصر (فبراير ١٩٨٩)

(٤٧) مدى إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من السكر (سبتمبر ١٩٨٩)

(٤٨) دراسة تحليلية لآثار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير وتنمية القطاع الزراعى (فبراير ١٩٩٠)

(٤٩) الإنتاجية والأجور والأسعار – الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع إشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر (مارس ١٩٩٠

(٥٠) المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الأحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية (مارس ١٩٩٠)

(٥١) سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرية للمرحلة الأولى (مايو ١٩٩٠)

(٥٢) بحث صناعة السكر وإمكانية تصنيع المعدات الرأسمالية فى مصر (سبتمبر ١٩٩٠)

(٥٣) بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظور تنموى وتكنولوجى (سبتمبر ١٩٩٠)

(٥٤) التخطيط الاجتماعى والإنتاجية (أكتوبر ١٩٩٠)

(٥٥) مستقبل استصلاح الأراضى فى مصر فى ظل محددات الأراضى والمياه والطاقة (أكتوبر ١٩٩٠)

(٥٦) دراسات تطبيقية لبعض قضايا الإنتاجية فى الاقتصاد المصرى (نوفمبر ١٩٩٠)

(٥٧) بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى (نوفمبر ١٩٩٠)

(٥٨) بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى (نوفمبر ١٩٩٠)

(٥٩) سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرى (المرحلة الأولى) (نوفمبر ١٩٩٠)

(٦٠) بحث أثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وانعكاساتها الاقتصادية (ديسمبر ١٩٩٠)

(٦١) الإمكانيات والآفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى فى ضوء هياكل الإنتاج والتوزيع (يناير ١٩٩١)

(٦٢) إمكانيات التكامل الزراعى بين مجلس التعاون العربى (يناير ١٩٩١)

(٦٣) دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعى (إبريل ١٩٩١)

(٦٤) بعض القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظة مطروح (جزئين)
الجزء الأول: القطاعات الإنتاجية (أكتوبر ١٩٩١)

(٦٤) بعض القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظة مطروح (جزئين)
الجزء الثانى: القطاعات الخدمية والبيئة الأساسية (أكتوبر ١٩٩١)

(٦٥) مستقبل إنتاج الزيوت فى مصر (أكتوبر ١٩٩١)

(٦٦) الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها – مع التركيز على قطاع الصناعة. (الجزء الأول): الأسس والدراسات النظرية (أكتوبر ١٩٩١)

(٦٦) الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها – مع التركيز على قطاع الصناعة. (الجزء الثانى): الدراسات التطبيقية (أكتوبر ١٩٩١)

(٦٧) خلفية ومضمون النظريات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوروبا. ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية فى مصر والعالم العربى (ديسمبر ١٩٩١)

(٦٨) ميكنة الأنشطة والخدمات فى مركز التوثيق والنشر (ديسمبر ١٩٩١)

(٦٩) إدارة الطاقة فى مصر فى ضوء أزمة الخليج وانعكاساتها دوليا وإقليميا ومحليا (يناير ١٩٩٢)

(٧٠) واقع وآفاق التنمية فى محافظة الوادى الجديد (يناير ١٩٩٢)

(٧١) انعكاسات أزمة الخليج (١٩٩١/٩٠) على الاقتصاد المصرى (يناير ١٩٩٢)

(٧٢) الوضع الراهن والمستقبلى لاقتصاديات القطن المصرى (مايو ١٩٩٢)

(٧٣) خبرات التنمية فى الدول الآسيوية حديثة التصنيع وإمكانية الاستفادة منها فى مصر (يوليو ١٩٩٢)

(٧٤) بعض قضايا تنمية الصادرات المصرية (سبتمبر ١٩٩٢)

(٧٥) تطور مناهج التخطيط وإدارة التنمية فى الاقتصاد المصرى فى ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة (سبتمبر ١٩٩٢)

(٧٦) السياسة النقدية فى مصر خلال الثمانينات "المرحلة الأولى" ميكانيكية وفعالية السياسة النقدية فى الجانب المالى والاقتصاد المصرى (سبتمبر ١٩٩٢)

(٧٧) التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة (يناير ١٩٩٣)

(٧٨) احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصرى ونماذج التخطيط واقتراح بناء نموذج اقتصادى قومى للتخطيط التأشيرى – المرحلة الاولى (يناير ١٩٩٣)

(٧٩) بعض قضايا التصنيع فى مصر من منظور تنموى تكنولوجى (فبراير ١٩٩٣)

(٨٠) تقويم التعليم الاساسى فى مصر ( مايو ١٩٩٣)

(٨١) الاثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الأجنبى على بعض مكونات ميزان المدفوعات المصرى (مايو ١٩٩٣)

(82) The Current development in the methodology and applications of operations reseach obstacles and prospects in developing countries, Nov. 1993

(٨٣) الآثار البيئية للتنمية الزراعية (نوفمبر ١٩٩٣)

(٨٤) تقييم البرامج للنهوض بالانتاجية الزراعية (ديسمبر١٩٩٣)

(٨٥) اثر قيام السوق الأوربية المشتركة على مصر والمنطقة (يناير ١٩٩٤)

(٨٦) مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى " المرحلة الاولى" (يونيو ١٩٩٤)

(٨٧) الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات فى ج.م.ع (دراسة ميدانية عن زلزال أكتوبر ١٩٩٢ فى مدينة السلام) (سبتمبر ١٩٩٤)

(٨٨) تحرير القطاع الصناعى العام فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية (سبتمبر ١٩٩٤)

(٨٩) استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسة الإصلاح الاقتصادى بمصر (مجلدان) (سبتمبر ١٩٩٤)

(٩٠) واقع التعليم الاعدادى وكيفية تطويره (نوفمبر ١٩٩٤)

(٩١) تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وافاق تطويرها (ديسمبر ١٩٩٤)

(٩٢) دور الدولة فى القطاع الزراعى فى مرحلة التحرير الاقتصادى (ديسمبر ١٩٩٤)

(٩٣) الابعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعى المصرى فى ظل الأصلاح الأقتصادى (يناير ١٩٩٥)

(٩٤) مشروع انشاء قاعدة بيانات الانشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى ( المرحلة الثانية) (فبراير ١٩٩٥)

(٩٥) السياسات القطاعية فى ظل التكيف الهيكلى (ابريل ١٩٩٥)

(٩٦) الموازنه العامة للدولة فى ضوء سياسة الاصلاح الاقتصادى (يونية١٩٩٥)

(٩٧) المستجدات العالمية (الجات وأوروبا الموحدة) وتأثيراتها على تدفقات رؤوس الأموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية ( دراسة حالة مصر) (اغسطس١٩٩٥)

(٩٨) تقييم البدائل الإجرائية لتوسيع قاعدة الملكية فى قطاع الأعمال العام (يناير ١٩٩٦)

(٩٩) أثر التكتلات الأقتصادية الدولية على قطاع الزراعة (يناير ١٩٩٦)

(١٠٠) مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثالثة) (مايو ١٩٩٦)

(١٠١) دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الأنتاجية والخدمية بمحافظات الحدود (مايو ١٩٩٦)

(١٠٢) التعليم الثانوى العام فى مصر: واقعة ومشاكله واتجاهات تطويره (مايو ١٩٩٦)

(١٠٣) التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية:المتطلبات والسياسات (سبتمبر ١٩٩٦)

(١٠٤) دور المناطق الحرة فى تنمية الصادرات (اكتوبر ١٩٩٦)

(١٠٥) تطوير اساليب وقواعد المعلومات فى ادارة الأزمات المهددة لأطراد التنمية ( المرحلة الأولى) (نوفمبر ١٩٩٦)

(١٠٦) المنظمات غير الحكومية والتنمية فى مصر ( دراسة حالات) (ديسمبر ١٩٩٦)

(١٠٧) الابعاد البيئية المستدامة فى مصر (ديسمبر ١٩٩٦)

(١٠٨) تطوير التعليم العالى فى مصر من اجل التنمية ومواجهة مشكلة البطالة (مارس ١٩٩٧)

(١٠٩) التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى ومصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر (اغسطس ١٩٩٧)

(١١٠) ملامح الصناعة المصرية فى ظل العوامل الرئيسية المؤثرة فى مطلع القرن الحادى والعشرين (ديسمبر ١٩٩٧)

(١١١) آفاق التصنيع وتدعيم الأنشطة غير المزرعية من اجل تنمية ريفية مستدامة فى مصر (فبراير ١٩٩٨)

(١١٢) الزراعة المصرية والسياسة الزراعية فى اطار نظام السوق الحرة (فبراير ١٩٩٨)

(١١٣) الزراعة المصرية فى مواجهة القرن الواحد والعشرين (فبراير ١٩٩٨)

(١١٤) التعاون بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مايو ١٩٩٨)

(١١٥) تطوير آساليب وقواعد المعلومات فى إدارة الأزمات المهددة بطرد التنمية ( المرحلة الثالثة) (يونيو ١٩٩٨)

(١١٦) حول أهم التحديات الاجتماعية فى مواجهة القرن ٢١ (يونية ١٩٩٨)

(١١٧) محددات الطاقة الادخارية فى مصردراسة نظرية وتطبيقية (يولية ١٩٩٨)

(١١٨) تصور حول تطوير نظام المعلومات الزراعية (يوليو ١٩٩٨)

(١١٩) التوقعات المستقبلية لإمكانيات الاستصلاح والاستزراع بجنوب الوادى (سبتمبر ١٩٩٨)

(١٢٠) استراتيجية استغلال البعد الحيزى فى مصر فى ظل الاصلاح الاقتصادى (ديسمبر ١٩٩٨)

(١٢١) حولت الى مذكرة خارجية رقم (١٦٠١)

(122) Artificial Neural Networks Usage For Underground Water storage& River Nile in Toshoku Area (ديسمبر ١٩٩٨)

(١٢٣) بناء وتطبيق نموذج متعدد القطاعات للتخطيط التأشيرى فى مصر (ديسمبر ١٩٩٨)

(١٢٤) اقتصاديات القطاع السياحى فى مصر وانعكاساتها على الاقتصاد القومى (ديسمبر ١٩٩٨)

(١٢٥) تحديات التنمية الراهنة فى بعض محافظات جنوب مصر (فبراير ١٩٩٩)

(١٢٦) الآفاق والامكانيات التكنولوجية فى الزراعة المصرية (سبتمبر ١٩٩٩)

(١٢٧) ادارة التجارة الخارجية فى ظل سياسات التحرير الاقتصادى (سبتمبر ١٩٩٩)

(١٢٨) قواعد ونظم معلومات التفاوض فى المجالات المختلفة (سبتمبر ١٩٩٩)

(١٢٩) اتجاهات تطوير نموذج لاختيار السياسات الاقتصادية للاقتصاد المصرى (يناير ٢٠٠٠)

(١٣٠) دراسة الفجوة النوعية لقوة العمل فى محافظات مصر وتطورها خلال الفترة ١٩٨٦ – ١٩٩٦ (يناير ٢٠٠٠)

(١٣١) التعليم الفنى وتحديات القرن الحادى والعشرين (يناير ٢٠٠٠)

(١٣٢) انماط الاستيطان فى منطقة جنوب الوادى "توشكى" (يونية ٢٠٠٠)

(١٣٣) فرص ومجالات التعاون بين مصر ومجموعة دول الكوميسا (يونية ٢٠٠٠)

(١٣٤) الاعاقة والتنمية فى مصر (يونيه ٢٠٠٠)

(١٣٥) تقويم رياض الأطفال فى القاهرة الكبرى (يناير ٢٠٠١)

(١٣٦) الجمعيات الأهلية وآوليات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية (يناير ٢٠٠١)

(١٣٧) آفاق ومستقبل التعاونيات الزراعية فى المرحلة القادمة (يناير ٢٠٠١)

(١٣٨) تقويم التعليم الصحى الفنى فى مصر (يناير ٢٠٠١)

(١٣٩) منهجية جديده للإستخدام الأمثل للمياه فى مصر مع التركيز على مياه الرى الزراعى مرحلة أولى (يناير ٢٠٠١)

(١٤٠) التعاون الإقتصادى المصرى الدولى (دراسة بعض حالات الشراكه) (يناير ٢٠٠١)

(١٤١) تصنيف وترتيب المدن المصرية (حسب بيانات تعداد ١٩٩٦) (يناير ٢٠٠١)

( ١٤٢ ) الميزة النسبية ومعدلات الحماية للبعض من السلع الزراعية والصناعية الرئيسية ( يناير ٢٠٠١ )

( ١٤٣ ) سبل تنمية الصادرات المصرية من الخضر ( ديسمبر ٢٠٠١)

( ١٤٤ ) تحديد الاحتياجات التدريبية لمعلمي المرحلة الثانوية ( ديسمبر ٢٠٠١)

( ١٤٥ ) التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية على المستويين المركزي والمحافظات . ( فبراير ٢٠٠٢ )

( ١٤٦ ) اثر البعد المؤسسي والمعوقات الإدارية والتسويق على تنمية الصادرات الصناعية المصرية ( مارس ٢٠٠٢ )

(١٤٧) قياس استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية ( مارس ٢٠٠٢ )

(١٤٨) تطوير منهجية جديدة لحساب الاستخدام الأمثل للمياة فى مصر ( مرحلة ثانية ) ( مارس ٢٠٠٢ )

(١٤٩) رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الإقتصادى المصري الخارجى " الجزء الأول " خلفية أساسية " ( مارس ٢٠٠٢ )

(١٥٠) المشاركة الشعبية ودورها فى تعاظم أهداف خطط التنمية المعاصرة المحلية الريفية والحضرية . ( أبريـــل ٢٠٠٢)

(١٥١) تقدير مصفوفة حسابات اجتماعية للإقتصاد المصري عـــــام ١٩٩٨ - ١٩٩٩ ( أبريـــل ٢٠٠٢)

(١٥٢) الأشكال التنظيمية وصيغ وآليات تفعيل المشاركة فى عمليات التخطيط على مستوي القطاع الزراعي ( يوليـــو ٢٠٠٢)

(١٥٣) نحو استراتيجية للاستفادة من التجارة الإلكترونية فى مصر (يوليـــو ٢٠٠٢)

(١٥٤) صناعة الأحذية والمنتجات الجلدية فى مصر ( الواقع والمستقبل ) ( يوليو ٢٠٠٢)

(١٥٥) تقدير الاحتياجات التمويلية لتطوير التعليم ما قبل الجامعي وفقا لاستراتيجية متعددة الأبعاد . ( يوليو ٢٠٠٢ )

(١٥٦) الاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة المصرية وأولوياتها على مستوي المحافظات ( يوليو ٢٠٠٢ )